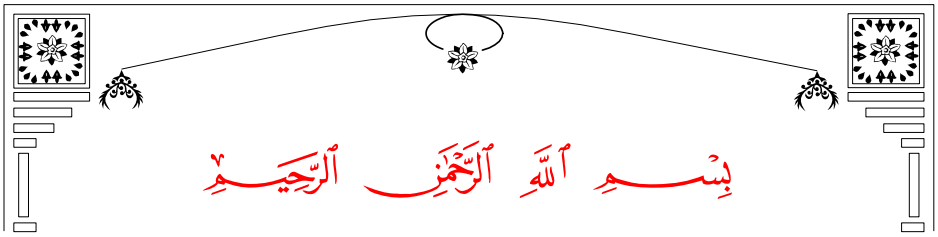
شرح العقيدة الطحاوية

لِفَضِيْلَةِ الشَّيخِ

أ.د خالد بن عبدالله المصلح

الأستاذ في جامعةِ القصيمِ



مُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، الرَّحمنِ الرَّحيم، مالكِ يومِ الدِّينِ، أحمَدُهُ - جلَّ ذكرُهُ - لا أُحصِي ثناءً عليهِ هُو كَما أَثنَى على نفسِه، وأشهدُ أن لَّا إلهَ إلَّا اللهُ، وحدهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُ اللهِ ورسولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ، وعلى آلهِ وأصحابهِ أجمعينَ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ اللهَ تعالى بعثَ الرُّسلَ، بهِ مُعرِّفينَ وإليهِ داعينَ، فهمُ أعلمُ الخلقِ باللهِ وأعرفُهم بهِ، ولهذا فإنّهُ لا سبيلَ لمعرفةِ اللهِ على الكمالِ والعلمِ به على بصيرةٍ وهدى إلَّا منْ طريقِهم، فكلُّ مَنْ سلكَ طريقَهم في العلَمِ باللهِ أبصرَ وهُدِي، وكلُّ مَن خرجَ عنْ سبيلِهِمْ ضلَّ وعَمِي. وقدْ منَّ اللهُ على هذهِ الأمَّةِ، بأنْ بعثَ فيها خاتمَ رسلِه محمَّدًا ﷺ، أعلمَ الخلقِ باللهِ تعالى، وأنصحَ الخلقِ للخلقِ، وأعظمَهم بيانًا، وأفصحَهم لسانًا، وأنزلَ عليهِ أعظمَ كتبِه تبياناً وأصدقَها قيلاً وأجمعها علماً وهدى وأحسنَها حديثاً وأوسعَها باللهِ تعريفاً، فتلقَّاهُ الصَّحابةُ بالإيمانِ والتَّصديقِ؛ فكانوا أكملَ الناسِ إيمانًا، وأرسخَهُم يقينًا، وأعلمَهم باللهِ، وبما جاءَ بهِ رسولُهُ ﷺ. وقدْ أخذَ التَّابعونَ عنهم تلكَ العلومَ المباركةَ والمعارفَ النافعةَ، وساروا في بابِ العلمِ باللهِ تعالى والإيمانِ بهِ على ما كانَ عليه الصحابةُ الكرامُ،

فلمّا حدثتِ الانحرافاتُ، في هذا البابِ، وأحدثَ المُنحرفونَ في أصولِ الدينِ بدعاً ومحدثاتٍ؛ ردَّ عليهم الأئمَّةُ وبيَّنوا ضلالَهُم، واحتاجُواْ إلى كتابةِ ما يُبيِّنُ الحقَّ، ويدحضُ الباطلَ، ويردُّ الشُّبَهَ. ولقدْ كانَ الإمامُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ سلامةَ الطَّحاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢١هـ) [(١)] مِنْ أوائلِ مَن كَتَبَ في المتونِ العَقَديَّةِ الجامعةِ في مسائلِ الاعتقادِ والإيمانِ؛ بيانًا للحقِّ، وردًّا للباطلِ. وقدْ قرَّرَ فيها ما اتَّفقَ عليهِ علماءُ الأُمَّةِ المهديونَ، وجرى عليهِ سلفُ الأمَّةِ الصَّالحونَ، وقدْ نبَّهَ إلى ذلكَ في أوَّلِ المتنِ، حيثُ قالَ: «هٰذا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ». وقدْ ضمَّنَ الإمامُ الطَّحاويُّ هذهِ العقيدةَ، بيانًا مجملًا لأصولِ الإيمانِ الستةِ: وهي الإيمانُ باللهِ، وملائكتِهِ، وكتبِهِ، ورسلِهِ، واليومِ الآخرِ، والقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ. كما أنهُ بسطَ القولَ في جملةٍ منْ مسائلِ الإيمانِ باللهِ، وكتبِهِ، واليومِ الآخرِ، والقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ، وهذا مما ميَّزَ هذهِ العقيدةَ مكانةً، وأهمِّيَّةً، ومنزلةً بينَ الكتبِ المؤلَّفةِ في بيانِ عقيدةِ السَّلفِ، فذاعَ صِيتُها، وانتشرَ بينَ أهلِ العلمِ قَبولُها، فاعتمدُوها ونقلُوا عنها في بيانِ ما كانَ عليهِ السَّلفُ الصَّالحُ، فعلَ ذلكَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ، وابنُ القيمِ - رحمَهُما اللهُ - وغيرُهُما منْ أهلِ العلمِ. فحظِيتْ هذهِ العقيدةُ بالقَبولِ عندَ أهلِ العلمِ قديمًا وحديثًا، واعتنوْا بها حِفظًا وتدريسًا، تعلُّمًا وتعليمًا.

---

(١) ولد الإمام أبو جعفر الطحاوي في سنة تسع وثلاثين ومائتين (٢٣٩هـ)، ومات في ليلة الخميس الأول من ذي القعدة سنة (٣٢١هـ)، ودفن في تربة بني الأشعث بالفسطاط القديم، وله مجموعة من المؤلفات النافعة طبع أكثرها. وللمزيد ينظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٧)، «لسان الميزان» (١/ ٢٧٤) «البداية والنهاية»، (١٥/ ٧٢)، «الجواهر المضية» (١/ ١٠٢).

وقدْ شُرِحَتْ بشُروحٍ كثيرةٍ متنوِّعةٍ، بسطًا واختصارًا، إلَّا أنَّ أشهرَ شروحِها وأصفَاها منَ الاشتباهِ، وألزمَها لطريقِ أهلِ السنةِ والجماعةِ ما كتبَهُ ابنُ أبي العزِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٣١هـ)، فقدْ كتبَ شرحًا مُوَسَّعًا، نهجَ فيهِ طريقَ أهلِ السنةِ والجماعةِ، وما كانَ عليهِ سلفُ الأمةِ، وضمَّنَهُ بيانًا واضحًا لكثيرٍ منْ مسائلِ الاعتقادِ، وأكثرَ فيهِ النَّقْلَ عنِ الأئمَّةِ، ومنْ أبرزِهِم شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ، وتلميذُهُ ابنُ القيِّمِ. وقدْ تميَّزَ شرحُهُ بالتحريرِ، وكثرةِ الاستدلالِ فيهِ بالأدلَّةِ النَّقليَّةِ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ، فشرحُ ابنِ أبي العزِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أوفى شرُوحِ هذه العقيدةِ وأجمعِها وأوسعِها، إلَّا أنَّهُ قدْ لا يُناسبُ المبتدئينَ؛ لكثرةِ التَّشَعُّباتِ الَّتي فيهِ، ولكونِهِ حوى بسطاً لجملةً منْ فُضولِ المسائلِ؛ كمسألةِ التَّسلْسُلِ، ومسألةِ المفاضلةِ بينَ الملائكةِ والبشرِ. وكذلكَ بعضُ المسائلِ الكلاميَّةِ كمسألةِ: أسماء اللهِ أهي عين المسمَّى أم غيرُه؟ وما أشبهَ ذلكَ. وقدْ منَّ اللهُ - تعالى- عليَّ بتدريسِ هذا المتنِ المباركِ عدةَ مراتٍ، فرغبَ إليَّ بعضُ الإخوةِ في كتابةِ شرحٍ متوسطٍ يناسبُ المبتدئَ، ويستفيدُ منهُ المتقدمُ، فرأيتُ أنْ أقومَ بشرحِهِ، على نحوٍ يستوفي مقصودَ الكتابِ، دونَ تطويلٍ مملٍّ ولا اختصارٍ مخلٍّ، ولا خوضٍ فيما لا حاجةَ إليهِ منْ المسائلِ ممّا كفَّ عنهُ سلفُ الأمةِ ولمْ يتكلموا فيهِ؛ إمّا لقلةِ نفعِها، أو لأنَّ النفعَ في الإعراضَ عنهُا. وقدْ حرصْتُ على تحريرِهِ وإتقانِهِ، وبذلِ الوُسعَ في التَّأصيلِ والتَّقعيدِ على ضيقِ الوقتِ وزحمةِ الأشغالِ. وقد قامَ أخونا الشيخُ محمدُ بنُ صلاحٍ الصيرفيُّ بمزيدِ عنايةٍ بالشرحِ منْ عزوٍ لآياتهِ، وتخريجٍ لأحاديثهِ، وتوثيقٍ لنقولاتهِ منْ مصادرِها، فجزاهُ اللهُ خيرًا على ما صنعَ.

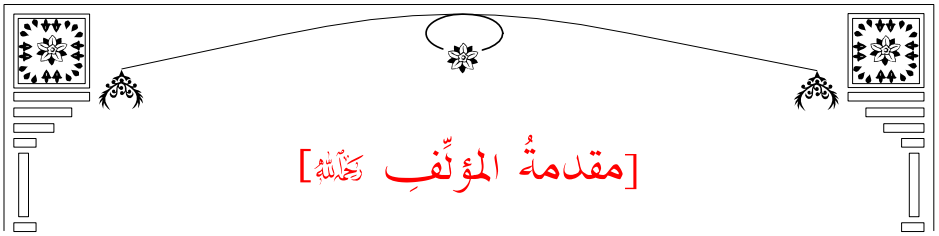
ومنَ الجديرِ بالذِّكرِ، أنَّ في هذهِ العقيدةِ تكرارًا لبعضِ مسائلِها في عِدَّةِ مواضعَ تمتِ الإشارةُ إليها في ثنايا الشرحِ، ولعلَّ ذلكَ لأهمِّيَّتِهَا في نظرِ

المؤلِّفِ، أو لدُعاءِ الحاجةِ إلى تَكرارِها وتأكيدِها. ولما كانتِ العصمةُ ليستَ إلا لكتابِ اللهِ العزيزِ فقدْ ذكرَ المؤلِّفُ في هذا المتنِ جملةً من المسائلِ التي جرىَ فيها على خلافِ ما سارَ عليهِ سلفُ الأمَّةِ، وهي مواضعُ نزرٌ معدودةٌ، وقدْ نبهتُ إليها في مواضعِها، على أنّ بعضَ كلامِه يمكنُ حملُه على وجهٍ صحيحٍ. وكانَ الفَراغُ مِنْهُ لَيْلَةَ الجُمعَةِ الحادي عشرَ منْ ربيعٍ الأولِ عَامَ ستِّة وثَلاثِينَ وأربَعْمِائَةٍ وألفٍ من الهجرةِ النبويةِ على صاحبِها أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ.

فاللهَ أسألُ أنْ ينفعَ بهذا الشَّرحِ كما نفعَ بالأصلِ، وأنْ يجعلَهُ عملًا مقبولًا، تعظُمُ بهِ الحسناتُ، وتُرفعُ بهِ الدَّرجاتُ، إنّهُ بَرٌّ جوادٌ كريمٌ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ البشيرِ النَّذيرِ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

كتبهُ

أ.د/خالدُ بنُ عبدِاللهِ المصلحُ



[مقدمةُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ]

[٢/أ] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . . . . . .

الشرح :

قولهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : «بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» .

بدأَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هذهِ العقيدةَ بالبسملةِ ، تأسِّيًا بكتابِ اللهِ ، إذْ كلُّ سورةٍ منهُ مفتتحةٌ بالبسملةِ إلَّا سورةَ براءةٍ ، واتِّباعًا لسنَّةِ النَّبيِّ ﷺ ، فلقدْ كانَ يفتتحُ كتبَهُ ورسائلَهُ بالبسملةِ كما في كتابِهِ الذي بعثَهُ إلى هرقلَ فإنَّ فيهِ : «**بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ ، منْ محمدٍ عبدِاللهِ ورسولِهِ . . .** »[(١)] ، ومثلُهُ في كتابِ صلحِ الحديبيةِ الذي صالحَ فيه النبيُّ ﷺ قريشًا ، فقد قال فيهِ النبيُّ ﷺ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «**اكتبْ بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ**»[(٢)] . وسيرًا على ما جرى عليهِ عملُ أهلِ العلمِ - رحمَهمُ اللهُ - في مؤلَّفاتِهمْ وكتاباتِهمْ[(٣)] . والبسملةُ جملةٌ اسميَّةٌ ، أو فعليَّةٌ تامةٌ مفيدةٌ ، مُتعلّقُها إمَّا أنْ يكونَ اسمًا ، وإمَّا أنْ يكونَ

---

(١) أخرجه البخاري (٧) ، ومسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) أخرجه مسلم (١٧٨٤) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) من هؤلاء الإمام مالك كما في «الموطأ» ، والبخاري كما في «صحيحه» وغيرهما كثير .

فعلًا مُقَدَّرًا مؤخرًا مناسبًا لحالِ الذاكرِ؛ ففي بدايةِ القراءةِ: «بسمِ اللهِ أقرأُ أوْ قراءتِي»، وفي الكتابةِ: «باسمِ اللهِ أكتبُ أو كتابتِي»، وهلمَّ جرًّا.

وقدْ جاءَ كلا الوجهينِ في القرآنِ الكريمِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، فتعلّقتِ البسملةُ باسمٍ مناسبٍ مؤخَّرٍ، وجاءَ تعلُّقُها بفعلٍ مقدمٍ، في قولهِ تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ [العلق: ١]، لكنْ جاءَ هذا التّقديمُ رعايةً لمقصودِ الكلامِ، وهوَ القراءةُ تعريفًا بالمطلوبِ من النبي ﷺ.

قَالَ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: «هٰذا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ [رَحْمةُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ].

وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هٰذا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ» افتتحَ المصنفُ هذه العقيدةَ ببيانِ موضوعِها، والمشارُ إليهِ هوَ ما قدَّرهُ في نفسهِ منَ المعاني أوْ ما زوَّرَهُ منَ الكلامِ على نحوِ ما سيأتي تفصيلُهُ في هذهِ العقيدةِ.

وقولُهُ: «ذِكْرُ بَيَانِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ» الذّكرُ ضدُّ النِّسيانِ، والمقصودُ بهِ هنا الاستحضارُ والإظهارُ والإشاعةُ والتّذكيرُ بهِ، والمعنى إظهارُ ما يبيّنُ ويوضّحُ عقيدةَ أهلِ السنةِ والجماعةِ. والعقيدةُ في اللغةِ مأخوذةٌ منَ العَقْدِ، وهوَ الشَّدُّ والربطُ بإحكامٍ؛ لأنَّ ما يعتقدُهُ الإنسانُ يربطُ عليهِ قلبَهُ ويشدُّهُ[1]، فالعقيدةُ هي ما طَوَى الإنسانُ قلبَهُ عليهِ منَ العلومِ والمعارفِ ونحو ذلك. أمَّا اصطلاحًا: فالعقيدةُ ما أقرَّ بهِ الإنسانُ جازمًا وطَوَى عليهِ قلبَهُ يقينًا، ممّا يتعلقُ بأصولِ الإيمانِ.

وقولهُ: «أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» أهلُ الشيءِ: همُ الملازمونَ لهُ والمختصّونَ بهِ، والسنةُ هي الطريقةُ في اللغةِ، وهي هُنا: ما كانَ عليهِ

(١) ينظر: «الصحاح» (٢/ ٥١٠)، و«لسان العرب» (٣/ ٢٩٦).

النَّبيُّ ﷺ قولًا وعملًا واعتقادًا. والجماعةُ: هي العددُ الكثيرُ من الناسِ، والمرادُ بها هُنا الاجتماعُ الَّذي هو ضدُّ الفرقةِ، ثمَّ صارَ لقبًا للمُجْتَمِعينَ على الحقِّ، الَّذينَ لمْ يُفَرِّقُوا دينَهمْ شيعًا. فأهلُ السُّنةِ والجماعةِ همُ المستمسكونَ بما كانَ عليهِ النبيُّ ﷺ وأصحابُه في العلمِ والعملِ، المجتمعونَ على ذلكَ. وهذانِ الوصفانِ، السُّنةُ والجماعةُ، مُتَلازِمَانِ، فإنَّهُ لا يكونُ الشخصُ منْ أهلِ السنةِ إلَّا إذا كانَ منْ أهلِ الجماعةِ، ولا يكونُ منْ أهلِ الجماعةِ إلَّا إذا كانَ منْ أهلِ السنةِ. وإنَّما نصُّوا عليهما - معَ أنَّ أحدَ الوصفينِ يُغْنِي عنِ الآخرِ- لمزيدِ إيضاحٍ وبيانٍ وتمييزٍ. فهمُ أهلُ سنةٍ؛ حيثُ إنهمُ بالسُّنَّةِ مستمسكونَ، وإليها راجعونَ، وعنها صادرونَ، لا يعدلونَ بها شيئًا، ولا يُقَدِّمُونَ عليها شيئًا، فهي الحاكمُ على أقوالِهمْ وعقائدِهمْ وأعمالِهمْ وآرائِهمْ، فما جاءَ في السنةِ أخذوا بهِ، وما رَدَّتْهُ السنةُ رَدُّوهُ. وهمُ أهلُ جماعةٍ؛ حيثُ إنّهمُ أهلُ اجتماعٍ، لا أهلُ فرقةٍ، فإنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - ذَمَّ في كتابِهِ الافتراقَ والاختلافَ، وحَثَّ على الائتلافِ والاجتماعِ، ونصوصُ ذلكَ كثيرةٌ، وقدْ أوصى اللهُ تعالى أولي العزمِ منَ الرسلِ بالاجتماعِ ونبذِ الفرقةِ، فقالَ تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣]. وإنَّما تتحقّقُ إقامةُ الدينِ بالقيامِ بهِ عقْدًا وعملًا منْ غيرِ تفرقٍ ولا اختلافٍ، والاجتماعُ الذي أُمِرتِ بهِ الأمةُ ما كانَ على هدًى لا على هوًى، فهوَ اجتماعٌ على الكتابِ المبينِ، وعلى سنةِ النبيِّ الكريمِ ﷺ، ويشهدُ لذلكَ ما أخرجَهُ الترمذيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ لاَ يَجْمَعُ أُمَّتِي، أَوْ قَالَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى ضَلاَلَةٍ...**»[(١)]، وأخرجَ الإمامُ أحمدُ، عَنْ

(١) «سنن الترمذي» (٢٣٢٠) وقال: «غريب»، وللحديث شواهد من حديث أنس، =

أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**سَأَلْتُ رَبِّي ﷻ أَرْبَعًا فَأَعْطَانِي ثَلاَثًا وَمَنَعَنِي وَاحِدَةً: سَأَلْتُ اللهَ أَنْ لاَ يَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلاَلَةٍ فَأَعْطَانِيهَا . . .**»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ**» أيْ إنَّ هذا البيانَ والإظهارَ لعقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ جارٍ على طريقةِ فقهاءِ الملةِ، فالمذهبُ هوَ الطريقةُ، والمرادُ بالمذهبِ هُنا المعتقدُ الذي يُذهبُ إليهِ. ومرادُهُ بالفقهاءِ العلماءُ، والفقهاءُ جمعُ فقيهٍ، وهوَ مأخوذٌ منَ الفقهِ، والفقهُ يُطلقُ في استعمالِ المتقدِّمينَ على العلمِ بالشَّريعةِ وفهمِها عقيدةً وعملًا، بخلافِ اصطلاحِ المتأخّرينَ؛ حيثُ يقْصرونَ الفقهَ على العلمِ بالأحكامِ الشّرعيّةِ العمليّةِ، منْ أدلّتِها التّفصيليّةِ. والْمِلّةِ هي الطريقةُ، وهي الدينُ، والألفُ واللامُ للعهدِ الذّهنيِّ، وهي ملّةُ الإسلامِ أو ملةُ النبيِّ محمدٍ ﷺ، وهي ما دانَ بهِ نبيُّنا محمدٌ ﷺ ربَّهُ، فالملةُ تُطلقُ على جملةِ الشرائعِ دونَ آحادها. ففقهاءُ الملةِ همُ العلماءُ بالدينِ وأصولِه وقواعدِهِ، العالمونَ بما جاءَ في الكتابِ والسنةِ منَ العقائدِ والأعمالِ. فهذهِ العقيدةُ المباركةُ، تضمّنتْ بيانَ ما كانَ عليهِ أهلُ العلمِ والبصيرةِ، الّذينَ يتّبعونَ ما جاءَ بهِ النصُّ والأثرُ. ولقبُ فقهاءِ الملةِ من أشرفِ منازلِ العلماءِ؛ وذلكَ أنَّ العلماءَ ثلاثةُ أصنافٍ:

الأولُ: عالمُ ملَّةٍ، وهو مَنْ يصدرُ في عقائدِهِ وأقوالِهِ وأعمالِهِ، عنْ دينِ ربِّ العالمينَ.

= وأبي بصرة الغفاري، وأبي مالك الأشعري، وابن عباس، جميعهم مرفوعاً، وشاهد عن ابن مسعود موقوفا عليه.

(١) «مسند أحمد» (٦/ ٣٩٦)، والطبراني (٢/ ٢٨٠)، قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٤٧): «فيه راو لم يُسم»، وله شواهد كما تقدم.

الثاني: عالمُ أمَّةٍ، وهوَ الذي يتّبعُ ما يريدهُ النَّاسُ وما يُحِبُّونَهُ، وما يميلونَ إليهِ، فيجعلُ الدينَ تابعًا لأَهْوَائِهِمْ.

الثالث: عَالِمُ دوْلَةٍ أو سُلطةٍ، وهوَ الذي يتّبعُ ما يريدهُ أهلُ السلطةِ والغلبةِ، فيجعلُ الدينَ تابعًا لأهوائِهمُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أبي حَنِيفةَ النُّعمانِ وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ**» سمَّى المؤلفُ ثلاثةً من فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ، الذينَ جرى في هذا المتنِ على عقدِهِمْ وسارَ على طريقِهم، وهمُ أعلامٌ أجلِة لهمُ في الأمةِ لسانُ صدقٍ وجَمِيلُ ذِكْرٍ. أوّلهمْ ومقدّمهمْ أبو حنيفةَ النعمانُ بنُ ثابتٍ الكوفيُّ، الإمامُ المقدمُ[(١)]، وكانتْ وفاتُهُ عامَ خمسينَ ومائةٍ، وهوَ منَ الفقهاءِ المحققينَ، والأعلام النابغينَ، وهوَ أولُ الأئمّةِ الأربعةِ أصحابُ المذاهبِ المتبوعةِ، وقدْ ذَكَرَ بعدَهُ صاحبيهِ، وهما تلميذاهُ وأشْهَرُ مَنْ أَخَذَ عنهُ:

الأولُ: أبو يوسفَ، يعقوبُ بنُ إبراهيمَ الأنصاريُّ، وكانتْ وفاتُهُ عامَ ثلاثةٍ وثمانينَ ومئةٍ[(٢)].

الثاني: أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ الحسنِ الشيبانيُّ، وكانتْ وفاتُهُ سنةَ تسعٍ وثمانينَ ومئةٍ[(٣)]. وسببَ نصّهِ على هؤلاءِ الأئمّةِ دونَ غيرِهم؛ لأنّهُ أخذَ عنهمُ وتتبَّعَ ما ذكروهُ في العقائدِ وأصولِ الدّينِ، وليسَ أنَّ هذهِ العقائدِ ممَّا اختصوا بهِ دونَ سائرِ علماءِ الأمةِ فالعقائدُ لمْ تختلفِ الأمةُ في أصولِها، ولا في أكثرِ

---

(١) ينظر: ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٣/ ٧٢٩٧)، «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٠).

(٢) ينظر: ترجمته في «التاريخ» لابن معين: (٦٨٠)، «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٩٧).

(٣) ينظر: ترجمته في «التاريخ» لابن معين (٥١١)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢٧).

فروعِها وتفاصيلِها، فهي أمورٌ متفقٌ عليها؛ فلا يقالُ: هذا حنفيُّ العقيدةِ، أو شافعيُّ العقيدةِ، ونحوُ ذلكَ. فإنَّ الحنفيةَ، والمالكيّةَ، والشافعيةَ، والحنابلةَ، وغيرَهمُ مذاهبُ فقهيةٌ تضمنَت اجتهاداتٍ وأقوالاً في المسائلِ العمليةِ لا العلميةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ» هذا مزيدُ بيانٍ وإيضاحٍ لماتضمنته هذهِ الرسالةِ، وأنَّها بيانٌ لمسائلِ الإيمانِ وأصولِ الاعتقادِ؛ فهذا مِنْ بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، فالمذهبُ يشملُ العقائدَ والأقوالَ والأعمالَ، لكن لما قال: ومَا يعتقدُونَ منْ أصولِ الدِّينِ تبينَ المقصودُ. والمعنى أنَّ هَذه الرسالةُ تضمنَت بيان ما يدينُ بهِ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ رَبَّ العَالمِينَ مما يَتَعَلَّقُ بأصولِ الدينِ. والأصولُ: جمعُ أصلٍ، وهي ما يُبْنَى عليهِ غَيْرُهُ، ويطلقُ ويرادُ بهِ الأساسُ. أما الدينُ فمصدرُ دَانَ يَدِينُ دينًا: إذا خَضَعَ وَذلَّ وانقادَ واستسلمَ، والمرادُ بهِ هنا الملةُ. وأصولُ الدينِ هي كلُّ ما يجبُ اعتقادُهُ في مسائلِ الإيمانِ؛ كمسائلِ التوحيدِ والصفاتِ والقَدَرِ والنبُوَّةِ والمعَادِ، ونحوِ ذلكَ. وتقسيمُ الدينِ إلى أصولٍ وفروعٍ، جرى عليهِ كثيرٌ منَ العلماءِ، ولاسِيَّمَا في القرونِ المتأخّرةِ. ومرادُهم بمسائلِ الأصولِ العقائدُ، وأما مسائلُ الفروعِ فهي الأعمالُ. وفي هذا التقسيمِ نوعُ نظرٍ؛ فإنَّ ممّا يُصَنَّفُ ضِمْنَ فُرُوعِ الدِّينِ أركاناً يُبنى عليها الدينُ، كالصلاةِ مثلاً، فهَي ثاني أركانِ الإسلامِ، وهي عمودُ الدّينِ. ومهما يكنْ منْ أمرٍ فإنَّ تقسيمَ الدينِ إلى أصولٍ وفروعٍ، ليسَ مقصودُهُ التقليلَ منْ شأنِ الفروعِ، وإنَّما المرادُ تمييزُ ما يَتَعَلَّقُ بالاعتقادِ ممَّا يَتَعَلَّقُ بالعملِ. فَلَمَّا كانَ غالبُ ما يتعلقُ بالعملِ منَ الفروعِ سُمِّيَ جميعُ ما يتعلقُ بالعملِ فُرُوعًا، ولوْ كانَ منْ أركانِ الإسلامِ ودعائمِهِ التي ينبني عليها. ويؤكدُ هذا المعنى أنَّ مِنْ مسائلِ أصولِ الدينِ،

ما هوَ دونَ كثيرٍ منْ مسائلِ الفروعِ، في الأهميةِ والرتبةِ في الديانةِ، لكِنْ منْ حيثُ الجنسُ، لا ريبَ أنَّ جنسَ مسائلِ الأصولِ أهمُّ وأخطرُ منْ جنسِ مسائلِ الفروعِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ويَدِينُونَ بِهِ ربَّ العالمينَ**» أيْ وما يتعبَّدُونَ به للهِ تعالى خضوعًا وانقيادًا وقبولًا وتسليمًا من العقائدِ[(١)]. فالعَقِيدَةُ ليستْ أقوالًا مجرَّدَةً، إنما هي دينٌ يُتعبَّدُ بهِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ويُتقرَّبُ بهِ إليهِ. ولا عجبَ فالعقائدُ منْ أعمالِ القلوبِ، وبها صلاحُها وفسادُها، ومعلومٌ أنَّ جنسَ أعمالِ القلوبِ أعْظَمُ عندَ اللهِ منْ جنسِ أعمالِ الجوارحِ. فمبدأُ الهدايةِ والصلاحِ هدايةُ القلبِ وصلاحُهُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

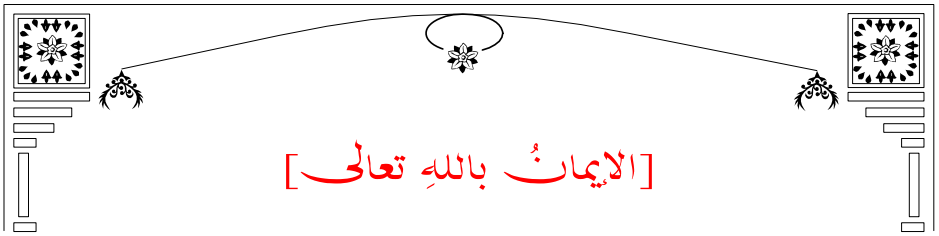
وفي «الصحيحينِ» منْ حديثِ النعمانِ بنِ بشيرٍ، أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ: «**أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**»[(٢)].

وقولُهُ: «**ربَّ العالمينِ**» أيْ خالقُ الخلقِ ومالكُهم ورازقُهم ومدبرُهم، فعلى هذهِ المعاني الأربعِ يدورُ معنى الربوبيةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٣١ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلۡحَقُّۖ فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ ٣٢﴾ [سورة: يونس: ٣١، ٣٢].

---

(١) «لسان العرب» (١٣/ ١٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).



[الإيمانُ باللهِ تعالى]

نَقُولُ: فِي تَوْحِيدِ اللهِ، مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ، وَلا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلا شَيْءَ يُعْجِزُهُ، وَلا إِلَهَ غَيْرُهُ، قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلا انْتِهَاءٍ؛ لا يَفْنَى وَلا يَبِيدُ، وَلا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ لا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ، وَلا يُشْبِهُ الأَنَامَ حَيٌّ لا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لا يَنَامُ خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ، مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلا مَشَقَّةٍ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ» هذا شروعٌ في بيانِ عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، وبَدأَ في بيانِها ببيانِ أصلِ الاعتقادِ وأساسِ الملةِ والدينِ، وهو توحيدُ ربِ العالمين. والمرادُ بالقولِ الإقرارُ والتصديقُ، وهذا أحدُ ركني الإيمانِ، فالإيمانُ قولٌ وعملٌ. وأما تَوْحِيدُ اللهِ فهو إفرادُ اللهِ في الإلهيةِ والربوبيةِ والأسماءِ والصفاتِ، هذا هوَ التوحيدُ بمفهومِهِ العامِّ، فَهَذِهِ العقيدةُ فيها إشارةٌ إلى كلِّ هذهِ الأنواعِ، وجميعُها مندرجةٌ في الأصلِ الأولِ منْ أصولِ الإيمانِ، وهوَ الإيمانُ باللهِ. كما تضمنتْ هذهِ العقيدةُ تقريرَ بقيةِ مسائلِ أصولِ الإيمانِ الستةِ، وهي: الإيمانُ باللهِ، والإيمانُ بالملائكةِ، والإيمانُ بالكتبِ، والإيمانُ بالرسلِ، والإيمانُ باليومِ الآخرِ،

والإيمانُ بالقدرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ. ولا يكملُ توحيدُ أحدٍ إلا بهذا الإيمانِ. لذلك دارَت غَالِبُ مُتُونِ عقائدِ أهلِ السنةِ والجماعةِ على هذهِ الأصولِ الستةِ تقريرًا وإيضاحًا وبيانًا وتفصيلًا.

وقولُهُ: «**فِي تَوْحِيدِ اللهِ**» التوحيدُ: مصدرُ وحَّدَ يُوَحِّدُ توحيدًا، فهوَ مأخوذٌ مِنْ (وحَدَ)، وهذهِ المادةُ دائرةٌ على معنى الإفرادِ. والمرادُ بهِ إفرادُ اللهِ تعالى في ربوبيتِهِ وفي أسمائِهِ وصفاتِهِ وفي إلهيتِهِ. فالتوحيدُ ثلاثةُ أصنافٍ بالنظرِ إلى ذاتِ اللهِ تعالى:

الأول: توحيدُ الإلهيةِ وهوَ إفرادُ اللهِ تعالى بالعبادةِ.

الثاني: توحيدُ الربوبيةِ وهوَ إفرادُ اللهِ بالمُلْكِ والخَلْقِ والرِّزْقِ والتَّدْبِيرِ.

الثالث: توحيدُ الأسماءِ والصفاتِ وهوَ إفرادُ اللهِ بِمَا لهُ منَ الأسماءِ والصفاتِ العُلا، عَلَى الوَجْهِ الذي يليقُ بِهِ، منْ غيرِ تحريفٍ ولا تعْطِيلٍ، ومِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ ولا تمْثِيلٍ.

وقدْ جاءتِ الرسلُ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهمُ - ببيانِ التوحيدِ بكلِ أنواعِهِ، إلَّا أنّهُ لمّا كانَ أكثرُ انحرافِ بني آدمَ في توحيدِ الإلهيةِ جاءتِ الرسلُ بالدعوةِ إليهِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]، كما أنَّ علاقةَ هذهِ الأنواعِ ببعضها وثيقةٌ، فتوحيدُ الإلهيةِ يتضمنُ النوعينِ الآخرينِ، وتوحيدُ الربوبيةِ والأسماءِ والصفاتِ يستلزمانِ توحيدَ الإلهيةِ. ولذلكَ استدلَ اللهُ في الكتابِ على إلهيتِهِ بأسمائِهِ وصفاتِهِ، وبمعاني ربوبيتِهِ، وهذهِ منْ طرقِ القرآنِ الكريمِ في تقريرِ توحيدِ الإلهيةِ، فمنْ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣]، وكذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٢- ٢٤]. وقسَّمَ بعضُ أهلِ العلمِ التوحيدَ إلى قسمينِ:

الأولُ: توحيدٌ في المعرفةِ والإثباتِ، وهذا يشملُ نوعي التوحيدِ الربوبيةَ والأسماءَ والصفاتِ.

الثاني: توحيدٌ في الطلبِ والقصدِ، وهذا يشملُ توحيدَ الإلهيةِ والعبادةِ[1]. وجديرٌ بالذكرِ أنَّ هذه التقاسيمَ مقصودُها تقريبُ العلمِ وتَسْهِيلُهِ، ودليلُها الاستقراءُ والتتبعُ لنصوصِ الكتابِ والسنةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنون بتوحيدِ اللهِ ويدينُون له بذلكَ حالَ كونِهم معتقدينَ إلهيتَه وحدَه لا شريكَ له، فهم مقرونَ إقرارًا مقترنًا بالتصديقِ والالتزامِ، مستصحبينَ في ذلكَ توفيقَ اللهِ، فبه يحصلُ كلُ خيرٍ وعنه يصدرُ، فالباءُ للمصاحبةِ، وقيلَ: للسببيةِ. والتوفيقُ هوَ التسديدُ والهدايةُ إلى الرشدِ والحَقِّ، فيكونُ ذلكَ؛ إمّا سؤالًا وطلبًا، وإمّا إخبارًا وإقرارًا بأنَّ هذا الاعتقادَ حَاصِلٌ بهدايةِ اللهِ وتسديدِهِ، فلهُ المنَّةُ والفضلُ، وبهذا يشهدُ الموفّقُ منَّةَ اللهِ التي تستوجبُ شكرَهُ وتمامَ الافتقارِ إليهِ في طلبِ الهداياتِ، ويضمحلُّ عند ذلك كلُّ عُجْبٍ واغترارٍ.

---

(١) «مدارج السالكين» (٣/ ٤٤٩).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ» هذهِ أولُ جملةٍ في هذهِ العقيدةِ المباركةِ، وهي مشتملةٌ على تقريرِ توحيدِ الإلهيةِ، وبدأَ به؛ لأنهُ رأسُ المطالبِ وأولُ الواجباتِ وإليهِ دعتْ جميعُ الرسالاتِ، وبهِ افتُتِحتِ الدعوةُ في جميعِ النبواتِ. فأهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنون بأنَّ اللهَ المعبودَ المألوهَ بالمحبةِ والتّعظيمِ واحدٌ لا ثاني لهُ لا في ذاتِهِ، ولا شريكَ له في أسمائهِ وصفاتِهِ، ولا في ربوبيتِهِ، ولا في إلهيتِهِ. وهذا هو غايةُ التوحيدِ وكمالُه. وقدْ وصفَ اللهُ نفسَهُ بأنهُ واحدٌ، في مواضعَ من كتابِهِ، قالَ تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقالَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، بل سمّى نفسَهُ بذلكَ، فقالَ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦]. والواحدُ في اللغةِ ضدُّ الزّوجِ، فاللهُ منفردٌ عمّا سواهُ بمعاني الربوبيةِ والإلهيةِ والأسماءِ الصفاتِ، فليسَ لهُ في ذلكَ مثيلٌ ولا كفءٌ ولا نِدٌّ ولا نظيرٌ. وقدْ أكدَّ وحدانية اللهِ بنفيِ الشريكِ عنه، فليسَ للهِ مشاركٌ في إلهيتِهِ، ولا في ربوبيتِهِ، ولا في أسمائِهِ وصفاتِهِ.

وقدْ جمعَ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، فلا مماثلَ لهُ ولا ندَّ ولا نظيرَ في ربوبيتِهِ ولا في إلهيتِهِ ولا في أسمائهِ وصفاتِهِ. فتضمنتْ هذهِ الجملةُ إثباتَ التوحيدِ للهِ بأنواعهِ الثلاثةِ، وأنهُ لا شريكَ لهُ في أيٍّ منْ هذهِ الأنواعِ الثلاثةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا شَيْءَ مِثْلُهُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنِّ اللهَ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في ذاتِهِ، ولا في صفاتهِ، ولا في أفعالهِ، ولا فيما يجبُ لهُ منَ الحقوقِ. يدلُ لذلكَ أنَّ اللهَ نَفَى عنْ نفسِهِ المِثلَ والسَّميَّ والنِّدَّ والكُفءَ، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقالَ تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقالَ تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا

وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]. ونَفَى أيضاً أنْ يُدرَكَ بالأمثالِ، فقالَ ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]. وقدْ أجمعَ على ذلكَ علماءُ الأمةِ، كما دلَّ عليهِ العقلُ. فنفيُ المثلِ ونحوِه منْ المعاني عنْ اللهِ غايتُه إثباتُ أنَّه ﷻ كاملٌ في صفاتِهِ، لا يلحقُهُ نقصٌ بوجهٍ منَ الوجوهِ، وأَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بتلكَ الكمالاتِ، لا يَشْرَكُه فيها أحدٌ. وذلكَ أنَّ نفيَ الصفاتِ عن اللهِ في كتابِهِ ﷻ وفي سنةِ رسولِهِ ﷺ ليسَ نفيًا محضًا؛ فالنفيُ المحضَ عَدَمٌ، بلْ هوَ نفيٌ يُرَادُ بِهِ إثباتُ الكمالِ للهِ ﷻ. ويتبينُ هذا بمعرفةِ أنَّ النفيَ في الخبرِ عنِ اللهِ جاءَ في القرآنِ العظيمِ على نحوينِ:

الأولُ: نفيٌ مجملٌ، وهذا هوَ الأصلُ فيما جاءَ من النفيِ في صفاتِ اللهِ، وهوَ نفيٌ عامٌ لكلِّ نقصٍ وعيبٍ، وهذا النوعُ يأتي لإثباتِ الكمالِ المطلقِ للهِ تعالَى. ومن أمثلتِهِ نفيُ المثلِ والسَّميِّ عن اللهِ.

الثاني: نفيٌ مفصَّلٌ، وهوَ نفيُ وصفٍ معيّنٍ عنِ اللهِ، وهذا النوعُ يأتِي لنفيِ ما يَعتقدُه الجاهلونَ في اللهِ تعالى. ومن أمثلتِهِ قولُهُ تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وقولُهُ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، وقولُهُ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣]. ويأتي النفيُ مفصَّلاً أيضاً لإثباتِ كمالِ ضدِّ الصّفةِ المنفيّةِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٣] لإثباتِ كمال عدله. وكقولِه تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لإثباتِ كمالِ حياتِهِ وقيوميتِهِ. والنفيُ في صفاتِ اللهِ بنوعيهِ المجملِ والمفصلِ؛ يجتمعانِ في كونِهما نفيًا للنّقصِ والعيبِ عنِ اللهِ وصفاتِهِ، ونفيًا لمماثلةِ غيرِهِ لهُ في صفاتِ الكمالِ. فطريقَةُ القرآنِ وما جاءتْ بِهِ الرسلُ في بابِ صّفاتِ الله، هي الإجمالُ في النفيِ، والتفصيلُ في الإثباتِ. ولذلكَ كانَ النفيُ

بنوعيهِ في كلامِ اللهِ ورسولِهِ ﷺ أقَلَّ مِنَ الإثباتِ، بخلافِ طريقةِ المخالفينَ للكتابِ والسنةِ؛ منَ المتفلسفةِ والجهميةِ والقرامطةِ ونحوِهِمْ؛ فإنّهمْ يُفَصِّلُونَ في النفيِ، ويُجْمِلُونَ في الإثباتِ[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا شَيْءَ يُعْجِزُهُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى قادرٌ على كلِّ شيءٍ. فالنفيُ المُفصلُ للعجزِ الذي هوَ عدمُ القدرةِ؛ لأجلِ إثباتِ كمالِ الضدِ، وهوَ تمامُ القدرةِ وكمالُها. وقدْ نفَى اللهِ العجزَ عن نفسِه لإثباتِ كمالِ قدرتِه في مواضعِ عديدةٍ؛ منها قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [فاطر: ٤٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ١٣٤﴾ [الأنعام: ١٣٤].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا إِلَهَ غَيْرُهُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّه لا معبودَ حقٌّ إلا اللهُ. فالإلهُ: هوَ المعبودُ، الذي تَأْلَهُهُ القلوبُ، وتعْبُدُهُ محبَّةً وتعظيمًا ورقًّا[(٢)]. والإلهُ في كلامِ العربِ: اسمُ جنسٍ لما قُصِدَ بِشَيْءٍ مِنَ العِبَادَةِ، لكنهُ في حقِ اللهِ حقيقةٌ؛ لأنّهُ المستحقُ للعبادةِ، فما سُمِّيَ إلهًا دونَ اللهِ ﷻ فهي تسميةٌ باطلةٌ خالِيَةٌ منْ معناها، فإنّهُ لا إلهَ حقٌّ إلا اللهُ. فهذهِ الكلمةُ بها يتحققُ إفرادُ اللهِ بالعبادةِ، وهوَ توحيدُ اللهِ في الإلهيةِ. وهيَ أصْلُ الإسلامِ وأَسَاسُهُ، فلا يقرُّ إيمانٌ ولا يستقيمُ إسلامٌ ولا يصلحُ حالُ أحدٍ إلا بهذهِ الكلمةِ، فَبِهَا صَلَاحُ الدُّنْيَا والآخرةِ؛ وهي دعوةُ الرسلِ فما منْ نبيٍّ أرسلَهُ اللهُ إلَّا دعا قومَهُ إلى هذهِ الكلمةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥١٥).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٧٨)، و«إغاثة اللهفان» (١/ ٢٧)، و«كلمة الإخلاص» ص (٢٣).

قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقالَ تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ﴿٢﴾﴾ [النحل: ٢]. وبالإقرارِ بها تُعصمُ الدماءُ والأموالُ كما قالَ النبيُّ ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يقولوا لا إلهَ إلَّا اللهُ، فمَنْ قالها فقدْ عصمَ منِّي مالَهُ ونفسَهُ إلَّا بحقِهِ وحسابُهُ على اللهِ**»(١). وهيَ أولُ واجبٍ على المكلفينَ، فإنَّ النبيَّ ﷺ لمّا بعثَ معاذًا إلى اليمنِ قالَ لهُ: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**»(٢). وهيَ آخرُ مطلوبٍ؛ لقولِهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**»(٣). وبالإيمانِ بها تتحققُ الغايةُ التي منْ أجلِها خلقَ اللهُ الجنَّ والإنسَ، كما قالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وهيَ حجابٌ لصاحِبِها منَ النارِ، ففي الصحيحينِ: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**»(٤)، وفضائلُها أكثرُ منْ أنْ نحيطَ بها.

وقولُهُ: «**وَلا إِلَهَ غَيْرُهُ**» أيْ: لا إله حقٌّ غيرُ اللهِ، فلا نافيةٌ تعملُ عملَ إنَّ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ مبنيَّةٌ على السكونِ، لا محلَّ لها منَ الإعرابِ. وإلهَ اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِ نصبٍ، وخبرُها محذوفٌ، وأجودُ ما

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، وجاء عن عدد من الصحابه منهم ابن عمر وأبو هريرة وأنس.

(٢) أخرجه مسلم (١٩) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أبو داود (٣١١٦)، وأحمد (٥/ ٢٣٣)، والحاكم (١/ ٥٠٣)، وقال: «صحيح الإسناد».

(٤) أخرجه البخاري (٥٤٠١)، ومسلم (٣٣).

قيلَ في تقديرِهِ حقٌّ. وغيرُهُ بدلٌ منَ الخبرِ، وهوَ مرفوعٌ، ويصحُّ فيهِ النصبُ على الاستثناءِ؛ لكونِهِ مسبوقًا بكلامٍ تامٍّ غيرِ موجبٍ، وتقديرُ الخبرِ حقٌّ؛ لإخراجِ المعبوداتِ الباطلةِ. والدليلُ على صحةِ هٰذا التقديرِ قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦ و٦٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يونس: ٣٢]. وقدْ قَدَّرَ بعضُهُم الخبرَ موجودٌ، فيكونُ معناها: لا معبودَ موجودٌ إلا اللهُ. وفي هذا التّقديرِ إشكالٌ؛ لأنّهُ يُفيدُ أنَّ كلَّ ما عُبدَ منْ دُونِ اللهِ فهوَ إلهٌ حقٌّ. وهٰذا المعنى هوَ ما يقولُهُ أهلُ وحدةِ الوجودِ الذينَ جعلواْ كلَّ معبودٍ في الوجودِ حقًّا، فعندهمُ الذي يَعْبُدُ الصنمَ إنّما يَعْبُدُ اللهَ، والذي يعبدُ الشمسَ إنما يَعْبُدُ اللهَ، والذي يَعْبُدُ الملائكةَ إنما يَعْبُدُ اللهَ، والذي يَعْبُدُ الكِلَابَ والخنازيرَ إنما يَعْبُدُ اللهَ، تعالى اللهُ عمّا يقولونَ علوًّا كبيرًا. ومنهُ قولُ شاعرِهم:

وَمَا الكَلْبُ وَالخِنزِيرُ إِلَّا إِلٰهُنَا ... وَمَا اللهُ إِلَّا رَاهِبٌ فِي كَنِيسَةِ[1]

ولهذا كانَ الأصوبُ في تقديرِ خبرِ لا هو: حقٌّ أو بحقٍّ أي لا معبودَ بحقٍّ إلا اللهُ؛ وبهذا تخرجُ المعبوداتُ دون اللهِ، ولا يردُ توهُّمُ مَا يعتقدُهُ أهلُ وحدةِ الوجودِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَعْبُودٍ في الأرضِ هوَ اللهُ، تعالى اللهُ عمَّا يقولونَ علوًّا كبيرًا. ولا ريبَ أنَّ الذين قدَّرُوا الخبرَ بموجودٍ أو في الوجودِ منْ أهلِ العلمِ لا يقصدونَ هذا المعنى الباطلَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلا انْتِهَاءٍ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ وجودَ الله تعالىَ سابقٌ وجودَ كلِّ ما عدَاه دونَ اعتقادِ أنَّ لوجودِهِ

(١) ينظر: «النفحات الأقدسية» ص (٣٣٨)، و«هذه هي الصوفية» ص (٦٤)، ونسب هذا الكلام لفريد الدين العطار.

بدايةً، ويؤمنونَ أيضاً بأنَّ وجودَ اللهِ مستمرٌّ باقٍ دونَما نهايةٍ، فوجودُهُ أزليٌ وأبديٌ. وهذا هوَ معنى اسميهِ الأولِ والآخرِ، كما قالَ تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]. وقدْ بيّنَ النّبيُّ ﷺ معناهما بقولِهِ: «**أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ**»(١). فالأولُ والآخرُ اسْمَانِ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تعالى يُثْبَتَانِ للهِ تعالى وصفَ الأوليةِ والآخريةِ، وبهذا تتحققُ إحاطةُ اللهِ تعالى بكلِّ شيءٍ زَمَانًا، أزلًا وأبدًا. وآخريتُهُ تعالىَ لا تنافي ما جاءَ في السُّنةِ مِنْ أنَّهُ يُقالُ لأهلِ الجنَّةِ: «**خُلُودٌ فلاَ مَوْتَ**»(٢)، وذلكَ أنَّ خلودَهُمْ يفتقرُ إلى اللهِ تعالى الذي تفضلَ عليهمْ بالبقاءِ، فهوَ عطاؤهُ وهِبَتُهُ ومِنَّتُهُ، فليسَ خلودُهُمُ ذاتيًا. أما آخِريَّةُ اللهِ ﷻ وبَقَاؤُهُ فإنَّهُ وصفٌ لهُ ذاتيٌ، لا يفتقرُ فيهِ إلى أحدٍ، فهوَ الغنيُّ الحميدُ. وقدْ انتقدَ بعضُ أهلِ العلمِ قولَ المصنفِ قديمٌ بلا ابتداءٍ(٣) بأنَّهُ لمْ يثبتْ اسمُ القديمِ في أسماءِ اللهِ تعالى. وهذا صحيحٌ، فإنَّهُ ليسَ في أسماءِ اللهِ تعالى اسمُ القديمِ، إلا أنَّ المؤلفَ لمْ يذكرْ ذلكَ في سياقِ ذكرِ أسماءِ اللهِ تعالى أو على أنَّهُ اسمٌ من أسمائِهِ تعالىَ، بلْ ذكرَهُ على وجهِ الخبرِ. ومعلومٌ أنَّ بابَ الإخبارِ عنِ اللهِ ﷻ أوسعُ منْ بابِ الأسماءِ، فيجوزُ الإخبارُ عنِ اللهِ بالمعاني الصحيحةِ اللائقةِ بهِ، ولوْ لمْ يأتِ لفظُها في القرآنِ والسنةِ، مثلُ الإخبارِ بأنَّ اللهَ واجبُ الوجودِ، أوْ أنَّهُ صانعُ الكونِ أوْ أنَّهُ مريدٌ، ونحوُ ذلكَ منَ المعاني الصحيحةِ. وقدِ استعملَ أهلُ الكلامِ اسمَ القديمِ، وفسّرواْ بِهِ اسمَ اللهِ الأولِ، لكنَّهمُ يقولونَ: المرادُ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩).

(٣) قالَ الشيخُ ابنُ بازٍ رحمه الله في تعليقِهِ على الطحاويةِ: «قولُهُ: (قديمٌ بلا ابتداءٍ) لا ينبغي عَدُّهُ في أسماءِ اللهِ الحسنى؛ لعدمِ ثبوتِهِ منْ جهةِ النقلِ».

بالقدمِ هُنا القِدَمُ الأزليُّ الذي لا بدايةَ لَهُ. والذي دَلَّ عليهِ الكتابُ والسنةُ منْ اسمِهِ الأولِ أفضلُ معنًى ولفظاً وأكملُ وأحسنُ؛ فإنَّ الأصلَ في أسماءِ اللهِ تعالى أنَّها توقيفيةٌ فلا يُتجاوزُ فيها القرآنُ والحديثُ. ومن وجهٍ آخرَ فإنَّ القِدَمَ ليسَ وصفَ كمالٍ بإطلاقٍ؛ فالقديمَ هوَ المتقدمُ على غيرِهِ، وقدْ يكونُ حادثًا، وهذا ممَّا يُنَزَّهُ اللهُ عنهُ، بخلافِ اسمِ الأولِ الذي ليسَ قبلَهُ شيءٌ، فهوَ كمالٌ مطلقٌ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا يَفْنَى ولا يبيدُ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ لا يهلكُ ولا ينقطعُ ولا ينتهي. والفناءُ والبيدُ متقاربانِ في المعنى، وإنْ كانَ يمكنُ أنْ يقالَ: إنَّ الفناءَ هلاكٌ بفعلٍ خارجيٍّ، أمَّا البيدُ فهلاكٌ بشيءٍ ذاتيٍّ. وكلاهُما ممَّا تنزَّهَ اللهُ عنهُ، فاللهُ حيٌّ لا يموتُ كما قالَ تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فأثبتَ لنفسِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الحياةَ، ثمَّ قالَ: ﴿ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ وهذه صفةُ حياتِهِ، فهي حياةٌ كاملةٌ لا تنقضي ولا تنقطعُ، لا تفنَى ولا تبيدُ. فهوَ المتفردُ بالبقاءِ، وأمَّا مَا عداهُ منَ الموجوداتِ فإنَّ حياتَهُ يلحقُها فناءٌ وهلاكٌ وزوالٌ، قالَ تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقالَ تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٦-٢٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنه لا يوجدُ شيءٌ في الكونِ إلَّا بإرادةِ اللهُ ومشيئتِهُ. فتكونُ (ما) موصولةً بمعنى الذي، ويحتملُ أنْ تكون مَصدريةً، بمعنى ولا يكونُ إلَّا إرادتُهُ، والمعنى واحدٌ على الوجهينِ. والأدلةُ على ثبوتِ وصفِ الإرادةِ للهِ تعالىَ كثيرةٌ من الكتابِ، والسنةِ، والإجماعِ والعقلِ. ولهذا يُثْبِتُها جميعُ

مثبتةِ الصفاتِ منَ الأشاعرةِ والماتريديةِ، والكُلَّابيةِ. والإرادةُ الثابتةُ للهِ ﷻ نوعانِ[١]:

الأولُ: إرادةٌ دينيةٌ شرعيةٌ أمريةٌ، وهي شاملةٌ لكلِّ ما أمرَ اللهُ تعالى بهِ منَ العباداتِ والطاعاتِ الواجبةِ والمستحبةِ[٢]. ومنْ أمثلتِها قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقولُهُ تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وقولُهُ ﷻ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. ومن السنةِ ما في الصحيحينِ منْ حديثِ معاويةَ مرفوعًا: «**منْ يردِ اللهُ بِهِ خيرًا يفقّهْهُ في الدينِ**»[٣].

الثاني: إرادةٌ كونيةٌ خلقيةٌ قدَريةٌ، وهيَ شاملةٌ لكلِّ ما يجري في الكونِ منَ الحوادثِ والوقائعِ[٤]، ومنْ أمثلتِها قولُ اللهِ تعالى: ﴿يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقولُهُ تعالى فيما قَصَّهُ مِنْ قَوْلِ نوحٍ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. ومنَ السنةِ ما رواهُ مسلمٌ من حديثِ ابنِ عمرَ مرفوعًا: «**إذا أرادَ اللهُ بقومٍ عذابًا أصابَ العذابُ منْ كانَ فيهِمْ ثمَّ بُعِثوا على أعمالِهِمْ**»[٥]. فكلُّ ما وقعَ في الكونِ منْ خيرٍ أوْ شرٍّ،

---

(١) «منهاج السنة» (٣/ ٩٤).
(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤١٢)
(٣) «صحيح البخاري» (٣١١٦)، ومسلم (١٠٣٧).
(٤) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٣٦٦).
(٥) «صحيح مسلم» (٢٨٧٩).

ومنْ برٍّ أوْ معصيةٍ، ممَّا يحبُّهُ اللهُ أوْ يكرهُهُ، وممَّا يرضاهُ وما لا يرضاهُ منَ الإيمانِ والكفرِ، والطاعةِ والمعصيةِ، والرشدِ والغيِّ، كلُّ هٰذا تشملُهُ الإرادةُ الكونيةُ. والفرقُ بينَ نوعي الإرادةِ الشرعيةِ والقدَريةِ شيئان:

الأولُ: أنَّ الإرادةَ الشرعيةَ تتعلقُ بمحبةِ اللهِ ورضاه، خلافًا للإرادةِ القدَريةِ فتكونُ لما يحبُّهُ ومالا يحبُّهُ.

الثاني: أنَّ الإرادةَ الشرعيةَ غيرُ لازمةِ الوقوعِ، فقدْ تقعُ وقدْ لا تقعُ. خلافًا للإرادةِ القدَريةِ، فما قضاهُ اللهُ واقعٌ كائنٌ. فمثلًا أرادَ اللهُ منَ الخلقِ أنْ يعبدُوهُ وحدَهُ، لا شريكَ لَهُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، لكنَّ هذهِ الإرادةَ لمْ تَتَحَقَّقْ في حالِ أغلبِ الخلقِ؛ لأنَّها إرادةٌ دينيةٌ شرعيةٌ أمريةٌ، ولوْ كانَ ذلكَ مرادًا كونًا وقدرًا لكانَ لازمَ الوقوعِ، فما أرادَهُ اللهُ كونًا لا بدَّ أنْ يقعَ، ما شاءَ كانَ وما لمْ يشأْ لمْ يكنْ، فما شاءَه الله وُجدَ وما لمْ يشأْهُ لمْ يُوجدْ[1]، ولمَّا خفيَ هٰذا التفريقُ بينَ نوعَي الإرادةِ الكونيّةِ والشرعيّةِ، عَلَى كثيرٍ منْ أهلِ الكلامِ، لمْ يُمَيِّزُواْ بَيْنَ نَوْعَيِ الإرادَةِ الشرعيةِ والقدريةِ. بلْ جعلوهما شيئاً واحداً وأنَّ جميعَها متعلِّقَةٌ بمحبتهِ، فأوْقَعَهُمْ ذلكَ في أنواعٍ منَ الضلالاتِ؛ فيما يتعلقُ بالقدرِ والشرعِ. من ذلكَ أنَّهم اعتَقدوا أنَّ كلَّ ما أرادَهُ اللهُ ﷻ فهوَ محْبُوبٌ لَهُ، وعليه فإنَّ كلَّ ما وقعَ فهوَ محبوبٌ لَهُ، فتكونُ المعاصي محبوبةً لَهُ؛ لكونِها وقعتْ بإرادتِهِ، وبهذا قالتِ الجبريةُ، والجهميةُ[2]. وقابلَهُمُ في الضلالةِ القدَريةُ، فقالواْ: إنَّ المعاصيَ لا تقعُ بإرادةِ اللهِ تعالى،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٣١)، (٨/ ١٨٨).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٤٠-٣٤١).

بلْ هيَ واقعةٌ منْ غيرِ إرادتِهِ. وكلا القولينِ ضلالٌ عنِ الصراطِ القويمِ، وانْطِمَاسِ بَصِيرةٍ نتجَ عنْ عدمِ فَهْمِ النصوصِ، فالنصوصُ فرقت بينَ نوعَي الإرادةِ. فإنَّه لا يقعُ شيءٌ في الكونِ إلَّا بإرادةِ اللهِ، فما مِنْ حَرَكةٍ ولا سُكونٍ، ولا معصيةٍ ولا طاعةٍ إلا بإرادةِ اللهِ، فما شاءَ كانَ وما لمْ يشأْ لمْ يكنْ، كما قالَ اللهُ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، ولذلكَ لمَّا قالَ عبدُ الجبارِ المعتزليُّ في مناظرتِهِ لأبي إسحاقَ الإسفراييني: «سبحانَ مَنْ تَنَزَّهَ عنِ الفحشاءِ» يريدُ أنَّ المعاصيَ ليستْ بإرادةِ اللهِ، أجابَهُ الإسفراينيُّ: «سبحانَ مَنْ لَا يكونُ في ملكِهِ إلَّا ما يشاءُ». وهذا بلا ريبٍ أبلغُ في تعظيمِ اللهِ؛ لأنَّهُ متضمنٌ إثباتَ تمامِ الملكِ والتصرفِ لربِّ العالمينَ، ولأنَّهُ لا يقعُ في ملكِهِ إلَّا ما يشاءُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، ولذلكَ لمَّا قالَ لهُ عبدُ الجبارِ في مناظرتِهِ: «أفيشاءُ ربُّنا أنْ يُعصَى؟» قالَ الإسفراينيُّ: «أيُعصَى ربُّنا قهرًا؟»[(١)]. فحجَّهُ وخصمهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا تَبْلُغُهُ الأوهامُ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى لا تطالُهُ الأوهامُ، ولا تنتهي إليهِ ولا تصلُهُ. والأوهامُ: جمعُ وهْمٍ، وهوَ أدْنَى درجاتِ الإدراكِ، والمرادُ بِهِ الخيالاتُ الفاسدةُ والظنونُ الكاذبةُ التي لا تستندُ إلى علمٍ[(٢)]. فمهما كدَّ الإنسانُ ذهنَهُ وأعْمَلَ فِكْرَهُ وشَغّلَ عقلَهُ في التوصلِ لمعرفةِ حقيقةِ ما للهِ منَ الصفاتِ، وما لَهُ منَ الكمالِ فإنَّهُ سيعودُ منكسرًا حسيرًا. ومَهْمَا وقعَ في بالِكَ أوْ خطرَ في ذهنِكَ أوْ دَارَ في خيالِكَ، فاعلمْ أنَّ اللهَ أجلُّ منْ ذلكَ وأعْظَمُ. فالعبادُ لا يمكنُ أنْ يحيطواْ بصفةٍ منْ صفاتِهِ، كما قالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في صفةِ العلمِ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ

(١) ذكر هذه الواقعة تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٢٦١-٢٦٢).
(٢) ينظر: «الصحاح» (٥/ ٢٠٥٤)، و«لسان العرب» (١٢/ ٦٤٣).

عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فكيفَ بِهِ سبحانَهُ؟ فنَفْيُ الإحاطةِ بِهِ مِنْ بَابٍ أولى، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. واللهُ لكمالِهِ وعظيم ما يَتَّصِفُ بِهِ لا يدركُهُ الخلقُ، حتى عندَ النَّظَرِ إليهِ يومَ القيامةِ، كما قالَ اللَّهُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. ولا عجبَ فهذهِ السماواتُ، وهيَ خلقٌ منْ خلقِ اللهِ لا يحيطُ بها النّاظرُ، كما قالَ ﷻ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]، فإذا كانَ الإنسانُ لا يمكنُهُ أنْ يدركَ هٰذا الخلقَ العظيمَ، والبناءَ الكبيرَ، وهوَ مخلوقٌ منْ مخلوقاتِ اللهِ، فكيفَ بإدراكِ اللهِ العلِي العظيمِ الكبيرِ المتعالِ ﷻ؟ ولذلكَ ينبغي للمؤمنِ أنْ يقطعَ الطريقَ على ما يوسوسُ لهُ بِهِ الشيطانُ منْ أوهامٍ وخيالاتٍ تتعلقُ باللهِ تعالى وأسمائِهِ وصفاتِهِ، فيعلمَ أنَّ اللهَ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى: ١١]، يطمئنَّ قلْبُهُ، ويهنأَ فؤادُهُ، ويسلمَ بذلكَ منْ الوساوسِ والأفكارِ التي يقذفُهَا الشيطانُ في القلوبِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى لا تحيطُ بهُ مداركُ العقولِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وكما قالَ ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [طه: ١١٠]، وكما قالَ تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ووجْهُ الدلالةِ في الآيةِ أنَّ إدراكَ البصرِ أسهلُ منْ إدراكِ العقلِ، فإذا كانَ إدراكُ البصرِ معَ سهولتِهِ ويُسْرِ حصولِ المطلوبِ منْ طريقِهِ لا يبلغُ الناظرُ به إحاطةً باللهِ أوصفاتِهِ، فكيفَ بما هوَ أصعبُ وأبعدُ وهوَ إدراكُ العقولِ والأفهامِ؟

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا يُشْبِهُ الأَنَامَ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ

تعالى لا يماثلُ أحدًا منَ الخلقِ منَ الإنسِ والجنِّ وغيرِهمْ، وذلكَ أنَّهُ لا مثيلَ لَهُ، ولا نظيرَ، ولا سميَّ، ولا كفءَ، لا في ذاتِهِ، ولا في أسمائِهِ وصفاتِهِ، ولا في أفعالِهِ، ولا فيما يجبُ لهُ ﷻ، هذا ما دلَّ عليهِ كتابُ اللهِ وسنةُ رسولِهِ ﷺ، وأجمعَ عليهِ علماءُ الأمةِ، ودلَّ عليهِ العقلُ. وقدْ سبقَ تقريرُ هذا في قولِهِ: «لا شيءَ مثلُهُ» فهذا نوعُ تكرارٍ. إلَّا أنَّ نفيَ المماثلةِ أبلغُ في نفيِ المشابهةِ. وذلكَ أنَّ الذي جاءَ في الكتابِ والسُّنةِ هوَ نفيُ المماثلةِ كما في قولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ولأنَّ هناكَ نوعَ اشتراكٍ في أصلِ المعنى بينَ ما وصفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ وبينَ ما يتصفُ بِهِ الخلقُ، وهذا القدرُ المشتركُ هوَ الذي بِهِ تُعْقَلُ مَعَانِي الصفاتِ، وهذا نوعُ مشابهةٍ في معنى الصفةِ، لا في كنهِها وحقيقتِها، فمثلًا وَصَفَ اللهُ نَفْسَهُ بالعلمِ، وهيَ صفةٌ يُوصفُ بها المخلوقُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾، ولكنْ ليسَ علمُ اللهِ ﷻ كَعِلْمِ المَخْلُوقِ، فعلمُ اللهِ ليسَ كمثلِهِ فيه شيءٌ، كسائرِ صفاتِهِ ﷻ، فللَّهِ منَ الصفاتِ ما يُناسبُهُ ويليقُ بعظمتِهِ، وللمخلوقِ ما يناسبُهُ ويليقُ بِهِ، ولمَّا كانَ نفيُ المشابهةِ قدْ يُفهمُ منهُ نفيُ ثبوتِ أصلِ الاشتراكِ في معنى الصفةِ سمّى نفاةُ الصفاتِ من الجهميةِ والمعتزلةِ مثبتةَ الصفاتِ في الجملةِ مشبهةً. وهذا الإشكالُ منتفٍ في نفيِ المماثلةِ عنِ اللهِ تعالى، ولذلكَ كانَ نفيُ المماثلةِ أسْلَمَ وأحكمَ. وإنَّما استعملَ المؤلفُ نفيَ المشابهةِ لتقريرِ معنى نفيِ المثليةِ المتقدّمِ؛ جريًا على اصطلاحِ كثيرٍ منَ المتأخرينَ الذينَ يجعلونَ نفيَ المشابهةِ بمعنى نفيِ المماثلةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَيٌّ لا يَمُوتُ» هذا شروعٌ في بيانِ بعضِ ما وصفَ اللهُ تعالى بِهِ نفسَهُ على وجهِ التفصيلِ. وبدأَ ذلكَ بذكرِ صفةِ الحياةِ التي هي لازمةٌ لكلِّ صفاتِ الكمالِ، فاسمُهُ الحيُّ يَسْتَلْزِمُ جميعَ الصفاتِ، لذلكَ قِيلَ: لوْ اُكتفى

في إثباتِ الصفاتِ بدليلِ اللزومِ لاكتفى بأنَّهُ الحيُّ، وهذهِ الصفةُ هي أولُ الصفاتِ التي أثبتها اللهُ لنفسهِ بعدَ ذكرِ ألوهيتِهِ في أعظمِ آيةٍ في كتابِ اللهِ في آيةِ الكرسيِّ.

وقولُهُ: «**حَيٌّ لا يَمُوتُ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى لهُ الحياةُ الكاملةُ التي لا يتطرقُ إليها نقصٌ ولا زوالٌ بالموتِ. وقدْ دلَّ على إثباتِ أنَّهُ حيٌّ لا يموتُ، الكتابُ والسُّنةُ والإجماعُ والعقلُ، قالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وجاءَ في صحيحِ الإمامِ مسلمٍ منْ حديثِ ابنِ عباسٍ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ، كانَ يقولُ: «**اللهمَّ لكَ أسلمْتُ، وبكَ آمنتُ، وعليكَ توكلتُ، وإليكَ أنبتُ، وبكَ خاصمتُ، اللهمَّ إنِّي أعوذُ بعزتِكَ، لا إلهَ إلَّا أنتَ، أنْ تُضِلَّني، أنتَ الحيُّ الذي لا يموتُ، والجنُّ والإنسُ يموتونَ**»[(١)]. ونفيُ الموتِ لإثباتُ كَمَالِ حياةِ اللهِ؛ فإنَّ حياتَهُ ﷻ لا يتَطَرَّقُ إليها نقصٌ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، بلْ هي الحياةُ التامَّةُ الكاملةُ الدائمةُ الباقيةُ التي لا انتهاءَ لها ولا نقصَ فيها.

وقولُهُ: «**حَيٌّ لا يَمُوتُ**» تقريرٌ لمعنىَ مَا تقدمَ من قولِهِ: «**قديمٌ بلا ابتداءٍ، وآخرٌ بلا انتهاءٍ**» فإنَّ حياتَهُ حياةٌ كاملةٌ في كلِّ وجهٍ، ليسَ لها مبدأٌ ولا مُنْتَهَى.

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**قَيُّومٌ لا يَنَامُ**» هذا ثانِي ما ذَكَرَهُ المؤلفُ منْ صفاتِ اللهِ ﷻ التي يثبتُها أهلُ السنةِ والجماعةِ للهَ تعالى على وجهِ التفصيلِ، وهوَ أنَّ اللهَ قيّومٌ لا ينامُ، وقيومٌ صيغةُ مبالغةٍ؛ لإثباتِ كمالِ قيوميتِهِ سبحانَهُ، ولتأكيدِ ذلكَ نفَى عنهُ النومَ، كما قالَ تعالى في آيةِ الكرسيِّ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وكما قالَ النبيُّ ﷺ فيما رواهُ مسلمٌ، منْ

(١) «صحيح مسلم» (٢٧١٧).

حديثِ أبي موسى: «**إنَّ اللهَ لا ينامُ ولا ينبغي لهُ أنْ ينامَ، يرفعُ القِسطَ ويَخْفِضُهُ، ويُرفَعُ إليهِ عملُ النهارِ بالليلِ، وعملُ الليلِ بالنهارِ**»(١). وفيهِ إثباتُ صفةِ القيوميةِ للهِ تعالى، فالقيومُ مِنْ أَسْمَائِهِ وهوَ متضمنٌ صفةَ القيوميةِ. ومعنى القيوم: أنَّهُ قائمٌ بنفسِهِ(٢)، فلا حاجةَ بهِ إلى خلقِهِ، فهوَ الغنيُّ الحميدُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. ومنْ معاني القيّوم أيضاً أنَّهُ ﷻ مقيمٌ لخلقِهِ، فكلُّ أحدٍ محتاجٌ إليهِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]. بلِ السماواتُ والأرضُ إنَّما تقومُ بإقامةِ اللهِ ﷻ، قالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١]، أيْ: فلا يمسكُها أحَدٌ مِنْ دونِهِ. وهذانِ الاسمانِ الكريمانِ: الحيُّ القيومُ يرجعُ إليهما جميعُ معاني أسماءِ اللهِ ﷻ وصفاتِهِ؛ فبدأَ المصنِّفُ ذكرَ الصفاتِ تفصيلًا، بذكرِ هذينِ الاسمينِ في غايةِ المناسبةِ. فالحيُّ يستلزمُ كلَّ وصفِ كمالٍ منْ أوصافِ الذاتِ. والقيومُ يستلزمُ كلَّ وصفِ كمالٍ منْ أوصافِ الفعلِ(٣). ولذلكَ قيلَ: إنَّ اسمَ اللهِ الأعظمَ هوَ الحيُّ القيومُ، وهٰذا منْ أسبابِ كونِ آيةِ الكرسيِّ أعظمَ آيةٍ في كتابِ اللهِ ﷻ؛ لكونِها احتوتْ على هذينِ الاسمينِ اللذينِ إليهما ترجعُ أوصافُ الكمالِ وأسماءُ اللهِ الحسنى، قالَ ابنُ القيمِ في «النونيةِ»(٤):

وَلَهُ الحَيَاةُ كَمَالُها فَلِأَجْلِ ذَا ... مَا لِلْمَمَاتِ عَلَيْهِ مِنْ سُلْطَانِ

---

(١) «صحيح مسلم» (١٧٩).
(٢) ينظر: «لسان العرب» (١٢/ ٤٩٦).
(٣) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١١).
(٤) «القصيدة النونية» ص (٣٦).

وَكَـذَلِـكَ الـقَـيُّـومُ مِـنْ أَوْصَـافِـهِ مَـا لِـلْـمَـنَـامِ لَـدَيْـهِ مِـنْ غـشـيَـانِ

وَكَذَاكَ أَوْصَافُ الْكَمَالِ جَمِيعُهَا ثَـبَـتَـتْ لَـهُ وَمَـدَارُهَـا الْـوَصْـفَـانِ

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ» هذا ثالثُ مَا ذَكَرَهُ المؤلفُ منْ صفاتِ اللهِ ﷻ التي يثبتُها أهلُ السنةِ والجماعةِ للهَ تعالى على وجهِ التفصيلِ. وهيَ أنَّ اللهَ تعالى هو الصانعُ الذي أوجدَ الخلقَ منْ عدمٍ وأبدعِهم بعدَ أن لم يكونوا شيئًا. وهذه صفةٌ ذاتيةٌ فعليةٌ تتعلقُ بكلِّ شيءٍ في الكونِ، فهي منْ أوسعِ الصفاتِ تعلُّقًا، فما منْ شيءٍ في الوجودِ إلا اللهُ خالقُهُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، وقالَ أيضًا: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ٦٢﴾ [الزمر: ٦٢]، وقالَ أيضًا: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٦٢﴾ [غافر: ٦٢، ٦٣].

وقولُهُ: «بِلا حَاجَةٍ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى خلقَ الخلقَ وأبدعَهُم منْ غيرِ إضطرارٍ إليهم ولا افتقارٍ لهم، بل هو الغنيُّ الحميدُ، خلقَهُم إظهارًا لقدرتِهِ وحكمتِهِ وعلمِهِ ومشيئتِهِ. وذكرُ عدمِ حاجتِهِ ﷻ إلى الخلقِ بيانٌ لأحدِ أوجهِ الفرقِ بينَ خلقِ اللهِ وصنعِهِ وبينَ ما صنعَهُ الخلقُ، فإنَّ الخلقَ قدْ يكونُ لحاجةِ الخالقِ الصانعِ، واللهُ منزهٌ عن ذلكَ[1]. ويدلُ لهذا أنَّ اللهَ ﷻ ذكرَ الخَلْقَ وبيَّنَ الغايَةَ مِنْهُ، فقالَ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾، ثمَّ نَفَى أنْ يكونَ هٰذا الخلقُ للحاجةِ فقالَ ﷻ: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ٥٧ إِنَّ

(١) العرب تسمي كل صانع خالقا، ومنه قول زهير:

وَلأَنْـتَ تَـفْـرِي مـا خَـلَـقْـتَ وَبَـعْـ ضُ الـقَـوْمِ يَـخْـلُـقُ ثـمَّ لا يَـفْـرِي

ينظر: «تفسير الطبري» (١٩/ ١٩).

ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٦- ٥٨]، فخلْقُهُ ﷻ ناشئٌ عنْ كمالِ غِنْاهُ وعظيمِ قوتِهِ ونافذِ قدرتِهِ. والحاجةُ تُطلقُ عندَ المتكلمينَ على الحكمةِ والغايةِ. وهذا المعنى لا يصحُّ حملُ كلامِ المؤلفِ عليهِ، فإنَّ نفيَ التعليلِ عنْ أفعالِ اللهِ تعالى وأحكامِهِ بدعةٌ حادثةٌ، لمْ يكنْ عليها صدرُ الأمةِ، ولا قالَ بها الأئمّةُ؛ لأنَّ اللهَ تعالى ذكرَ الغايةَ المرادةَ منَ الخلقِ في عدةِ مواضعَ كما في قولِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وكذلكَ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]. كما أنَّ اللهَ تعالى ذكرَ الغايةَ المرادةَ بالخلقِ، وهيَ الجزاءُ بالعدلِ والفضلِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى ﴿٣١﴾﴾ [النجم: ٣١]، وقالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [طه: ١٥].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ**» هذا رابعُ ما ذَكَرَهُ المؤلفُ منْ صفاتِ اللهِ ﷻ التي يثبتُها أهلُ السنةِ والجماعةِ للهِ تعالى على وجهِ التفصيلِ. وهيَ أنَّ اللهَ تعالى هو رازقُ جميعِ خلقِهِ، فهوَ الرَّزَّاقُ الذي يعطي جميعَ خلقِهِ كلَّ شيءٍ، فهوَ خالقُهُمْ، وهوَ رازقُهُمْ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٦- ٥٨]، فاللهُ تعالى كما تفضلَ على عبادِهِ بالخلقِ أمدَّهمْ بالرزقِ، بلْ تكفلَ برزقِ كلِّ أحدٍ، كما قالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]، فاللهُ تعالى متكفلٌ بأرزاقِ المخلوقاتِ منْ سائرِ دوابِ الأرضِ صغيرِها وكبيرِها بحريِها وبريِها كما قالَ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

ورزقُ اللهِ لعبادِهِ نوعانِ:

الأول: رزقُ القلوبِ بالعلمِ والإيمانِ.

الثاني: رزقُ الأبدانِ بالقوتِ والأموالِ وغيرِها منْ مصالحِ العبادِ في المعاشِ.

وقولُهُ: «**رَازِقٌ**» خبرٌ عنْ صفةِ اللهِ تعالى، وقدْ جاءَتْ هذهِ الصفةُ في أسماءِ اللهِ تعالى على نحوينِ:

الأولُ: الرزَّاقُ، وهوَ الذي جاءَ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

الثاني: الرازقُ، وقدْ جاءَ في قراءةِ ابنِ مسعودٍ للآيةِ السابقةِ، قالَ ﷺ: «أقْرَأَنِي رسولُ اللهِ ﷺ: إِنِّي أَنَا الرَّازِقُ ذو القوةِ المتينِ». وهوَ عندَ أحمدَ وأبي داودَ والترمذيِّ، قالَ عنهُ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ(١). وقدْ جاءَ في حديثِ التسعيرِ قولُ النبيِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ هوَ المُسَعِّرُ القَابِضُ البَاسِطُ الرَّازِقُ**»(٢).

وقولُهُ: «**بِلا مَؤُونَةٍ**» أيْ: إنَّ رزقَ اللهِ تعالى لخلقِهِ لا كلفةَ عليهِ فيهِ ولا مشقَّةَ، على كثرةِ خَلْقِهِ، وتنوّعِ حاجتِهم، فهوَ الرزّاقُ ذو القوةِ المتينِ، فلا يُكرثُهُ رزقُ عبادِهِ ولا القيامُ عليهمُ. وقدْ جاءَ ما يبينُ ذلكَ فيما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أبي ذرٍّ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: قالَ اللهُ تعالى: «**يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ**

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩٤)، وأبو داود (٣٩٩٣)، والترمذي (٢٩٤٠).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٨٦)، وأبو داود (٣٤٥١)، والترمذي (١٣١٤)، وابن ماجه (٢٢٠٠)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، والحديث يروى عن جماعة منهم: أنس، وأبي جحيفة، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري ﷺ.

إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ. يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ. يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ»(١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ» هذَا خامسُ ما ذَكَرَهُ المؤلفُ منْ صفاتِ اللهِ ﷻ التي يثبتُها أهلُ السنةِ والجماعةِ للهَ تعالى على وجهِ التفصيلِ. وهَو أنَّ اللهَ تعالى يَسلبُ حياةَ خلقِهِ بالموتِ، فالموتُ خلافُ الحَيَاةِ، قالَ تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، ولذلكَ ذكَرَ الإماتةَ بعدَ الخلقِ، فهوَ المحيي المميتُ، ولمْ يَرِدْ فِيمَا ثَبَتَ مِنْ أسماءِ اللهِ تعالى اسمُ المميتِ لا في الكتابِ، ولا في السنةِ الصحيحةِ. وقدْ جاءَ ذكرُهُ في حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي وردَ فيهِ عَدُّ الأسماءِ الحسنى، إلَّا أنَّهُ معلولٌ لا يصحُ عندَ الأئمةِ منَ المُحَدِّثينَ(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٠٧)، وقال: «غريب»، وقال البيهقي في «الأسماء» ص (١٩): «ويحتمل أن يكون التفسير وَقَعَ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال تَرَكَ البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح». ونقل الحافظ في «التلخيص» (٤/ ١٧٣) عن ابن العربي قوله: «لا نعلم هل تفسير هذه الأسامي في الحديث أو مِنْ قَوْلِ الرَّاوِي». وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» «٦/ ٣٧٩»: «فالحديث الذي فيه ذكر ذلك - أي الأسماء الحسنى - هو حديث الترمذي، روى الأسماء الحسنى في جامعه من حديث الوليد بن مسلم عن شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ورواها ابن ماجه في سننه من طريق مخلد بن زياد القطواني عن هشام بن حسان بن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وقد اتَّفَق أهل المعرفة بالحديث =

وقولُهُ: «مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى قضى بالموتِ على كلِّ حيٍّ، فإنَّهُ ﷻ كتبَ الموتَ على كلِّ خَلْقِهِ، فلا أحَدَ مِنَ الخلقِ فيهِ حياةٌ إلَّا ولا بدَّ أنْ يذوقَ الموتَ وتفارقَ روحُهُ بدنَهُ، قالَ تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وهذا عامٌّ يشملُ جميعَ نفوسِ الخلائقِ كما قالَ تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]، وكما قالَ تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الزمر: ٣٠].

وقولُهُ: «بِلا مَخَافَةٍ» أيْ: إنَّ إماتةَ اللهِ لخلقِهِ لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ عليهِم، وتمامِ غِنَاهُ عنْهم، وليسَ مخافةَ الضَّرَرِ منهمُ بأيِّ وجْهٍ مِنَ الوجوهِ، كما يكونُ منْ ملوكِ الأرضِ، فإنّهمُ قدْ يحكمونَ بالقتلِ على منْ يخالفُهمْ مِنَ النّاسِ خوفًا منهمْ، وقدْ يحكمونَ على شخصٍ بالقتلِ لسببٍ مِنَ الأسبابِ ثمَّ يخافونَ عاقبةَ ذلكَ، وأنْ يعودَ عليهمُ بالضررِ، واللهُ تعالى منَزَّهٌ عنْ كلِّ ذلكَ. فإنَّهُ يميتُهمْ ثمَّ يُحييهمْ ثمَّ إليهِ يُرجعونَ، كما قالَ تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [العنكبوت: ٥٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «بَاعِثٌ بِلا مَشَقَّةٍ» هذا سادسُ ما ذَكَرَهُ المؤلفُ منْ صفاتِ اللهِ ﷻ التي يثبتُها أهلُ السنةِ والجماعةِ للهَ تعالى على وجهِ التفصيلِ.

= على أن هاتين الروايتين لَيْسَتَا من كلام لنبي ﷺ، وإنما كل منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشَّامِيِّين كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه».
وينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٩٦، ٢٢/ ٤٨٢).
وقال ابن كثير في «التفسير» (٢/ ٢٦٩): «والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه، وإنما ذلك كما رَوَاهُ الوليد بن مسلم وعبد الملك ابن محمد الصَّنْعَانِيّ عن زهير أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك» اهـ.

وهَو أنَّ اللهَ تعالى يبعثُ الخلقَ بعدَ موتِهِمْ، والمرادُ بالبَعْثِ هُنَا الإحياءُ بعدَ الإماتةِ[١]، وهٰذا عامٌّ لكلِّ ما فِيهِ رُوحٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦]، وقالَ تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]، وقالَ تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ [المجادلة: ٦]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الجاثية: ٢٦]، وقالَ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٦].

وقولُهُ: «بلا مَشَقَّةٍ» أيْ: إنَّ بَعْثَ اللهِ تعالى للخلْقِ بعدَ إماتتِهِمْ، لَا تعبَ فيهِ ولا عناءَ، بلْ كلُّ ذلكَ عليهِ يسيرٌ، كما قالَ تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [التغابن: ٧]، وقالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩]، وقالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ﴿٤٣﴾ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ۚ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ق: ٤٣-٤٤]، وقالَ تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ﴾ [يس: ٧٩]، وقالَ أيضاً: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ۚ﴾ [لقمان: ٢٨]، وقالَ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾ [الروم: ٢٧]، فلا مشقةَ في بعثِ الخلقِ كلِّهِمْ، إنسِهِمْ وجنِّهِمْ، دوابِّهِمْ وطيورِهِمْ، ما في البحرِ وما في البرِ، فكلُّهمْ يبعثُهمُ اللهُ ﷻ ثمَّ يحشرُهمْ إليهِ يومَ القيامةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام: ٣٨]. وذكرَ هذهِ الجملَ الأربعَ التي تضمنتْ إثباتَ أنَّ اللهَ تعالى هوَ الخالقُ الرازقُ المميتُ الباعثُ من بديعِ ترتيبِ المؤلفِ، وهوَ موافقٌ لما

---

(١) ينظر: «لسان العرب» (٢/ ١١٦).

ذكرَهُ اللهُ تعالى في قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾. وجميعُ هذهِ الصفاتِ التي ذكرَها المؤلفُ دائرةٌ على تقريرِ توحيدِ الربوبيةِ، فإنَّ توحيدَ الربوبيةِ إفرادُ اللهِ بالخلقِ والرزقِ والملكِ والتدبيرِ، وفيهِ الإحياءُ والإماتةُ، فيكونُ المؤلفُ قدْ أتى بهذا على أنواعِ التوحيدِ الثلاثةِ، تقريرًا وتأصيلًا، فبدأَ بالألوهيةِ وعطفَ بالأسماءِ والصفاتِ وختمَ بالربوبيةِ.

مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَاتِه، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا؛ لَيْسَ بعدَ خَلَقِ الخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ «الخَالِقِ» وَلا بِإِحْدَاثِ الْبَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ «الْبَارِي» لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى الخَالِقِ وَلا مَخْلُوقَ؛ وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي المَوْتَى بَعْدَمَا أَحْيَا اسْتَحَقَّ هٰذا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، ولا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبلَ خَلْقِهِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى كانَ متَّصفًا بصِفَاتِهِ المُثلى في القدمِ، قبلَ أنْ يُوجدَ الخلقَ، وهوَ دائمٌ على ذلكَ بعدَ خلقهِ.

وقولُهُ: «مَا زَالَ» اجتمعَ فيهِ نفيانِ: ما النافيةُ، وزالَ التي تقتضي النفيَ؛ فهو فعلُ نفيٍ ومعناهُ عدمُ الدوامِ، ومنَ المعلومِ أنَّ نفيَ النفيِ إثباتٌ، لذلكَ كانَ معنى ما زالَ دامَ واستمرَ، ولذلكَ أُجْرِيَتْ (ما زالَ) مجرى (كانَ) في المعنى، فيكونُ المعنى أنَّ اللهَ كانَ بصفاتِهِ قديمًا في الأزلِ قبلَ خلقِهِ.

وقولُهُ: «بِصِفَاتِهِ» أيْ: إنَّ صفاتَ اللهِ مصاحبةٌ لذاتِهِ، فالباءُ للمصاحبةِ، والصفاتُ جمعُ صفةٍ، وهيَ في اللغةِ: النعتُ والحِليةُ، وهي كلُّ ما اتصفَ اللهُ تعالى بِهِ منْ نعوتِ الجلالِ والجمالِ والعَظَمَةِ والكمالِ، فيشملُ ذلكَ

الصفاتِ الذاتيةَ والفعليةَ، فإنَّ ما وصفَ اللهُ تعالى بِهِ نفسَهُ نوعانِ في الجملةِ:

النوعُ الأولُ: صفاتٌ ذاتيةٌ، وهيَ الصفاتُ التي لمْ يزلِ اللهُ ﷻ متصفًا بها ولا يزالُ، وهي ما لاينفكُّ اللهُ تعالى عنِ الاتِّصافِ بها؛ كصفةِ الحياةِ والعلمِ، والقيوميةِ، وغيرِ ذلكَ منْ صفاتِ الذاتِ. فاللهُ ﷻ متصفٌ بها أزلًا وأبدًا.

النوعُ الثاني: صفاتٌ فعليةٌ، وهيَ الصفاتُ المتعلقةُ بمشيئةِ اللهِ واختيارِهِ، فاللهُ يتصفُ بها متى شاءَ، وتُسمَّى الصفاتِ الاختياريةَ، كالإحياءِ والإماتةِ والاستواءِ والنزولِ، والمحبةِ ونحوِ ذلك. فكلا هذينِ النوعينِ لم يزلْ اللهُ متصفاً به قبلَ خلقِه كالحَيَاةِ والعِلْمِ والسَّمْعِ والبَصَرِ والقدرةِ والإرادةِ ونحوِها من الصفاتِ الذاتيةِ، فهيَ صفاتٌ قديمةٌ لا أولَ لها ولا منتهَى. فلم يزلِ اللهُ حيًّا عليمًا قديرًا سميعًا بصيرًا متكلمًا أزلًا.

وأما صفاتُ الفعلِ كالمحبةِ والرضا والغضبِ والنزولِ ونحوْ ذلك، فإنَّه مِنْ حيثُ جنسُ الفعلِ لم يزلِ اللهُ تعالى فعَّالًا لما يريدُ، كما قالَ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، فجنسُ صفاتِ الأفعالِ قديمٌ، أمَّا أفرادُ الأفعالِ وآحادُها فهذهِ قد تكونُ حادثةً بعدَ أنْ لمْ تكنْ. كاستواءِ اللهِ ﷻ على العرشِ فإنه حَدَثَ بَعْدَ أنْ لمْ يكنْ، كما أخبرَ في كِتَابِهِ؛ حيثُ قالَ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان: ٥٩]، وكانَ ذلكَ بعدَ خلقِ السمٰواتِ والأرضِ، وفي هذا إبطالٌ لمذهبِ معطلةِ الصفاتِ منَ الجهميةِ والمعتزلةِ وغيرِهمُ ممنْ يقولونَ: إنَّ إثباتَ الصفاتِ يستلزمُ تسلسلَ الحوادثِ في القِدمِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ وجودَ الخلائقِ، لمْ يُضفْ إلى اللهِ تعالى وصفًا لمْ يكنْ مُتَّصِفًا بِهِ قبلَ خَلْقِهِمْ، وهذا تأكيدٌ للجملةِ قبلَهُ، فاللهُ متصفٌ بصفاتِهِ قبلَ أن يُوجدَ الخلقَ، فهو سبحانَهُ الغنيُّ الحميدُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا» أيْ: مثلُ ما كانَ اللهُ تعالى متّصفًا بصفاتِهِ في الأزلِ، وأنَّهُ لا أولَ لصفاتِهِ، فإنَّهُ لا آخرَ لصفاتِهِ، بلْ هوَ متَّصفٌ بصفاتِ الكمالِ من غير نهايةٍ، كما قالَ تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وقدْ فسّرَ النّبيُّ ﷺ الأولَ بأنَّهُ: الّذي ليسَ قبلَهُ شيءٌ، والآخرُ بأنَّهُ: الّذي ليسَ بعدَهُ شيءٌ[1].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ بَعدَ خَلَقِ الخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الخَالِقِ، وَلا بِإِحْدَاثِ الْبَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي» بعد تقريرِ ما تقدمَ من كونِهِ لم يزلْ بصفاتِهِ أزليًّا قبلَ خلقِهِ ذكرَ جملةً منَ الصفاتِ التي قد يُتوهمُ أنه إنما اتصفَ بها بعدَ خلقِهِ وبدأَ بصفةِ الخلقِ. فقرَّرَ أنَّ اللهَ تعالى متّصفٌ بصفةِ الخلقِ، وأنَّ اسمَهُ الخالقُ، قبل إيجادِ الخلقِ وإبداعِهِم، وكذلِكَ هوَ متّصفٌ بصفةِ البَرءِ واسمُهُ الباري، قبلَ أنْ يَبرَأَ البريّةَ، وهذا توضيحٌ بالمثالِ وتفسيرٌ وبيانٌ. والخالق والبارئ اسمان منْ أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ قالَ تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] وقدْ قيلَ: إنَّهُ لا فرقَ بينَهما في المعنى، فالخالقُ هوَ البارئُ. وقيلَ: بلْ بينَهما فرقٌ، واختُلفَ فيهِ، فقيلَ: إنَّ الخالقَ هوَ الموجدُ وإنَّ البارئَ هوَ المبدعُ، وقيلَ: إنَّ الخالقَ هوَ المقدرُ، والبارئَ هوَ الموجدُ لهٰذا التقديرِ والمظهرُ لَهُ، قالَ ابنُ كثيرٍ في قولِهِ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]،

---

(١) أخرج مسلم (٢٧١٣) وغيره، عن أبي هريرة.

الخلقُ: التقديرُ، والبَراءُ: هوَ الفريُ، وهوَ التنفيذُ وإبرازُ ما قدَّرَهُ إلى الوجودِ، وليسَ كلُّ مَنْ قدَّر شيئًا ورتَّبَهُ يَقدرُ على تنفيذِهِ وإيجادِهِ سوى اللهِ ﷻ»[(١)]، فما شاءَ كانَ ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾. ويشهدُ لهذا الفرقِ في كلامِ العربِ قولُ الشاعرِ:

وَلأنْتَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وَبَعْـــ ضُ القَوْمِ يخْلُقُ ثمَّ لا يَفْرِي

وعلى هذا: يكونُ الخلقُ أولًا، والبَرءُ ثانيًا؛ لأنَّهُ إبرازٌ وإظهارٌ للمقدّرِ منَ العدمِ إلى الوجودِ، وهذا الأخيرُ أقربُ الأقوالِ في الفرقِ بينَ الخالقِ والبارئِ، عندَ اجتماعِهما، فإذا انفردا كانَ كلُّ واحدٍ منهما بمعنى الآخرِ. وكلامُ المؤلفِ يُفيدُ التّفريقَ بينَ الخالقِ والمخلوقِ. وهذا الذي قررَه المؤلفُ من أنَّ اللهَ لم يزل متصفاً بصفاتِه قبلَ خلقِه هوَ ما جرى عليهِ أهلُ الإسلامِ، وأجمعَتْ عليهِ الرّسلُ والأممُ، وقامتْ عليهِ البراهينُ والأدلّةُ العقليةُ والنقليةُ[(٢)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى الخَالِقِ وَلا مَخْلُوقَ» أيْ: إنَّ اللهَ متّصفٌ بالربوبيةِ قبلَ وجودِ المربوبِ، وهذا يشبهُ أنْ يكونَ استدلالًا، وهو أول ما ذكره المؤلف من الأدلة، وفيه تقريرٌ لصحةِ ما تقدمَ منْ كونِ اللهِ هوَ الخالقَ، قبلَ أنْ يوجدَ الخلقُ، فهوَ الرّبُّ قبلَ وجودِ المربوبِ، ولهُ صفةُ الرّبوبيّةِ في الأزلِ. فاللهُ لهُ «صفاتُ الكمالِ، وهي من لوازمِ ذاتِهِ يمتنعُ انفكاكُهُ عنْ صفاتِ الكمالِ أزلًا وأبدًا»[(٣)]، كما أنَّ «صفاتِ الكمالِ

(١) «تفسير ابن كثير» (٨/ ٨٠).
(٢) ينظر: «جامع الرسائل» لابن تيمية (٢/ ٢٠)، و«درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٩٧).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٩/ ٢٩٧).

الثابتِ للربِ تعالى لا يجوزُ أنْ يتوقفَ ثبوتُها لهُ على غيرِهِ»[(١)]. ومما يُستدلُ بهِ على أنَّ اللهَ ما زالَ بصفاتِهِ قديمًا قبلَ خلقِهِ القياسُ على صفةِ الإرادةِ، فإنه لا خلافَ في أنَّ إرادةَ اللهِ تعالى أزليةٌ قديمةٌ، وإنْ تأخَّرَ وجودُ المراداتِ، فكذلكَ الخلقُ صفةٌ أزليّةٌ، ولوْ تأخّرَ وجودُ المخلوقِ[(٢)]، وبهذا قالَ أهلُ السنةِ والجماعةِ وغيرُهمُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي المَوْتَى بَعْدَمَا أَحْيَاهم اسْتَحَقَّ هٰذا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِم، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ» هٰذا أولُ ما ذكرَهُ المصنّفُ منْ الأدلّةِ منْ الأدلّةِ على أنَّ اللهَ لم يزل متّصفاً بصفاتِهِ، وأنَّهُ لمْ يستفِدْ منْ وجودِ خلقِهِ شيئًا لمْ يكنْ قبلُ منْ صفتِهِ، وهوَ القياسُ على كون اللهِ متّصفاً بأنَّهُ محيي الموتى الآنَ قبلَ أنْ يُحييَ الموتى بردِّ أرواحِهمْ إليهمْ وبعثِهمْ، فكذلكَ هوَ مستحقٌّ لاسمِ الخالقِ وصفةِ الخالقيّةِ قبلَ خلقِ الخلقِ وإيجادِهمْ. وهذا من أظهرِ الأدلةِ، ولذلكَ قدَّمه في الذكرِ على سائرِ الأدلةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» هٰذا ثاني ما ذكرَهُ المصنّفُ منْ الأدلّةِ على أنَّ اللهَ لم يزل متّصفاً بصفاتِهِ، وأنَّهُ لمْ يستفِدْ منْ وجودِ خلقِهِ شيئًا لمْ يكنْ قبلُ منْ صفتِهِ، وهوَ أنَّ اللهَ على كلِ شيءٍ قديرٌ، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وامتناعُ اتّصافِ اللهِ بصفاتِ الكمالِ قبلَ إيجادِ خلقِهِ، ينافي قدرتَهُ على كلِّ شيءٍ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ» هٰذا ثالثُ ما ذكرَهُ المصنّفُ منْ الأدلّةِ على أنَّ اللهَ لم يزل متّصفاً بصفاتِهِ، وأنَّهُ لمْ يستفِدْ منْ وجودِ خلقِهِ شيئًا لمْ يكنْ قبلُ

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٨٦)

(٢) يُنظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٢٩)، «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٤٣٤).

منْ صفتِهِ، وهوَ أنَّ كلَّ شيءٍ في الكونِ فقيرٌ إلى اللهِ لا غنَى به عن الله، فكلُ شيءٍ مضطرٌ إلى ربِه، ليسَ بأحدٍ منَ الخلقِ غنًى عنِ اللهِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْۗ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [فاطر: ١٥]. وإذا كانتْ السمواتُ والأرضُ، وهيَ منْ أكبرِ الخلقِ المُشاهدِ، لا قوامَ لها إلَّا باللهِ، كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١]، فغيرُهما منْ الخلقِ إليه أفقرُ. وفقرُها لا يكونُ إلَّا للغنيِّ عنها، والفقرُ المضافُ إلى الخلقِ هوَ فَقْرٌ ذَاتِيٌّ لا ينفكونَ عنهُ بحالٍ، كما أنَّ اللهَ هوَ الغنيُّ بذاتِهِ على كلِّ حالٍ:

والفقر لي وصفُ ذاتٍ لازمٌ أبدًا ... كما الغنى أبدًا وصفٌ له ذاتيّ[1]

ففقرُ الخلقِ إلى اللهِ نوعانِ:

الأولُ: فقرٌ ذاتيٌّ اضطراريٌّ، وهذا النوعُ منَ الفقرِ يعمُّ الخلقَ كلَّهمْ، بَرَّهمْ وفاجِرَهمْ، لا يخرجُ عنهُ أحدٌ، وهوَ مقتضى عبوديتِهمُ العامةِ للهِ تعالى، وربوبيتِهِ لهمُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. وقالَ تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢].

الثاني: فقرٌ اختياريٌّ، وهوَ فقْرُ عبادِ اللهِ المخلصينَ وأوليائِهِ الصالحينَ، وهوَ ثمرةُ علمينِ شريفينِ: علمُ العبدِ بربِهِ، وما لَهُ منَ الكمالاتِ، وعلمُ العبدِ بنفسِهِ، وبقدرِ كمالِ هذينِ العلمينِ يتحققُ للمرءِ كمالُ الافتقارِ إلى اللهِ، وهذا النوعُ عليهِ مدارُ الثوابِ والعقابِ والفوزِ

(١) من شعر شيخ الإسلام ابن تيمية، «طريق الهجرتين» ص (٢٢)، ومدارج السالكين (١/ ٤٤٠).

والخسارِ والسعادةِ والبوارِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلٌّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ» هٰذا رابعُ ما ذكرَهُ المصنّفُ منْ الأدلّةِ على أنَّ اللهَ لم يزل متّصفاً بصفاتِهِ، وأنَّهُ لمْ يستفِدْ منْ وجودِ خلقِهِ شيئًا لمْ يكنْ قبلُ منْ صفتِهِ، وهوَ أنَّ كلَّ شأنٍ في الكونِ سهلٌ عليهِ، فلا يصعبُ عليهِ شيءٌ، ولا يمتنعُ منهُ شيءٌ، ولا يردُّهُ شيءٌ، وهذا منْ تمامِ قدرتِهِ قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. ولهذا لا يمتنعُ اتصافُه بصفاته قبلَ إيجادِ خلقِه.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ» هٰذا خامسُ ما ذكرَهُ المصنّفُ منْ الأدلّةِ على أنَّ اللهَ لم يزل متّصفاً بصفاتِهِ، وأنَّهُ لمْ يستفِدْ منْ وجودِ خلقِهِ شيئًا لمْ يكنْ قبلُ منْ صفتِهِ، وهوَ أنَّ اللهَ تعالى لا حاجةَ بِهِ إلى شيءٍ منَ الأشياءِ، فهوَ الغنيُّ الحميدُ. ولذلك هو موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ قبلَ خلقِهِ لم يزددْ بكونِهِم شيئًا لم يكنْ قبلَهم منْ صفتِهِ. فإنْ توقَّفَ اتصافُهُ بصفاتِ الكمالِ على إيجادِ الخلق يقتضِي أنَّهُ محتاجٌ إليهمْ، وهذا مخالفٌ لكمالِ غِنَاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قالَ تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤].

قولُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] هٰذا سادسُ ما ذكرَهُ المصنّفُ منْ الأدلّةِ على أنَّ اللهَ لم يزل متّصفاً بصفاتِهِ، وأنَّهُ لمْ يستفِدْ منْ وجودِ خلقِهِ شيئًا لمْ يكنْ قبلُ منْ صفتِهِ، وهوَ أنَّ اللهَ تعالى شأنُهُ ليسَ لَهُ نظيرٌ ولا مثيلٌ ولا كفءٌ ولا سميٌّ، فمنْ قالَ: كيفَ يتصفُ بصفتِهِ قبلَ أنْ يُوجدَ خلقَهُ؟ قيلَ لَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. فاعتقادُ المؤمنِ بأنَّ اللهَ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ يقطعُ عنه كلَّ وهمٍ فَاسِدٍ أَوْ خيالٍ كاذبٍ في صفاتِ اللهِ تعالى وشأنِهِ، ويردُّ العقلَ إلى صوابِهِ فيما قَصرَ عَنْ إِدْرَاكِهِ بأنَّ

اللهَ لا مثيلَ لَهُ. وقدْ تقدمَ تقريرُ ذلكَ في قولِ المؤلفِ: «**لا شَيْءَ مِثْلُهُ**»، وكذلكَ في قولِهِ: «**لا يُشْبِهُ الأَنَامَ**». وفي قولِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ على طائفتينِ ضَالّتَيْنِ، وفريقينِ منحرفينِ عنْ صراطِ اللهِ المستقيمِ، وهما: أهلُ التعطيلِ، وأهلُ التمثيلِ. والسلامةِ منهما يكملُ الإيمانُ الأسماءِ والصفاتِ قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحقُّ هو نَفْيِ التَّمْثِيلِ ونَفْيُ التَّعْطِيلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ صفاتِ الكمالِ المستلزمةِ نفيَ التعطيلِ، ولا بدَّ من إثباتِ اختصاصِهِ بما لهُ على وجهٍ ينفي التمثيلَ»[1]. فهذهِ الآيةَ أبطلتْ جميعَ البدعِ الواقعةِ في بابِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ على اختصارِها ووجازةِ لفظِها، فقولُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ردٌّ على أهلِ التمثيلِ، الذينَ يثبتونَ للهِ عَزَّوَجَلَّ مثيلًا ونظيرًا وسَمِيًّا وكُفْئًا في أسمائِهِ وصفاتِهِ أوْ في أفعالِهِ أو فيما يجبُ لهُ. وقولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ردٌّ على أهلِ التعطيلِ الذينَ عَطَّلواْ صفاتِ اللهِ وأخلَوهُ منْها. وتعطيلُ الصّفاتِ نوعانِ:

النّوعُ الأولُ: تعطيل كلّيٌّ، وهوَ نفيُ جميعِ ما وصفَ اللهُ تعالى بِهِ نفسَهُ، كما فعلتِ الجهميّةُ الّذينَ نفَوا الأسماءَ والصفاتِ، وكما فعلتِ المعتزلةُ الّذينَ نفَوا الصّفاتِ.

النوعُ الثاني: تعطيل جزئيٌّ، وهوَ نفيُ بعضِ ما وصفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ، كما فعلتْ الأشاعرةُ والكلابيةُ، ونحوُهم. أمَّا التمثيلُ فيُتوصَّلُ إليهِ عنْ طريقِ التكييفِ، وذلكَ بطلبِ كيفيةِ ما أخبرَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ عنْ صفاتِهِ. ولهذا كانَ منْ عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ إثباتُ الصفاتِ منْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فنفيُ التمثيلِ هوَ نفيٌ للغايةِ والمنتهى، ونَفْيُ التكييفِ هوَ نَفْيٌ للطريقةِ والوسيلةِ

(١) «الصفدية» (١/ ١٠١).

التي يتوصلُ بها المبتدعةُ إلى التمثيلِ. وأمَّا التعطيلُ فيُتوصلُ إليهِ عنْ طريقِ التحريفِ الذي يسميهِ أهلُهُ تأويلًا، ولهذا كانَ منْ عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ إثباتُ الصفاتِ منْ غيرِ تَحْرِيفٍ وَلا تَعْطِيلٍ، فنفيُ التحريفِ هوَ نفيٌ للوسيلةِ والطريقِ الموصلِ إلى التعطيلِ، وَنَفْيُ التَّعْطِيلِ هوَ نفيٌ للغايةِ والمنتهى. ولما كانتْ هذهِ الآيةُ متضمنةً هذينِ المعنيينِ منْ إثباتِ كمالِ الصفاتِ، ونفيِ مماثلةِ المخلوقينَ، ضاقتْ بها صدورُ نفاةِ الصفاتِ، حتى إنَّ أحدَهم اقترحَ على المأمونِ أنْ يغيرَ الاسمينِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إلى: وهوَ العزيزُ الحكيمُ، فقالَ لهُ: أزلْ منْ ستارِ الكعبةِ قولَهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، واكتبْ: ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، وهوَ العزيزُ الحكيمُ[1]، لينفيَ ما توهّمَ منْ أنَّ إثباتِ هاتينِ الصفتينِ، يستلزمُ إثباتَ مماثلةِ الخالقِ للمخلوقِ. وهذا توهمٌ باطلٌ؛ فكلامُهُ تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾، فقولُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نفيٌ للمماثلةِ، وقولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثباتُ كمالِ الصفاتِ للربِّ، على الوجهِ الذي يليقُ بهِ. وفي هٰذا الموضعِ يبحثُ بعضُ العلماءِ مسألةَ تسلسلِ الحوادثِ، وهوَ ترتيبُ حوادثٍ غيرِ متناهيةٍ، وقيل: اتصالُ شيءٍ بشيءٍ إلى ما لا نهايةٍ. وهيَ مسألةٌ اضطرَّ أهلُ السنةِ والجماعةِ إلى الخوضِ فيها ردًّا على أهلِ البدعِ والشُّبَهِ الذينَ يُرِيدُونَ إبطالَ ما دَلَّتْ عليهِ النصوصُ مِنْ أَنَّ اللهَ موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ أَزَلًا وأبدًا، وإلَّا فإنَّ النظرَ في هذهِ المسألةِ لا يزادُ بهِ العبد إيماناً ولا علماً. ولذلكَ ينبغي لطالبِ العلمِ لاسيما المبتدئُ أنْ لا يشتغلَ بهذهِ المسائلِ؛ لأنَّها ممَّا يحسرُ عنهُ فكرُهُ ويضيقُ عنهُ فهمُهُ،

(١) ينظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز ص (١٣٦).

وقدْ يورثُهُ شبهةً لا ينفكُ منها، فيكفيهِ أنْ يؤمنَ بأنَّ اللهَ هوَ الأولُ والآخرُ والظاهرُ والباطنُ، وأنَّهُ فعَّالٌ لما يريدُ، وأنَّهُ موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ أزَلًا وأبدًا، ليسَ كمثلِهِ شيءٌ وهوَ السميعُ البصيرُ. ثمَّ إذا احتاجَ إلى الردِّ على المبتدعةِ في شبهةٍ منَ الشبهِ فإنَّهُ يستعينُ باللهِ ﷻ في جوابِ ذلكَ. أمَّا أنْ يشتغلَ بذلكَ عمّا هوَ أهمُّ فهٰذا غيرُ حميدٍ؛ لأنَّ العلمَ كثيرٌ، والإنسانُ إذا اشتغلَ بفضولِ العلمِ وحَوَاشِيهِ صَرَفَهُ ذلكَ عنْ أصولِهِ ومقاصدِهِ، كما قالَ الأولُ:

العلمُ إنْ طلبتَهُ كثيرُ ... والعمرُ في تحصيلِهِ قصيرُ
ولا تُضعْ وقتًا وكنْ على هدى ... فمُفلسٌ مَنْ وقتُهُ يمضِي سُدى
قدْ قعدَتْ عنْ كلِّ علمٍ الهممُ ... فقدِّمِ الأهمَ منهُ فالأهمُّ[1]

وهذهِ نبذةٌ مختصرةٌ حولَ مسألةِ تسلسلِ الحوادثِ. فالتسلسلُ لفظٌ مجملٌ، لمْ يردْ في الكتابِ والسنةِ، لا نفيًا ولا إثباتًا، وإنما تكلمَّ بهِ المتأخرونَ عنِ القرونِ المفضلةِ، والتسلسلُ قسمانِ:

القسمُ الأولُ: تسلسلٌ في المؤثِّرينَ الفاعلينَ، والمقصودُ بهِ أنْ يكونَ للحادثِ فاعلٌ، وللفاعلِ فاعلٌ، وهلمَّ جرًّا. وهذا القسمُ منَ التسلسلِ باطلٌ بالاتفاقِ، وهوَ المقصودُ بما جاءَ في الصحيحينِ منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**لا يزالُ الناسُ يتساءلونَ حتى يقالَ: هذا اللهُ خلقَ الخلقَ، فمنْ خلقَ اللهَ؟ فمنْ وجدَ منْ ذلكَ شيئًا، فليقلْ: آمنتُ باللهِ**»، وفي لفظٍ: «**آمنتُ باللهِ ورسلِهِ**» وفي لفظٍ: «**يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ مَنْ خَلَقَ**

(١) قصيدة «وبعد فالعلم عظيم المنزلة» للشاعر عبد القادر القصاب من بحر الرجز.

كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَنْتَهِ»[(١)]، ومثلُهُ ما جاءَ في الحديثِ الإلهيِّ عنْ أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه أنَّ اللهَ تعالى قالَ للنبيِّ ﷺ: **«إنَّ أمتَكَ لا يزالونَ يقولونَ: ما كذا؟ ما كذا؟ حتى يقولوا: هذا اللهُ خلقَ الخلقَ، فمنْ خلقَ اللهَ؟»**[(٢)].

القسمُ الثاني: تسلسلٌ في الآثارِ والحوادثِ، والمقصودُ بهِ ألَّا يكونَ حادثٌ إلَّا وقبلَهُ حادثٌ، وألَّا يكونَ حادثٌ إلَّا وبعدَهُ حادثٌ، فتكونُ الحوادثُ متعاقبةً في الماضي وفي المستقبلِ، وهذا القسمُ فيهِ ثلاثةُ أقوالٍ:

الأولُ: امتناعُ تسلسلِ الحوادثِ في الماضي والمستقبلِ، وبهِ قالَ الجهمُ ابنُ صفوانَ وأبو الهذيلِ العلافُ.

الثاني: جوازُ تسلسلِ الحوادثِ في المستقبلِ دونَ الماضي، وهذا قولُ أكثرُ المعتزلةِ والأشعريةِ.

الثالثُ: جوازُ تسلسلِ الحوادثِ في الماضي والمستقبلِ، وبهذا قالَ أئمّةُ أهلِ الحديثِ أهل السنة والجماعة[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٧٦) ومسلم (١٣٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٦).

(٣) يُنظر: «الصفدية» (١/ ١٠ - ١١)، (٢/ ٣١، ١٦٢)، و«منهاج السنة» (١/ ١٤٦-١٤٧).

خَلَقَ الخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لهُمْ آجالًا، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ خَلْقِهِمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لهُمْ، فمَا شَاءَ لهُم كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي مَنْ يَشَاءُ فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا، وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ؛ وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ لا رَادَّ لِقَضَائِهِ، لا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلا غَالِبَ لأَمْرِهِ؛ آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

الشرح :

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «خَلَقَ الخَلْقَ بِعِلْمِهِ» هذا شروعٌ في تقريرِ ما يتعلّقُ بأصلِ الإيمانِ بالقضاءِ والقدرِ، وقدْ تناوَلَهُ في مواضعَ متفرقةٍ من هذهِ العقيدةِ، ولعلَّ ذلكَ بسببِ كثرةِ ما حصلَ فيهِ منْ إشكالٍ وانحرافٍ. وهذا أولُ المواضعِ التي تكلمَ فيها المؤلفُ عنْ هذا الأصلِ. فأهلُ السنةِ والجماعةِ يؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى أوجدَ جميعَ الخلقِ إيجادًا مقترنًا بعلمِهِ، وذلكَ في إنشائِهمْ وإبداعِهمْ وتكوينِهمْ وتصويرِهمْ. فكلُّ شيءٍ في الكونِ اللهُ خالقُهُ، كما دَلَّتْ عَلَى ذلكَ الأدلةُ، منْ ذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦]، وقولُهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر: ٦٢]، وقالَ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [غافر: ٦٢].

وقولُهُ: «بِعِلْمِهِ» أيْ: إنَّ ذلكَ الإيجادَ مصاحبٌ لعلمِهْ، فالباءُ للمصاحبةِ، فإنَّهُ لا يمكنُ أنْ يَخلقَ إلَّا مَنْ كانَ عالمًا؛ لذلكَ قالَ تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]، فدلّتِ الآيةُ على أنَّ الخلقَ يستلزمُ العلمَ بالمخلوقِ، وهذا على القولِ بأنَّ مَنْ في الآيةِ في محلِّ رفعِ فاعلٍ، فيكونُ المعنى: كيفَ لا يعلمُ الذي خلقَ، وحالُهُ أنَّهُ أحاطَ بخفيّاتِ الأمورِ وجليّاتِها، فدلّتِ الآيةُ على علمِ اللهِ بخلقِهِ منْ ثلاثةِ وجوهٍ:

الأولُ: أنّهُ خلقَهم.

الثاني: أنَّهُ اللطيفُ، وهوَ مَنْ أحاطَ بدقيقِ الأمورِ وخفيِّها.

الثالثُ: أنَّهُ الخبيرُ، وهوَ العالمُ ببواطنِ الأمورِ ومستورِها.

وقدِ استدلَّ اللهُ تعالى على علمِهِ بأنَّهُ خلقَ السمواتِ والأرضَ، قالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢]، فقدْ قَرَّرَ اللهُ علمَهُ بكلِّ شيءٍ في كتابِهِ الحكيمِ في مواضعَ كثيرةٍ، وقدْ دَلَّتِ النصوصُ على أنَّ العلمَ منْ أوسعِ الصفاتِ مُتَعلّقًا؛ فعلمُ اللهِ تعالى متعلقٌ بالماضي والحاضرِ والمستقبلِ، ومتعلقٌ بالممكنِ، والواجبِ، والممتنعِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ ومنْ تعلقِ العلمِ بالمستحيلاتِ قولُهُ تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فَعَلِمَ اللهُ تعالى ما يحصلُ منَ المفاسدِ فيما لوْ كانَ لهذا الكونِ إلهٌ معَ اللهِ، وعَلِمَ ما يترتبُ على وجودِ الممتنعِ، وهوَ وجودُ أكثرِ مِنْ إلَهٍ، ومن ذلكَ أيضًا قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، ففي الآيةِ بيّنَ اللهُ تعالى حالَ أهلِ الكفرِ إذا عاينوا العذابَ، وأنهم يتمنونَ الردَّ إلى الحياةِ الدنيا

وأنهُ لو ردَّهم وحققَ ما تمنَّوْهُ لعادُوا إلى ما كانوا عليهِ من كفرٍ فمعَ كونِ الردِّ مستحيلًا ممتنعًا إلَّا أنَّ اللهَ تعالى علمَ ما هم عاملونَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقدّرَ لهُمْ أقدارًا**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى جعلَ لخلقِهِ مقاديرَ في كلِّ شيءٍ منْ شؤونِهمْ. فخَصَّ كلَّ مخلوقٍ مِنْ خَلْقِهِ بما يناسبُهُ صفةً وزمانًا ومكانًا، وعملًا وأجلًا، وغيرَ ذلكَ، فما منْ شيءٍ إلَّا وهوَ مقدّرٌ، سبقَ بهِ تقديرُ ربِّ العالمينَ، فلا يخرجُ شيءٌ منَ الخلقِ عنْ تقديرِ اللهِ العليمِ القديرِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾، وقالَ تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨]. وقالَ تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الأعلى: ٣]، وقالَ تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وجاء في صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**»(١)، والأحاديثُ في ذلكَ كثيرةٌ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَضَرَبَ لهُمْ آجالًا**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى حَدَّدَ مُددًا مضْرُوبَةً لأعمارِ الخلقِ تنقضي ببلوغِها لا يتجاوزونَها، فالآجالُ جمعُ أجلٍ، وهوَ في اللغةِ مدّةُ الشيءِ وغايتُهُ ومنتهاهُ، ويُطلقُ ويرادُ بهِ مدّةُ العمرِ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ﴾ [الأنعام: ٢]، ومنْ ذلكَ ما رواهُ مسلمٌ في صحيحِهِ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، قالَ: قالتْ أمُّ حبيبةَ زوجُ النبيِّ ﷺ: اللهمَّ أمتعني بزوجي رسولِ اللهِ، وبأبي أبي سفيانَ، وبأخي معاويةَ. فقالَ النبيُّ ﷺ: «**قدْ سألتِ اللهَ لآجالٍ مضروبةٍ، وأيامٍ معدودةٍ، وأرزاقٍ مقسومةٍ، لنْ يعجلَ شيئًا**

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٥٣).

قبلَ حلهُ، أوْ يؤخرَ شيئًا عنْ حلهُ، ولوْ كنتِ سألتِ اللهَ أنْ يعيذَكِ منْ عذابٍ في النارِ، أوْ عذابٍ في القبرِ، كانَ خيرًا وأفضلَ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ من أفْعَالِهِم قَبْلَ خَلْقِهِم» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى سبقَ علمُهُ بكلِّ ما يكونُ منْ خلقِهِ في دقيقِ الأمرِ وجليلِهِ قبلَ أنْ يخلقَهمْ، فلا تخفى عليهِ منْ خلقِهِ خافيةٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢]، وقالَ تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠]، وقالَ تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١].

ويدلُّ لذلكَ أيضًا إخبارُ اللهِ تعالى بالحوادثِ قبلَ وقوعِها، وهذا كثيرٌ في كلامِهِ، فمنْ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾ [البقرة: ١٥٥]، ومنَ السُّنةِ ما رواهُ الشيخانِ، منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، في ذكرِ أطوارِ الخلقِ، وفيهِ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ»[(٢)]، وكذلكَ ما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو مرفوعًا: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلاَئِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»[(٣)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ» أي: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى أحاطَ علمًا بما يكونُ منَ الخلقِ منَ الأعمالِ

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣) ومسلم (٢٦٤٣).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٦٥٣).

قبلَ إيجادِهِمْ، وهذا تأكيدٌ لما سبقَ في الجملةِ قبلَهُ منْ أنَّ اللهَ عالمٌ بخلقِهِ قبلَ تكوينِهِمْ، فهوَ المحيطُ بهم، العالِمُ بأفعالِهِمْ وجميعِ أحوالِهِمُ قبلَ أنْ يوجدَهمْ، وقدْ دلَّ على ذلكَ الكتابُ والسنةُ ومضى عليهِ سلفُ الأمةِ منْ أصحابِ النبيِّ ﷺ حتى حدثَ في آخرِ زمانِهِمُ القولُ بأنْ لا قدرَ، وأنَّ الأمرَ أُنُفٌ، وقدْ ردَّ على هؤلاءِ ابنُ عمرَ رضي الله عنه، فقالَ لمنْ سألَهُ: «**فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّى بَرِىءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّى. وَالَّذِى يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ**»[(١)]، وأولُ منْ عُرفَ عنه القولُ بذلكَ معبدٌ الجُهَنِيُّ، وعنهُ أخذَ غيلانُ الدمشقيُّ، فأنكروا علمَ اللهِ السابقِ للحوادثِ، وهذا قولٌ قدْ هُجِرَ واندثرَ لشناعتِهِ وعظيمِ قبحِه. وقدْ أنكرَ عليهمُ السلفُ وحذروا منْ ضلالتِهِمْ حتى «قالَ فيهمِ الأئمةُ كمالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ: «إنَ المنكرينَ لعلمِ اللهِ المتقدمِ يكفرونَ»[(٢)].

قولُهُ رحمه الله: «**وأمرَهُمُ بطاعتِهِ ونهاهُمُ عنْ معصيَتِهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى أمرَ خلقَهُ بالطاعةِ ونهاهمُ عنِ المعصيةِ، وفي هذا بيانٌ أنَّ القدرَ لا يعارضُ الشرعَ، فالذي قَدَّرَ الأقدارَ هوَ الذي فرضَ الشرائعَ والأحكامَ، كما قالَ تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]. فللهِ الخلقُ المتضمنُ أحكامَهُ القدريةَ، ولَهُ تعالى الأمرُ المتضمنُ أحكامَهُ الشرعيةَ. وفي هذا ردٌّ على خصماءِ اللهِ في القدرِ. وقدْ ضلَّ في القدرِ فريقانِ:

الفريقُ الأولُ: القدريّةُ، وهمْ على مرتبتينِ:

الأولى: غلاةُ القدريةِ الذينَ ينكرونَ علمَ اللهِ المتقدمَ وكتابتَهُ السابقةَ.

---

(١) أخرجه مسلم (٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٥٠).

الثانيةُ: الذينَ ينكرونَ عمومَ مشيئةِ اللهِ وخلقِهِ وقدرتِهِ، فيقولونَ: إنَّ في المخلوقاتِ ما لا يتعلقُ بِهِ قدرةُ اللهِ ومشيئتُهُ وخلقُهُ كأفعالِ العبادِ، ويسميهمْ بعضُ أهلِ العلمِ القدريةَ المجوسيةَ؛ حيثُ يتضمنُ قولُهمُ إخراجَ بعضِ الحوادثِ عنْ خلقِ اللهِ وقدرتِهِ، فيثبتونَ فاعلًا مستقلًّا غيرَ اللهِ تعالى. وبهذا يكونونَ قدْ شابهوا المجوسَ الذينَ زعموا أنَّ للخيرِ والشرِّ خالقينِ، وجاءَ فيهمْ ما رواهُ ابنُ ماجه منْ حديثِ جابرٍ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ الْمُكَذِّبُونَ بِأَقْدَارِ اللهِ**»[(١)]، وهوَ عندَ أحمدَ وأبي داودَ منْ حديثِ حذيفةَ رضي الله عنه بلفظِ: «**لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، ومَجُوسُ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ: لاَ قَدَرَ**»[(٢)]. وقدْ رَوِي مثلَهُ أبو داودَ[(٣)] عنِ ابنِ عمرَ رضي الله عنه. وقدْ أخذَ بهذا القولِ رؤوسُ المعتزلةِ كواصلِ بنِ عطاءٍ، وعمروِ بنِ عبيدٍ، ولذلكَ صارَ المعتزلةُ قدريةً. وهؤلاءِ مخصومونَ، بمثلِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فَقدَرُ اللهِ تعالى انتظمَ كلَّ كائنٍ، وبما روى مسلمٌ منْ حديثِ ابنِ عمرَ أنَّ النبي ﷺ قالَ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ أَوِ الْكَيْسُ وَالْعَجْزُ**»[(٤)].

الفريقُ الثاني: الجبريةُ، وهمُ الذينَ غلَوا في إثباتِ القدرِ، حتى

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٩٢)، قال البوصيري (١/ ١٦): «هذا إسناد ضعيف فيه بقية بن الوليد، وهو مدلس».

(٢) «مسند أحمد» (٢/ ٨٦)، و«سنن أبي داود» (٤٦٩٢). فيه عمر بن عبد الله مولى غفرة ضعفه ابن معين، وقال: «لم يسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ»، وقال أحمد: «أكثر أحاديثه مراسيل».

(٣) «سنن أبي داود» (٤٦٩١).

(٤) «صحيح مسلم» (٢٦٥٥).

عارضوا الشرعَ بالقدرِ، فعطلوا الأمرَ والنهيَ، وسلبوا العبدَ الإرادةَ والاختيارَ. فلا يلامُ عندَهمُ العاصي على معصيتِهِ، ولا يُشكرُ المحسنُ على إحسانِهِ؛ وهؤلاءِ جعلوا القدرَ حُجَّةً على تعطيلِ الشرعِ، واقتفوا سبيلَ المشركينَ الّذينَ احتجّوا لشركِهِمْ بالقدرِ كما قصَّ اللهُ تعالى قولَهم: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقالَ أيضًا: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٣٥]، وقالَ أيضًا: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۡۚ﴾ [الزخرف: ٢٠]. الّذينَ احتجّوا بالقدرِ على تركِ الطاعةِ كما قصَّ اللهُ تعالى في قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنُطۡعِمُ مَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطۡعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧]. فَتَضَمَّنَتْ هذهِ الآياتُ ذكر احتجاجِ المبطلينَ بالقدرِ على تركِ التوحيدِ، واحتجاجِهم بالقدرِ على تركِ الطاعةِ. وقد ذكرَ اللهُ الاحتجاجُ بالقدرِ على المعصيةِ فيما قصَّ عن إبليسَ قالَ تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦﴾ [الأعراف: ١٦]، فجعلَ معصيتَهُ بتركِ السجودِ الّذي أُمرَ بهِ، بسببِ إغْواءِ اللهِ ﷻ، فنسبَها إلى اللهِ، واحتجَّ بها على استمرارِهِ في الغيِّ والضلالِ. وقدْ أبطلَ اللهُ تعالى ذلكَ الاحتجاجَ، فقالَ في المحتجينَ بالقدرِ على الشركِ بعدَ ذكرِ مقالتِهِمْ: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. وقالَ أيضًا: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. وقالَ أيضًا: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠]. وقدْ وصفَ اللهُ تعالى الّذينَ احتجُّوا بالقدرِ على تركِ الطاعةِ بالكفرِ، فقالَ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنُطۡعِمُ مَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطۡعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧]، بلْ توعدَهمُ بسقرِ فعن أبي هريرةَ: «جَاءَ مُشْرِكُو

قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ في الْقَدَرِ فَنَزَلَتْ ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٨]»(١). فلا حجةَ في القدرِ على تَرْكِ التَّوْحِيدِ، ولا على فِعْلِ المعْصِيَةِ، ولا على تَرْكِ الطاعةِ. بلْ للهِ الحجةُ البالغةُ على كُلِّ أَحَدٍ، فإنَّهُ ما مِنْ أَحَدٍ إلَّا ولَهُ مشيئةٌ واختيارٌ لا يخرجُ عنْ مشيئةِ اللهِ ﷻ وتقديرِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُؤمنونَ بأنَّ جميعَ الأشياءِ منَ الموجوداتِ والمعدوماتِ والحوادثِ والواقعاتِ لا تخرجُ عنْ تقديرِ اللهِ تعالى، كما قالَ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، وكما قالَ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وذكرُ المشيئةِ بعدَ التقديرِ هوَ منْ بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، فإنَّ تقديرَ اللهِ تعالى متضمّنٌ لمشيئتِهِ، فمشيئةُ اللهِ تعالى إحدى مراتبِ القدرِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ» أيْ: إنَّ إرادةَ اللهِ تعالى وحكمَهُ الكونيَّ ماضٍ نافذٌ، لا رادَّ لَهُ ولا مانعَ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وكما قالَ تعالى: ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] وكما قالَ تعالى: ﴿بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وكما قالَ تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٧، ١٠٨]. وجاء في الصحيحينِ منْ حديثِ المغيرةِ، أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاَةٍ

(١) «صحيح مسلم» (٦٩٢٣).

إِذَا سَلَّمَ: «لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»(١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لهُمْ» أيْ: إنَّ مشيئةَ الخلقِ تابعةٌ لمشيئةِ اللهِ تعالى، فمشيئةُ اللهِ ﷻ محيطة بمشيئةِ عبادِهِ، كما قالَ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠]، وكما قالَ اللهُ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]، فلا خروجَ للعبادِ عنْ مشيئةِ اللهِ ﷻ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا شَاءَ الله كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» أيْ: إنَّ ما أرادَهُ اللهُ تعالى وحكمَ بهِ كونًا، لا بدَّ أنْ يوجدَ وأنْ يحصلَ، وأنَّ ما لمْ يُرِدْهُ تعالى، وحكمَ بعدمِهِ فلا يمكنُ أنْ يوجدَ ولا أنْ يحصلَ، كما قالَ تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ٢]، وكما قالَ تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ١٠٧]، وكما قالَ تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وهذا يشملُ الحكمَ القدريَّ والشّرعيَّ، وكما قالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ﴾ [الرعد: ٤١].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى، يتفضّلُ بهدايةِ منْ يريدُ هدايتَهُ منَ العبادِ فيوفقُهُ للإيمانِ وخصالِهِ، وهذهِ الهدايةُ هيَ التي يحصلُ بها العِلْمُ النافعُ والعَمَلُ الصالحُ، كما قالَ تعالى: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقالَ أيضًا: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى

(١) أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٤٧٧).

مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقالَ أيضًا: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وفي هذا ردٌّ على المعتزلةِ والقَدَرِيَّةِ الذينَ قالوا: «إنَّ العبدَ يخلقُ فعلَ نفسِهِ، فالهدى والضلالُ ليسَ منْ فعلِ اللهِ ﷻ، ولا منْ مشيئتِهِ ولا منْ إرادتِهِ، إنما هيَ منْ مشيئةِ العبدِ وإرادتِهِ وفعلِهِ المستقلِّ عنِ اللهِ»[1]، ثمَّ إنهمْ يفسرونَ الهدايةَ المذكورةَ في الآياتِ بأنَّها هدايةُ البيانِ والإرشادِ والدّلالةِ، فيحملونَ كلَّ آيةٍ أضافَ اللهُ فيها الهدايةَ إليهِ على أنَّها هدايةُ بيانٍ وإرشادٍ ودلالةٍ، وهٰذا تحريفٌ للكلمِ عنْ مواضعِهِ، فإنَّ المرادَ بالهدايةِ في الآياتِ المتقدّمةِ ونحوِها هدايةُ التوفيقِ والإلهامِ، وهيَ متضمّنةٌ هدايةَ الدلالةِ والإرشادِ والبيانِ. وممَّا يدلُ على ذلكَ أنَّ اللهَ أخبرَ عنْ رسولِهِ محمدٍ ﷺ بأنَّهُ يهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ، فقالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، ونفَى عنهُ القدرةَ على هدايةِ منْ يُحبُّ، فقالَ تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص: ٥٦]، فعُلمَ بذلكَ أنَّ ما أثبتهُ اللهُ لَرسولِهِ منَ الهدايةِ غيرُ التي نفاها عنهُ، فنفى عنهُ القدرةَ على هدايةِ التوفيقِ والإلهامِ، وأثبت له هدايةَ الإرشادِ والدلالةِ والبيانِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي مَنْ يَشَاءُ فَضْلًا**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى يتفضّلُ على منْ يشاءُ منْ عبادِهِ، فيمنعُهمْ منَ الكفرِ والفسوقِ والعصيانِ ويسلمُهمْ منْ ذلكَ ويشفيهمْ ويبرؤهمْ. وبهذهِ الأمورِ الثلاثةِ، وهيَ الهدايةُ والعصمةُ والمعافاةُ، تتمُّ مصالحُ العبادِ في دينِهمْ ودنياهمْ؛ فالهدايةُ تَوْفِيقٌ إلى العلمِ النافعِ والعملِ الصالحِ، والعصمةُ وقايةٌ منَ الذنوبِ والمعاصِي وحفظٌ ومنعٌ، والمعافاةُ إصحاحٌ وتسليمٌ منْ عللِ المخالفاتِ والذنوبِ وغوائلِها.

---

(١) «المحيط بالتكليف» للقاضي عبد الجبار ص (٣٤٠ - ٣٤٧).

وذلكَ كلُّهُ جَارٍ بِفَضْلِ اللهِ ومنِّهِ، فالفضلُ هوَ الإحسانُ والزِّيَادةُ في الخيرِ. فكلُّ ما بالخلقِ مِنَ النِّعَمِ الدينيةِ إنَّما هوَ منْ إحسانِ اللهِ وعطائِهِ ومنِّهِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٨﴾ [الحجرات: ٧، ٨]. وقالَ تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]. وقالَ تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣، ٨٤]، وقالَ تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]. وكانَ الصحابةُ يرتجزونَ بينَ يدي النبيِّ ﷺ يقولونَ:

اللَّهُمَّ لَوْلاَ أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا ... وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا

فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا ... وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا

فالهدايةُ والعصمةُ والمعافاةُ فضلُ اللهِ ومنَّتُهُ ورحمتُهُ، وهوَ أعلمُ بمحالِّ الفضلِ، فيَمُنُّ على منْ يشاءُ منْ عبادِهِ بذلكَ لعلمِهِ بأنَّهُ أهلٌ لها، كما قالَ تعالى لنبيِّهِ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦]، وكما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥] وقالَ ﷻ في جوابِ المعترضينَ على تخصيصِ الرسلِ بالرسالةِ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فاللهُ ﷻ تفضلَ بالرسالةِ على الرسلِ لعلمِهِ بأنَّهمْ أهلٌ لها، قالَ ابنُ القيمِ: «واللهُ أعلمُ بمحالِّ الفضلِ في الرسلِ وأتباعِهمْ»(١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى يُذهبُ قلوبَ منْ يشاءُ

(١) «زاد المعاد» (١/ ٣٦).

منْ عبادِهِ عنِ الهدى، ويصرفُها عنِ الصراطِ المستقيمِ، كما قالَ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧]، وقالَ أيضًا: ﴿وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]، وقالَ تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. وأنَّ اللهَ يُخْلِيهِ عنْ أسبابِ الفلاحِ والفوزِ بتركِ إعانتِهِ على الرشدِ والهدى. وأنَّ اللهَ يمتحنُ منْ يشاءُ منْ عبادِهِ ويختبرُهمْ بما يجريهِ عليهم منَ الأقدارِ المؤلمةِ. وله في ذلكَ حكمةٌ بالغةٌ، وكلَّ ما ذُكرَ منَ الإضلالِ والخذلانِ والابتلاءِ هوَ عدلٌ من اللهِ لا ظلمَ فيه، فإنَّ اللهَ لا يظلمُ الناسَ شيئًا، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤]، فما منَعهمُ اللهُ الفضلَ وهمْ أهلٌ لهُ، بلْ الأمرُ كما قالَ اللهُ ﷻ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، وكما قالَ تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقالَ أيضًا: ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] وقالَ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، فإنَّهمْ لما زاغواْ أَضَلَّهُمْ وَخَذَلهُمْ وخَلَّى بينَهمْ وبينَ أنفسِهمْ؛ ولذلكَ فإنَّ كلَّ معصيةٍ سببُها خذلانُ اللهِ لصاحبِها؛ حيثُ خَلَّى بينه وبينَها، ولوْ أنَّ اللهَ أكرمَه لعافَاه وَعَصَمَه. قالَ ابنُ عباسٍ في تفسيرِ قولِه تعالَى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ أي يحولُ بينَ المؤمنِ وبينَ المعصيةِ التي تجرهُ إلى النارِ(١). وقالَ الحسنُ: هانُوا عليه، فعَصَوْه، ولو عزُّوا عليه لعصمَهم(٢).

---

(١) «جامع البيان للطبري» (١٣/ ٤٦٩).

(٢) «ذم الهوى» ص (١٨٤).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ» أيْ: إنَّ جميعَ الخلقِ لا يخرجونَ عنْ فضلِ اللهِ وعدلِهِ، في كلِّ ما يجري عليهمْ منْ أقدارِ اللهِ تعالى وأقضيتِهِ، ومنْ ذلكَ الهدايةُ والضلالُ، فليسَ في حكمِ اللهِ الكونيِّ ولا في حكمِهِ الشَّرعيِّ ظُلْمٌ، بلِ الظلمُ مُنْتَفٍ عَنِ الرَّبِّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، وكما قالَ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقدْ حرَّمَ اللهُ تعالى الظلمَ على نفسِهِ، كما قالَ النبيُّ ﷺ في الحديثِ الإلهيِّ: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**...»[(١)]، فليس في إضلالِ منْ يشاءُ من عباده ظلمٌ، قالَ عطاءُ بنُ أبي رباحٍ: كنتُ عندَ ابنِ عباسٍ، فأتاهُ رجلٌ، فقالَ: أرأيتَ مَنْ حَرَمَنِي الهُدَى وأَوَرْثَنِي الضَّلَالَةَ والرَّدَى أتُراهُ أحْسَنَ إِلَيَّ أو ظَلَمَنِي؟» فقالَ ابنُ عباسٍ: «إنْ كانَ الهُدَى شيئًا كَانَ لَكَ عِنْدَهُ فَمَنَعَكَهُ فَقَدْ ظَلَمَكَ، وَإِنْ كَانَ الهُدَىُ لَهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ فَمَا ظَلَمَكَ شَيْئًا، وَلَا تُجَالِسْنِي بَعْدَهُ»[(٢)]. فاللهُ لا يظلمُ الناسَ شيئًا، بلِ العبادُ كلُّهمْ - المسلمُ والكافرُ - يَتَقَلَّبُونَ فيما يقدِّرُهُ ويقضيهِ بينَ فضلِهِ وعدلِهِ ﷻ، فلهُ الحمدُ كلُّهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى، منزّهٌ مقدّسٌ عنْ أنْ يكونَ لهُ ضدٌّ أوْ ندٌّ، والضدُّ هوَ المناوئُ والمعارضُ والمقابلُ[(٣)]، واللهُ لا ضِدَّ لهُ، فلا يقابلُهُ شيءٌ ﷻ، بلْ هوَ القويُّ العزيزُ الذي ما شاءَ كانَ وما لمْ يشأْ لَمْ يكنْ، وفي هذا ردٌّ على القدريةِ الذينَ جعلواْ للهِ أضدادًا؛ حيثُ قالواْ: إنَّ العَبْدَ يَخْلُقُ فِعْلَ نَفْسِهِ، وإنَّ العبدَ يشاءُ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).
(٢) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٦٤).
(٣) ينظر: «الصحاح» (٢/ ٥٠٠).

ما لا يشاؤُهُ اللهُ، وإنَّ العَبْدَ يَخْرُجُ بأفعالِهِ عنْ أقدارِ الرَّبِّ. أما الأندادُ فجمعُ ندٍّ، والندُّ هوَ المثيلُ والمكافئُ والنظيرُ، ويُطلقُ أيضًا على المناوئِ، فيكونُ بمعنى الضِّدِّ[(١)]، والمرادُ هنا المعنى الأولُ، فاللهُ تعالى ليسَ لهُ نِدٌّ ولا نظيرٌ ولا مثيلٌ، كما قالَ ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وكما قالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ووجهُ نفيِ الندِّ بعدَ نفيِ الضدِّ أنَّ نفيَ الضدِّ يستلزمُ نفيَ الندِّ؛ لأنهُ لا يمكنُ أن يكونَ ضدًّا إلَّا مَن كانَ ندًّا، وأنهُ لو كانَ لهُ ضدٌّ لكانَ له ندٌّ - تعالى اللهُ عن ذلكَ كلِّهِ -.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا رَادَّ لِقَضَائِهِ**» أيْ: إنَّهُ لا مبطلَ لحكمِ اللهِ تعالى وقدرِهِ، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وكما قالَ: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [مريم: ٣٥]، فَأَمْرُ اللهِ وقَضاؤُهُ وحُكْمُهُ مَاضٍ لا رَادَّ لَهُ، وفي الصحيح أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**وَإِنَّ رَبِّي قَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ**»[(٢)]، والمرادُ بالقضاءِ هنا القضاءُ الكونيُّ الخَلقيُّ القدريُّ المبرَمُ، فهوَ الّذي لا يُرَدُّ، فإذا قَضَى اللهُ بالموتِ على أحدٍ، فلا يمكنُ أنْ يُردَّ قضاؤُهُ، وكذلكَ إذا قضى بالنَّجاحِ لأحدٍ، أوْ قضى بالسَّعادةِ لأحدٍ، فلا يُمكنُ لأحدٍ أنْ يردَّ قضاءَهُ، لا مانعَ لما أعطَى ولا معطيَ لما منعَ، بلْ قضاؤُهُ ماضٍ نافذٌ. أما القضاءُ الكونيُّ الخَلقيُّ القدريُّ المعلقُ فهذا قد يبدِّلُهُ اللهُ تعالى ويردُّهُ كما دلَّ عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٩]، وكذلكَ ما أخرجَه الترمذيُ منْ قولِهِ ﷺ: «**لا يردُّ القضاءَ إلَّا الدعاءُ**»، وفي لفظٍ عند أحمدَ وغيرِهِ: «**لا يردُّ القدرَ إلا الدعاءُ**»، ووكذلكَ

(١) ينظر: «لسان العرب» (٣/ ٤١٣).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٨٨٩).

ما أخرجَه البخاريُّ ومسلمٌ من قولِهِ ﷺ: «**من سرَّهُ أن يُنسأَ لهُ في أثرِهِ ويبسطَ لهُ في رزقِهِ، فلْيصلْ رحمَهُ**». فهذا كلُّهُ قضاءٌ يتغيرُ بأسبابٍ قضاها اللهُ منَ الدعاءِ وصلةِ الرحمِ. وأمَّا قضاءُ اللهِ الدّينيُّ الأمريُّ الشرعيُّ، فمن حيثُ صدورُهُ عنِ اللهِ فقد يُبدِّلُهُ اللهُ بنسخٍ أو زيادةٍ أو تخصيصٍ وفقَ حكمتِهِ ورحمتِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وكما قالَ تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]، أمَّا منْ حيثُ نفوذُ ذلكَ في الخلقِ فإنهُ غيرُ لازمِ النفوذِ؛ فقدْ يُرَدُّ، إمَّا بِعَدَمِ قَبُولِهِ، وإمّا بعدمِ العملِ بهِ، فهوَ ابتلاءٌ واختبارٌ، وقدْ ردَّ أهلُ الشِّرْكِ قَضَاءَ اللهِ ﷻ الذي قضاهُ في قولِهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فعبدوا غيرَهُ، وأشركوا بِهِ سواهُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾﴾ [مريم: ٨١].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**» أيْ: إنَّهُ لا مؤخّرَ لقضاءِ اللهِ وما قدَّرَهُ وشاءَهُ، ولا مناقضَ له ولا مغيّرَ ولا مدافعَ، قالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١]، وقالَ تعالى: ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا غَالِبَ لأَمْرِهِ**» أيْ: إنَّ حكمَ اللهِ وقضاءَهُ نافذٌ ماضٍ على كلِّ أحدٍ، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف: ٢١]، فلا يغلبُهُ شيءٌ، ولا يستعصي عليهِ مرادٌ، ولا يبطلُهُ مبطلٌ، ولا يمانعُهُ ممانعٌ، بل هو الفعَّالُ لما يريدُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقرونَ بجميعِ ما تقدّمَ بيانُه منْ عقائدَ تتعلّقُ بالإيمانِ بالقدرِ،

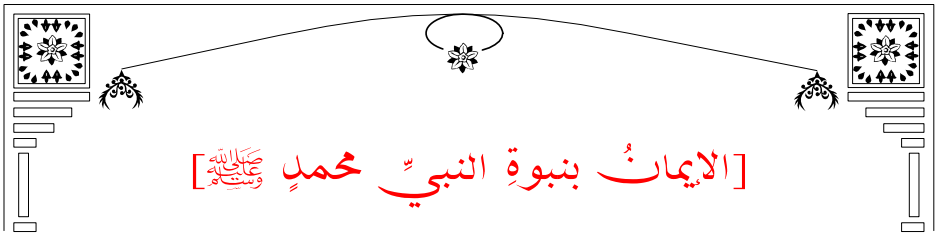
وجَزَمْنَا بأنَّ كلَّ ما يقعُ في الكونِ، وكلَّ فضلٍ وعدلٍ، أنَّهُ منَ اللهِ تعالى الّذي خلقَ كلَّ شيءٍ، فما شاءَ كانَ وما لمْ يشأْ لمْ يكنْ، كما قال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، فكلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ، كما قالَ المولى ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، قالَ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

ما شئتَ كانَ وإنْ لمْ أشأْ ... وما شئتُ إنْ لمْ تشأْ لمْ يكنْ

خلقتَ العبادَ على ما علمتَ ... ففي العلمِ يجري الفتى والمُسِنْ

على ذا منتَ وهذا خذلتَ ... وهذا أعنتَ وذا لمْ تُعِنْ

فمنهمْ شقيٌّ ومنهمْ سعيدٌ ... ومنهمْ قبيحٌ ومنهمْ حَسَنْ



[الايمانُ بنبوةِ النبيِّ محمدٍ ﷺ]

وَإِنَّ مُحَمَّدًا [ﷺ] عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّه الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى، وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَكُلُّ دَعْوَى النبوةِ بعدهُ فَغَيٌّ وَهَوًى، وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَى بِالحَقِّ وَالهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى» تقريرٌ لركنِ الشهادةِ الثاني، وهوَ الشهادةُ للنبيِّ محمدٍ ﷺ بالرسالةِ، فلا يستقيمُ إيمانٌ ولا يصلحُ إسلامٌ إلَّا بالإقرارِ لمحمدٍ ﷺ بالرسالةِ. ولذلكَ فإنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يعتقدونَ ويُقرّونَ بأنَّ محمدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المطلبِ الهاشميَّ القرشيَّ، عبدٌ للهِ تعالى، خاضعٌ لهُ مستسلمٌ لأمرِهِ منقادٌ لحكمِهِ، والعبدُ في الأصلِ صفةٌ إلَّا أنَّهُ قدْ يُستعمَلُ استعمالَ الأسماءِ[1]، وقدْ ذكرَ المصنفُ هذا الوصفَ في أولِ ما وصفَ بهِ النبيَّ محمدًا ﷺ ترقِّيًا في أوصافِهِ، ولأنَّهُ الوصفُ الّذي كانَ يبتدئُ بهِ النبيُّ ﷺ عندَ ذكرِ أوصافِهِ، ففي كتابِهِ لهرقلَ، قالَ ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى

(١) «لسان العرب» (٣/ ٢٧٣).

هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ»[(١)]، وهوَ الوصفُ المقدّمُ ذِكْرًا في الشهادةِ كما في «الصحيحين»، منْ حديثِ عبادةَ رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ، قالَ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، . . . إلخ**»[(٢)]، ومثلُهُ ما في صحيحِ البخاريِّ عنْ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «**لا تُطروني كما أطرتِ النَّصارى ابنَ مريمَ، فإنَّما أنا عبدُهُ، فقولوا: عبدُ اللهِ ورسولُهُ**»[(٣)]. وهو الوصفُ الذي اختارَهُ النبيُّ ﷺ لما خُيِّر كما في صحيحِ البخاريِّ من حديثِ أبي هريرةَ، قالَ: «**جلسَ جبريلُ إلى النبيِّ ﷺ، فنظرَ إلى السماءِ، فإذاملَكٌ ينزلُ، فقالَ جبريلُ: إنَّ هذا الملكَ ما نزلَ منذُ يومِ خُلقَ قبلَ الساعةِ، فلمَّا نزلَ قالَ: يامحمدُ، أرسلَني إليكَ ربُّك: أفملكًا نبيًّا يجعلك، أو عبدًا رسولًا؟ فقالَ جبريلُ: تواضعْ لربِّكَ يا محمدُ قلْ: بل عبدًا رسولًا**»[(٤)]. ولقد وُصفَ النبيُّ محمدٌ ﷺ بالعبوديةِ، وهي منْ أكملِ أوصافِهِ وأعظمِها، ولهذا ذكرَهُ اللهُ تعالى في أشرفِ مقاماتِ النبيِّ ﷺ[(٥)] فوصفَهُ اللهُ بالعبوديةِ في مقامِ الإسراءِ بِهِ، فقالَ: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، ووصفَهُ بالعبوديةِ في مقامِ الدعوةِ، وهوَ مِنْ أَشْرَفِ مَقَامَاتِ النبيِّ ﷺ فقالَ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ [الجن: ١٩]، ووصفَهُ بالعبوديةِ في مقامِ تصديقِ ما جاءَ بِهِ، وتحدِّي المكذّبينَ لَهُ، فقالَ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا

---

(١) أخرجه البخاري (٧) ومسلم (١٧٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٢٣١).

(٥) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ١٥٢).

فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، ووصفَهُ بالعبوديةِ في مقامِ الإيحاءِ إليهِ في ليلةِ المعراجِ، فقالَ: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]. فدلَّ ذلكَ على أنَّ العبوديةَ مِنْ أَعْظَمِ أَوْصَافِهِ ﷺ، وهوَ الذي استوجبَ بِهِ تلكَ الفضائلَ. أمَّا وصفُهُ ﷺ بالمُصْطَفَى فهو بيانٌ لما خصَّ اللهُ ﷻ بِهِ عبدَهُ ورسولَهُ محمدًا ﷺ منَ الاصطفاءِ، فهوَ خيارٌ منْ خيارٍ ﷺ، والاصطفاءُ افتعالٌ، وأصلُهُ اصتفى، لكنِ الصادُ إذا جاءتْ بعدها التاءُ فإنها تقلبُ إلى طاءٍ، وهذا مطردٌ، وهو بمعنى التفضيلِ والاختيارِ[1]. والاختيارُ حَقٌّ للهِ ﷻ لا منازعَ لهُ فيهِ، قالَ ﷻ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، فنفى اللهُ تعالى الخِيرةَ عنْ غيرِهِ، فلا منازعَ لهُ فيها، بلْ هوَ المنزَّهُ عنْ أنْ يشاركَهُ في اختيارِهِ أحدٌ، فاللهُ تعالى اصطفى منْ خلقِهِ ما شاءَ زمانًا ومكانًا وأعيانًا وأحوالًا؛ فمنَ الزمانِ الجمعةَ ورمضانَ والأشهرَ الحرمَ وأشهرَ الحجِّ، ونحوَ ذلكَ. ومنَ المكانِ مكةَ والمساجدَ وعرفاتَ، ونحوَ ذلكَ، ومنَ الأعيانِ الأنبياءَ والرسلَ والملائكةَ كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقالَ: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩]، وأعلى المصطفَينَ منَ الخلقِ منزلةً وشرفًا نبيُّنَا محمدٌ ﷺ، فلهُ منَ الاصطفاءِ ما ليسَ لغيرِهِ منَ الخلقِ، فهوَ صفوتُهمْ بالإجماعِ، وقدْ قالَ عمرَ بنَ الخطابِ في وصفِ النبيِّ: «**وأنتَ رسولُ اللهِ وصفوتُهُ**»[2]، وفي الصحيحِ منْ حديثِ واثلةَ بنِ الأسقعِ، أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ**

(١) ذكر في «المعجم الوسيط» (١/ ٥١٨): «اصطفاه: فضَّلَهُ واخْتَارَهُ».
(٢) «صحيح مسلم» (١٤٧٩).

وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»[(١)].

قالَ النّاظمُ:

فـهـوَ خـتـامُ الـرُّسـلِ بـاتّـفـاقِ وأفضـلُ الخلقِ على الإطلاقِ[(٢)]

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَبِيُّهُ المُجْتَبَى» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ ويُقرّونَ بأنَّ محمدًا ﷺ نبيُّ اللهِ، والنبيُّ مأخوذٌ منَ النَّبَأِ، بمعنى الخبرِ، أوْ النَّبْوَةِ بمعنى الشَّيْءِ المُرْتَفِعِ، وكلاهُما صادقٌ على النبيِّ؛ فالنبيُّ ﷺ يخْبِرُ عنِ اللهِ، وهوَ رفيعُ المكانةِ في الخلقِ بما خصَّهُ اللهُ. وأمَّا دلائلُ نبوَّةِ محمدٍ ﷺ فأكثرُ منْ أنْ تُحصرَ، وقدْ أُلِّفَ فيها مؤلَّفاتٌ، منْ أشهرِها ما كتبَهُ البيهقيُّ في دلائلِ النُّبوّةِ، وقدْ ذكرَ النّبوّةَ قبلَ الرسالةِ؛ لأنَّها السّابقةُ حصولًا، ولأنَّها الواليةُ لمنزلةِ العبوديّةِ، فترقَّى في ذكرِ مراتبِهِ ﷺ. أمَّا المُجْتَبَى فهو المختارُ المصطفى، مأخوذٌ منَ الاجتباءِ، فالاجتباءُ والاصطفاءُ معناهُما متقاربٌ[(٣)] وهوَ اختيارٌ يقتضي التفضيلَ، وقيلَ: بلِ الاصطفاءُ أعلى منَ الاجتباءِ، فكل ما وردَ في الاصطفاءِ دَالٌّ على الاجتباءِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَرَسُولُهُ المُرْتَضَى» أيْ: إنّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يعتقدونَ أنَّ محمدًا رسولٌ أرسلَهُ اللهُ بالهدى ودينِ الحقِ، فالرسولُ فعولٌ بمعنى مفعولٍ، أيْ: مرسولٌ، وهوَ مأخوذٌ مِنْ أرسلَ يُرسلُ إرسالًا، وهوَ بعثُ

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٢٧٦).

(٢) ينظر: «معارج القبول شرح سلم الوصول» (١/ ٤٣).

(٣) «لسان العرب»: (١٤/ ١٢٨).

الشيءِ. أمَّا في الشّرعِ فهوَ مَنْ أَوْحَى اللهُ إليهِ بشيءٍ، وأُمرَهُ بتبليغِهِ، والرسالةُ أعلى منازلِهِ ﷺ، فيكونُ المؤلفُ قدْ تَدَرَّجَ في ذكرِ أوصافِ النبيِّ ﷺ تدرجًا رُتبيًّا، فبدأَ بالعبوديةِ، ثمَّ انتقلَ إلى النبوةِ، ثمَّ انتقلَ إلى الرسالةِ. وقد وصفُه اللهُ بأنَّهُ رسولُه، فقالَ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وأمرَهُ بتبليغِ ذلكَ فقالَ تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. أمَّا المُرْتَضَى فهوَ الذي كمُلَتْ أوصافُهُ وخصالُهُ، فكانَ أهلًا للرسالةِ كما قالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، والمرتضَى اسمُ مفعولٍ منْ ارتضيَ على وزنِ مُفْتَعَلٍ، والرضا يدلُ على القبولِ وعدمِ السخطِ، وهذا وصفٌ منْ أوصافِ الرسل- صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم - ورسولُنا محمدٌ ﷺ أعظمُهُم نصيبًا في ذلك، فإنه صفوةُ اللهِ منْ خلقِهِ، فهوَ مَرْضِيٌّ مِنْ رَبِّ العَالمينَ، قالَ اللهُ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾ [الجن: ٢٧]. ولذلكَ خَصَّهُ ﷻ بما لمْ يخصَّ بِهِ غيرَهُ، وعلى كلِّ حالٍ الارتضاءُ هنا فيهِ معنى زائدٌ على الاصطفاءِ والاجتباءِ؛ فهوَ اصطفاءٌ واجتباءٌ وزيادةٌ. فالاصطفاءُ والاجتباءُ والارتضاءُ متقاربةٌ في المعنى، ولكلٍّ منها معنىً يخصُّهُ ويميزُهُ عند الاجتماعِ في مثلِ هذا السياقِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**وَإِنَّهُ خَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ محمدًا خاتمُ الأنبياءِ وآخرُهمْ. فالخاتَمُ هوَ الذي لا يأتي بعدَهُ شيءٌ، وبلغَ آخرَ الشيءِ ونهايتَهُ[(١)]، ومنْهُ قولُهُ تعالى: ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦]، أيْ إنَّ آخرَ ما يجدونَهُ منْهُ عندَ شربِهمْ إيّاهُ رائحةَ المسكِ، فاللهُ ﷻ ختمَ

(١) ينظر: و«لسان العرب» (١٢/ ١٦٣)، و«تهذيب اللغة» (٧/ ١٣٧)، وفيه: «وخَاتِمُ كلِّ شيء: آخِرُهُ».

النُّبوَّاتِ بالنَّبيِّ محمّدٍ ﷺ، فلا نبيَّ بعدَهُ، كما قالَ تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقدْ جاءَ تقريرُ ختمِ النبوةِ في سُنَّةِ النبيِّ ﷺ منْ وجوهٍ عديدةٍ:

فمنْها: إخبارُهُ ﷺ بأنهُ خاتمُ النبيينَ، ووصفُهُ منْ يدعي النبوةَ بالكذبِ والدجلِ، ففي السّننِ منْ حديثِ ثوبانَ مرفوعاً «**إنه سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلاَثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي**»(١)، فاستدلَّ النّبيُّ ﷺ على تكذيبِ هؤلاءِ في دعوى النبوةِ بأنَّهُ خاتمُ النبيينَ، كما صرَّحَ بذلكَ في آخرِ الحديثِ إثباتًا ونفيًا؛ إثباتًا بقولِهِ ﷺ: «**وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ**»، ونفيًا بقولِهِ: «**لَا نَبِيَّ بَعْدِي**». وقد ذكرَ ذلك في جملةِ خصائصِهِ ﷺ.

ومنْها: ضربُ الأمثالِ لهُ كما في الصحيحينِ منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ! قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ، وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ**»(٢) فكانَ النبيُّ ﷺ، هوَ اللبنةُ التي كمُلتْ بها النبوةُ وخُتمتْ. فقدْ جاءَ في بعضِ رواياتِ حديثٍ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي**»(٣)، قولُهُ ﷺ: «**فُضِّلْتُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ**»، وذكرَ آخرَها: «**وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ**»(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٥٢)، وابن ماجه (٣٩٥٢)، والترمذي (٢٢١٩)، وقال عنه: «حسن صحيح».

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١).

(٤) أخرجه مسلم (٥٢٣).

ومنْها: أسماؤهُ ﷺ، فإنَّ منْ أسمائِهِ: «**العَاقِبَ**»، وقدْ فسرَ النبيُّ ﷺ هٰذا الاسمَ، كما في صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ جبيرِ بنِ مطعمٍ، حيثُ قالَ ﷺ: «**وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ**»(١).

هذهِ بعضُ الأدلةِ على ختمِ النبوةِ بنبيِّنا محمدٍ ﷺ، وغيرُها كثيرٌ. فإنْ قيلَ: ختمُ النبوةِ بهِ ﷺ لا يستلزمُ ختمَ الرسالةِ؟ فالجوابُ: أنَّهُ ما منْ رسولٍ إلَّا ولا بدَّ أنْ يكونَ نبيًّا، فالرِّسَالةُ مرتبةٌ أعلى مِنَ النبوةِ، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليسَ كلُّ نبيٍّ رسولًا، فإذا ختمَ اللهُ بالنبيِّ محمدٍ ﷺ النبواتِ، كانَ ذلكَ دليلًا على أنَّهُ خاتمُ الرسلِ ﷺ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَإِمَامُ الأَتْقِيَاءِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يعتقدونَ أنَّ النبيَّ محمدًا ﷺ مُقَدَّمُ الأتقياءِ، وقدوتُهمْ، فالإمامُ هوَ المقدمُ في الشيءِ، والمقتدَى بهِ. والأتقياءُ جمعُ تقيٍّ، وهُوَ مَنْ جعلَ بينَهُ وبينَ عذابِ اللهِ وقايةً، وهذا صادقٌ على كلِّ مسلمٍ؛ فإنَّ الإسلامَ أعظمُ وقايةٍ يَتَّقِي بها الإنسانُ عذابَ اللهِ وسخطَهُ، والتقوى مراتبُ ودرجاتٌ، فلكلِّ مسلمٍ نصيبٌ منها. فالنبيُّ محمدٌ ﷺ إمامٌ لأهلِ الإسلامِ جميعاً، قدوةُ الأتقياءِ ومقدمُهمْ، يدلُّ لهُ قولُ النبيِّ ﷺ فيما رواهُ مسلمٌ، عنْ عمرَ بنِ أبي سلمةَ: «. . .**وَاللهِ إِنِّي لأَتْقَاكُمْ لِلهِ وَأَخْشَاكُمْ لَهُ**»(٢). فالنبيُّ ﷺ أقسمَ أنَّهُ أتقى الأمةِ، فهوَ مقدَّمُهمْ. كما أنَّ النبيَّ ﷺ محلُّ الأسوةِ للأتقياءِ، فبهِ يتأسَّونَ ويقتدونَ، وعنْ قولِهِ ﷺ وفعلِهِ يصدُرُونَ قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقالَ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٦٣).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسَيِّدُ المُرْسَلِينَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ محمدًا ﷺ سيّدُ المرسلينَ. والسَّيّدُ هوَ مَنْ جمعَ كلَّ خصالِ الخيرِ وحصَّلَ أعلى صفاتِهِ، فلا يُقالُ في شيءٍ إنَّهُ سيدٌ إلَّا إذا امتازَ باجتماعِ خصالِ شرفِ ذلكَ الشيءِ وفضلِه فيه. والمُرْسَلونَ جمعُ مرسَلٍ، وهوَ كلُّ مَنْ جَعَلَهُ اللهُ واسطةً بينَهُ وبينَ خلقِهِ في تبليغِ دِينِهِ وشَرْعِهِ منْ بني آدمَ. والنَّبيُّ محمدٌ ﷺ، سيّدُ المرسلينَ، فقدْ جمعَ اللهُ تعالى لهُ خصالَ الخيرِ وصفاتِ البرِّ، وخصائصَ الفضلِ التي تفرّقتْ في غيرِهِ. ويدلُّ لذلكَ ما رواهُ البخاريُّ، منْ حديثِ أبي هريرةَ: «**أَنَا سَيِّدُ القومِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(١). وقدْ وردَ إثباتُ السيادةِ لنبيِّنا محمدٍ ﷺ مطلقًا، كما في صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ أبي هريرةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ، قالَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**»(٢). وأمَّا تخصيصُ المؤلفِ السّيادةَ بالمرسلينَ، فذلكَ لأنَّهمْ صفوةُ ولدِ آدمَ، فإذا كانَ النبيُّ ﷺ سيدًا للمرسلينَ، فهوَ سيدٌ لمنْ سواهمْ، منْ طريقِ الأولى، على أنَّ الأكملَ أنْ يوصفَ ﷺ بما وصفَ بهِ نفسَهُ؛ لأنَّهُ أوسعُ معنىً ومدلولًا، فهوَ سيدُ ولدِ آدمَ؛ المسلمُ والكافرُ، البرُّ والفاجرُ، ووجهُ تخصيصِ السيادةِ بيومِ القيامةِ؛ لأنَّهُ اليومُ الّذي يُظهرُ اللهُ فيهِ مكانتَهُ وفضلَهُ؛ حيثُ يتخلى آدمُ وأولو العزمِ منَ الرسلِ عنِ الشفاعةِ، ولا يَجِدُونَ مَنْ يَقُومُ بها، إلَّا نبينَا محمدًا ﷺ كما سيأتي.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ محمدًا ﷺ محبوبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فحبيبٌ: فعيلٌ بمعنى مفعولٍ.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (٢٢٧٨).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٢٧٨).

والثابتُ للنبيِّ ﷺ منْ معاني المحبةِ أعلاها، فهوَ خليلُ ربِّ العالمينَ. والخُلَّةُ مَرْتَبَةٌ أعلى منَ المحبةِ، فهي الغايةُ والمنتهَى في مراتبِ المحبةِ، وهيَ أخصُّ منْ مطلقِ المحبةِ، وتخصيصُها منْ وجهينِ:

الوجهُ الأولُ: أنَّ الخُلَّةَ تكونُ محبةً لذاتِ الشيءِ، أيْ: محبةٌ ليستْ لغرضٍ إلَّا لكونِ المحبوبِ مستحقًّا للمحبةِ.

الوجهُ الثاني: أنَّ الخُلَّةَ تمنعُ الشركةَ، فلا شركةَ في الخلةِ، بخلافِ المحبةِ فإنَّها تقبلُ الشركةَ. وهٰذانِ الوجهانِ واضحانِ منْ قولِ النبيِّ ﷺ: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا**»[(١)]، أيْ: صيَّرني خليلًا لهُ، فهوَ خليلُ الرحمنِ، لذلكَ تبرأَ النبيُّ ﷺ منْ كلِّ خُلَّةٍ؛ لأنَّ الخُلَّةَ لا تقبلُ الشركةَ، ولأنَّ المحبوبَ ﷻ محبوبٌ لذاتِهِ، هٰذا ما اختصّتْ بهِ الخُلَّةُ. والخُلَّةُ تكونُ منَ العبدِ لربِهِ، ومنَ الربِّ لعبدِهِ، فما كانَ منَ العبدِ للربِّ فهوَ حبٌّ يستلزمُ كمالَ العبوديةِ للهِ[(٢)]. وما كانَ منَ الربِّ للعبدِ فهوَ حبٌّ يستلزمُ كمالَ معاني الربوبيةِ لعبدِهِ منَ الرزقِ وحسنِ التدبيرِ والهدايةِ والنصرِ والتأييدِ والإعانةِ والتوفيقِ والإثابةِ، وغيرِ ذلكَ. وقالَ بعضُ العلماءِ: إنَّ المحبةَ مرتبةٌ أعلى منَ الخُلَّةِ. واستدلُّواْ بحديثٍ ضعيفٍ: «**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللهِ. . . وَأَنَا حَبِيبُ اللهِ وَلاَ فَخْرَ**»[(٣)]، ولا يصحُّ في هذا المعنى شيءٌ، بلْ الخُلَّةُ أعلى درجةً مِنَ المحبةِ، ولذلكَ قالَ النبيُّ ﷺ: «**فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**»[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٠٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٦١٦)، وقال: «حديث غريب».

(٤) تقدم تخريجه.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَكُلُّ دَعْوَى النبوةِ بعدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًى**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ كلَّ ادِّعاءٍ للنبوةِ بعدَ النَّبيِّ محمَّدٍ ﷺ، فهيَ صادرةٌ إمَّا عن غَيٍّ، وهوَ ضدُ الرَّشَدِ، وهوَ جهلٌ عنِ اعتقادٍ فاسدٍ(١). وإمَّا عن هوًى: وهوَ ميلٌ عنِ الحقِ وخروجٌ عنِ الهدي. فالهوى ما تَشْتَهِيهِ النفسُ وتميلُ إليهِ، مأخوذٌ منْ هوِي يهوى: إذا مالَ إلى الشيءِ والْتَذَّ بِهِ وانجذبَ إليهِ وغلبَ استعمالُهُ في الميلِ المذمومِ؛ ولذا سُمِّي أهلُ البدعِ أهلُ الأهواءِ(٢)، فادّعاءُ النُّبوَّةِ بعدَ النّبيِّ ﷺ اعتقادٌ فاسدٌ، وميلٌ عنِ الصراطِ المستقيمِ، وانحرافٌ عنِ الطريقِ القويمِ، فقدْ ختمَ اللهُ بالنّبيِّ محمّدٍ ﷺ النُّبوَّاتِ، كما تقدّمَ تقريرُهُ.

وقولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَهُوَ المَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَى**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ أرسلَ النّبيَّ محمّدًا ﷺ لجميعِ الجنِّ والإنسِ، فرسالتُهُ ﷺ عامّةٌ لكلِّ أحدٍ منَ الثقلينِ، وهذا منْ خصائصِهِ ﷺ، وأدلةُ ذلكَ كثيرةٌ متنوعةٌ، فمنْ ذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقولُهُ تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان: ١]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧]. وأمَّا السنةُ فقدْ جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذكرِ خصائصِ النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «. . . **وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**»(٣). وهذا يشملُ اليهودَ والنصارى كما

---

(١) ينظر: «الصحاح» (٦/ ٢٤٥٠)، و«لسان العرب» (١٥/ ١٤٠).

(٢) ينظر: «الصحاح» (٦/ ٢٥٣٨)، و«لسان العرب» (١٥/ ٣٧١).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٣٥)، بهذا اللفظ، وعند مسلم (٥٢١) بلفظ: «كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ =

دلتْ على ذلكَ الأدلةُ: ومنْ ذلكَ: أنَّ اللهَ تعالى أمرَهُ بمخاطبةِ أهلِ الكتابِ منَ اليهودِ والنصارى برسالتِهِ؛ حيثُ قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]. فكلُّ منْ لمْ يستجبْ لدعوتِهِ ﷺ فهوَ كافرٌ باللهِ العظيمِ، وما يدَّعيهِ أهلُ الكتابِ منْ أنَّ رسالةَ النبيِّ ﷺ خاصَّةٌ بالعربِ أوْ خاصَّةٌ بالأميينَ فهوَ كذبٌ وضلالٌ، وتكذيبٌ للنبيِّ ﷺ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أخبرَ بعمومِ رسالتِهِ، فمَنْ قالَ: إنَّها خاصةٌ بالعربِ فقدْ كذبهُ فيما أخبرَ بهِ. وقدْ بيَّنَ النبيُّ ﷺ عمومَ رسالتِهِ ففي صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه حيثُ قالَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لاَ يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلاَ نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»(١). وهٰذا يوجبُ على كلِّ أحدٍ يبلغُهُ خبرُ النبيِّ ﷺ وهديُهُ أنْ يتبعَهُ، وأنْ ينقادَ لهُ، وأنْ يشهدَ لهُ بالرسالةِ ﷺ. وأمَّا عمومُ رسالةِ النبيِّ ﷺ للجنِّ فقدْ دلَّ عليها الكتابُ والسُّنةُ، وأجمعَ عليها علماءُ الأمةِ، فمِنْ أَدِلَّةِ القرآنِ ما ذكرَهُ اللهُ في سورةِ الجنِّ في مواضعَ عديدةٍ، منها قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾ [الجن: ١، ٢]، وكذلكَ ما ذكرَهُ اللهُ ﷻ في سورةِ الأحقافِ حيثُ قالَ ﷻ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ﴾، أيْ قضي قراءةَ القرآنِ وقضي سماعهُ ﴿وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، أيْ: منذرينَ بما سمعوهُ وما تلقوهُ عنِ النبيِّ ﷺ: ﴿قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ

= يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ».

(١) «صحيح مسلم» (١٥٣).

يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٣٠-٣١]. فدلَّ ذلكَ على وجوبِ اتباعِ ما جاءَ عنِ النبيِّ ﷺ، ووجوبِ الانقيادِ لما سمعوهُ منَ القرآنِ العظيمِ، وكذلكَ منْ أدلةِ السُّنةِ على عمومِ رسالةِ النبيِّ محمدٍ ﷺ للجنِّ ما رَوَاهُ مسلمٌ منْ حديثِ عَلْقَمَةَ عنْ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ فَذَهَبْتُ مَعَهُ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ**»(١).

قولُهُ رحمه الله: «**والمبْعوث بِالحَقِّ وَالهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ النبيَّ محمدًا ﷺ مرسلٌ بالحقِ والهدى والنورِ والضياءِ، وهذا وصفٌ مطابقٌ لما جاءَ بهِ النبيَّ ﷺ، قالَ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]، فالهدى هوَ العلمُ النافعُ، وَدِينُ الْحَقِّ هوَ العملُ الصالحُ، فبعثَ اللهُ ﷻ رسولَهُ بالحقِ في الأقوالِ والأعمالِ، والهدى في العلمِ والاعتقادِ، فهوَ ﷺ الهادي إلى الصراطِ المستقيمِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقالَ تعالى: ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٦٧]. وأما كونُه نوراً فالنورُ ضدُّ الظلمةِ، وقدْ وصفَ اللهُ تعالى ما جاءَ بهِ النبيُّ محمدٌ ﷺ بأنَّهُ نورٌ في مواضعَ عديدةٍ؛ منها قولُهُ تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، وقولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النساء: ١٧٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨]، وغيرُ ذلكَ منَ

(١) «صحيح مسلم» (٤٥٠).

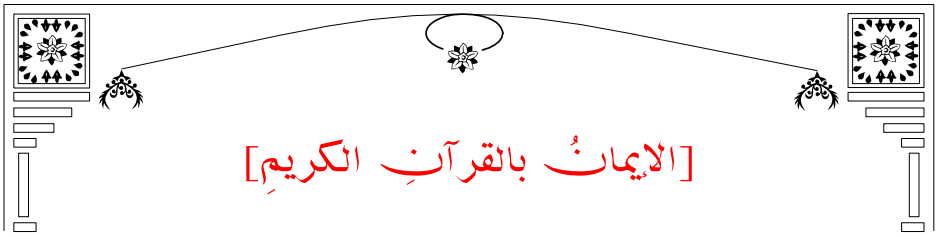
الأدلةِ. والنورُ الذي وُصفتْ بهِ الشريعةُ والرسالةُ نورٌ معنويٌّ أنارَ اللهُ بهِ القلوبَ فأخرجَها بهِ منْ ظلماتِ الجهلِ والشقاءِ والضلالةِ إلى نورِ العلمِ والسعادةِ والهدايةِ، هذا في الدنيا. وقدْ جاءَ في السنةِ وصفُ بعضِ العباداتِ بالنورِ والضياءِ، كما في صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ أبي موسى الأشعريِّ، قالَ: قالَ ﷺ: «**الصلاةُ نورٌ والصدقةُ برهانٌ والصبرُ ضياءٌ**»(١)؛ وأمَّا في الآخرةِ فلأهلِ الإيمانِ أنوارٌ عظيمةٌ بقدرِ ما يكونُ معهمْ منْ هديِ النبيِّ ﷺ اعتقادًا وعملًا، قالَ تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الحديد: ١٢]. وفي صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ جابرٍ مرفوعًا: «. . . **وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ، مُنَافِقٍ أَوْ مُؤْمِنٍ، نُورًا ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ، وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ وَحَسَكٌ تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ وُجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ سَبْعُونَ أَلْفًا لاَ يُحَاسَبُونَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَأَضْوَإِ نَجْمٍ فِى السَّمَاءِ ثُمَّ كَذَلِكَ. . .**»(٢). أمَّا الضياء فهو من جنس النورِ لكنَّه نورٌ معَ حرارةٍ، قالَ اللهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، فالشمسُ نورٌ معَ حرارةٍ، والقمرُ نورٌ لا حرارةَ فيهِ. وهكذا ما جاءَ بهِ النبيُّ ﷺ منَ الشرائعِ؛ فمِنْهُ مَا هُوَ نورٌ لا حرارةَ فيهِ، ومنهُ ما هوَ نورٌ فيهِ حرارةٌ، لكنَّها حرارةٌ تعقبُها سعادةٌ ولذةٌ وطمأنينةٌ، وقيلَ: الضوءُ: ما كانَ نورُهُ ذاتيًّا، وأمَّا النورُ: فنورُهُ مستفادٌ منْ غيرِهِ(٣).

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٢٣).

(٢) «صحيح مسلم» (١٩١).

(٣) «معجم الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري: ص (٣٣٢).



[الإيمانُ بالقرآنِ الكريمِ]

وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلامُ اللهِ ﷻ بِلا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا وَأَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلامُ اللهِ تعالى بِالحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلامِ الْبَرِيَّةِ فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ تَعَالى وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرَ حَيْثُ قَالَ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلامُ اللهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ القرآنَ العظيمَ تكلّمَ اللهُ بهِ على الحقيقةِ، فسمعَهُ منهُ جبريلُ ونزلَ بهِ على قلبِ خاتمِ المرسلينَ محمدٍ ﷺ، فأدّاهُ كما سمعَهُ منْ ربِّ العالمينَ، وهذهِ الجملةُ معطوفةٌ على ما تقدمَ في قولِهِ: «إنَّ اللهَ وحدَهُ لا شريكَ لهُ». والقرآنُ مصدرُ قرأَ يقرأُ قراءةً وقرآنًا بمعنى تلا يتلو تلاوةً، ويأتي بمعنى الجمعِ والتأليفِ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [القيامة: ١٧]، وما ذكرَهُ المؤلفُ منْ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ حقٌّ دلَّ عليهِ الكتابُ والسنةُ وأجمعَ عليهِ سلفُ الأمةِ، فكانَ الصحابةُ والتّابعونَ لهمْ بإحسانٍ يعتقدونَ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، بلْ قالَ بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّ منَ المعلومِ بالاضطرارِ

منْ دينِ الإسلامِ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ. والإيمانُ بأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، داخلٌ في الإيمانِ بالكتبِ والرُّسلِ، ولهذا كانَ المشركونَ الذينَ كفروا باللهِ يكذبونَ الرسلَ في أنَّ ما جاءُوا بهِ منَ اللهِ أوْ أنَّهُ قولُ ربِ العالمينَ، قالَ تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]. وقالَ أيضًا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، فكانَ منْ طرقِهمْ في تكذيبِ الرسلِ تكذيبُ أنْ يكونَ اللهُ أوحى إليهمْ أوْ أنزلَ عليهمْ كتبًا. واعتقادُ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ يتضمّنُ إثباتَ صفةِ الكلامِ للهِ تعالى، وصفةُ الكلامِ دلَّ عليها الكتابُ والسنةُ والإجماعُ والعقلُ. فأمَّا منَ الكتابِ فقولُهُ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقولُهُ ﷻ: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقولُهُ ﷻ: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقولُهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]. فاللهُ تعالى لمْ يزلْ ولا يزالُ متصفًا بالكلامِ، وقدْ جعلَ اللهُ إثباتَ وصفِ الكلامِ دليلًا على إلهيتهِ، ولذلكَ احْتَجَّ إبْرَاهيمُ عليه السلام على مَنْ عبدَ غيرَ اللهِ، بأنَّهمْ لا يتكلمونَ، فقالَ لهمْ: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وكذلكَ قالَ تعالى في إبطالِ عبادةِ بني إسرائيلَ العجلَ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾ [طه: ٨٩]. وأمَّا منَ السنةِ فقدْ أخرجَ البخاريُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا آدَمُ، يَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى بِصَوْتٍ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ...**»[(١)]. وأخرجَ البخاريُّ معلَّقًا جازمًا بهِ، وأبو داودَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ شَيْئًا**،

(١) «صحيح البخاري» (٤٧٤١).

فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ، وَنَادَوْا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الْحَقَّ»(١). وأمَّا الإجماعُ فقدْ أجمعَ سلفُ الأمةِ منَ الصحابةِ والتابعينَ ومنْ تبعهمْ منْ أئمةِ السنةِ على أنَّ اللهَ موصوفٌ بالكلامِ، وأنَّ كلامَهُ بصوتٍ على ما يليقُ بِهِ، وهذا ما دلَّ عليهِ العقلُ، ولذلكَ أثبتَها مثبتةُ الصفاتِ، منَ الأشاعرةِ والكلابيةِ والماتريديةِ وأشباهِهِمْ.

وكلامُ اللهِ تعالى ينقسمُ إلى قسمينِ:

الأولُ: كلامٌ شرعيٌّ دينيٌّ أمريٌّ وهوَ كلامُ اللهِ ﷻ الذي كلَّمَ بِهِ رسلَهُ وأنزلَ بِهِ كتبَهُ؛ كالقرآنِ والتَّوراةِ والإنجيلِ والزَّبُورِ وغيرِ ذلكَ منَ الكتبِ، قالَ تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾﴾ [آل عمران: ٣]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، أيْ يسمعُ القرآنُ. وأشرفُ كلامِ ربِّ العالمينَ وأجلُّهُ القرآنُ العظيمُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، ثمَّ يليهِ التوراةُ، ولذلكَ أكثرَ اللهُ تعالى منْ ذكرِها في القرآنِ العظيمِ.

الثاني: كلامٌ خلقيٌّ قدريٌّ كونيٌّ وهوَ الذي يصدرُ عنهُ كلُّ شيءٍ في هٰذا الكونِ، ولا حدَّ لَهُ ولا حَصْرَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقالَ تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾﴾ [الصافات: ١٧١]. وقالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وهوَ المرادُ بقولِهِ ﷺ في تعوُّذِهِ: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ**

---

(١) «صحيح البخاري» قبل حديث (٧٤٨١)، و«سنن أبي داود» (٤٧٣٨).

اللهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لاَ يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ، وَلاَ فَاجِرٌ»[(١)]. فإنَّ كلماتِ اللهِ التي لا يجاوزُهنَ بَرٌّ ولا فاجرٌ هيَ الكلماتُ الكونيةُ؛ لأنَّهُ لا خروجَ لأحدٍ عنْ قَدَرِ اللهِ، فكلُّ ما وقعَ في الكونِ منْ خيرٍ أوْ شرٍّ فَهُوَ بكلماتِ اللهِ الكونيةِ، لا يتجاوزُ هٰذا ولا يخرجُ عنْهُ برٌّ ولا فاجرٌ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**مِنْهُ بَدَأَ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ القرآنَ بدأَ منَ اللهِ تعالى. فـ(مِنْ) هُنا لبيانِ ابتداءِ الغايةِ؛ والمعنى أنَّ اللهَ هوَ المتكلمُ بالقرآنِ، لمْ يبتدئْهُ منْ غيرِهِ لا كلامًا ولا خَلْقًا، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لمْ يخلقْ هٰذا الكلامَ في غيرِهِ كما تقولُهُ المعتزلةُ والجهميةُ، حيثُ قالوا: القرآنُ كلامُ اللهِ، لكنَّهُ مخلوقٌ[(٢)]، وقدْ ردَّ عليهمُ الأئمَّةُ، فقالوا: القرآن بدأَ منْ اللهِ لمْ يبتدئْ منْ غيرِهِ منَ الموجوداتِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقالَ تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣]، وما أشبَهَ ذلكَ. وقدْ جرى في هذِهِ المسألةِ فتنةٌ عظيمةٌ لأهلِ السنةِ والجماعةِ زمنَ الإمامِ أحمدَ، حيثُ امتُحنَ النَّاسُ بمسألةِ خلقِ القرآنِ، فامتُحِنَ بذلكَ العلماءُ والقضاةُ[(٣)]، وثبّتَ اللهُ أحمدَ بنَ حنبلٍ، فحفظَ اللهُ بِهِ الحقَّ منَ الاندثارِ والضّياعِ، وذَبَّ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الكتابُ والسنةُ، وردَّ قولَ المبتدعةِ الجهميةِ الذينَ قالوا: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ كسائرِ المخلوقاتِ وشبهتُهمْ في ذلكَ

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤١٩)، وأبو يعلى (١٢/ ٢٣٧) ح (٦٨٤٤)، قال المنذري (٢/ ٣٠٣): «رواه أحمد وأبو يعلى، ولكل منهما إسناد جيد محْتَجّ به»، وقال الهيثمي (١٠/ ١٢٧): «ورجال أحد إسنادي أحمد وأبي يعلى وبعض أسانيد الطبراني رجال الصحيح».

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣١٢).

(٣) لمعرفة تفاصيل هذه المحنة ينظر «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٢٧٧- ٣١١).

ما فهموهُ منْ قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، فقالواْ: إنَّ القرآنَ شيءٌ فهوَ داخلٌ في هٰذا العمومِ فيكونُ مخلوقًا، وهذا خطأٌ بيِّنٌ، فإنَّ عمومَ «كلِّ» يختلفُ باختلافِ مواردِها، فإفادتُها للعمومِ في كلِّ موضعٍ بحسبِهِ، وبما يظهرُ منَ السِّياقِ الَّذي وردتْ فيهِ، فمثلًا قالَ اللهُ تعالى في الريحِ التي أهلكَ بها عادًا قومَ هودٍ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وهيَ لمْ تدمِّرِ الأرضَ التي مَرَّتْ عليها، فلمْ تُفِدِ العمومَ المطلقَ بالإجماعِ. كما أنه يلزمُ على ما ذهبواْ إليهِ أنَّ جميعَ ما وصفَ اللهُ بهِ نفسَهُ مخلوقٌ، لدخولِهِ في هذا العمومِ، وهذا لا يقولُ بهِ أحدٌ، فلزمَ القولُ بأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، ليسَ بمخلوقٍ، منهُ بدأَ وإليهِ يعودُ، وممَّا يُبطلُ ما ذهبواْ إليهِ أنَّ اللهَ تعالى أضافَ الكلامَ إليهِ، فقالَ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ﴾ [التوبة: ٦]، فأضافَ الكلامَ إلى نفسِه، وهو منْ إضافةِ الأوصافِ وليسَ منْ إضافةِ الأعيانِ؛ لأنَّ الكلامَ صفةٌ لا تقومُ بنفسِها، بلْ تقومُ بغيرِها، خلافًا للجهميةِ الّذينَ قالواْ: إنَّ الكلامَ مخلوقٌ فإضافةَ الكلامِ إلى اللهِ إضافةُ عينٍ، كإضافةِ بيتِ اللهِ، وناقةِ اللهِ، وما أشبهَ ذلكَ منَ الأعيانِ التي أضافَها اللهُ ﷻ إلى نفسِهِ، وهذا باطلٌ فإنَّ ثمّةَ فرقًا بينَ إضافةِ الصِّفاتِ وإضافةِ الأعيانِ، فإضافةُ الأعيانِ هيَ إضافةُ أشياءٍ قائمةٍ بذاتِها، كناقةِ اللهِ وبيتِ اللهِ وعبدِ اللهِ، والإضافةُ في مثلِ هذا إمَّا إضافةُ خلقٍ وملكٍ؛ وإمَّا إضافةُ تشريفٍ وتكريمٍ واختصاصٍ. أمَّا إضافةُ الأوصافِ فهي إضافةُ ما لا يقومُ بنفسِهِ منَ الأشياءِ، كالكلامِ والرَّحمةِ والسَّمعِ والبصرِ[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**بِلا كَيْفِيَّةٍ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ تعالى

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٥١- ١٥٢)، «رسالة العقل والروح» (٢/ ٣٨، ٣٩).

تكلّمَ بالقرآنِ، لكنَّ الخلقَ لا قدرةَ لهمْ على معرفةِ حقيقةِ ذلكَ ولاكنهِهُ وصورتِهِ. ولذلكَ لا نَتكلمُ في كيّفُيةِ ذلكَ لعدمِ علمِنا بهِ، فالمَنْفِيُّ هو علمُنا بهذهِ الكيفيةِ، وليسَ ذاتِ الكيفيّةِ، فما منْ شيءَ إلَّا ولهُ كيفيةٌ. فالصِّفاتُ لا بدَّ أنْ يكونَ لها حقيقةٌ وكُنهٌ، والمنفيُّ هوَ علمُنا بذلكَ، كما قالَ اللهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فالآيةُ تضمنتْ نفيَ التّمثيلِ ونفيَ ما يُوصلُ إليهِ، وهوَ التّكييفُ، فإنَّهُ إذا كانَ المثلُ منتفيًا، فما يُوصلُ إليهِ، وهوَ العلمُ بالكيفيةِ منتفٍ أيضًا، ولذلكَ «إذا قالَ السائلُ: كيفَ ينزلُ؟ أوْ: كيفَ استوى؟ أوْ: كيفَ يتكلّمُ؟ أوْ: كيفَ يقدرُ؟ أوْ: كيفَ يخلقُ؟ فيقالُ لهُ: كيفَ هوَ في نفسِهِ؟ فإذا قالَ: لا أعلمُ كيفيّةَ ذاتِهِ. فيقالُ لهُ: وأنا لا أعلمُ كيفيّةَ صفاتِهِ. فإنَّ العلمَ بكيفيّةِ الصفةِ يتبعُ العلمَ بكيفيةِ الموصوفِ»[(١)]، فلذلكَ لمَّا سئلَ بعضُ السَّلفِ عنِ الاستواءِ: كيفَ استوى؟ قالَ: دُلّني كيفَ هوَ فأُخْبِرُكَ كيفَ استوى؟ قالَ ابنُ وهبٍ كنا عندَ مالكٍ، فدخلَ رجلٌ فقالَ: يا أبا عبدِ اللهِ! الرحمنُ على العرشِ استوى كيفَ استوى؟ فأطرقَ مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وأخذتَه الرُحضاءُ، وقالَ: «الرحمنُ على العرشِ استوى، كما وصفَ نفسَه، ولا يقالُ: كيفَ؟ وكيفَ عنه مرفوعٌ، وأنتَ صاحبُ بدعةٍ، أَخرجُوهُ»[(٢)]. فانتفاءُ العلمِ بكيفيةِ ذاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى دليلٌ على انتفاءِ العلمِ بكيفيةِ صفاتِهِ؛ فالقولُ في الصفاتِ كالقولِ في الذاتِ، وهوَ فرعٌ عنهُ، وهذا عامٌ في كلِّ ما أخبرَ اللهُ بهِ عنْ نفسِهِ، ولذلكَ لمَّا سُئلَ الإمامُ مالكٌ عنْ كيفيةِ الاستواءِ، أجابَ بجوابٍ فصلٍ بَيِّنٍ واضحٍ عليهِ نورُ القرآنِ وهديُ السنةِ، فقالَ: «**الاستواءُ معلومٌ**،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٣٠).

(٢) رواه البيهقي بإسناد صحيح، ورواه عن يحيى بن يحيى أيضًا، ولفظه قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير مَعْقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعه».

والكَيْفُ مجهولٌ، أوْ غيرُ معلومٍ»[(١)]، فنَفَى العِلْمَ بالكيفيةِ؛ لأنَّ العلمَ بكيفيةِ الصفاتِ فرعٌ عنِ العلمِ بكيفيةِ الذاتِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قَوْلًا**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ القرآنَ قالُهُ اللهُ وتكلمَ بهِ، وقدْ أضافَ اللهُ تعالى القولَ إلى نفسِهِ في عدةِ مواضعَ؛ منها قولُهُ تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [المائدة: ١٢]، وقولُهُ أيضًا: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، وقولُهُ أيضًا: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، وقولُهُ أيضًا: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣]. فالقرآنُ قولُ اللهِ وكلامُهُ؛ حروفُهُ ومعانيهِ، فقدْ سمَّى اللهُ مجموعَ اللفظِ والمعنى قرآنًا في مواضعَ عديدةٍ، فقالَ تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١]، وقالَ تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. فهذا ونحوُهُ يدلُّ على أنَّ القرآنَ قولُ اللهِ وكلامُهُ حروفُهُ ومعانيهِ، وفي هذا الردُّ على الأشاعرةِ الّذينَ قالوا: «إنَّ القرآنَ عبارةٌ عنْ كلامِ اللهِ، وليسَ هوَ كلامَ اللهِ»[(٢)]؛ فالكلامُ عندَهمْ معنًى يقومُ بالنفسِ، وفيهِ ردٌّ على الكلابيّةِ الذينَ قالوا: إنَّ القرآنَ حكايةٌ عنْ كلامِ اللهِ ﷻ، وليسَ كلامَ اللهِ[(٣)]، وقدْ اختلفَ هؤلاءِ في معنى كلامِ اللهِ ﷻ المَحْكِيِّ عنهُ، فمنهمْ منْ قالَ: إنَّهُ معنًى واحدٌ،

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٠٨).

(٢) «مجموع فتاوى» (١٢/ ٣٧٥).

(٣) «مجموع فتاوى» (١٢/ ٣٧٥).

ومنهمْ منْ قالَ: إنَّهُ خمسةُ معانٍ(١). وكلُّ هذهِ الأقوالِ خلافُ ما دلَّ عليهِ الكتابُ والسنةُ وإجماعُ سلفِ الأمةِ منْ أنَّ القرآنَ قولُ اللهِ تعالى ليسَ بعبارةٍ ولا حكايةٍ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنْزَلَهُ عَلَى نبيِّهِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ تعالى أنزلَ القرآنَ على نبيهِ محمدٍ ﷺ. وهٰذا تأكيدٌ لما تقدمَ منْ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، فإنَّ منْ أدلّةِ كونِ القرآنِ كلامَ اللهِ إخبارَهُ بأنَّهُ أنزلهُ على رسولِهِ محمدٍ، كما قالَ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٧]، وقالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]، وقالَ تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران: ٣]، والآياتُ في هذا المعنى كثيرةٌ، وقدْ بيّنَ اللهُ مبدأَ إنزالِ القرآنِ، وأنَّهُ منهُ، فقالَ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، وقالَ تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]. وهذا يُبطلُ زعمَ منْ قالَ: إنَّ إنزالَ القرآنِ كإنزالِ الحديدِ والأنعامِ كما في قولِهِ: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وفي قولِهِ: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]، فإنَّ هذا الإنزالَ لمْ يُقيَّدْ بكونِهِ منَ اللهِ، كما في إنزالِ القرآنِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَحْيًا» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى أنزلَ القرآنَ على رسولِهِ محمدٍ ﷺ حالَ كونِهِ وحيًا. والوحيُ هوَ الإعلامُ السريعُ، وهوَ أنواعٌ؛ فَمِنْهُ ما يكونُ ظاهرًا، ومنهُ ما يكونُ خفيًّا، ومنهُ ما يكونُ يقظةً، ومنهُ ما يكونُ منامًا

(١) ينظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٣/ ٣١٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٦٥).

كالرؤيا[(١)]. ومنهُ ما يكونُ نبوةً ورسالةً، ومنهُ ما لا يكونُ نبوةً ولا رسالةً؛ لكنْ يكونُ دلالةً وهدايةً وتوفيقًا. واسمُ الوحي في كتابِ اللهِ تعالى نوعانِ: عامٌّ وخاصٌّ؛ فالوحيُ العامُّ هوَ الإعلامُ السريعُ الخفيُّ، فيكونُ بتكليم وبدونِهِ، وهذا النوعُ لا يكونُ إلا للأنبياءِ، ومنه قولِهِ تعالى: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]، وكقولِهِ تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [النجم: ١٠]، وكقولِهِ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]. وأمَّا الوحيُ الخاصُّ، فإنَّهُ إعلامٌ سريعٌ خفيٌّ لا يستلزمُ تكليمًا، ويكونُ لغيرِ والأنبياءِ[(٢)]، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ [القصص: ٧]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾ [المائدة: ١١١]، وكقولِهِ تعالى لزكريا: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، ثم قالَ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [مريم: ١١]، فالإيحاءُ «ليسَ بتكليم ولا يناقضُ الكلامَ»[(٣)]. والوحيُ الخاصُّ يندرجُ في التكليم العامِّ كما سيأتي، وهوَ الذي ذكرَهُ اللهُ تعالى في قولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١]، فدلّتِ الآيةُ على أنَّ التكليمَ العامَّ ثلاثةُ أقسامٍ:

الأولُ: الوحيُ المجرّدُ، وهوَ الإعلامُ السَّريعُ الخفيُّ، وهوَ ما أنزلَهُ اللهُ تعالى على قلبِ منْ شاءَ منْ عبادِهِ بلا واسطةٍ، وهوَ أدنى مراتبِ التكليم وآخرُها[(٤)]، وهوَ الوحيُ الخاصُّ. ويكونُ للأنبياءِ وغيرِهِمْ، ومنهُ قولُهُ ﷻ:

---

(١) ينظر: «الصحاح» (٧/ ٣٧٠)، و«لسان العرب» (١٥/ ٣٧٩).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٩٨)، «مدارج السالكين» (١/ ٤٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٠١ - ٤٠٢).

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٩٧).

﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى﴾ [المائدة: ١١١]، وقولُهُ ﷻ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ [القصص: ٧]. ويكونُ الوحيُ يقظةً ومنامًا. فمنَ اليقظةِ ما ثبتَ في الصحيحينِ عنِ النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «**لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُ**»(١)، وفي روايةٍ في الصحيحِ بلفظِ «**يُكَلَّمُونَ**»(٢). ومنَ الوحي في المنامِ رؤيا الأنبياءِ، فإنَّها وحيٌ، ففي الصحيحينِ منْ حديثِ عبادةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبِعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**»(٣). «والوحيُ يكونُ بصوتِ هاتفٍ، ويكونُ الصوتُ في نفسِ الإنسانِ ليسَ خارجًا عنْ نفسِهِ»(٤)، وقدْ لا يكونُ بصوتٍ بلْ يكونُ إلهامًا وهدايةً. وقدِ استدلَّ بعضُ الناسِ بذلكَ على أنَّ الكلامَ يُطلقُ على ما ليسَ فيهِ حرفٌ ولا صوتٌ، وهذا غيرُ مُسَلَّمٍ. فإنَّ الوحيَ الخاصَّ لا يُسمَّى كلامًا عندَ الإطلاقِ، بلْ هوَ مُقَيَّدٌ بالقرينةِ، والقرينةُ هنا أنَّ اللهَ تعالى فرَّقَ بينَ الإيحاءِ وبينَ التكليمِ منْ وراءِ حجابٍ، «فلمَّا فرقَ القرآنُ بينَ هذا وهذا، وعُلمَ بإجماعِ الأمةِ ما استفاضتْ بهِ السنَنُ عنِ النبيِّ ﷺ منْ تخصيصِ موسى بتكليمِ اللهِ إياهُ دلَّ ذلكَ على أنَّ الذي حصلَ لهُ ليسَ منْ جنسِ الإلهاماتِ وما يدركُ بالقلوبِ إنَّما هوَ كلامٌ مسموعٌ بالآذانِ ولا يسمعُ بها إلَّا ما هوَ صوتٌ»(٥)، «فمنْ سوَّى بينَ هذا وهذا كانَ ضالًّا»(٦)، ويوضحُ هذا

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٦٨٩)، ومسلم (٢٣٩٨)، من حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما.
(٢) «صحيح البخاري» (٣٦٨٩).
(٣) «صحيح البخاري» (٦٩٨٧)، ومسلم (٢٢٦٤).
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٩٧).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٣٢).
(٦) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٨٨).

أنَّ اسمَ الوحي والكلامِ في كتابِ اللهِ فيهما عمومٌ وخصوصٌ، فإذا كانَ أحدُهما عامًّا اندرجَ فيهِ الآخرُ، وهذا وجه ذكر الوحي الخاصِّ ضمنَ أقسام التكليمِ العامِّ[1]، وعلةُ الإدراجِ أنَّهُ يحصلُ بالوحي الخاصِّ ما يحصلُ بالكلامِ منَ الإعلامِ.

الثاني: التكليمُ منْ وراءِ حجابٍ، وهذا ما ابتدأَ اللهُ بهِ الوحيَ لموسى عليه السلام، وهوَ المشارُ إليهِ بقولِهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]. ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

الثالثُ: التّكليمُ بواسطةِ إرسالِ رسولٍ منَ الملائكةِ، وهوَ جبريلُ عليه السلام، وهذا هو الغالبُ في الوحي للأنبياءِ والرسلِ، ولا يكونُ إلَّا لهمْ. كما قالَ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، وقالَ تعالى: ﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧]. فقولُهُ: «**وَحْيًا**» أيْ: إنَّ إنزالَ القرآنِ كانَ بالوحي منَ اللهِ تعالى؛ حيثُ تكلَّمَ بِهِ - جلَّ وعلا - وسمعَهُ جبريلُ، ثمَّ بلَّغهُ جبريلُ نبيَّنا محمدًا ﷺ، كما قالَ تعالى: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وكما قالَ تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ٥﴾ [النجم: ٥]، وهذا هوَ المشارُ إليهِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى: ٥١].

قولُهُ رحمه الله: «**وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا**» أيْ: إنَّ أهلَ الإيمانِ أقرُّوا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٠١).

بأنَّ القرآنَ العظيمَ كلامُ اللهِ منهُ بدأَ بلا كيفيةٍ قولًا، وأنزلَهُ على نبيهِ وحيًا، فالمؤمنونَ مُجمعونَ على أنَّ القرآنَ كلامٌ، منزلٌ غيرُ مخلوقٍ، كما دلّتْ على ذلكَ الأدلّةُ.

وقولُهُ: «حَقًّا» صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، تقديرُهُ تصديقًا حقًّا، أيْ: تصديقًا ثابتًا لا شكَّ فيهِ ولا ريبَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى بِالحَقِيقَةِ» أيْ: إنَّ أهلَ الإيمانِ، علموا علمًا جازمًا أنَّ القرآنَ العظيمَ كلامُ ربِّ العالمينَ حقيقةً، فهوَ سبحانَهُ المتكلمُ بهِ حقيقةً، فإضافةُ القرآنِ إلى اللهِ حقيقةٌ لامجازٌ، وهي منْ بابِ إضافةِ صفاتٍ، لا كما يقولُ الجهميةُ والمعتزلةُ، بأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ لكنَّهُ مخلوقٌ، وأنَّ إضافتَهُ إلى اللهِ إضافةُ خلقٍ لا وصفٍ، ولا كما يقولُ الأشاعرةُ أيضًا بأنَّ القرآنَ عبارةٌ عنْ كلامِ اللهِ، ولا كما يقولُ الماتريديةُ بأنَّ القرآنَ حكايةٌ عنْ كلامِ اللهِ. فالقرآنُ كلامُ اللهِ تعالى حقيقةً حروفُهُ ومعانيهِ وعلى هذا أجمعَ سلَفُ الأمةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلامِ الْبَرِيَّةِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ - جَلَّ وعلا- ليسَ مخلوقًا، بلْ هوَ صفةٌ منْ صفاتِهِ، فإضافةُ الكلامِ إلى اللهِ تعالى إضافةُ صفاتٍ لا إضافةُ خلقٍ كما تقدمَ تقريرُهُ، وفي هذا ردٌّ على الجهميةِ والمعتزلةِ.

وقولُهُ: «كَكَلامِ الْبَرِيَّةِ» أيْ: إنَّ كونَ القرآنِ كلامَ اللهِ على الحقيقةِ لا يستلزمُ أنْ يكونَ مخلوقًا ككلامِ الخلقِ، فإنَّ كلامَ البريةِ مخلوقٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىۡءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [فصلت: ٢١]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَـٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَـٰفُ

أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الروم: ٢٢]، وقالَ تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾﴾ [البلد: ٨، ٩].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ» أيْ: إنَّ مَنْ سَمِعَ القرآنَ وادَّعى أنَّهُ قولُ البشرِ، وليسَ قولَ اللهِ تعالى فإنَّهُ كافرٌ باللهِ العظيم، خارجٌ عنِ الإسلام؛ وذلكَ لتكذيبِ ما جاءَ في القرآنِ، ممَّا سيذكرُ المصنفُ بعضَهُ، وما دَلَّتْ عَلَيهِ السنةُ، وأجمعتْ عليهِ الأمةُ منْ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ تعالى لفظُهُ ومعناهُ. وقدْ جاءَ الحُكمُ بالكفرِ على منْ قالَ إنَّ القرآنَ مخلوقٌ في كلامِ السلفِ، قالَ أبو يوسفَ: «ناظرتُ أبا حنيفةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مدةً حتى اتفقَ رأيي ورأيُهُ أنَّ منْ قالَ بخلقِ القرآنِ فهوَ كافرٌ»[(١)].

وقولُهُ: «فَقَدْ كَفَرَ» هذا حكمٌ بكفرِ منْ قالَ: بأنَّ القرآنَ كَلامُ الْبَشَرِ، وقد تقدمَ مثلُ هذا عنْ جماعاتٍ منْ سلفِ الأمةِ وأئمتِها، لكنَّ هذا الحكمَ لا يلزمُ منه تكفيرُ أعيانِ القائلينَ بذلكَ، حتى تقومَ عليهمُ الحجةُ التي يكفرُ منكرُها، ولهذا كانَ الإمامُ أحمدُ يكفِّرُ الجهميةَ المنكرينَ لأسماءِ اللهِ وصفاتِهِ، لكنْه لم يكفرْ أعيانَهمْ[(٢)]، بلْ نُقلَ عنهُ «أنَّهُ ترحَّمَ عليهمْ واستغفرَ لهمْ؛ لعلمِهِ بأنَّهمْ لمْ يتبينْ لهمْ أنَّهمْ بهذا القولِ مكذبونَ للرسولِ، ولا جاحدونَ لما جاءَ بهِ، ولكنْ تأوَّلوا فأخطئوا وقلَّدوا منْ قالَ لهمْ ذلكَ»[(٣)]. وفرقٌ بينَ تكفيرِ المقولِ وبينَ تكفيرِ القائلِ إذِ القائلُ لابدَّ في تكفيرِهِ منْ توافرِ الشروطِ وانتفاءِ الموانعِ، فالتكفيرُ المطلقُ لا يلزمُ منهُ تكفيرُ المعينِ إلَّا إذا وجدتِ الشروطُ

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» ص (٢٩٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٩).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٩).

وانتفتِ الموانعُ، ولهذا كانَ الإمامُ أحمدُ وعامَّةُ الأئمةِ: الذينَ أطلقواْ هذهِ العمومات لمْ يكفرواْ أكثرَ منْ تكلمَ بهذا الكلامِ بعينِهِ»[(١)]. ولذلكَ قالَ الشافعيُّ لحفصِ الفردِ لمَّا قالَ: «القرآنُ مخلوقٌ: كفرتَ باللهِ العظيمِ»، ومرادُهُ بيانُ أنَّ هذا القولَ كفرٌ، قالَ ابنُ تيميةَ: «ولمْ يحكمْ بردةِ حفصٍ بمجردِ ذلكَ؛ لأنَّهُ لمْ يتبينْ لهُ الحجةُ التي يكفرُ بها ولو اعتقدَ أنَّهُ مرتدٌ لسعَى في قتلِهِ، وقدْ صرَّحَ في كتبِهِ بقبولِ شهادةِ أهلِ الأهواءِ والصلاةِ خلفَهمْ»[(٢)]. وقدْ قالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لجهميةِ الحلوليةِ لمَّا ناظرَهمْ في مصرَ: «أنا لوْ وافقتُكمْ كنتُ كافرًا؛ لأنِّي أعلمُ أنَّ قولَكمْ كفرٌ، وأنتمْ عندِي لا تكفرونَ؛ لأنَّكمْ جهالٌ، وكانَ هذا خطابًا لعلمائِهمْ وقضاتِهمْ وشيوخِهمْ وأمرائِهمْ»[(٣)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرَ**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى وصفَ بالقبيحِ منْ زعمَ أنَّ القرآنَ كلامُ البشرِ، وتَوَعَّدَهُ على تلكَ المقالةِ بالعذابِ وسقرَ، فسَقرُ اسمٌ منْ أسماءِ النارِ، وقيلَ: إنَّهُ اسمٌ منْ أسماءِ أبوابِها[(٤)]، ودليلُ هذا فيما يأتي.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**حَيْثُ قَالَ تَعَالَى**: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦]، **فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ**: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥]» أيْ: إنَّ دليلَ كفرِ منْ قالَ: إنَّ القرآنَ كلامُ البشرِ أنَّ اللهَ تعالى توعدَهُ بسقرَ، كما قالَ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾، وفي هذا غايةُ الذمِّ والعيبِ لهذا القولِ إذْ إنَّهُ موجبٌ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٧ - ٤٨٨).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٩).
(٣) «الرد على البكري» (٢/ ٤٩٤).
(٤) ينظر: «النكت والعيون» (٦/ ١٤٣).

للعقوبةِ بالنارِ. وكلُّ هذا يثمرُ العلمَ الجازمَ واليقينَ الراسخَ أنَّ القرآنَ العظيمَ قولُ ربِّ العالمينَ، وصاحبُ هذهِ المقالةِ - ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾- هوَ الوليدُ بنُ المغيرةِ، فقدْ روى الحاكمُ منْ حديثِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: «أنَّ الوليدَ بنَ المغيرةَ جاءَ إلى النَّبيِّ ﷺ فقرأَ عليهِ القرآنَ، فكأنَّهُ رقَّ لهُ، فبلغَ ذلكَ أبا جهلٍ، فأتاهُ» فذكرَ ما جرى بينَهما، إلى أنْ قالَ الوليدُ: «فواللهِ ما فيكمْ رجلٌ أعلمُ بالأشعارِ منِّي، ولا أعلمُ برَجَزِهِ ولا بقَصيدهِ منِّي، ولا بأشعارِ الجنِّ، واللهِ ما يُشبهُ الذي يقولُ شيئًا منْ هذا، ووللهِ إنَّ لقولِهِ الَّذي يقولُ حلاوةً، وإنَّ عليهِ لطلاوةً، وإنَّهُ لمثمرٌ أعلاهُ مُغدِقٌ أسفلهُ، وإنَّهُ ليعلو وما يُعلى، وإنَّهُ ليَحْطِمُ ما تحتهُ، قالَ: لا يرضَى عنكَ قومُكَ حتَّى تقولَ فيهِ. قالَ: فدعني حتى أُفكرَ، فلمَّا فكرَ قالَ: هذا سحرٌ يؤثرُ يأثُرهُ منْ غيرِهِ، فنزلتْ: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[1] فكانَ ذمُّ اللهِ لصاحبِ هذهِ المقالةِ الكفريَّةِ دليلًا على أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ تعالى.

قولُهُ رحمه الله: «**وَلا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ**» أيْ: إنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ على الوجهِ اللائقِ بهِ منْ غيرِ تمثيلٍ ولا تكييفٍ، ومنْ غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، وذلكَ كسائرِ صفاتِ اللهِ تعالى، كما قالَ - جلَّ وعلا-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(١) أخرجه الحاكم (٢/ ٥٠٦)، وقال: «صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»، ومن طريقه البيهقي في الدلائل (٢/ ١٩٨)، من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسلا.



[كفرُ منْ قالَ بالتشبيهِ]

[وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ] فَمَنْ أَبْصَرَ هٰذا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّ اللهَ [تَعَالَى] بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

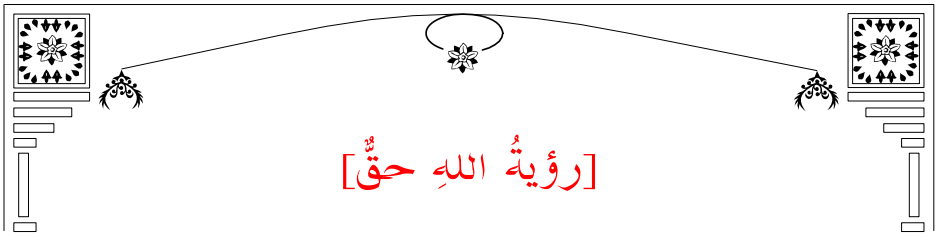
الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ وَصَفَ الله بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ» أيْ: إنَّ منْ أضافَ إلى اللهِ تعالى صفةً منْ صفاتِ البشرِ، فقدْ مثّلَ اللهُ تعالى بخلقِهِ، وهذا يشملُ إضافةَ الصّفاتِ التي يختصُّ بها البشرُ إلى اللهِ تعالى، ويشملُ أيضًا تمثيلَ صفاتِ اللهِ ﷻ بصفاتِ البشرِ، كما لوْ قالَ: يدُ اللهِ كأيدينا، أوْ سمعُهُ كأسماعِنا، أوْ حياتُهُ كحياتِنا، أوْ كلامُهُ ككلامِنا، وما أشبهَ ذلكَ، فقدْ أتى بما يوجبُ الكفرَ باللهِ العظيمِ، وذلكَ أنَّ مدارَ الشركِ باللهِ تعالى على تسويةِ اللهِ تعالى بخلقِهِ، قالَ اللهُ تعالى عنْ أهلِ النارِ: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقالَ تعالى: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]. وهذهِ هي إحدى الضلالتينِ في بابِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ، وهي ضلالةُ التمثيلِ، وأهلُ التمثيلِ همُ الذينَ غلَوْا في إثباتِ الصفاتِ، فمثلواْ اللهَ بخلقِهِ، وأبرزُ القائلينَ ببدعةِ التمثيلِ همُ الكَرَّامِيَّةُ المجسمةُ أتباعُ محمدِ بنِ كرام الذينَ مثَّلواْ اللهَ بخلقِهِ، ولمْ يعدْ لهذهِ البدعةِ وجودٌ؛ وذلكَ أنَّ الفطَرَ مجبولةٌ على تنزيهِ الخالقِ، وأنَّ اللهَ ليسَ

كمثلِهِ شيءٌ، ولذلكَ لمْ تَقُمْ لهذهِ الفرقةِ سوقٌ رائجةٌ، وإنَّما الرواجُ لقولِ أهلِ التعطيلِ الذينَ دخلواْ في صفاتِ اللهِ بعقولِهِمْ وآرائِهِمْ الفاسدةِ، فعطّلواْ ما دلتْ عليهِ النصوصُ، منْ خبرِ اللهِ عنْ أسمائهِ وصفاتِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَنْ أَبْصَرَ هٰذا اعتبرَ، وعنْ مثلِ قولِ الكفارِ انزجرَ» أيْ: إنَّ منْ نظرَ بقلبِهِ، وتأملَ بفكرِهِ خطورةَ وصفِ اللهِ بما يتّصفُ بهِ البشرُ، وأنَّ ذلكَ كفرٌ، أوصلهُ ذلكَ وعبرَ بهِ إلى الكفِّ والامتناعِ عنْ قولِ أهلِ الكفرِ في صفاتِ اللهِ، فإنّهمْ سوَّوُا اللهَ تعالى بخلقِهِ، ووصفوهُ بما تنزّهَ عنهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ» أيْ: إنَّ ذلكَ النظرَ والاعتبارَ يفيدُ العلمَ بأنَّ اللهَ تعالى ليسَ كالبشرِ لا في ذاتِهِ، ولا في أسمائِهِ، ولا في صفاتِهِ، ولا في أفعالِهِ، فليسَ لهُ مثيلٌ ولا كفءٌ ولا سميٌّ ولا ندٌّ، قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقالَ تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾، وقالَ تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، وقالَ تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.



[رؤيةُ اللهِ حقٌّ]

وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لأهلِ الجنةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلا كَيْفِيَّةٍ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ؛ وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ رَسُولِ الله ﷺ، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، وَلَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلهِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ رؤيةَ أهلِ الجنةِ للهِ تعالى حقٌّ. فالألفُ واللامُ للعهدِ الذهنيِّ، والمقصودُ رؤيةُ المؤمنينَ للهِ تعالى. فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ المؤمنينَ يرونَ اللهَ تعالى في الجنةِ بأعينِهِمْ حقيقةً، وقدْ دلَّ على ذلكَ الكتابُ والسنةُ، وأجمعَ عليهِ سلفُ الأمّةِ، قالَ تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٤]، قال ثعلبٌ في تفسيرِ الآيةِ: أجمعَ أهلُ اللغةِ أن اللقاءَ هاهنا لا يكونُ إلا معاينةً

ونظراً بالأبصارِ[(١)]. وقالَ تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقدْ فسرَها بذلكَ رسولُ اللهِ ﷺ كما في «صحيحِ مسلم»، منْ حديثِ صهيبٍ أنَّ النّبيَّ ﷺ قالَ: «**إذا دخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ، قالَ: يقولُ اللهُ تباركَ وتعالى: تريدونَ شيئًا أزيدُكمْ؟ فيقولونَ: ألمْ تُبيِّضْ وجوهَنا؟ ألمْ تدخلْنا الجنَّةَ، وتُنجِّنا منَ النَّارِ؟ قالَ: فيُكشفُ الحجابُ، فما أُعطوا شيئًا أحبَّ إليهمْ منَ النظرِ إلى ربِّهمْ** ﷻ، **ثمَّ تلا هذهِ الآيةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾**»[(٢)].

وممَّا يدلُّ على أنَّ رؤيةَ المؤمنينَ للهِ تعالى حقٌّ ما جاءَ في «الصحيحينِ»، منْ حديثِ جَرِيرِ بنِ عَبْدِ اللهِ قالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقالَ: «**أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لاَ تُضَامُّونَ - أَوْ لاَ تُضَاهُونَ - فِي رُؤْيَتِهِ**»[(٣)]، وكذلكَ ما أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ، منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ: قَالَ أُنَاسٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟**» قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ، قالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟**» قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ، قالَ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[(٤)]، وأحاديثُ الرؤيةِ متواترةٌ، رواها أكثرُ منْ ثلاثينَ منَ الصحابةِ، قالَ الذهبيُّ رحمه الله: «وأمَّا رؤيةُ اللهِ تعالى في الآخرةِ فأمرٌ متيقنٌ تواترتْ بهِ النصوصُ، جمعَ أحاديثَها الدارَقطنيُّ والبيهقيُّ وغيرُهُما»[(٥)].

---

(١) ينظر: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» (٣/ ٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٨١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٣) ومسلم (٦٣٣).

(٤) أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٤٦).

قالَ الناظمُ[١]:

مِمَّا تواترَ حديثُ منْ كذبْ ومنْ بنى للهِ بيتًا واحتسبْ

ورؤيةٌ شفاعةٌ والحوضُ ومسحُ خفينِ وهذي بعضُ

أمَّا الأقوالُ الواردةُ عنِ السّلفِ، فأكثرُ منْ أنْ تُحصَى.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأَهْلِ الجَنَّةِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ أهلَ الجنةِ يرونَ ربَّهمْ كما دلتْ على ذلكَ الأدلةُ منَ الكتابِ والسنةِ وأجمعَ عليهِ علماءُ الأمةِ، وهي رؤيةُ تنعيمٍ اختصَّ اللهُ بها أهلَ الجنةِ، بلْ هيَ أعلى نعيمِهِمْ، روى مسلمٌ في «صحيحِهِ» منْ حديثِ صهيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ** عَزَّوَجَلَّ»[٢]، ووجهُ دلالةِ هذا الحديثِ أنَّ أهلَ الجنةِ لمَّا عدَّدُواْ ما أنعمَ اللهُ بهِ عليهمْ لمْ يذكرواْ مِنْ بينها رؤيةَ اللهِ التي كانتْ في أرضِ المحشرِ، فهذهِ رؤيةُ تنعيمٍ والتي في أرضِ المحشرِ رؤيةُ تعريفٍ كما دلتْ على ذلكَ الأحاديثُ ففي «صحيحِ البخاريِّ» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**. . . وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ**

---

(١) «نظم المتناثر» : للكتاني - ص ١٨.

(٢) «صحيح مسلم» (١٨١).

أَنْتَ رَبُّنَا . . . »[(١)] . وفي «الصحيحين» منْ حديثِ أبي سعيدٍ مرفوعًا وفيهِ : «فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ أَنْتَ رَبُّنَا فَلاَ يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ فَيَقُولُ هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ فَيَقُولُونَ السَّاقُ فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ»[(٢)] .

وقولُهُ : «لأَهْلِ الجَنَّةِ»، يخرجُ بذلكَ الكفارُ، فإنَّهمْ لا يرونَ اللهَ تعالى رؤيةَ إنعامٍ وتكريمٍ، وهذا لا خلافَ فيهِ بينَ أهلِ العلمِ، فإنَّهمْ عنِ اللهِ محجوبونَ، قالَ اللهُ تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين : ١٥]، وإنَّما اختلفواْ في رؤيةِ الكفارِ للهِ تعالى في أرضِ المحشرِ على أقوالٍ[(٣)] : فمنْهمْ منْ نفَى الرؤيةَ مطلقًا، فقالَ : الكفارُ لا يرونَ اللهَ - جلَّ وعلا - بحالٍ. ومنْهمْ منْ قالَ : إنَّهمْ يرونَهُ ثمَّ يحتجبُ عنهمْ؛ ليعظمَ عذابُهمْ ويشتدَّ عقابُهمْ. ومنهمْ منْ قالَ : يراهُ أهلُ النفاقِ دونَ الكفارِ فلا يرونَهُ. ومهما يكنْ منْ أمرٍ، فإنَّ الرؤيةَ التي تكونُ لأهلِ الموقفِ هي لأهلِ الإيمانِ رؤيةُ تعريفٍ، وأمَّا لغيرِهمْ منْ أهلِ الكفرِ أوِ النفاقِ فإنَّها رؤيةُ حَسْرَةٍ وعذابٍ، لذلكَ لا ينبغي إطلاقُ إثباتِ الرؤيةِ للكفارِ؛ حيثُ إنَّ اللهَ تعالى قدْ نفاها عنهمْ، كما قالَ : ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين : ١٥]، بلْ لا بدَّ منْ تقييدِ ذلكَ، فإنَّ إطلاقَ الرؤيةِ لا يكونُ إلَّا على وجهِ التنعيمِ، وهٰذا لا يكونُ إلَّا لأهلِ النعيمِ، وهمْ أهلُ الجنةِ.

وقولُهُ : «وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لأَهْلِ الجَنَّةِ» يفيدُ أنَّ أهلَ الإيمانِ لا يرونَهُ في

---

(١) «صحيح البخاري» (٨٠٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣).

(٣) «حادي الأرواح» ص (١٩٨).

الدنيا، فإنَّهُ لَنْ يَرَى اللهَ تعالى أحَدٌ منَ الناسِ حتى يموتَ، فقدْ سألَ موسى عليه السلام رؤيتَهُ، فقالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾، قالَ لهُ تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وهذا يفيدُ امتناعَ الرؤيةِ في الدنيا. ويشهدُ لهُ قولُ النبيِّ ﷺ: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عز وجل حَتَّى يَمُوتَ**»(١). أمَّا رؤيةُ اللهِ تعالى بالفؤادِ في الدنيا فقدْ حصلتْ للنبيِّ ﷺ، فقدْ أخرجَ مسلمٌ في «صحيحِهِ» منْ حديثِ أبي العاليةِ، عنْ ابنِ عباسٍ قالَ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]، قَالَ: رَآهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ(٢)، أيْ: إنَّ النبيَّ ﷺ رأى اللهَ تعالى بقَلْبِهِ مرتينِ، وفي روايةٍ أخرى منْ طريقِ عطاءٍ عنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه أنَّهُ قالَ: لمْ يَرَهُ رسولُ اللهِ ﷺ بعينِهِ إنَّما رآهُ بِقَلْبِهِ(٣). قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «المرادُ برؤيةِ الفؤادِ رؤيةُ القلبِ لا مُجَرّدُ حصولِ العلمِ؛ لأنَّهُ ﷺ كانَ عالمًا باللهِ على الدوامِ»(٤)، وعلى هذا فهي رؤيةٌ حصَلَتْ في القلبِ رأى بها النبيُّ ﷺ ربَّهُ كما ترى العينُ الشيءَ، وهذهِ النقولاتُ عنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه تُقيّدُ مَا نُقِلَ عنهُ منْ إطلاقِ إثباتِ رؤيةِ النبيِّ ﷺ للهِ تعالى، ويبينُ أنَّها رؤيةُ فؤادٍ وقَلْبٍ، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمه الله: «وأمَّا «الرؤيةُ» فالذي ثبتَ في «الصحيحِ» عنِ ابنِ عباسٍ أنَّهُ قالَ: «رأى محمدٌ ربَّهُ بفؤادِهِ مرتينِ»، وعائشةُ أنكرتِ الرؤيةَ، فمنَ الناسِ منْ جمعَ بينَهُما، فقالَ: إنَّ عائشةَ أنكرتْ رؤيةَ العينِ، وابنُ عباسٍ أثبتَ رؤيةَ الفؤادِ، والألفاظُ الثابتةُ عنِ ابنِ عباسٍ جاءتْ على وجهينِ: مطلقةٌ أوْ مقيدةٌ

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٩).
(٢) «صحيح مسلم» (١٧٦).
(٣) «صحيح مسلم» (١٧٦).
(٤) «فتح الباري» (٨/ ٦٠٨).

بالفؤادِ؛ فتارةً يقولُ: رأى محمدٌ ربَّهُ بفؤادِهِ، وتارةً يقولُ: رآهُ محمدٌ؛ ولمْ يثبتْ عنِ ابنِ عباسٍ لفظٌ صريحٌ بأنَّهُ رآهُ بعينِهِ، وكذلكَ «الإمامُ أحمدُ» تارةً يطلقُ الرؤيةَ؛ وتارةً يقولُ: رآهُ بفؤادِهِ؛ ولمْ يقلْ أحدٌ إنَّهُ سمعَ أحمدَ يقولُ رآهُ بعينِهِ»[(١)]. وقدْ ذهبَ بعضُ السلفِ إلى أنَّ النبيَّ ﷺ رأى ربَّهُ بعينِهِ التي في رأسِهِ، قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقَدْ اختَلَفَ السَّلَفُ فِي رُؤيَةِ النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ فَذَهَبَتْ عائِشَةُ وابنُ مَسعُودٍ إِلَى إنكارِها، واختُلِفَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وذَهَبَ جَماعَةٌ إِلَى إثباتِها، وحَكَى عَبدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعمَرٍ، عَنِ الحَسَنِ أَنَّهُ حَلَفَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ، وأَخرَجَ ابنُ خُزَيمَةَ عَن عُروةَ بنِ الزُّبَيرِ إِثباتَها، وكانَ يَشتَدُّ عَلَيهِ إِذا ذُكِرَ لَهُ إِنكارُ عائِشَةَ، وبِهِ قالَ سائِرُ أَصحابِ ابنِ عَبّاسٍ، وجَزَمَ بِهِ كَعبُ الأَحبارِ، والزُّهرِيُّ، وصاحِبُهُ مَعمَرٌ، وآخَرُونَ، وهُو قَولُ الأَشعَرِيِّ، وغالِبِ أَتباعِهِ»[(٢)]. وأمَّا رؤيةُ اللهِ تعالى في المنامِ، فقدْ ثبتَ أنَّ النبيَّ ﷺ رأى ربَّهُ في المنامِ كما جاءَ في «المسندِ» وغيرِهِ منْ حديثِ معاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ**»[(٣)]، قالَ الإمامُ

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩)

(٢) «فتح الباري» (٨/ ٦٠٨).

(٣) «مسند أحمد» (٥/ ٢٤٣)، والترمذي (٣٢٣٥)، عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: احتبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح حتى كدنا نتراءى عين الشمس فخرج سريعا فثوب بالصلاة فصلى رسول الله ﷺ وتجوز في صلاته فلما سلم دعا بصوته قال لنا: «**على مصافكم كما أنتم**»، ثم انفتل إلينا ثم قال: «**أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة إني قمت من الليل فتوضأت وصليت ما قدر لي فنعست في صلاتي حتى استثقلت فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال يا محمد قلت لبيك رب قال فيم يختصم الملأ الأعلى؟**...» الحديث، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح، سألت محمد =

الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ «فأمَّا رؤيةُ المنامِ فجاءتْ منْ وجوهٍ متعددةٍ مستفيضةٍ»[(١)].
وأمَّا غيرُ النبيِّ ﷺ فقدْ حكَى عياضٌ أنَّهُ لمْ يختلفِ العلماءُ في جوازِ صحةِ رؤيةِ اللهِ في المنامِ»[(٢)]، وفي هذا نظرٌ؛ فإنَّ الخلافَ فيها معروفٌ، حيثُ إنَّ أهلَ العلمِ اختلفوا في إمكانِ رؤيةِ اللهِ في المنامِ لغيرِ النبيِّ ﷺ.
فمنْ أهلِ العلمِ منْ قالَ: «يرى المؤمنُ ربَّهُ في المنامِ في صورٍ متنوعةٍ على قدرِ إيمانِهِ ويقينِهِ، فإذا كانَ إيمانُهُ صحيحًا لمْ يرَهُ إلَّا في صورةٍ حسنةٍ وإذا كانَ في إيمانِهِ نقصٌ رأى ما يشبهُ إيمانَهُ»[(٣)]، ومنهمْ منْ قالَ: بأنَّهُ لا يُرى اللهُ منامًا، وهذا هوَ الأقربُ؛ لعمومِ قولِ النبيِّ ﷺ: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»[(٤)]، والمرادُ بالموتِ مفارقةُ الروحِ للبدنِ مفارقةً كليةً، وحتى على القولِ بإمكانِ الرؤيةِ منامًا، فإنَّ أحدًا لوْ رآهُ لمْ يمكنْهُ الجزمُ بأنَّ الّذي رآهُ في منامِهِ هوَ اللهُ. وقدْ أنكرَ رؤيةَ اللهِ طوائفُ منْ أهلِ البدعةِ، وأوَّلُ منْ أحدثَ إنكارَ الرؤيةِ الجهميَّةُ؛ حيثُ أنكروا أنْ يُرى الرَّبُّ ﷻ، فقالوا: لا يُرَى، وتَبِعَهُم على ذلكَ المعتزلةُ؛ ووافَقَهُمُ الخوارجُ، ومتأخِّرُو الإماميةِ، أمَّا المتقدمونَ منَ الإماميةِ الرافضةِ فإنَّهمْ يثبتونَ الرؤيةَ، وأمَّا الأشاعرةُ والكلابيةُ والماتريديةُ، فإنَّهمْ أثبتوا الرؤيةَ على غيرِ طريقِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، حيثُ قالوا: «يُرَى منْ غيرِ معاينةٍ

= بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال هذا حديث حسن صحيح، وقال هذا أصح من حديث الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر».

(١) ينظر: «السير» (٣/ ١٤٦).

(٢) ينظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٢٢٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٩٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٩)، وأحمد (٥/ ٤٣٣).

ولا في جهةٍ»[(١)]، وهٰذا قولٌ فِي غَايَةِ السّقوطِ وفسادُهُ معلومٌ بالضرورةِ والأخبارِ المتواترةِ؛ ولأنَّهُ لا يمكنْ أنْ يُرَى الشَّيْءُ إلَّا في جهةٍ، فحقيقةُ قولِهِمْ أنَّهُ: «يُرى منْ غيرِ معاينةٍ ولا في جهةٍ» نفيُ الرؤيةِ كما قالَ محقِّقوهمْ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ» أيْ: إنَّ الرؤيةَ التي يثبتُها أهلُ السنةِ والجماعةِ لأهلِ الجنةِ لا تستلزمُ الإحاطةَ بِهِ سبحانَهُ، فهيَ رؤيةٌ لا يدركُ فيها أهلُ الجنةِ اللهَ تعالى، كما قالَ تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، قالَ أبو سعيدٍ الخدريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مفسرًا هذهِ الآيةِ: لوْ أنَّ الملائكةَ والإنسَ والجنَّ والشياطينَ، منذُ خلقَ اللهُ الخلقَ إلى آخرِ واحدٍ منهمْ، صفُّوا صفًّا واحدًا، ونظروا إلى الربِّ لما أحاطوا بهِ[(٢)]، فكيفَ يحيطُ بِهِ نظرُ واحدٍ منْ خلقِهِ؟! وقولُ اللهِ تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، نفيٌ للإدراكِ والإحاطةِ، وليسَ نفيًا للرؤيةِ، فإنَّ الإنسانَ قدْ ينظرُ إلى أشياءَ لا يدركُها، إمَّا لِعِظَمِ خلقِها، وإمَّا لكثرتِها واتساعِ أطرافِها، أوْ غيرِ ذلكَ. فمَنْ نَظَرَ إلى الشّمسِ، فإنَّهُ يراها لكِنّهُ لا يدركُها، فلا يلزمُ منْ نفي الإدراكِ نفيُ الرؤيةِ، بلْ يستلزمُ إثباتَها، فإنَّ نفيَ الأخصِّ وهوَ الإحاطةُ، يستلزمُ إثباتَ الأعمِّ، إذ لوْ كانَ الأعمُّ منتفيًا، لكانَ نفيُ الأخصِّ قصورًا في المعنى، فإنَّ نفيَ الإدراكِ نفيٌ للإحاطةِ فقطْ. وقدْ نفى اللهُ تعالى إحاطةَ الخلقِ بهِ، حيثُ قالَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. فتقصرُ علومُ العبادِ وقدراتُهمْ عنْ أنْ تحيطَ باللهِ تعالى أوْ بصفاتِهِ، فهوَ الكبيرُ الواسعُ العظيمُ المتعالي.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٨٤).

(٢) أخرجه ابنُ أَبِي حَاتم، وقال عنه الذَّهَبِيّ في «الأحاديث المختارة» (١/ ٢٨): «واهٍ، وَكأنه موضوع».

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا كَيْفِيَّةٍ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يُثبتونَ رُؤْيَةَ اللهِ تعالى منْ غيرِ تكييفٍ لذاتِهِ، كسائرِ الصِّفاتِ، وهذا يُبطلُ شبهاتِ المحرفينَ منْ أنَّهُ يلزمُ منْ إثباتِ الرؤيةِ أنَّ اللهَ تعالى جِسْمٌ كخلقِهِ، أوْ أنْ يكونَ متحيزًا كخلقِهِ، أوْ أنْ يكونَ لهُ مكانٌ يَحْوِيهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ باطلٌ، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا جَلَّ وعَلا» أيْ: إنَّ دليلَ أهلِ السنةِ والجماعةِ في اثباتِ الرؤيةِ، ما تكلّمَ بهِ سبحانَهُ في كتابِهِ وبيّنَهُ في غيرِ ما موضعٍ منْ أنَّ المؤمنينَ يرونَ ربَّهمْ في الجنّةِ، وأصحُّ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، كما سيأتي، وقدْ أضافَ اللهُ تعالى النطقَ إلى كتابِهِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ووجهُهُ أنَّ الكتابَ يصدرُ عنْهُ البيانُ، فإنَّهُ يعربُ عمّا فيهِ، كما يُعربُ الناطقُ المتكلّمُ، وقدْ يُستفادُ هذا المعنى أيضاً منْ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣- ٤]، فهذا يشملُ ما جاءَ بهِ النّبيُّ ﷺ منَ الكتابِ والسنةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾، هذهِ الآيةُ أقوى ما يُستدلُّ بهِ على إثباتِ رؤيةِ المؤمنينَ للهِ تعالى في الجنّةِ، حيثُ إنَّ اللهَ تعالى أضافَ النَّظرَ إلى الوجوهِ، ومعلومٌ أنَّ النظرَ يكونُ بالوجوهِ، التي هي محلُّ العينينِ، وهما آلةُ النظرِ والرؤيةِ، ولذلكَ أضافَ النظرَ إلى الوجهِ، كما أنَّهُ عدّى النظرَ بـ﴿إِلَىٰ﴾، ولا يُستعملُ النظرُ معدًّى بـ«إلى» إلَّا فيما ينظرُ بالعينِ. ومما يدلُّ على أنَّ المرادَ بالنظرِ، النظرُ إلى وجهِ اللهِ تعالى، ما ذكرَهُ اللهُ تعالى منْ نضارةِ الوجوهِ الناظرةِ إلى وجهِهِ الكريمِ. وممّا يُستدلُّ بهِ على

رؤيةِ المؤمنينَ للهِ تعالى، قولُ اللهِ تعالى في نعيمِ أهلِ الجنةِ: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المطففين: ٢٣]، فإنَّ السلفَ فَسَّرُوها بالنظرِ إلى الربِّ ﷻ. ومثلُهُ أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالزيادةُ فسَّرَها النبيُّ ﷺ برؤيةِ أهلِ الجنةِ للهِ تعالى كمَا تقدّمَ، وكذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]، فقدْ فسّرَها عليُّ بنُ أبي طالبٍ وأنسُ ابنُ مالكٍ رضي الله عنهما: بأنَّها النَّظرُ إلى وجهِ اللهِ تعالى، حيثُ جاءَ عنهما تفسيرُ المزيدِ: أنَّهُ تجلي اللهِ تعالى لعبادِهِ المؤمنينَ، وأمَّا أهلُ التحريفِ الذينَ يحرّفونَ الكلمَ عنْ مواضِعِهِ فيقولونَ: إنَّ معنى قولِهِ تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ أيْ: منتظرةٌ، تنتظرُ فضلَ اللهِ ورحمتَه[1]، كما يقولُ المنافقونَ لأهلِ الإيمانِ: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، فيقالَ: إنَّ تفسيرَ النظرِ بالانتظارِ في هذا السياقِ لا يستقيمُ؛ لوجوهٍ:

أولًا: أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - ساقَ هذهِ الآيةَ بيانًا للنَّعيمِ الذي أعَدَّهُ لعبادِهِ المؤمنينَ، ومعلومٌ أنَّ الانتظارَ إيلامٌ، وليسَ تنعيمًا.

ثانيًا: أنَّهُ لا يمكنُ أنْ يكونَ معنى قولِهِ تعالى: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ منتظرةً؛ لأنَّهُ عدّاها بـ ﴿إِلَىٰ﴾ الدَّالَّةِ على أنَّ النَّظرَ للعينِ.

ثالثًا: أنَّ النظرَ أضيفَ إلى الوَجْهِ، حيثُ قالَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، ومعلومٌ أنَّ الانتظارَ لا يختصُّ بالوَجْهِ.

فتبينُ منْ ذلكَ صِحَّةَ مَا قالهُ سلفُ الأمةِ وأئمَّتها، منْ أنَّ النَّظَرَ فِي قولِهِ تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، هوَ النظرُ إلى الربِّ - جلَّ وعلا -.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٤) ونسبه إلى مجاهد وأبي صالح.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ» أيْ: إنَّ بيانَ آيةِ إثباتِ رؤيةِ المؤمنينَ للهِ تعالى ومعناها موافقٌ لما أرادَهُ اللهُ تعالى منْ فهمِ المعنى فنفهمُ معنى الرؤيةِ ونُجريهِ وفْقَ ما تقتضيهِ اللغةُ ومضى عليهِ سلفُ الأمةِ، فهذا القدرُ منَ التفسيرِ لابدَّ مِنْهُ لِفَهْمِ كَلَامِ اللهِ تعالى وتدبُّرِ آياتِهِ؛ أمَّا الإحاطةُ بكيفيةِ ذاتِهِ وصفاتِهِ فذلكَ مما لَا ندركُ حقيقتَهُ، وهوَ ممَّا اختصَّ اللهُ تعالى بِهِ، كما قالَ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يثبتونَ كلَّ ما صحّتْ بهِ الأحاديثُ، عنِ النّبيِّ ﷺ، مثلُ ما جاءَ بِهِ الخبرُ، عمّنْ لا ينطقُ عنِ الهوى، قالَ الإمامُ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «آمنتُ باللهِ وما جاءَ عنِ اللهِ، على مرادِ اللهِ، وآمنتُ برسولِ اللهِ، وما جاءَ عنْ رسولِ اللهِ، على مرادِ رسولِ اللهِ ﷺ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا» أيْ: إنَّ تفسيرَ ما جاءَ منَ الأحاديثِ وبيانَهُ هوَ على ما قصدَ، ويُفهمُ ذلكَ كلُّهُ وفقَ ما جرى بِهِ اللسانُ العربيُّ المبينُ، منْ غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومنْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فلا نخوضُ في ذلكَ بتحريفِ الكلمِ عنْ مواضعِهِ، الذي يسميهِ أصحابُهُ تأويلًا لدفعِ ما توهموهُ منَ المعاني الفاسدةِ «فإنَّ المعانيَ: تنقسمُ إلى حقٍّ وباطلٍ. فالباطلُ: لا يجوزُ أنْ يُفسرَ بِهِ كلامُ اللهِ، والحقُّ: إنْ كانَ هوَ الذي دلَّ عليهِ القرآنُ فُسِّرَ بِهِ»، بلْ «لا بدَّ في تفسيرِ القرآنِ والحديثِ منْ أنْ يُعرفَ ما يدلُّ على مرادِ اللهِ ورسولِهِ منَ الألفاظِ، وكيفَ يُفهمُ كلامُهُ؟، فمعرفةُ العربيةِ التي خوطِبنا بها ممَّا يعينُ على

(١) «لمعة الاعتقاد» ص (٧).

أنْ نفقهَ مرادَ اللهِ بقولِهِ ومرادَ رسولِهِ بكلامِهِ، وكذلكَ معرفةُ دلالةِ الألفاظِ على المعاني؛ فإنَّ عامَّةَ ضلالِ أهلِ البدعِ كانَ بهذا السببِ؛ فإنَّهمْ صاروا يحملونَ كلامَ اللهِ ورسولِهِ على ما يدَّعونَ أنَّهُ دالٌّ عليهِ ولا يكونُ الأمرُ كذلكَ»[(١)]، بلْ هيَ تخيّلاتٌ فاسدةٌ، تُمليها الأهواءُ المنحرفةُ والآراءُ المضِلّةُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلهِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ» أيْ: إنَّهُ لا يصحُ دينُ أحدٍ ولا يعافَى إلَّا بالاستسلامِ للهِ تعالى ولرسولِهِ ﷺ، والانقيادِ للهِ ولرسولِهِ، وذلكَ يكونُ بقبولِ ما جاءَ عَنِ اللهِ وعَنْ رَسولِهِ منْ غيرِ تحريفٍ ولا تَعْطِيلٍ، ومنْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ. قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وقالَ تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ» أيْ: إنَّ ممّا تحصلُ بهِ السلامةُ في الدّينِ، ويتمُّ بهِ التّسليمُ للهِ ولرسولِهِ: أنْ يردَّ المؤمنُ علمَ ما أُشكلَ عليهِ معرفتُهُ وما استُغلقَ عليهِ فهمُهُ منَ النّصوصِ ولمْ يُدركْهُ عقلُهُ إلى العالِمِ بهِ، فالواجبُ على المؤمنِ حالَ الاشتباهِ والاختلاطِ ألّا يخوضَ فيما لا علمَ لهُ بهِ، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ومثالُ ذلكَ ما ذكرَ ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيرِ اسمِ الظاهرِ والباطنِ، فإنَّهُ أطالَ في الكلامِ عنْ بيانِ هذهِ الأسماءِ، ثمَّ قالَ: «فإنْ ضاقَ عنْ ذلكَ فهمُكَ

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ١١٦).

فجاوزْهُ، على حدِّ قولِ القائلِ:

إذا لمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ[1]

فإنَّ قِصَرَ فهمِ الإنسانِ عنْ فهمِ معاني كلامِ اللهِ ﷻ، لا يُسوّغُ لهُ ردَّهُ ولا تكذيبَهُ ولا تحريفَهُ، بلِ الواجبُ التّسليمُ للنصوصِ، وقولُ: «اللهُ أعلمُ بمرادِهِ» ولا يجوزُ ظنُّ أنَّهُ «ليسَ لها معنى» لكونِهِ اشتبهَ عليهِ معناها.

(١) ينظر: «طريق الهجرتين» ص (٤٦)، و«مدارج السالكين» (٢/ ٢٠٠، ٤٣٣).

وَلا تَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلَامِ، فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي المعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الإِيمَانِ، فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالإِقْرَارِ وَالإِنْكَارِ مُوَسْوَسًا تَائِهًا، شَاكًّا زَائِغًا، لا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلا جَاحِدًا مُكَذِّبًا وَلا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ؛ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ - وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ - بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ ولزم التسليم وعليهِ دينُ المرسلينَ» وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُرْسَلِينَ، وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ والتشبيهَ زلَّ ولمْ يصبِ التنزيهَ [فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ]، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ، تَعَالَى عَنِ الحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالأَرْكَانِ وَالأَعْضَاءِ وَالأَدَوَاتِ لا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ.

الشرح :

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا تَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلامِ» أيْ: إنَّهُ لا يستقرُّ إسلامُ أحدٍ ولا يثبتُ إلَّا بأمرينِ:

الأولُ: التسليمُ، وهوَ الرضا بالحكمِ والقبولُ بهِ، وعدمُ الاعتراضِ عليهِ والمعارضةِ لهُ.

الثاني: الاستسلامُ، وهوَ الانقيادُ للهِ ولرسولِهِ. فإنَّ مَنْ دَخَلَ فيما أخبرَ اللهُ بِهِ عنْ نفسِهِ على وجهِ المُنَازَعَةِ والمعارضةِ، لمْ تثبتْ لهُ قدمٌ على الحقِ، بلْ يزيغُ عنِ الصراطِ المستقيمِ، ويقعُ في مهاوي الضلالِ. ودليلُ ذلكَ قولُ

اللهِ - جلَّ وعلا -: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، وأكَّدَ التَّسليمَ بالمصدرِ تحقيقًا لَهُ، وأنَّهُ لا يحصلُ تمامُ الإيمانِ إلَّا بالتسليمِ التَّامِّ لما جاءَ عنِ اللهِ وعنْ رسولِهِ، وكلُّ مَنْ عَارَضَ كلامَ اللهَ وكلامَ رسولِهِ بالشُّبَهِ والعقولِ الفاسدةِ والآراءِ الباطلةِ لمْ يحصلْ لهُ الثباتُ على الإسلامِ، ولذا قالَ السّلفُ: «قدمُ الإسلامِ لا تثبتُ إلَّا على قنطرةِ التّسليمِ»[(١)]، وقدْ روى البخاريُّ عنِ الزّهريِّ، أنَّهُ قالُ: «منَ اللهِ الرّسالةُ، ومنَ الرّسولِ البلاغُ، وعلينا التّسليمُ»[(٢)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ، عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي المَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الإِيمَانِ**»

أيْ إنّ مَنْ طَلَبَ مَعْرِفَةَ ما مُنعَ منْ الخوضِ فيه كطلبِ معرفةِ كَيْفِيَّةِ ذاتِ اللهِ تعالى وأسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ، أوْ قابلَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عنْ نفسِهِ بِعَدَمِ الرِّضَا والتسليمِ، وعارضَ ذلكَ بعقلِهِ كما يفعلُهُ المتكلمونَ، كانَ جَزَاؤُهُ أنْ يُحْرَمَ خَالِصَ التوحيدِ وصافيَ المعرفةِ وصحيحَ الإيمانِ، فَيَقَعُ في أنواعٍ منَ الاشْتِبَاهِ والشِّرْكِ، فَلَا يَصِحُّ إِيمَانُهُ، ولا تتمُّ معرفتُهُ بربِّهِ؛ لأنَّ خالصَ التوحيدِ، وصافيَ المعرفةِ، وصحيحَ الإيمانِ، فَرْعٌ عَنْ كَمَالِ الإيمانِ بالأسماءِ والصفاتِ التي بها يُعرفُ ما للّهِ منَ الكمالاتِ والحقوقِ، وذلكَ أنَّ التوحيدَ يَرْتَبِطُ بعضُهُ ببعضٍ، فالخللُ في توحيدِ الأسماءِ والصفاتِ يفضي إلى نقصٍ في توحيدِ الإلهيةِ وتوحيدِ الربوبيةِ، فمنْ لمْ يُثبتْ ما أثبتَهُ اللهُ

---

(١) «شرح السنة» - للبغوى (١/ ١٧١).

(٢) «صحيح البخاري» قبل حديث (٧٥٣٠).

لنفسِهِ منَ الصفاتِ الدالَّةِ على كمالِهِ وعظيمِ قدرِهِ - جلَّ وعلا - فإنَّهُ يَنقصُ قدرَ توحيدِهِ لربِّهِ ﷻ، ولهذا كانَ الخللُ في أيِّ نوعٍ منْ أنواعِ التوحيدِ، يُفضي إلى الخللِ في بقيّةِ أنواعِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَيَتَذَبْذَبُ بينَ الكفرِ والإيمانِ، والتصديقِ والتكذيبِ، والإقرارِ والإنكارِ**»، أيْ: فيتردّدُ ويضطربُ مَنْ طلبَ علمَ ما حُظِرَ عنهُ، ولمْ يقنعْ بالتسليمِ بما جاءتْ بهِ النصوصُ، فهوَ في أمرٍ مريجٍ، كما قالَ اللهُ - جلَّ وعلا - عنِ المكذبينَ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥]؛ أيْ: مضطربٌ، وهٰذا شأنُ كلِّ مَنْ كَذَّبَ بالحقِّ قليلًا أوْ كثيرًا، فهمْ في اضطرابٍ عظيمٍ، قالَ تعالى في وصفِ المنافقينَ: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴿١٤٣﴾﴾ [النساء: ١٤٣]. فهمْ مترددونَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالإِيمَانِ، وَبين التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالإِقْرَارِ وَالإِنْكَارِ كما قال تعالى: ﴿وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾، ولأجلِ هذا التذبذبِ تجدهمْ تارةً يُثبتونَ ما جاءتْ بهِ النّصوصُ، وتارةً ينفونَهُ، وتارةً يؤمنونَ بهِ، وتارةً يردّونَهُ، ومن تذبذبِهِمْ تجدُ أحدَهمْ يُثبتُ شيئًا في موضعٍ، ثمَّ ما يلبثُ إلَّا وينفيهِ في موضعٍ آخرَ، وتجدُ الآخرَ يُثبتُ شيئًا ممّا أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ، وينفي نظيرَهُ، بلْ بعضُهمْ يقولُ: ونفيُ هٰذا كفرٌ، ثمَّ تجدهُ في موضعٍ آخرٍ يقولُ بنقيضِ ذلكَ، فيثبتُ ما جعلَ إثباتَهُ كفرًا، أوْ ينفي ما جعلَ نفيَهُ كفرًا، وهٰذا غايةُ الاضطرابِ والتذبذبِ، نسألُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ. وهٰذا حالُ كُلِّ مَنْ كَذَّبَ بالحقِ كما دَلَّتْ عليهِ الآيةُ في قولِهِ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴿٥﴾﴾ [ق: ٥].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**مُوَسْوَسًا تَائِهًا، شَاكًّا زَائِغًا، لا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلا جَاحِدًا مُكَذِّبًا**» وهذهِ ثمرةُ المذبذبِ الذي لَمْ يسلِّمْ للنصوصِ، فإنَّهمْ لمْ يحصِّلوا

علمًا تطمئنُّ بِهِ قلوبُهمْ ولمْ يدركوا معرفةً بالربِّ ﷻ، بلْ همْ تائهونَ شاكُّونَ، لمْ يتحققْ لهمْ تمامُ إيمانٍ ولا تصديقٍ، ولمْ يَسلموا منِ اعتراضاتِ الجاحدينَ المُكَذِّبينَ، ويصفُ هذا كلُّهُ ما أنشدَهُ الرازيُّ[١]؛ حيثُ قالَ:

نهايَةُ إقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مَنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا[٢]

ثمَّ قالَ: «لقدْ تأملتُ الطرقَ الكلاميةَ والمناهجَ الفلسفيةَ فما رأيتُها تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا ورأيتُ أقربَ الطرقِ طريقةَ القرآنِ، اقرأْ في الإثباتِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ وأقرأْ في النفيِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ ومنْ جربَ مثلَ تجربتي عرفَ مثلَ معرفتي»[٣].

ومثلُهُ ما قالَ الشِّهرستانيُّ:

لعمري لقدْ طفتُ المعاهدَ كلَّها ... وسيَّرتُ طرفي بينَ تلكَ المعالمِ
فلمْ أرَ إلَّا واضعًا كفَّ حائرٍ ... على ذقنٍ أوْ قارعًا سنَّ نادمِ[٤]

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (٥٤٤هـ - ٦٠٦هـ).

(٢) نقل هذه الأبيات عن الرازي شيخ الإسلام ابن تيمية، ينظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٧٣).

(٣) ونقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على المنطقيين» (٣٢١)، و«الفتوى الحموية الكبرى» (١٩٣)، و«النبوات» (١/ ٣٠٤).

(٤) ذكر هذين البيتين الشهرستاني في مقدمة كتابه «نهاية الأقدام» ص (٣)، وذكر ابن خلكان في كتابه «وفيات الأعيان» (٢/ ١٦١) أنهما ينسبان لابن سينا.

ولا عجبَ، فإنَّ القرآنَ شفاءُ الصدورِ في الشكوكِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ٩٤﴾ [يونس: ٩٤]، فمنْ أعرضَ عنهُ توَرَّطَ في الضلالِ والحيرةِ والشكِّ، كحالِ المتفرقينَ عنِ الهدى المعرضينَ عنْهُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى لَّقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ ١٤﴾ [الشورى: ١٤].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لأَهْلِ دَارِ السَّلامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ**» أيْ: إنَّهُ لا يتحققُ الإيمانُ الواجبُ برؤيةِ المؤمنينَ للهِ ﷻ في الجَنَّةِ لمنْ عَبرَ إلى فهمِها بالوَهْمِ، وهوَ الظّنُّ الكَاذِبُ والخَيَالُ الفَاسِدُ، أوْ وصلَ إلى فهمِها بتحريفِها عنْ معناها المتبادرِ، فالتأويلُ هنا هوَ التحريفُ وصرفُ الألفاظِ عنْ معانيها دونَ مسوغٍ ودليلٍ. فهذانِ الطريقانِ الاعتبارُ بالأوهامِ والتحريفُ للألفاظِ لا يوصلانِ إلى مطلوبٍ، ولا يهديانِ سبيلًا، منشأُ ذلكَ كلِّهِ تمثيلُ اللهِ بخلقِهِ، لذلكَ فإنَّ مَنْ مثَّلَ اللهَ بخلقِهِ وقعَ في الضَّلالِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، ومنْ حَرَّفَ النصوصَ عنْ ظاهرِها منْ غيرِ دليلٍ وَقَعَ في الضلالِ؛ لأنَّ التحريفَ يُفْضِي إلى تعطيلِ ما أخبرَ اللهُ بهِ عنْ نفسِهِ، فلا يصحُّ الإيمانُ بالرؤيةِ إلَّا بالتسليمِ للنصوصِ، وإثباتِ الرؤيةِ على مَا أَثْبَتَها اللهُ لنفسِهِ منْ غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومنْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، ولزمِ التسليمِ وعليهِ دينُ المرسلينَ**» هذا تعليلٌ للجملةِ قبلهُ، والمعنى أنَّ تفسيرَ الرؤيةِ، وكلِّ ما أضَافَهُ اللهُ إلى نفسِهِ مِنَ الأسماءِ

والصفاتِ، إنَّما يَصِحُّ ويَسْتَقِيمُ ويُفْهَمُ بأمرينِ:

الأولُ: تَرْكُ التأويلِ المذمومِ الذي هوَ تحريفُ الكلمِ عنْ مواضعِهِ، فيكونُ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قدِ اسْتَعْمَلَ كلمةَ التأويلِ في معنييها؛ إذِ التأويلُ في الأصلِ بمعنى التفسيرِ، ويُطْلَقُ أيضًا ويرادُ بِهِ التحريفُ، وهوَ صَرْفُ الكَلامِ عَنْ مَعْنَاهُ المتبادرِ إلى معنى مَرْجُوحٍ يحْتَمِلُه النصُّ، منْ غيرِ دليلٍ يوجبُهُ، وهذا هوَ التأويلُ المذْمُومُ، وهوَ تحريفٌ للكلمِ عنْ مواضعِهِ، وقدْ ذمَّهُ القرآنُ في مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، فالتأويلُ الذي ينبغي أنْ تُفَسَّرَ بِهِ النصوصُ ما جاءَ عَنِ السَّلَفِ أوْ دلَّ عليهِ الدليلُ، وأمَّا التأويلُ الفاسدُ الذي يسميهِ أصحابُهُ تأويلًا فهوَ تحريفٌ وضلالٌ وباطلٌ.

الثاني: دوامُ قبولِ خبرِاللهِ وخبرِ رسولِهِ دونَ معارضةٍ أوْ ردٍّ، فإنَّ لزومَ التسليمِ للأخبارِ يسلمُ بِهِ العبدُ منَ الانحرافِ والضلالِ، فإنَّهُ ما سلمَ في دينِهِ إلَّا منْ سلَّمَ للنصوصِ وانقادَ لها.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَعَلَيْهِ دِينُ المُرسَلِينَ**» أيْ: إنَّ تركَ التأويلِ المذمومِ الباطلِ المنْحَرِفِ، ولزومَ التّسليمِ هوَ الّذي جَرَى عليهِ دينُ المرسلينَ، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وكما قالَ تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وكما قالَ تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ والتشبيهَ زلَّ ولمْ يصبِ التنزيهَ**»

ولما ذكرَ المؤلفُ البدعتينِ الرئيستينِ فيما يتعلقُ بالأسماءِ والصفاتِ

وهما : بدعةُ التمثيلِ، وبدعةُ التأويلِ المذمومِ شرعَ في بيانِ خطورةِ التورطِ في إحداهما، فقالَ: إنَّ مَنْ لمْ يجعلْ وقايةً بينَهُ وبينَ تعطيلِ اللهِ عمَّا أخبرَ اللهُ تعالى بِهِ عنْ نفسِهِ وماأضافَهُ إليهِ منَ المعاني وبينهُ وبينَ تمثيلِ اللهِ تعالى بخلقِهِ، فإنَّهُ يخرجُ عنِ الصراطِ المستقيمِ ولا يبلغُ المرادَ منْ تنزيهِ اللهِ ﷻ وتعظيمِهِ، وهٰذا طريقُ المؤولةِ أهْلِ التحريفِ والتعطيلِ، سواءٌ أكانَ تعطيلًا كليًّا كالجَهْمِيَّةِ، أمْ جزئيًّا كالمعتزلةِ وبعضِ مثبتةِ الصفاتِ. وهيَ إحدى البدعتينِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ. والبدعةُ الأخرى التشبيهُ الذي يُفْضِي إلى التمثيلِ. فإنَّ تقديسَ اللهِ تعالى وتنزيهَهِ لا يتحققُ إلَّا بالوقوفِ على كتابِ اللهِ وسنةِ رسولِهِ ﷺ؛ لأنَّ اللهَ ﷻ غيبٌ، والغيبُ لا سبيلَ إلى إدراكِهِ إلَّا بالوحيِّ، وفي هذا إبطالٌ لشبهةِ المحرفينَ التي تسلطوا بها على النصوصِ تحريفًا وتعطيلًا، بدعوى تَنْزِيهِ ربِّ العالمينَ. ويقالُ لهمْ أيضًا: إنكمْ لنْ تنفوا شيئًا مما جاءَ في الكتابِ والسنةِ مما أخبرَ اللهُ بِهِ عنْ نفسِهِ أوْ أخبرَ عنْهُ بِهِ رسولُهُ ﷺ فرارًا منْ محذورٍ تخيلتموهُ لازمًا للنصوصِ إلَّا لزمكمْ نظيرُ ما فررتمْ منهُ، أوْ ما هوَ أعظمُ[1]. فالذينَ ينفونَ الرؤيةَ تنزيهًا للهِ عنْ أنْ يكونَ في جِهَةٍ، أوْ عنْ أنْ يكونَ جِسْمًا كما يزعمونَ؛ لأنَّ لازمَ الرؤيةِ عندهمْ أنْ يكونَ جِسْمًا، يقالُ لهمْ: أنتمْ فررتمْ منْ لوازمَ افترضتها أذهانكمْ من كونِ الرؤيةِ تستلزمُ أنْ يكونَ جسمًا، وأنْ يكونَ في جهةٍ تحويهِ، ووَقَعْتُمْ فيما هوَ أعْظَمُ منْ ذلكَ، وهوَ تشبيهُهُ بِالْعَدَمِ؛ لأنَّ الذي لا يُرَى هوَ العدمُ، والعدمُ أقَلُّ شأنًا منَ الموجوداتِ، فالموجوداتُ أكْمَلُ مِنَ الْعَدَمِ، وهكذا فإنَّهمْ ما فَرّوا منْ باطلٍ إلَّا ووقعوا في باطلٍ أعظمَ منهُ.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ» أيْ إنَّ اللهَ تعالى منْ صفاتِهِ الوحدانيةُ، وهيَ مأخوذةٌ منِ اسمِ اللهِ الواحدِ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ٤]، وقالَ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقدْ وصفَ نفْسَهُ بِأَنَّهُ واحدٌ فقالَ: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٢٢]، وقالَ سبحانَهُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واحدٌ في أسمائِهِ وفي صفاتِهِ، وفي أفعالِهِ، وفيما يجبُ لَهُ، فهوَ واحدٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا شريكَ لهُ، لكمالِهِ جلَّ في علاه، فإنَّ الكمالَ المطلقَ لا يكونُ إلَّا في الوحدانيةِ، فإنَّ الاشتراكَ نقصٌ.

وبعضُ أهلِ العلمِ يقولُ: إنَّ الوحدانيةَ مأخوذةٌ منِ اسمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ الأحَدِ، وهذا صحيحٌ منْ حيثُ المعنى؛ فإنَّ الأحدَ يَدُلُّ على الانفرادِ، وهوَ منْ أسماءِ الوحْدَانِيَّةِ الجامعةِ للتنزيهِ والتَّحْميدِ، بلْ هوَ أبلغُ في إثباتِ الوَحْدَانِيَّةِ منِ اسمِ الواحدِ، لكنْ منْ حيثُ النظرُ إلى قواعدِ الاشتقاقِ، فإنَّ النسبةَ إلى الأحدِ هيَ الأحـديةُ، لا الوحدانيّةُ، والأمرُ في هذا قريبٌ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ» أيْ إنَّ اللهَ تعالى موصوفٌ بالفردانيّةِ، فالنعتُ هوَ الوصفُ في قولِ أكثرِ العلماءِ، وفرّقَ بعضُهمْ بينهما. والفردانيةُ مأخوذةٌ منَ الفَرْدِ، والفردُ ليسَ منْ أسماءِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فإنَّهُ وصفٌ لمْ يردْ بهذا الاسمِ في الكتابِ ولا في السنةِ، لكنَّهمْ قالوا: إنَّهُ مأخوذٌ منْ معنى قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، وهذا يدلُّ على أنَّهُ فردٌ، فقدْ تفرّدَ - جلَّ وعلا- عنِ الأصولِ فلمْ يتفرعْ عنْ شيءٍ، وتفردَ عنِ الفروعِ فلمْ يتفرعْ عنهُ شيءٌ، وقيلَ: بلْ هذا الوصفُ مأخوذٌ منِ اسمَيِ الواحدِ الأحدِ، فالفردُ «هوَ الّذي لمْ يزلْ وحدهُ، ولمْ يكنْ معَهُ

آخرٌ، المتفرّدُ في ذاتهِ وصفاتهِ وأفعالِهِ وربوبيّتِهِ وإلهيّتِهِ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ» أيْ إنَّ اللهَ تعالى لا يماثلهُ أحدٌ منْ خلقِهِ، في شيءٍ منْ أسمائِهِ أوْ صفاتِهِ أوْ أفعالِهِ، وقدْ كرّرَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تقريرَ نفيِ التمثيلِ؛ لكونِ هٰذا مِنْ أعظمِ ما يَسْلمُ بِهِ الإنسانُ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ؛ فإنَّ المعطلَ إنَّما عطَّلَ لمَّا اعتقدَ أنَّ ما دلتْ عليهِ النصوصُ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ إنَّما هوَ تمثيلٌ لصِفَاتِ الرَّبِّ - جلَّ وعلا- بصفاتِ العبدِ، فعطَّلَ ما أخبرَ اللهُ بِهِ عنْ نفسهِ فرارًا منَ التمثيلِ الّذي توهّمهُ، وكذلكَ الممثلةُ وقَعُوا في هذهِ البدعةِ بعْدَما توَهَّمُوا دلالةَ النصوصِ على تمثيلِ الخالقِ بخلقِهِ، فبدعةُ التّمثيلِ أصلُ الضلالاتِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «تَعَالَى عَنِ الحُدُودِ وَالْغَايَاتِ» أيْ إنَّ اللهَ تقدسَ وعلا عنِ الحدودِ والغاياتِ. وقدْ قالَ بعضُ الشّراحِ: إنّ هذهِ الجملةَ ليستْ منْ كلامِ الطحاويِّ، وذلكَ أنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ سائرٌ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ على عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ. وما ذكرَهُ منْ نفيِ الحدودِ والغاياتِ والأركانِ والأعضاءِ عنِ اللهِ تعالى نفيٌ مفصلٌ، لمْ يأتِ بلفظِهِ كتابٌ ولا سنةٌ، ولمْ يقلْ بِهِ سلفُ الأمةِ، وطريقةُ السلفِ في هذهِ الألفاظِ المجملةِ التي تحملُ حقًّا وباطلًا أنَّ يُتوقفَ فيها منْ حيثُ اللفظُ، فلا يصحُّ إطلاقُها نفيًا ولا إثباتًا؛ أمَّا منْ جهةِ المعنى فيُستفصلُ فيثبتُ ما دلتْ عليهِ منْ معنًى صحيحٍ، ويردُّ ما دلتْ عليهِ منْ معنًى فاسدٍ، وهٰذا منهجٌ يَسْلَمُ بِهِ الإنسانُ منْ أنْ يتورَّطَ في ألفاظٍ ظاهرُها التعظيمُ للربِّ - جلَّ وعلا -، وباطنُها نفيُ ما أثْبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ أوْ أثبتهُ لهُ رسولُهُ ﷺ، وقدْ تعقبَ شيخُنا عبدُ العزيزِ بنُ بازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الطحاويَّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) «زاد المعاد» (٤/ ١٨١).

وقالَ: «إنَّ هٰذا الكلامَ رديءٌ، ولكنَّهُ محمولٌ على معنًى صالحٍ؛ لأنَّ المؤلفَ رَحِمَهُ اللَّهُ منْ أهلِ السنةِ والجماعةِ، وكلامُهُ يفسرُ بعضُهُ بعضًا، فَمَا أجْمَلَهُ في هٰذا المكانِ يفسرُهُ في هذهِ العقيدةِ التي بيَّنَ فيها إثباتَ ما أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ منَ الصفاتِ»[(١)].

وقولُهُ: «**تَعَالَى عَنِ الحُدُودِ**» أيْ: تنزّهَ وتقدّسَ عنِ الحدودِ، والحدودُ جمعُ حدٍّ، وهوَ غايةُ الشيءِ ومنتهاهُ. وقدْ وردَ عنِ السلفِ إثباتُ الحدِّ للهِ تعالى ونفيُهُ، ولكلٍّ منَ النفيِ والإثباتِ معنىً صحيحٌ؛ فحيثُ نفَوا فالمرادُ أنَّ اللهَ تعالى منزَّهٌ عنْ أنْ يدركَ العبادُ حقيقةَ صفاتِهِ، وأنْ يحيطوا بما أضافَهُ اللهُ تعالى لنفسِهِ منَ المعاني، فإنَّ اللهَ تعالى أعظمُ وأجلُّ منْ ذلكَ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، قالَ الإمامُ أحمدُ: «نؤمنُ أنَّ اللهَ على العرشِ، بلا كيفٍ ولا حدٍّ ولا صفةٍ يبلغُها واصفٌ أوْ يحدُّهُ حادٌّ»[(٢)]، وقالَ أيضًا: «لا تدركُهُ الأبصارُ بحدٍّ ولا غايةٍ، فنفى أنْ يُدرَكَ لهُ حدٌّ أوْ غايةٌ»[(٣)]، وقالَ ابنُ تيميةَ: «أهلُ العقولِ همْ أعجزُ عنْ أنْ يحدّوهُ أوْ يكيّفوهُ»[(٤)]، وعلى هذا المعنى الصحيحِ يُحملُ كلامُ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ. وأمَّا ما جاءَ في كلامِ السلفِ منْ إثباتِ الحدِّ للهِ تعالى فمرادُهمْ أنَّ اللهَ تعالى بائنٌ منْ خلقِهِ غيرُ حالٍّ في شيءٍ منهمْ، ولهذا لما قيلَ لعبدِ اللهِ بنِ المباركِ: «بمَ تعرفُ ربَّنا؟ قالَ: بأنَّهُ فوقَ سمواتِهِ على عرشِهِ، بائنٌ منْ خلقِهِ، قيلَ: بحَدٍّ؟ قالَ: بحَدٍّ».

---

(١) «تعليقات ابن باز على الطحاوية» ص (٥).
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٣٠).
(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٣٣) وينظر: «العرش» للذَّهبي: ص (٢٥٧).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٣).

وقدْ قالَ الإمامُ أحمدُ لما سُئلَ عنْ كلامِ ابنِ المباركِ: «هكذا هوَ عندنا»[(١)]، وقدْ نُقلَ مثلُ ذلكَ عنْ إسحاقَ بنِ راهويهِ؛ حيثُ قالَ: هوَ على العرشِ. قيلَ: بحدٍّ؟ قالَ: نعمْ بحدٍّ»[(٢)]، فالسلفُ - رحمَهمُ اللهُ - أثبتوا الحدَّ في صفاتِ اللهِ تعالى، في معناهُ الصحيحِ، وهوَ إثباتُ الصفاتِ على وجهٍ يتميّزُ بِهِ عنْ غيرِهِ ويَبينُ، فهوَ - سبحانُه - بائنٌ منْ خلقِهِ، غيرُ حالٍّ في شيءٍ منهمْ، وقدِ استدلَّ لذلكَ الإمامُ أحمدُ، لما سألهُ رجلٌ فقالَ: للهِ تعالى حدٌّ؟ فقالَ: نعمْ، لا يعلمُهُ إلَّا هوَ تباركَ وتعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] يقولُ: محدقينَ[(٣)].

وقولُهُ: «وَالْغَايَاتِ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى تنزَّهَ عنِ النهاياتِ، فالغايةُ لغةً نهايةُ الشيءِ، وهذا كلامٌ مجملٌ يحتاجُ إلى استفصالٍ، فإنْ كانَ المرادُ أنَّ اللهَ تعالى ليسَ لصفاتِهِ نهايةٌ يدركُها الخلقُ ويعلمونَها، فهذا صحيحٌ، فاللهُ منزَّهٌ عنْ أنْ يحيطَ بِهِ عبادُهُ، بلْ العبادُ عاجزونَ عنْ أنْ يحيطوا بشيءٍ منْ صفاتِهِ كما قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فهمْ أعجزُ عنْ أنْ يحيطوا بِهِ منْ بابٍ أولى، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وهكذا إنْ كانَ المرادُ بهذا النفيِّ تنزيهَ اللهِ تعالى عنْ أنْ تكونَ لأفعالِهِ وأحكامِهِ علةٌ وحكمةٌ يفتقرُ إليها فهذا معنًى صحيحٌ؛ فإنَّ اللهَ تعالى هوَ الغنيُّ الحميدُ، كما قالَ - جلَّ وعلا -: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٧]، فنفى اللهُ ﷻ افتقارَهُ

---

(١) «العرش» للذَّهبي: ص (٢٥٢).
(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ١٦١).
(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٦٤).

إلى عبادِهِ. أمَّا إنْ كانَ المرادُ بنفي الغاياتِ نفيَ تعليلِ أفعالِ اللهِ تعالى وأحكامِهِ وتعطيلِها عنْ مقاصدِها وحِكَمِها، فهذا معنًى باطلٌ غيرُ صحيحٍ، فقدْ توافرتِ النصوصُ دلالةً على إثباتِ حِكمِ ا للهِ وتعليلِ أفعالِهِ وأحكامِهِ الكونيةِ والشرعيةِ والجزائيةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والأرْكَانِ**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى منزّهٌ عنِ الجوارحِ والأجزاءِ التي هيَ نظيرُ ما للمخلوقينَ، فالأركانُ جمعُ ركنٍ، وهوَ جانبُ الشيءِ الأقوى، ومنهُ إطلاقُ الأركانِ على الجوارحِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والأعضاءِ**»، أيْ: إنَّ اللهَ تعالى منزهٌ عنِ الجوارحِ والأطرافِ، كاليدِ، والقدمِ، والوجهِ، ونحوِ ذلكَ على وجهٍ يماثلُ ما للمخلوقينَ، فالأعضاءُ جمعُ عضوٍ وهوَ جزءُ الشيءِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والأدواتِ**»، أيْ: إنَّ اللهَ منزّهٌ عنِ الحاجةِ إلى الأدواتِ والآلاتِ التي تُجتلبُ بها المنافعُ وتُدفعُ المضارُّ، فإنَّما أمرُهُ إذا أرادَ شيئًا أنْ يقولَ لهُ كنْ فيكونُ، فالأدواتُ جمعُ أداةٍ، وهيَ الآلةُ التي تُجلبُ بها المنافعُ وتُدفعُ المضارُّ. وكلُّ هذا نفيٌ مفصّلٌ لمْ يردْ في الكتابِ ولا في السّنةِ، وهوَ يحتملُ حقًّا وباطلًا، فالواجبُ عدمُ إطلاقِ نفيهِ وعدمُ إطلاقِ إثباتِهِ، هذا منْ حيثُ اللفظُ، أمَّا منْ حيثُ المعنى، فالواجبُ الاستفصالُ؛ لأنَّ نفاةَ الصفاتِ يستعملونَ هذهِ الألفاظَ لنفيِ ما أثبتَهُ اللهُ تعالى لنفسِهِ منْ صفاتِ الكمالِ اللائقِ بِهِ، كاليدِ والوجهِ ونحوِ ذلكَ منَ الصفاتِ الخبريةِ الثابتةِ بالأدلةِ القطعيةِ فما ذكرَهُ المؤلفُ هنا يجبُ حملُهُ على ما جرى عليهِ عقدُ سلفِ الأمةِ وفقهاءُ الملةِ الذينَ ذكرَ في هذا المتنِ عقيدتَهمْ، فقدْ قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ النعمانُ في الفقهِ الأكبرِ: «لَهُ يدٌ ووجهٌ ونفسٌ كما ذكرَ تعالى في

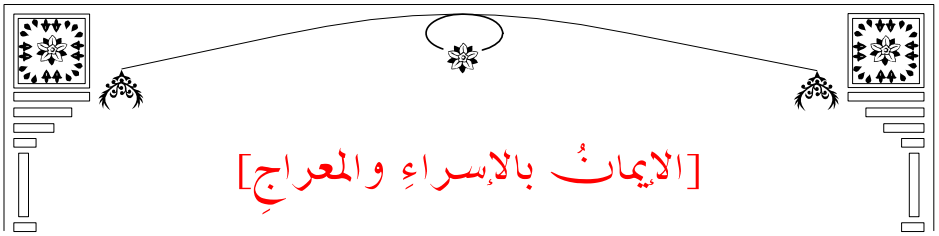
القرآنِ»[(١)]، لكنْ لا يسمى ما أخبرَ اللهُ تعالى بِهِ عنْ نفسِهِ منَ اليدِ والوجهِ ونحوِ ذلكَ أبعاضًا ولا أجزاءً ولا أعضاءً ولا جوارحَ ولا غيرَ ذلك مَنَ الأسماءِ التي لمْ يردْ بهِ كتابٌ ولا سنةٌ وتَحتملُ معنًى باطلًا.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ المُبْتَدَعَاتِ**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى منزّهٌ عنْ أنْ تحيطَ بهِ الجهاتُ الستُّ، وهيَ: فوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وخلفُ، ويمينُ، ويسارُ، كما تحيطُ بالمخلوقاتِ، وهذا نفيٌ مفصّلٌ كسابقِهِ، يحتملُ معنًى صحيحًا، وهوَ أنَّ اللهَ تعالى منزَّهٌ عنْ أنْ يكونَ في شيءٍ مِنْ خَلْقِهِ، فهوَ الكبيرُ المتعالُ المحيطُ بكلِّ شيءٍ سبحانَهُ، كما قالَ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦]. ويَحتملُ معنًى فاسدًا، وهوَ نفيُ العلوِّ عنِ اللهِ. ولهذا ينبغي تركُ إطلاقِ هذهِ الألفاظِ المجملةِ التي تحتملُ حقًّا وباطلًا. فطريقُ الأئمةِ فيها الاستفصالُ، فما صحَّ منَ المعاني يُثبتْ، وما لمْ يصحَّ منَ المعاني يُردَّ.

أمَّا منْ حيثُ الألفاظُ: فإنَّنا لا نُثبتُ ولا نَنْفِي، بلْ نتوقفُ فيها كما سبقَ.

---

(١) «الفقه الأكبر» ص (٢٧).



[الإيمانُ بالإسراءِ والمعراجِ]

وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ [فِي الْيَقَظَةِ] إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مِنَ الْعُلا، وَأَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ المعراجَ ثابتٌ كما دلَّتْ عليهِ الأدلةُ وأجمعتْ عليهِ الأمةُ، والمِعراجُ على وزنِ مِفعالٍ، اسمُ آلةٍ كالمِفْتَاحِ، وهوَ لغةً آلةُ الصعودِ والارتفاعِ[(١)]، فيكونُ المعراجُ هوَ السُّلَّمُ الذي يُصعدُ بهِ إلى علوٍّ، والمرادُ بالمعراجِ هنا ما أكرمَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بهِ نبيَّنا محمدًا ﷺ منْ كونِهِ صُعِدَ بِهِ إلى السَّماءِ حتى بلغَ سدرةَ المنتهى، وقدْ ذكرَ اللهُ تعالى ذلكَ في سورةِ النجمِ وكذلكَ رؤيةُ النبيِّ محمدٍ ﷺ لجبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عندَ سدرةِ المنتهى، فقالَ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٣-١٤]، ومعلومٌ أنَّ سدرةَ المنتهى في السماءِ، فدلَّ هٰذا على أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ عرجَ بِنَبِيِّهِ محمدٍ ﷺ. وأمَّا السنةُ فقدْ جاءَ في أحاديثَ متواترةٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قدْ عَرجَ اللهُ بهِ إلى السماءِ، منْ ذلكَ ما وردَ في الصحيحينِ، منْ حديثِ

(١) قال في «الصحاح» (١/ ٣٢٨): «عَرَجَ في الدَرجة والسلَّم يَعْرُج عُروجًا، إذا ارْتَقى».

أبي ذرٍّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**فُرِجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ فَفَرَجَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَفْرَغَهُ فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»[(١)]، وقدْ أجمعتِ الأمةُ على أنَّ النبيَّ محمدًا ﷺ قدْ عرجَ بهِ يقظةً، ومنْ هنا يتبيّنُ معنى قولِ عائشةَ ومعاويةَ رضي الله عنهما بأنَّ العروجَ بالنبيِّ ﷺ كانَ بروحِهِ أيْ إنَّ الروحَ انفصلتْ عنِ البدنِ انفصالًا تامًّا، وعُرجَ بها كحالِ أرواحِ الموتى معَ أبدانِهمْ، فيكون هذا منْ خصائصِ النّبيِّ ﷺ. وإنَّما اختلفوا: هلْ عُرجَ بالنّبيِّ محمدٍ ﷺ بروحِهِ وبدنِهِ، أمْ أنَّهُ عُرجَ بروحِهِ دونَ بدنِهِ؟ ولمْ يقلْ أحدٌ منهمْ: إنَّهُ عُرجَ بهِ منامًا. والذي دلَّ عليهِ ظاهرُ الكتابِ والسنةِ وقولِ جمهورِ الصحابةِ رضي الله عنهم أنَّ العروجَ بالنّبيِّ ﷺ إلى السماءِ كانَ بروحِهِ ﷺ وبدنِهِ، وذلكَ على اللهِ يسيرٌ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ**» أيْ: يَعتقدُ أهلُ السنةِ والجماعةِ أنَّهُ سِيرَ بالنّبيِّ محمدٍ ﷺ ليلًا[(٢)] منْ مكةَ إلى بيتِ المقدسِ، وقدْ دلَّ عليهِ قولُ اللهِ تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وهذا الإسراءُ كانَ مقدمةً للعروجِ بالنّبيِّ محمدٍ ﷺ إلى السَّماءِ، وقدْ رأى النبيُّ ﷺ في إسرائِهِ ومعراجِهِ آياتٍ عظيمةً، ومنْ أجمعِ ما ذُكرَتْ فيهِ تلكَ الآياتُ ما جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ[(٣)]،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣).

(٢) أُسري: مأخوذ من الإسراء، وأصله سَرَى، وهو السَّير عامَّة الليل، ينظر: «لسان العرب» (١٤/ ٣٧٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣). ومن ذلك ما أخرجه البخاري (٣٢٣٩) من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي مُوسَى رَجُلًا آدَمَ** =

فقدْ ذكرَ فيهِ شقَّ صدرِ النّبيِّ ﷺ، وغسلَهُ بماءِ زمزمَ حتّى أنقى جوفَهُ، وحُشيَ إيمانًا وحكمةً، ثمَّ عُرجَ بهِ إلى السماءِ الدّنيا، وذكرَ لقاءَهُ الأنبياءَ، ورؤيتَهُ الآياتِ، وتكليمَ اللهِ تعالى لهُ، وفرْضَ الصّلواتِ الخمسِ. وممّا أكرمَ اللهُ تعالى بهِ نبيَّهُ محمدًا ﷺ لما أُسريَ بِهِ ما جاءَ في «صحيحِ مسلمٍ» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النّبيَّ ﷺ أمَّ الأنبياءَ في بيتِ المقدسِ[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ**» أيْ: إنَّهُ صُعدَ بالنبيِّ ﷺ بروحِهِ وجسدِهِ، حالَ يقظتِهِ، أيْ إنَّهُ متنبّهٌ مدركٌ غيرُ نائمٍ، يدلُّ لذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، والمرادُ بالعبدِ النّبيُّ ﷺ روحُهُ وجسدُهُ، فإنَّ اسمَ العبدِ يُطلقُ على مجموعِ الجسدِ والروحِ، قالَ الطبريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا معنًى لقولِ منْ قالَ: أسريَ بروحِهِ دونَ جسدِهِ؛ لأنَّ ذلكَ لوْ كانَ كذلكَ لمْ يكنْ في ذلكَ ما يوجبُ أنْ يكونَ ذلكَ دليلًا على نبوّتِهِ، ولا حجةً لهُ على رسالتِهِ، ولا كانَ الذين أنكروا حقيقةَ ذلكَ منْ أهلِ الشركِ، وكانوا يدفعونَ بهِ عنْ صدقِهِ فيهِ، إذْ لمْ يكنْ منكرًا عندهمْ، ولا عندَ أحدٍ منْ ذوي الفطرةِ الصحيحةِ منْ بني آدمَ أنْ يرى الرائي منهمْ في المنامِ ما على

= طُوَالًا جَعْدًا كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، وَرَأَيْتُ عِيسَى رَجُلًا مَرْبُوعًا مَرْبُوعَ الْخَلْقِ إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ سَبْطَ الرَّأْسِ، وَرَأَيْتُ مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ وَالدَّجَّالَ»، فِي آيَاتٍ أَرَاهُنَّ اللهُ إِيَّاهُ، فَلاَ تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ.

(١) أخرج مسلم في «صحيحه» (١٧٢) من حديث أبي هريرة مرفوعًا، وفيه: «. . . **وَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي فَإِذَا رَجُلٌ ضَرْبٌ جَعْدٌ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، وَإِذَا عيسى ابن مريم عليه السلام قَائِمٌ يُصَلِّي، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا عُرْوَةُ ابن مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمُ عليه السلام قَائِمٌ يُصَلِّي أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ صَاحِبُكُمْ -يَعْنِي نَفْسَهُ- فَحَانَتِ الصَّلاَةُ فَأَمَمْتُهُمْ**. . .» الحديث.

مسيرةِ سنةٍ، فكيفَ ما هوَ على مسيرةِ شهرٍ أوْ أقلَّ؟ وبعدُ، فإنَّ اللهَ إنَّما أخبرَ في كتابِهِ أنَّهُ أسرَى بعبدِهِ، ولمْ يخبرنا أنَّهُ أسرى بروحِ عبدِهِ، وليسَ جائزًا لأحدٍ أنْ يتعدّى ما قالَ اللهُ إلى غيرِهِ»، إلى أنْ قالَ: «بلِ الأدلةُ الواضحةُ، والأخبارُ المتتابعةُ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ أنَّ اللهَ أسرى بهِ على دابةٍ يُقالُ لها البراقُ؛ ولوْ كانَ الإسراءُ بروحِهِ لمْ تكنِ الروحُ محمولةً على البراقِ، إذْ كانتِ الدوابُّ لا تحملُ إلَّا الأجسامَ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إِلَى السَّمَاءِ**» أيْ: إلى العلوِّ، فالسماءُ اسمُ جنسٍ يشملُ السماءَ الدنيا وما فوقَها، فإنَّ النبيَّ ﷺ جاوزَ السبعَ الطباقَ، وبلغَ مكانًا سمعَ فيهِ صوتَ الأقلامِ التي تكتبُ قضاءَ اللهِ وقدرَهُ، وهذهِ منزلةٌ لمْ يبلغها أحدٌ قبلَ النبيِّ محمدٍ ﷺ، جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأبي حبةٍ الأنصاريِّ، قالا: قالَ النّبيُّ ﷺ: «**ثمَّ عُرجَ بي حتى ظهرتُ لمستوىً أسمعُ فيهِ صريفَ الأقلامِ**»[(٢)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ تَعالى مِنَ الْعُلا**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى صعدَ بنبيِّهِ محمدٍ ﷺ، إلى حيثُ شاءَ منَ العلوِّ والارتفاعِ، ومنهُ الموضعُ الّذي سمعَ فيهِ صريفَ الأقلامِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَأَكْرَمَهُ اللهُ بِمَا شَاءَ**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى أفاضَ على رسولِهِ محمدٍ ﷺ في هذا المِعراجِ منَ الخيرِ والإحسانِ والفضلِ والعطاءِ شيئًا لا يعلمهُ إلَّا هوَ ﷻ، فقدْ أطْلَعَهُ اللهُ على آياتٍ وعجائبَ عظيمةٍ، كما قالَ تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النجم: ١٨]، فرأى الجنةَ والنارَ،

---

(١) تفسير الطبري (١٧/ ٣٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩) ومسلم (١٦٣).

ورأى جبريلَ كما خلقَهُ اللهُ ﷻ، ورأى سدرةَ المنتهى، ورأى ما غشيَها منَ التغيرِ الذي أذنَ اللهُ ﷻ بهِ لهذهِ السدرةِ العظيمةِ، حتى إنَّهُ قالَ ﷺ: «**ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَإِذَا وَرَقُهَا كَآذَانِ الْفِيَلَةِ، وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلاَلِ - قَالَ - فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا**»[(١)]. ومعَ ذلكَ كلِّهِ فإنَّ النبيَّ ﷺ لمْ يَتزَلْزَلْ فؤادُهُ، ولمْ يضطربْ قلبُهُ، وقدْ شهدَ اللهُ تعالى لهُ بذلكَ، حيثُ قالَ: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: ١٨]، وكذلكَ في قولِهِ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، ومعَ هٰذا الثباتِ العظيمِ لقلبِهِ وفؤادِهِ في هذهِ المشاهدِ الكبرى العظيمةِ لمْ يستطعِ النبيُّ محمّدٌ ﷺ أنْ يصفَ ما اعترى الشجرةَ مِنْ تَغيّرٍ، لما أذنَ اللهُ ﷻ أنْ يغشاها ما يغشى، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٤]، وأبهمَ ما غشيَها تعظيمًا وتفخيمًا لشأنِها.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَأَوْحَى إلى عبده ما أَوْحَى**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى أعلمَ النّبيَّ محمدًا ﷺ، في هذا المعراجِ ما أعلمَهُ منَ الأخبارِ والشّرائعِ، وكانَ أجلُّ ذلكَ فرضَ الصّلواتِ الخمسِ، والإبهامُ في قولِهِ «**ما أَوْحَى**» للتعظيمِ.

(١) أخرجه مسلم (١٦٢) من حديث أنس بن مالك.

[الايمانُ بالحوضِ، والشفاعةِ، والميثاقِ]

وَالحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ بِهِ اللهُ تَعَالَى - غِيَاثًا لأُمَّتِهِ- حَقٌّ وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الأَخْبَارِ؛ وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ عليه السلام وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

الشرح:

قولُهُ رحمه الله: «**وَالحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ الله تَعَالَى بِهِ -غِيَاثًا لأُمَّتِهِ- حَقٌّ**» أيْ: إنَّ أهلُ السنةِ والجماعةِ يعتقدُون بأنَّ الحوضَ ثابتٌ لإغاثةِ هذهِ الأمةِ منْ ظمأِ الموقفِ وهولِهُ كرامةً منهُ تعالى لهمْ. والحوضُ لغةً: مكانُ تجمُّعِ الماءِ في الأرضِ، وقيلَ: هوَ مجتمعُ الماءِ[1]، والمرادُ بِهِ هنا الحوضُ المورودُ الذي امتنَّ اللهُ بِهِ على نبينا محمدٍ ﷺ في عرصاتِ القيامةِ، في أرضِ المحشرِ، يردُهُ هوَ ﷺ وأمَّتُهُ ليشربوا منْهُ. وقدْ دلَّ على ثبوتِ الحوضِ الكتابُ والسنةُ وإجماعُ سلفِ الأمةِ، قالَ اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، والكوثرُ هوَ الخيرُ الكثيرُ الذي تفضَّلَ بِهِ اللهُ تعالى على نبيِّهِ محمدٍ ﷺ، وقدْ بيَّنَ ذلكَ النبيُّ ﷺ حيثُ قالَ ﷺ في بيانِ الكوثرِ: «**فإنَّهُ نهرٌ وعدنيهِ ربِّي** عز وجل،

(١) «لسان العرب» (٧/ ١٤١).

عليهِ خيرٌ كثيرٌ، هوَ حوضٌ ترِدُ عليهِ أمتي يومَ القيامةِ، آنيتهُ عددُ النجومِ، فيُختلجُ العبدُ منهمْ، فأقولُ: ربِّ، إنَّهُ منْ أمتي فيقولُ: ما تدري ما أحدثتْ بعدكَ»[(١)]، وقدْ روى البخاريُّ في «صحيحِهِ»، عنِ ابنِ عباسٍ أنّهُ قالَ: «الكوثرُ الخيرُ الكثيرُ الّذي أعطاهُ اللهُ إيّاهُ»، قالَ أبو بشرٍ: قلتُ لسعيدِ بنِ جبيرٍ: إنَّ أناسًا يزعمونَ أنَّهُ نهرٌ في الجنّةِ، فقالَ سعيدٌ: «النهرُ الّذي في الجنّةِ منَ الخيرِ الّذي أعطاهُ اللهُ إيّاهُ»[(٢)]، وقدْ جاءَ في الحوضِ أحاديثُ بلغتْ حَدَّ التَّواترِ، في ذكرِهِ ووصفِ طولِهِ وعرضِهِ، ولونِهِ، وطعمِهِ، وعددِ كيزانِهِ، وكثرةِ مَنْ يَرِدُ عليهِ، فمنْ ذلكَ ما رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ منْ حديثِ عَبْدِ اللهِ ابنِ عَمْرٍو قالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلا يَظْمَأُ أَبَدًا»**[(٣)]، وفيهما منْ حديثِ أنسٍ مرفوعًا: **«إِنَّ قَدْرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الأَبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ»**[(٤)]، وفي «صحيحِ مسلمٍ» منْ حديثِ ثوبانَ وأبي ذرٍّ رضي الله عنهما قالا: قالَ النبيُّ ﷺ: **«وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ»**[(٥)]، وقدْ قيلَ: إنَّ هذا الحوضَ منْ خصائصِ النبيِّ ﷺ ولكنْ يُشكلُ على هذا ما جاءَ في حديثِ سمرةَ بنِ جندبٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: **«إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو**

---

(١) «صحيح مسلم» (٤٠٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٢) «صحيح البخاري» (٦٥٧٨).
(٣) «صحيح البخاري» (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٢٩٢).
(٤) «صحيح البخاري» (٦٥٨٠)، ومسلم (٢٣٠٣)
(٥) «صحيح مسلم» (٢٤٧).

أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً»[(١)]، والحوضُ الذي وعدهُ اللهُ ﷻ أمّةَ الإسلامِ يرِدونَهُ قبلَ الصراطِ، فيما يظهرُ؛ لأنَّ الناسَ يأتونَ يومَ القيامةِ في هولٍ عظيمٍ وكربٍ شديدٍ، وتدنو منهمُ الشمسُ فيصيبُهمْ عطشٌ عظيمٌ، فترِدُ هذهِ الأمةُ الحوضَ، يشربونَ منهُ، كما قالَ النبيُّ ﷺ: «**أنا فرطكمْ على الحوضِ، منْ مرَّ عليَّ شربَ، ومنْ شربَ لمْ يظمأْ أبدًا**»[(٢)] رواهُ البخاريُّ منْ حديثِ أبي سعيدٍ، وممّا يدلُ على أنَّ ورودَ الحوضِ يكونُ قبلَ الصراطِ، ما جاءَ منْ أنَّ النبيَّ ﷺ يرى أقوامًا منْ أمتِهِ يُذَادُونَ عنِ الحوضِ ويُمنعونَ، فيقولُ ﷺ: «**أُصَيْحَابِي أُصَيْحَابِي، فَلَيُقَالَنَّ لِي: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**»[(٣)]، وهؤلاءِ الّذينَ يُذادونَ عنِ الحوضِ، همُ الذينَ ارتدُّوا بعدَ النبيِّ ﷺ، وعلى هذا فلا يمكنُ أنْ يكونَ الحوضُ بعدَ الصِّراطِ، فإنَّهُ لا يجوزُ الصراطَ إلَّا مؤمنٌ، كما قالَ تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧١، ٧٢]!، وقيلَ: بلِ الحوضُ المورودُ يكونُ بعدَ الصراطِ، وقيلَ: بلْ للنبيِّ ﷺ حوضانِ: حوضٌ قبلَ الصّراطِ، وحوضٌ بعدَهُ. وقيلَ: بلْ هوَ حوضٌ واحدٌ ممتدٌّ منْ أرضِ المحشرِ إلى ما بعدَ ا لصراطِ، وأقربُ هذهِ الأقوالِ أنَّ الحوضَ قبلَ الصراطِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٤٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤)، ح (٨٢)، والطبراني (٧/ ٢١٢)، ح (٦٨٨١). وقال الترمذي: «غريب وقد روى الأشعث بن عبد الملك، هذا الحديث عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلا ولم يذكر فيه عن سمرة وهو أصح».

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٧٥)، ومسلم (٢٢٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٢٥)، (٦٥٢٦)، ومسلم (٢٢٩٠)، (٢٣٠٤) واللفظ له.

وقولُهُ: «أَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لأُمَّتِهِ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى أكْرَمَ نبيَّهُ محمَّدًا ﷺ بالحوضِ؛ لأجلِ إغاثةِ الأمةِ منْ شدّةِ العطشِ في ذلكَ الموقفِ.

وقولُهُ: «لأُمَّتِهِ» الضميرُ عائدٌ إلى النبيِّ محمدٍ ﷺ، والمعنى أنَّ الحَوْضَ الذي أكرمَ اللهُ بِهِ نَبيَّهُ ﷺ خاصٌّ بأمتِهِ، فلا يَرِدُهُ غيرُ الأمَّةِ؛ إذْ إنَّ كلَّ أمةٍ ترِدُ حوضَ نبيِّها.

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الأَخْبَارِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يثبتونَ الشفاعةَ في الآخرةِ للنّبيِّ ﷺ، وأعظمُ الناسِ نصيبًا منها أمتُهُ، فقدِ ادَّخرَها لهمْ في الآخرةِ كما جاءتْ بِهِ النّصوصُ، وهي أنواعٌ وأقسامٌ كما سيأتي، والشفاعةُ أصلُها مِنَ الشَّفْعِ، وهوَ لغةً ضدُّ الوترِ، وهيَ جَعْلُ الفردِ زوجًا. وأمَّا الشفاعةُ في الاصطلاحِ فهيَ التوسُّطُ في جلبِ الخيرِ أوْ دفعِ الضرِّ، وهيَ كذلكَ في الآخرةِ؛ فإنَّ الشفاعةَ التي في الآخرةِ توسُّطٌ ممنْ يمنُّ اللهُ عليهِ بالشفاعةِ في جلبِ خيرٍ أوْ دفعِ ضرٍّ. لكنَّها تختلفُ عنْ شفاعةِ الدنيا في أنَّ شفاعةَ الآخرةِ لا تكونُ إلَّا بإذنٍ مِنَ الربِّ ﷻ، وأنَّها لا تكونُ إلَّا برِضَاهُ عنِ المشفوعِ لَهُ، فلا بدَّ مِنْ هَذَيْنِ الشرطينِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقالَ - جلَّ وعلا -: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦]. فلا بدَّ منَ الإذنِ والرِّضَا في كلِّ شفاعةٍ تكونُ يومَ القيامةِ منْ كلِّ أحدٍ ولكلِّ أحدٍ، حتى الشفاعةِ العُظمى التي تكونُ للنبيِّ ﷺ لا تكونُ إلَّا بعدَ الاستئذانِ، فقدْ جاءَ في الصحيحينِ، منْ حديثِ أنسٍ مرفوعًا، وفيهِ: «. . . **فَيَأْتُونِي، فَأَنْطَلِقُ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ لِي:**

ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ...» الحديثُ[(١)]، وشفاعةُ النبيِّ ﷺ يومَ القيامةِ على درجاتٍ: منها ما حصلَ الاتفاقُ بينَ الأمةِ على ثبوتِهِ. ومنها ما جَرَى فِيهِ الخلافُ بينَ أهلِ السنةِ والجماعةِ وغيرِهِمْ منْ أهلِ البدعِ. أمَّا الشفاعةُ التي اتفقوا على ثبوتِها، فهي الشفاعةُ العُظمى التي يشفعُ فيها الرسولُ ﷺ عندَ ربِّهِ أنْ يأتي جلَّ وعلا لِفَصْلِ القضاءِ بينَ النَّاسِ، وإنَّما سميتِ الشفاعةَ العُظمى؛ لأنَّ المنتفعَ بها همُ الخلقُ جميعًا، ولأنَّ آدمَ وأولي العزم منَ الرسلِ - عليهمْ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ - يتَخَلَّوْنَ عنها، فلا يكونُ لها إلَّا رسولُ اللهِ ﷺ، كما في الصَّحيحينِ، منْ حديثِ أبي هريرةَ: «**يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يُسْمِعُهُمْ الدَّاعِي وَيَنْفُذُهُمْ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنْ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ**» إلى أنْ قالَ ﷺ: «**فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي ﷻ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ أُمَّتِي يَا رَبِّ أُمَّتِي يا ربِّ! فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، أَدخِلِ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنْ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ...**» والظاهرُ أنَّ هؤلاءِ الّذينَ يأتونَ الأنبياءَ منْ أهلِ الإيمانِ؛ لأنَّهمْ يذكرونَ منْ أوصافِ الأنبياءِ ما لا يُقرُّ بِهِ إلَّا مؤمنٌ، أمَّا أهلُ الكفرِ فإنَّهمْ لا شأنَ لهمْ، فإنَّهمْ يُحشرونَ يومَ القيامةِ صاغرينَ، كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] ومنْ كانَ صاغرًا، فليسَ أهلًا للسعيِ في نفعِ الخلقِ. وكذلكَ وافقَ المعتزلةُ

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٤١٠)، و«مسلم» (١٩٣).

والخوارجُ أهلَ السنةِ والجماعةِ في إثباتِ الشفاعةِ في رفعِ الدرجاتِ في الجنةِ، وكذا الشفاعةُ في استفتاحِ الجنّةِ، كما قالَ النّبيُّ ﷺ، فيما رواهُ مسلمٌ وغيرُهُ منْ حديثِ أنسٍ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**آتِي بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لاَ أَفْتَحُ لأَحَدٍ قَبْلَكَ**»[(١)]، وفيهِ أيضًا منْ حديثِ أنسٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أنا أولُ شفيعٍ في الجنةِ**»[(٢)]. وأمَّا باقي أنواعِ الشفاعةِ كالشفاعةِ في أهلِ الكبائرِ، ممنِ استحقوا النارَ ألَّا يدخلوها، ومَنْ دخلَ النارَ أنْ يخرجَ منها، فهذهِ كلُّها ينكرُها المعتزلةُ والخوارجُ، ويحملونَ ما وردَ منَ النصوصِ في الشفاعةِ على الشفاعةِ العُظمى وعلى الشفاعةِ في رفعِ الدرجاتِ في الجنةِ.

وقولُهُ: «**وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الأَخْبَارِ**» هذهِ الشّفاعةُ غيرُ الشفاعةِ العظمى التي يشفعُ فيها النبيُّ ﷺ لكلِّ الناسِ، فهيَ شفاعتُهُ ﷺ لأمتِهِ خاصّةً، كما جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، وَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي فِي الآخِرَةِ**»[(٣)]، وفي لفظٍ لمسلمٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**»[(٤)]،

---

(١) «صحيح مسلم» (١٩٧).

(٢) «صحيح مسلم» (١٩٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٣٠٤)، ومسلم (١٩٨).

(٤) «صحيح مسلم» (١٩٩).

فالشفاعةُ المدَّخرةُ تَشْمَلُ شفاعتَهُ ﷺ في قومٍ منْ أمّتِهِ، استحقّوا دخولَ النارِ ألَّا يدخلوها، وكذلكَ شفاعتُهُ في قومٍ دخلواً النَّارَ أنْ يخرجوا منها، وكذلكَ شفاعتُهُ في دخولِ الجنّةِ، كما تقدّمَ بها الحديثُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ**» أي: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يُقرّونَ بأنَّ اللهَ تعالى، قدْ أخذَ الميثاقَ منْ آدمَ وذرّيّتِهِ، والميثاقُ: مصدرٌ ميميٌّ مِنْ وثقَ، وهيَ مادةٌ تدورُ على معنى الثباتِ والقوةِ في الشيءِ. والميثاقُ في اللغةِ هوَ العَهْدُ الغليظُ[(١)]، والمرادُ بِهِ هنا ما أخَذَهُ اللهُ تعالى مِنْ آدَمَ وذريتِهِ: أنَّهُ رَبُّهمُ الذي لا يستحقُّ العبادةَ سواهُ، وهوَ المذكورُ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢-١٧٣]، فهاتانِ الآيتانِ فيهما ذكرُ الميثاقِ الذي أخذَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - على الناسِ.

وقدِ اختلفَ العلماءُ - رحمَهمُ اللهُ - في حقيقةِ الميثاقِ ما هوَ؟ على أقوالٍ:

القولُ الأولُ: أنَّهُ عَهْدٌ أَخَذَهُ اللهُ مِنْ آدَمَ وذريتِهِ في عالمِ الذَّرِّ عندما أخرجَ منْ ظهرِ آدمَ ذرِّيّتَهِ، وهيَ أرواحُهمْ قبلَ أنْ تُنفخَ في أجسامِهِمْ، فكانوا كالذَّرِّ، أيْ صغارِ النملِ، وقدْ قالَ ذلكَ ابنُ عباسٍ ومُجَاهِدٌ وجماعةٌ منَ السلفِ والخلفِ.

---

(١) ينظر: «الصحاح» (٤/ ١٥٦٣)، و«لسان العرب» (١٠/ ٣٧١).

وقدِ استدلوا لذلكَ بما جاءَ عنِ ابنِ عباسٍ وعبدِ اللهِ بنِ عمرٍو منْ أنَّ اللهَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ بِنَعْمَانَ -أي عَرَفَةَ- فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا، فَنَثَرَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالذَّرِّ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قِبَلًا قَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾[(١)]، أيْ: أقروا لَهُ بالربوبيةِ ﷻ في عالمِ الذرِّ قبلَ أنْ يخلقَهُمْ.

القولُ الثاني: أنَّ الميثاقَ الذي أخَذَهُ اللهُ ﷻ على بَنِي آدمَ هوَ الفطرةُ التي جَبَلَ اللهُ الناسَ عليها، وقدِ اختارَ هذا جماعةٌ منَ السلفِ والخلفِ، منهمُ ابنُ تيميةَ[(٢)] وابنُ القيمِ[(٣)] وابنُ كثيرٍ[(٤)]، وهوَ المشارُ إليهِ في قولِهِ تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]. وكذلكَ ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ**»[(٥)]، وكذلكَ ما رواهُ الإمامُ مسلمٌ منْ حديثِ عياضِ بنِ حمارٍ رضي الله عنه قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «**قالَ اللهُ تعالى: وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ** -أي: على التوحيد- **وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ**»[(٦)]، أيْ: صَرَفَتْهُمْ، وبمقتضى هذا كانَ المشركونَ إذا سئلوا: منِ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٣٤٧) ح/ (١١١٩١)، والحاكم (١/ ٨٠) ح/ (٧٥)، قال النسائي: «كلثوم هذا ليس بالقوي، وحديثه ليس بالمحفوظ»، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»، وقال الهيثمي (٧/ ٢٥): «رجاله رجال الصحيح».

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٤٥).

(٣) ينظر: «شفاء العليل» الباب الثلاثون.

(٤) ينظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٠٠).

(٥) «صحيح البخاري» (١٣٥٨، ١٣٥٩)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٦) «صحيح مسلم» (٢٨٦٥).

الخالقُ؟ من الرازقُ؟ من المالكُ؟ من المدبرُ؟ كانوا يقولونَ: اللهُ، كما قالَ تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١-٣٢]، وهٰذا إقرارٌ منهمْ بمقتضى الميثاقِ الذي واثقهمُ اللهُ عليهِ وفَطَرَهُمْ عَلَيْهِ، وقدْ ذهبَ إلى هذا القولِ جماعةٌ منَ العلماءِ، منهمْ شيخُ الإسلامِ[(١)]، وابنُ القيمِ[(٢)] - رحمَهما اللهُ -، وأجابَ هؤلاءِ على أدلةِ القولِ الأولِ بما يلي:

أولًا: أنَّ الأحاديثَ الواردةَ فيهِ ضعيفةٌ لمْ يثبتْ منها شيءٌ.

ثانيًا: أنَّ هٰذا الميثاقَ المذكورَ لا يذكرُهُ أحدٌ، واللهُ ﷻ قدْ ذكرَ في الآيةِ ما يدلُّ على أنَّ هٰذا الميثاقِ حاضرٌ في أذهانِهِمْ لا يغيبُ عنهمْ، حيثُ قالَ ﷻ: ﴿أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، والمعنى أنَّ هٰذا الأخذَ منْ ظهورِ بني آدمَ علتُهُ وسببُهُ ألَّا يقولَ الناسُ يومَ القيامةِ: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ فإذا كانَ الناسُ لا يذكرونَ هذا الميثاقَ في الدنيا، فهمْ أغفلُ عن ذكرِهِ في الآخرةِ منْ بابِ أولى.

ثالثًا: أنَّ الأخذَ المذكورَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾، منْ بني آدمَ وليسَ منْ آدمَ، وقالَ أيضًا: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾، ولمْ يقلْ: منْ ظهرِهِ، وقالَ أيضًا: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، ولمْ يقلْ: ذرِّيَّتَهُ، فكلُّ هٰذا يدلُّ على أنَّ الأخذَ في الآيةِ لا يفسَّرُ بما جاءَ في حديثِ ابنِ عباسٍ وغيرِهِ.

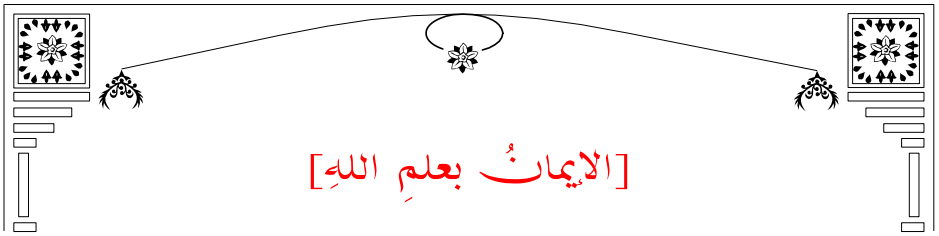
---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٤٥).

(٢) ينظر: «شفاء العليل» الباب الثلاثون.

رابعًا: أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، لا يلزمُ منْهُ النُّطقُ، بلِ الشهادةُ تكونُ بالحالِ، فيكونُ المعنى في قولِهِ: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ جعلهمْ مُقِرِّينَ بِهَذا المِيثَاقِ. كما في قولِهِ تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]، وهمْ شاهدونَ على أنفسِهِمْ بالكفرِ حالًا لا مقالًا؛ لأنَّهمْ لمْ يُقرُّوا بأنَّهمْ كفارٌ، ولا تكلموا بذلكَ، إنَّما شهادتُهمْ شهادةٌ حاليةٌ لا مقاليَّةٌ[(١)].

(١) وقد أطال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ٣١٨) تقرير هٰذا المعنى، ونقله ابن القيم في «أحكام أهل الذمة» (٣/ ٦٢).



[الإيمانُ بعلمِ اللهِ]

وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً فَلا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَهُ وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً..» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ تعالى سبقَ علمُهُ بأهلِ الجنةِ وبأهلِ النارِ، أعيانًا وعددًا قبلَ أنْ يخْلُقَهُمْ، وقدْ أحاطَ بذلكَ جميعِهُ بعلمِه السابقِ لكلِّ شيءٍ، وفي هذا ردٌّ على منْ قالَ: إنَّ اللهَ لا يعلمُ بالأشياءِ إلَّا بعدَ حدوثِها، على حسبِ وقوعِها، كما يقولُهُ الذينَ كذَّبوا بالقدرِ، وقالوا: إنَّ الأمرَ أُنُفٌ، فردَّ عليهمُ الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتبرّؤوا منهمْ، وقدْ قالَ الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الرّدِّ عليهمْ: «ناظروهم بالعلمِ، فإنْ أقرّوا بِهِ خُصموا، وإنْ جحدُوهُ كفروا»[1]، وعِلمُ اللهِ السّابقُ بأهلِ الجنّةِ وأهلِ النّارِ علمٌ لا يعتريهِ اختلالٌ ولا يتطرق إليه اختلافٌ بزيادةٍ على ما سبقَ

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٣/ ٣٤٩)، ونسب القول بكفر القَدَرِي إذا جحد العلم إلى الإمام مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله.

علمُهُ من أعدادِهِم ولا أعيانِهِم، ولا نقصٍ، كما قالَ تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، وقالَ تعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وقالَ تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]، والآياتُ الدّالّةُ على ذلكَ كثيرةٌ، ومما يدلُّ على ذلكَ منَ السنةِ ما في «الصحيحين» منْ حديثِ عَلِيِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النبيُّ ﷺ، فِي جَنَازَةٍ فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ فَقَالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ**»(١). ومنها ما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ عائشةَ قَالَتْ: دُعِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، طُوبَى لِهَذَا عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ؛ لَمْ يَعْمَلْ السُّوءَ وَلَمْ يُدْرِكْه! قالَ: «**أَوَغَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ؟! إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا، وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا، وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ**»(٢). وقدْ جاءَ في الترمذيِّ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ قالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الْكِتَابَانِ؟**» فَقُلْنَا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا. فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ الْيُمْنَى: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلاَ يُزَادُ فِيهِمْ وَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلاَ يُزَادُ فِيهِمْ وَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا**»(٣).

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٦٦٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٢١٤١)، وقال: «حسن صحيح غريب»، وأحمد (٢/ ١٦٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٤٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٦٨- ١٦٩).

وفي «الصحيح» عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بن مَالِكِ بن جُعْشُم قَالَ: يَا رَسُولَ الله، بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الآنَ، فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الأَقْلاَمُ وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قالَ: «**لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الأَقْلاَمُ وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ**». قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قالَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»(١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى مثلُ ما أنه علِمَ أزلًا منْ يدخلُ الجنّةَ، وعددَ منْ يدخلُ النارَ، فقدْ سبقَ علمُهُ بأفعالِ منْ يدخلُ الجنةَ ومنْ يدخلُ النارَ، وما يكونُ منهمْ منْ عملٍ أوْ قولٍ أوْ حالٍ ظاهرٍ أوْ باطنٍ، وقد سبقَ تقريرُ ذلك عندَ قولِ المصنّفِ: «**ولَمْ يخفَ عليهِ شيءٌ قبلَ أنْ يخلُقَهمْ، وعلِمَ ما هُم عاملونَ قبلَ أنْ يخلُقَهُمْ**».

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**» أيْ: إنَّ مما يعتقدُهُ أهلُ السنةِ والجماعةِ أنَّ كُلَّ أحدٍ يُيَسّرُ إلى عملٍ يؤولُ بِهِ إلى ما سبقَ في تقديرِ اللهِ تعالى منْ سعادةٍ أوْ شقاءٍ، ومن جنةٍ أو نارٍ كما قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠]. وقدْ أجابَ رسولُ اللهِ ﷺ أصحابَهِ بهذا، عندما أخبرَهمْ بقولِهِ: «**ما منكمْ منْ أحدٍ إلَّا وقدْ كُتبَ مقعدُهُ منَ النارِ، ومقعدُهُ منَ الجنةِ، قالوا: يا رسولَ اللهِ، أفلا نتَّكلُ على كتابِنا وندعُ العملَ؟ قالَ: اعملوا، فكلٌّ ميسَّرٌ لما خُلقَ لَهُ، أمَّا منْ كانَ منْ أهلِ السَّعادةِ فيُيسَّرُ لعملِ أهلِ السعادةِ، وأمَّا منْ كانَ منْ أهلِ الشَّقاءِ فيُيسرُ لعملِ أهلِ الشقاوةِ، ثمَّ قرأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾**(٢).

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧).

وقولُهُ: «وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ» ليسَ فيهِ إلغاءُ اختيارِ الخلقِ- كما سيأتي- بلْ فيهِ الإخبارُ بأنَّ اللهَ علمَ ما يكونُ عليهِ الخلقُ في الأعمالِ والمآلِ، وأنَّهُ ييسِّرُ كلَّ أحدٍ إلى ما علِمَهُ في سابقِ علمِهِ منْ كونِهِ منْ أهلِ السعادةِ أوْ منْ أهلِ الشقاءِ، منْ أهلِ الجنةِ أوْ منْ أهلِ النارِ.

وقولُهُ: «وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ» وصفُ الإنسانَ بأنهُ ميسَّر لما خُلقَ له أصدقُ ما يوصفُ بهِ عملُ الإنسانِ فيما يتَعَلَّقُ بالقدرِ، وما سبقَ في علمِ اللهِ منْ عَمَلِهِ ومَآلِهِ. وهوَ أسلمُ أيضاً منْ قولِ منْ يطلقُ بأنَّ «الإنسانَ مُسَيَّرٌ أوْ مُخَيَّرٌ» فإنَّ النصوصَ في الكتابِ والسنَّةِ دَلَّتْ عَلَى أنَّ للإنسانِ إرادةً ومشيئةً، وأنَّهُ فاعلٌ حقيقةً لما يكونُ منهُ، ولكنَّ ذلكَ لا يخرجُهُ عنْ علمِ اللهِ وإرادتِهِ ومشيئتِهِ وخلقِهِ كما قالَ تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: ٢٨]، وقدْ أنكرَ سلفُ الأمةِ إطلاقَ وصفِ الإنسانِ بالجَبْرِ وعَدَمِهِ، أيْ: إطلاقَ وصْفِ أَنَّ الإنسانَ مُسَيَّرٌ أوْ مُخَيَّرٌ، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حتى في لفظِ «الجبرِ» أنكروا على مَنْ قالَ: جُبِرَ، وَعَلى مَنْ قالَ: لمْ يُجْبَرْ، والآثارُ بذلكَ معروفةٌ عنِ الأوزاعيِّ وسفيانَ الثوريِّ وعبدِ الرحمنِ بنِ مهديٍّ وأحمدَ بنِ حنبلٍ وغيرِهِمْ مِنْ سَلَفِ الأمةِ وأئمتِها»[1]، وعلّةُ ذلكَ أنَّ: «لفظَ «الجبرِ» فيهِ اشتراكٌ وإجمالٌ. فإذا قيلَ: «جَبَرَهُمْ» أشعرَ بأنَّ اللهَ يُجبرُهمْ على فعلِ الخيرِ والشرِّ بغيرِ اختيارِهِمْ، وإذا قيلَ: «لمْ يجبرْهمْ» أشعرَ بأنَّهمْ يفعلونَ ما يشاءونَ بغيرِ اختيارِهِ وكلاهما

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٦١).

خطأٌ»[(١)]، وهذا ما يُفِيدُهُ إطلاقُ وَصْفِ أنَّ الإنسانَ مخيرٌ، أوْ أنَّهُ مُسَيَّرٌ، ولذلكَ لا يُطْلَقُ واحدٌ منهما، بلْ يقالُ: الإنسانُ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ لَهُ.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٢٣٧)، وينظر: (٧/ ٦٦٤).



[الأعمالُ بالخواتيمِ]

وَالأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ تَعَالى.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ**» أيْ: إنَّ أعمالَ بني آدمَ، إنَّما تُعتبرُ صلاحًا وفسادًا وقبولًا وردًّا، بما يُختمُ للإنسانِ عندَ موتِهِ، فالعبرةُ في النجاةِ والهلاكِ والسّعادةِ والشقاءِ، بما يموتُ عليهِ الإنسانُ، كما دلّتْ على ذلكَ الأخبارُ، ومنها ما في الصّحيحينِ منْ حديثِ سهلِ بنِ سعدٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا**»[(١)]. فقدْ يكونُ الإنسانُ في بدايتِهِ كافرًا معاندًا لِرَبِّ العالمينَ، ثمَّ يُخْتَمُ لهُ بخيرٍ أوِ العكسِ، كما جاءَ فيما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إنَّ الرجلَ ليعملُ الزَّمنَ الطويلَ بعملِ أهلِ الجنةِ، ثمَّ يُختمُ لهُ عملُهُ بعملِ أهلِ النارِ، وإنَّ الرجلَ ليعملُ الزَّمنَ الطويلَ! بعملِ أهلِ النَّارِ، ثمَّ**

---

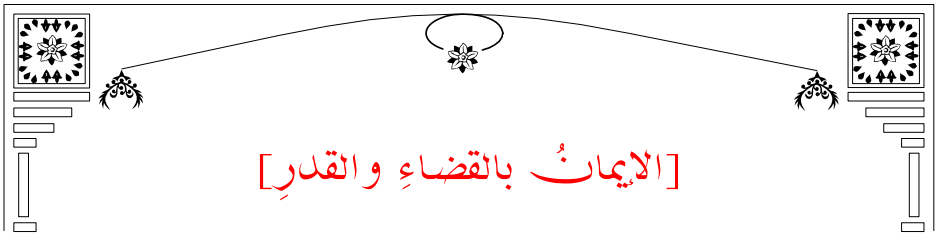
(١) «صحيح البخاري» (٦٤٩٣)، ومسلم (٢٦٤٣)، (٢٦٥١).

يُختمُ لهُ عملُهُ بعملِ أهلِ الجنةِ»[١].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ السعادةَ والشقاءَ كائنتانِ بسببِ قَدَرِ اللهِ وحكمِهِ، فالكُلُّ لا يخرجُ عنْ تقديرِ اللهِ - جلَّ وعلا -، وقدْ ذَكَرَ المؤلفُ السَّعَادَةَ والشقاءَ وهما مآلُ الأعمالِ ومنتهاها في الدنيا والآخرةِ، وهذا يفيدُ أنَّ العملَ وخاتمتَهُ منْ سعادةٍ وشقاءٍ كلُّ ذلكَ بقضائِهِ وقدرِهِ. فالسعيدُ إنَّما يسعدُ بما سبقَ منْ قضاءِ اللهِ، والشقيُّ إنَّما يشقى بما سبقَ منْ قضاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فقضاءُ اللهِ وقدرُهُ محيطٌ بأعمالِ العبادِ، أهلِ السعادةِ وأهلِ الشقاءِ على حَدٍّ سواءٍ، لا فرقَ بينَ هٰذا وذاكَ. يدلُّ لذلك قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾... الآية، وفي الصحيحينِ من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ عنِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ وكلَ بالرحمِ ملكًا يقولُ: يا ربِّ نطفةً، يا ربِّ علقةً، يا ربِّ مضغةً، فإذا أرادَ أن يقضيَ خلقَهُ، قالَ: أذكرٌ أم أنثى، شقيٌّ أم سعيدٌ، فما الرزقُ والأجلُ؟ فيُكتبُ في بطنِ أمِّهِ». وفيهما منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ في بيانِ أحوالِ الخلقِ حيثُ قالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ويُؤمرُ بأربعِ كلماتٍ يُكتبُ رزقُهُ، وأجلُهُ، وعملُهُ، وشقيٌّ أو سعيدٌ».



(١) «صحيح مسلم» (٢٦٥١).



[الإيمانُ بالقضاءِ والقدرِ]

وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى طوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ فَهٰذا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الخَلْقِ مَوْجُودٌ وَعِلْمٌ فِي الخَلْقِ مَفْقُودٌ فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ المَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ المَفْقُودِ كُفْرٌ وَلا يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ المَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ المَفْقُودِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ» هذا شروعٌ في بيانِ عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ في القدرِ، وهو أصلٌ من أصولِ الإيمانِ، وبدأَ فيهِ المؤلفُ ببيانِ حقيقةِ القدرِ.

وقولُهُ: «وَأَصْلُ الْقَدَرِ» أصلُ الشيءِ قاعدتُهُ التي يُبنَى عليها، سواءٌ أكانَ

حسِّيًّا أمْ معنويًّا، والمرادُ بالقدرِ هنا التقديرُ، وقدْ عرَّفَ الإمامُ أحمدُ القدرَ بأنَّهُ قدرةُ اللهِ، واستحسنَ ذلكَ ابنُ عقيلٍ جدًّا، وجعلَهُ دليلًا على دقةِ فهمِ الإمامِ أحمدَ ورسوخِ علمِهِ، قالَ ابنُ القيمِ في «نونيتِهِ»[(١)]:

فَحَقِيقَةُ الْقَدَرِ الَّذِي حَارَ الْوَرَى ... فِي شَأْنِهِ هُوَ قُدْرَةُ الرَّحْمَنِ

وَاسْتَحْسَنَ ابْنُ عَقِيلٍ ذَا من أَحْمَدَ ... لَمَّا حَكَاهُ عَنِ الرِّضَا الرَّبَّانِي

قَالَ الإِمَامُ شِفَا القُلُوبِ بِلَفْظَةٍ ... ذَاتِ اخْتِصَارٍ وَهْيَ ذَاتُ بَيَانِ

فالقَدَرُ هوَ حكمُ اللهِ الكونيُّ، وقدْ عرَّفَهُ بعضُ أهلِ العلمِ بذكرِ مراتبِهِ، منْ ذلكَ قولُ النَّاظمِ:

علمُ كتابةِ مولانا مشيئتُهُ ... وخلقُهُ وهوَ إيجادٌ وتكوينُ

وقولُهُ: «سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ حقيقةَ القدرِ، وقاعدتَهُ التي يُبنى عليها أنه، ممّا أخفاهُ اللهُ تعالى، عن خلقِهِ واستأثرَ بهِ في علمِ الغيبِ عندَهُ فلم يُظهرْ عليهِ أحدًا منْ خلقِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، وكما قالَ ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]. فإذا تبينَ لكَ ذلكَ، وأيقنتَ أنَّ القدرَ سرٌّ خفيٌّ يعجزُ الخلقُ عن إدراكِهِ وفهمِهِ سلَّمتَ للهِ ﷻ قضاءَهُ وقدرَهُ، وأيقنتَ أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - حكمٌ عدلٌ لا يظلمُ النّاسَ شيئًا، كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَـٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]. وبهذا يقرُّ قلبُ المؤمنِ

(١) «النونية» ص (٣٦).

ويطمئنُّ بقدرِ اللهِ وقضائِهِ، ويزولُ ما فيهِ منَ الشوائبِ والكدرِ، فقدْ روَى الإمامُ أحمدُ وأبو داودَ، عنِ عبدالله بن فيروز الديلميِّ، قالَ: «أتيتُ أبيَّ بنَ كعبٍ، فقلتُ لهُ: وقعَ فى نفسِي شيءٌ من اَلقدرِ، فحدِّثني بشيءٍ لعلَّ اللهَ أنْ يُذهبَهُ منْ قلبي. فقالَ: لوْ أنَّ اللهَ عذَّبَ أهلَ سمواتِهِ وأهلَ أرضِهِ، عذّبَهمْ وهوَ غيرُ ظالمٍ لهمْ، ولوْ رحمَهمْ كانتْ رحمتُهُ خيرًا لهمْ منْ أعمالِهمْ، ولوْ أنفقتَ مثلَ أحُدٍ ذهبًا فى سبيلِ اللهِ ما قبِلَهُ اللهُ منكَ، حتى تؤمنَ بالقدرِ، وتعلمَ أنَّ ما أصابكَ لمْ يكنْ ليُخطئَكَ، وأنَّ ما أخطأكَ لمْ يكنْ ليُصيبَكَ، ولوْ مُتَّ على غيرِ هذا لدخلتَ النَّارَ. قالَ: ثمَّ أتيتُ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ فقالَ مثلَ ذلكَ - قالَ - ثمَّ أتيتُ حذيفةَ بنَ اليمانِ فقالَ مثلَ، ذلكَ - قالَ - ثمَّ أتيتُ زيدَ بنَ ثابتٍ فحدَّثني عنِ النبيِّ ﷺ مثلَ ذلكَ»[(١)]. فواجبٌ على كلِّ مؤمنٍ أنْ يؤمنَ بالقدرِ وأنه لنْ يتمكنَ منْ إدراكِ كنهِهِ وفهمِ حِكَمِه وغاياتِهِ وأسرارِهِ. وقولُهُ: «**أَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ فِي خَلْقِهِ**» وصفُ القدرِ بأنَّهُ سرُّ اللهِ، نُقلَ عنْ عيسى ابن مريم عليه السلام، فعنِ ابنِ عباسٍ أنَّ عيسى ابنَ مريم قالَ: «**القدرُ سرُّ اللهِ فلا تكلَّفوهُ**»[(٢)]، وقدْ نُقلَ عنِ ابنِ عمرَ مثلُهُ[(٣)]، وسُئلَ عليٌّ رضي الله عنه عنِ القدرِ

---

(١) «مسند أحمد» (٢١٦٥٣)، «سنن أبي داود» (٤٧٠١)، «صحيح ابن حبان» (٧٢٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٦١) ح/ (١٠٦٠٤)، من طريق عبد الله ابن رجاء، عن سَوَار بن مصعب، عن أبي يحيى القتات، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، وسوار بن مصعب كان عبد الله بن رجاء يقلب اسمه إلى مصعب بن سوار، هكذا قال الدارقطني في «السنن» (١/ ١٢٨)، وقال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» «منكر الحديث». وفيه أبو يحيى القتات، قال عنه ابن معين: «في حديثه ضعف»، وقال النسائي: «ليس بالقوي».

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٨٢)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٩٠) كلاهما =

فقالَ: «**طريقٌ مظلمٌ فلا تسلكْهُ**» وقالَ مرَّةً في جوابِهِ: «**بحرٌ عميقٌ فلا تلجْهُ**» وقالَ مرةً: «**سرُّ اللهِ فلا تكلَّفْهُ**»(١)، وجاءَ رجلٌ إلى أبي حنيفةَ يجادلُهُ في القدرِ، فقالَ لَهُ: «**أَمَا علمتَ أنَّ الناظرَ في القدرِ كالناظرِ في عينِ الشمسِ، كلما ازدادَ نظرًا ازدادَ تحيُّرًا؟!**» ووصفُ القدرِ بأنه سرٌّ يفيدُ عدةَ فوائدَ:

منها: قطعُ النظرِ والتعمُّقِ في بابِ القدرِ؛ لأنَّ ذلكَ لا يوصِلُ إلى علمٍ وبصيرةٍ؛ فالقدرُ سرٌّ خَفِيٌّ، لا سبيلَ إلى تحصيلِهِ وكشفِهِ.

ومنها: التسليمُ للهِ ﷻ فيما أخبرَ بِهِ مما يتعلقُ بقضائِهِ وقدرِهِ؛ لأنَّهُ سرٌّ لا يمكنُ إدراكُهُ بالعقلِ، فلا يمكنُ الاطلاعُ عليهِ.

ومنها: إبطالُ الاحتجاجِ بالقدرِ في معارضةِ الشرعِ وردِّهِ؛ لأنَّ القدرَ غيبٌ خفيٌّ، وسرٌّ لا يُعلمُ، وما كانَ كذلكَ لا يصلحُ الاحتجاجُ بِهِ في ردِّ الأمرِ ونهيِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ**» أيْ: إنَّ أصلَ القدرِ الذي هوَ سِرٌّ خَفِيٌّ لمْ يَكْشِفْهُ اللهُ تعالى لأحدٍ منَ الخلقِ، مهما علا مقامُهُ وسَمَا مكانُهُ، فاللهُ لمْ يكشفْ سرَّ قدرِهِ لصفوةِ خلقِهِ منَ الملائكةِ والرسلِ، فلمْ يطلعْ على ذلكَ السرِّ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلا نبيٌّ مرسلٌ، فهوَ مِنْ مفاتحِ الغيبِ التي لا يعلمُها إلَّا هوَ، كما قالَ ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ

= من طريق الهيثم بن جماز، عن عمران القصير، عن نافع، عن ابن عمر. وهو ضعيف لأجل الهيثم فقد ضعفه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم.

(١) أخرج هذا الأثر الآجري في «الشريعة» (٢/ ٩٥٢)، من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي قال: حدثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن علي به. وهو ضعيف لأجل إسماعيل البجلي فهو ضعيف وعبدالملك بن هارون متروك.

﴿إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وهذا لا ينفي أنَّ يُطْلِعَ اللهُ تعالى بعضَ عِبَادِهِ على بعضِ ما قضاهُ وقدَّرهُ ﷻ كما قالَ ﷻ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والتَّعَمُّقُ والنظرُ في ذلكَ ذَرِيعَةُ الخِذلانِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ طلبَ كشفِ سرِّ القدرِ وعلمِهِ وتكلُّفَ ذلكَ فكرًا وبحثًا، وسؤالًا وجدلًا يُفضي ويؤدي إلى الخذلانِ، وهوَ أنْ يخليَ اللهُ بينَ العبدِ وبينَ نفسِهِ فلا يعينُهُ ولا ينصُرُهُ ولا يهديهِ سبيلًا.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ**» أيْ: إنَّ التعمُّقَ في القَدَرِ وطلبَ كشفِ سرِّهِ وَسِيلَةٌ توصلُ إلى الحرمانِ، والحرمانُ أصلُهُ المنعُ، وهوَ هنا منعٌ منْ كلِّ خيرٍ، ورأسُ ذلكَ منعُ طمأنينةِ القلبِ، وانشراحِهِ ويقينِهِ، فإنَّ مَنْ شَكَّ فِي هٰذا الأمرِ وعَمَّقَ النظرَ فيهِ ألقى الشيطانُ في قلبِهِ الوساوسَ التي تورثُهُ حرمانَ لذةِ الإيمانِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ**» الدرجةُ: هيَ الرفعةُ في الشيءِ والمُضِيُّ فيهِ، والمرادُ أنَّ التعمُّقَ في القدرِ والنّظرَ فيهِ، تجاوزٌ للحدِّ في العصيانِ، وترقٍّ فيهِ؛ ذلكَ أنَّ أصلَ القدرِ سرٌّ أخفاهُ اللهُ على خلقِهِ، لمْ يُطْلِعْ عليهِ ملكًا مقرَّبًا ولا نبيًّا مرسلًا، فطلبُهُ عصيانٌ وطغيانٌ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَالحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً**» أيْ: إذا تبيّنَ لكَ ما تقدّمَ منْ شؤمِ التّعمُّقِ في القدرِ والنّظرِ فيهِ وما يفضِي إليه من خذلانٍ وحرمانٍ وطغيانٍ، فالزم الحذرَ والتَّحَرُّزَ والتَّيَقُّظَ التامَّ الذي لا غفلةَ معهُ، منَ التعمُّقِ في القدرِ، والنّظرِ فيهِ، سواءٌ أكانَ تفكُّرًا أمْ تأمُّلًا أمْ بحثًا

أمِ استسلامًا لما يقذفُهُ الشيطانُ منْ إيراداتٍ على القلبِ، تُشوّشُ عليهِ قلبَهُ وتفسدُهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ» هذا بيانُ علّةِ ما تقدّمَ منْ تحذيرٍ، وذكرَ فيه وجهينِ:

الأولُ: أنَّ اللهَ تعالى أخفى أصلَ القدرِ وحقيقتَهُ عنْ خلقِهِ.

الثاني: أنه تعالى نهى العبادَ عنْ طلبِ الوصولِ إلى حقيقةِ القدرِ، فقدْ جاءَ عندَ الترمذيِّ منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ عليهمْ، وهمْ يتنازعونَ في القدرِ، فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّ وَجْهُهُ حَتَّى كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْنَتَيْهِ الرُّمَّانُ، فَقالَ: «**أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ أَمْ بِهَذَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ؟! إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الأَمْرِ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَتَنَازَعُوا فِيهِ**»[(١)]، والتّنازعُ فيهِ يستلزمُ التّعمُّقَ في القدرِ والنظرَ فيهِ، وقدْ جاءت أحاديثُ كثيرةٌ، في ذمِّ الخائضينَ في القدرِ لا تخلو منْ مقالٍ، إلَّا أنَّ مجموعَها قدْ يُفيدُ ثبوتَ الذّمِّ، منها قولُهُ ﷺ: «**الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ**»[(٢)]، ذلكَ أنَّهمْ ممّنْ تعمّقَ في القدرِ ونظرَ فيهِ على غيرِ هدًى منَ اللهِ فعارضوا بهِ الشرعَ فضلوا بذلكَ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٣٣)، وقال: «حديث غريب».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم (١/ ١٥٩) ح (٢٨٦)، والبيهقي (١٠/ ٢٠٣) ح (٢٠٦٥٨)، من طريق موسى بن إسماعيل، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، قال حدثني بمنى عن أبيه، عن ابن عمر، مرفوعًا. قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». قال المنذري في «مختصره» (٧/ ٥٨): هذا منقطع؛ أبو حازم سملة بن دينار لم يسمع من ابن عمر، وقد روي هذا الحديث من طرق عن ابن عمر ليس فيها شيء يثبت». وما أخرجه مسلم (٨) من حديث يحيى بن يعمر في قصة سؤاله ابن عمر فقال: إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني».

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾» هذا مما استدلَّ بهِ المؤلفُ على ما تَقَدَّمَ منْ وجوبِ تركِ التعمُّقِ والنظرِ في القدرِ، فإنَّهُ إذا كانَ لا يُسألُ عما يفعلُ وجبَ التسليمَ لهُ، ومنْ لازمِ التّسليمِ تركُ التّعمّقِ في القدرِ والنّظرِ فيهِ، فَمَنْ عَارَضَ اللهَ في قدرهِ فقدْ نازعَ اللهَ ﷻ في حكمِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ» هذا بيانُ وجهِ الدلالةِ في الآيةِ، وهو أنَّ منْ قالَ في أقدارِ اللهِ تعالى وأقضيتِهِ: لماذا فعلَ اللهُ كذا؟ تعمُّقًا ونظرًا ومعارضةً، فإنَّهُ قدْ وقعَ في ردِّ ما قضى اللهُ تعالى بهِ في كتابِهِ، منْ كونِهِ جلَّ وعلا: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» أيْ: إنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لحكمِ القرآنِ ورَدَّهِ فإنَّهُ يكونُ بذلكَ منَ الكافرينَ؛ لأنَّ السؤالَ عنْ أفعالِ اللهِ ﷻ على وَجْهِ الاعتراضِ، منازعةٌ للهِ تعالى في حكمِهِ، ومعارضةٌ لهُ في قضائهِ، وهذا يُنَافِي مَا يَجِبُ للهِ تعالى مِنَ التَّسْلِيمِ ويُنَاقِضُ الإيمانَ؛ فإنَّ بناءَ الإيمانِ على الاستسلامِ للهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَهٰذا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى» المشارُ إليهِ ما تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ مِنْ سبْقِ علمِ اللهِ - جلَّ وعلا - للأشياءِ، وَأَنَّ القَدَرَ سِرُّ اللهِ في خلقِهِ، وأَنَّ التعمُّقَ والنظرَ فيهِ مِنْ أَسْبَابِ الخذلانِ والحِرْمَانِ والطغيانِ. فالعلمُ بمجموعِ ما تقدمَ بيانُهُ هو القدرُ الذي يكتفِي به منْ نوَّرَ اللهُ قلبَهُ بأنوارِ الرسالةِ وهداياتِها، كما قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فالقرآنُ نورٌ وهدًى، فكلّما عظُمَ في قلبِ العبدِ نورُ

القرآنِ، تَبَدَّدَتِ الشّبهاتُ، وانقشعتِ الظلماتُ، وزالتْ كلُّ المكدِّراتِ. وكلما خَفي هٰذا النورُ، التبسَ الأمرُ على الإنسانِ، وضلَّ وأُصيبَ بالحيرةِ والتيهِ والاضطرابِ والتناقضِ، كما قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ۝٥﴾ [ق: ٥]. واللهُ ﷻ بعثَ محمدًا ﷺ بالهدى ودينِ الحقِّ ليخرجَ الناسَ منَ الظلماتِ إلى النورِ، والنورُ الذي أخرجَهمْ إليهِ هوَ نورُ النبوةِ والقرآنِ. ومنوِّرُ القلبِ هوَ الذي لمْ يجاوزْ ما جاءَ في الكتابِ والسنةِ، ولمْ يدخلْ في هٰذا الأمرِ بعقلهِ ولا بفاسدِ رأيهِ.

وقولُهُ: «مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى» «مِن» هنا بيانيّةٌ، والمعنى أنَّ أولياءَ اللهِ وهمْ أهلُ محبَّتهِ وتقواهُ والإيمانِ بهِ، يكتفونَ في هذا البابِ بما جاءتْ بهِ الأخبارُ دونَ زيادةٍ. والأولياءُ جمعُ وليٍّ، والوليُّ منْ كانَ للهِ تقيًّا كما قالَ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ فطريقُ حصولِ الولايةِ تحقيقُ التقوى والإيمانِ).

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ» أيْ: إنَّ إدراكَ جملةِ ما ذُكرَ في شأنِ القدرِ، يبلغُ بها المرءُ درجةَ الراسخينَ في العلمِ باللهِ وأسمائهِ وصفاتهِ، والرسوخُ في العلمِ هوَ الثباتُ فيهِ والتمكنُ منهُ، والنفوذُ إلى أسرارهِ وغاياتهِ، فالرُّسوخُ في العلمِ لا يُدرَكُ بالتّعمُّقِ فيما لا طائلَ وراءهُ، ولا في الخوضِ فيما حُظرَ عليهِ علمُهُ، ولا في تكلُّفِ طلبِ ما لا سبيلَ إلى معرفتهِ، مما تقصرُ عنهُ الأفهامُ ولا تستقلُّ بإدراكهِ الأذهانُ، بلْ هوَ مزلَّةٌ ومضلَّةٌ: مزلةٌ عنِ الطريقِ المستقيمِ، ومضلَّةٌ يَضِلُّ بها عنْ سبيلِ اللهِ القويمِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «لأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ» أيْ: إنَّ علّةَ كونِ إدراكِ جملةِ ما تقدّمَ، يوصلُ إلى درجةِ الرّاسخينَ في العلمِ، هي أنَّ العلمَ ينقسمُ إلى قسمينِ

بالنّظرِ إلى إمكانيّةِ الإدراكِ والتحصيلِ، وسيأتيانِ في كلامِ المصنفِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عِلْمٌ فِي الخَلْقِ مَوْجُودٌ» هذا هوَ العلمُ الأولُ، وهوَ علمُ ما جاءَ بهِ النبيُّ ﷺ في القرآنِ والسنةِ، منَ الأخبارِ والأحكامِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعِلْمٌ فِي الخَلْقِ مَفْقُودٌ» هذا هوَ العلمُ الثاني، وهوَ ما استأثرَ اللهُ تعالى بهِ منَ الغيبِ الذي منْ جملتِهِ أسرارُ أقدارِهِ التي لمْ يُطلعْ عليها أحدًا منْ خلقِهِ، كما قالَ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ المَوْجُودِ كُفْرٌ» أيْ: إنَّ عدمَ قبولِ القلبِ لما جاءَ بهِ القرآنُ والسنةُ، وردَّ ذلكَ كفرٌ باللهِ العظيمِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ المَفْقُودِ كُفْرٌ» أيْ إنَّ دعوى الإنسانِ علمَ الغيبِ، الذي لا سبيلَ إلى إدراكِهِ، كفرٌ باللهِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾. فمن ادعى علم الغيب كذب القرآن وتكذيب القرآن كفر بالله العظيم.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: « وَلا يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ المَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ المَفْقُودِ » أي: إن أهل السنة والجماعة، يعتقدون أنه لا يقبل الإيمان ولا يعتبر ولا يعتد به، إلا بأمرين:

الأمر الأول: قبول العلم الموجود، وهو ما جاء به الرسول ﷺ من الهدى ودين الحق، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟

تَسۡلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، أيْ: يقبلوهُ قبولًا لا مُنَازَعَةَ فيهِ ولا تردُّدَ، بلْ قَبولَ إذعانٍ وانْقِيَادٍ.

الأمرُ الثَّاني: الإعراضُ عنْ طلبِ العلمِ المفقودِ، وهوَ ما استأثرَ اللهُ بعلمِهِ، فلمْ يُظهرْ عليهِ أحدًا منْ خلقِهِ، ومنهُ علمُ كيفيّاتِ ما أخبرَ اللهُ بِهِ عنْ نفسِهِ، منْ أسمائِهِ وصفاتِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ومنهُ علمُ سرِّ القدرِ، وما سبقَ بِهِ منْ تقديرِ اللهِ تعالى قبلَ وقوعِهِ، فإنَّهُ لا سبيلَ إلى علمِ ذلكَ إلَّا بطلبِهِ منْ عالمِهِ، وقدْ حظرَهُ اللهُ تعالى وأخفاهُ، إلَّا على منْ شاءَ منْ عبادِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧].

وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ فَلَوِ اجْتَمَعَ الخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ [تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ كَائِنٍ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، [وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ] وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ لَهُ نَاقِضٌ وَلا مُعَقِّبٌ، وَلا مُزِيلٌ وَلا مُغَيِّرٌ، ولا مُحَوِّلٌ، وَلا نَاقِصٌ وَلا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، وَذَلِك مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ، وَأُصُولِ المَعْرِفَةِ، وَالاعْتِرَافِ بتوحيدِ اللهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ اللهُ [عَزَّ وَجَلَّ]: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلهِ فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يُقرّونَ جَازِمِينَ بما جاءتْ بهِ الأدلةُ في الكتابِ والسنةِ في شأنِ اللوحِ والقلمِ، وبجميعِ ما فيهِ رُقِمَ. و«اللَّوْحِ» في اللغةِ كلُّ صحيفةٍ عريضةٍ، خشبًا أوْ عظمًا، والمرادُ بهِ هنا اللوحُ المحفوظُ، وهوَ ما كتبَ اللهُ فيهِ مَقَادِيرَ كلِّ شيءٍ، فهوَ مستودعُ مشيئاتِ اللهِ تعالى وأقدارِهِ، وهو اللوحُ المحفوظُ المذكورُ في قولِهِ تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، وهوَ أمُّ الكتابِ المذكورِ في قولِهِ تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ

وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ [الرعد: ٣٩]، وهوَ الكتابُ المبينُ المذكورُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩]، وهوَ الإمامُ المبينُ المذكورُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، وهوَ الكتابُ المكنونُ المذكورُ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وهوَ الذكرُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وقدْ قالَ النبيُّ ﷺ في جوابِ مَنْ سَأَلَهُ عنْ أولِ هٰذا الأمرِ: «**وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**»(١).

وقولُهُ: «**وَالْقَلَم**» أيْ: نؤمنُ بالقلمِ، وهوَ في اللغةِ الآلةُ الّتي يُكتبُ بها، والمرادُ بِهِ هنا القلمُ الأعظمُ الذي أقسمَ اللهُ تعالى بِهِ في قولِهِ: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ [القلم: ١]، وقدْ أمرَ اللهُ تعالى القلمَ أنْ يكتبَ مقاديرَ كلِّ شيءٍ، فجرى القلمُ بأمرِ اللهِ بكتابةِ ما هوَ كائنٌ إلى يومِ القيامةِ، كما جاءَ فيما رواهُ أصحابُ «السنن» منْ حديثِ عبادةَ بنِ الصامتِ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**». هذا لفظُ أبي داودَ(٢)، وفي روايةِ التِّرمذيِّ: «**اكْتُبِ الْقَدَرَ مَا كَانَ وما هو كائنٌ إلى الأبدِ**»(٣). وقدْ دلتْ نصوصُ الكتابِ والسنةِ على سبقِ الكتابةِ للمقاديرِ، وأنهُ لا يقعُ شيءٌ في الكونِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩١)، (٧٤١٨).

(٢) سنن أبي داود (٤٧٠٠).

(٣) «سنن الترمذي» (٢١٥٥)، وقال: «غريب من هذا الوجه».

إلا وقد تقدمتْ كتابتُهُ في اللوحِ المحفوظِ، ومنْ ذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]، ومنه أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]، وقولُهُ: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]، وغيرُها كثيرٌ. ومن السنةِ ما في «الصحيح» منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قالَ النبيُّ ﷺ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلاَئِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ - قَالَ - وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»(١)، وهذهِ الكتابةُ هي الكتابةُ العامةُ الشاملةُ، ثمَّ تلاها كتاباتٌ دونَ هذهِ الكتابةِ في المنزلةِ والمكانةِ والعِظَمِ، وهي متنوِّعَةٌ، ولها أقلامٌ، كلُّ كتابةٍ لها قلمٌ، وقدْ قالَ النبيُّ ﷺ فيما أخبرَ بهِ ممَّا جرى ليلةَ المعراجِ: «**ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ**»(٢)، وصريفُ الأقلامِ صوتُ جريِها وكتابتِها، وهذهِ الأقلامُ هي التي تكتبُ قدرَ اللهِ اليوميَّ، كما قالَ اللهُ جلَّ وعلا: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٩]. يُعزُّ منْ يشاءُ ويُذلُّ منْ يشاءُ، يعطي منْ يشاءُ ويمنعُ منْ يشاءُ، يرفعُ منْ يشاءُ ويضعُ منْ يشاءُ، يحيي ويميتُ، يُدَبِّرُ أمرَ مملكتهِ جلَّ وعلا لا إلهَ إلَّا هوَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ**» أيْ: نُؤْمِنُ بأنَّ ما حواهُ الكتابُ المكنونُ واللوحُ المحفوظُ، هوَ قضاءُ اللهِ تعالى وقدرُهُ الذي لا يخرجُ عنهُ شيءٌ منْ حوادثِ الكونِ، وهذا الإيمانُ منْ مقتضياتِ الإيمانِ بالقدرِ ولوازمهِ، فلا يتمُّ إيمانُ أحدٍ إلَّا بهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَلَوِ اجْتَمَعَ الخَلْقُ كُلُّهُمْ . . .**» أيْ، إنَّهُ لوِ اتّفقَ كلُّ الخلقِ، منْ

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).
(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩)، وأخرجه مسلم (١٦٣).

أولِهِمْ إلى آخرِهِمْ حيثُ كانوا في السماواتِ أوْ في الأرضِ، على أنْ يغيروا شيئًا مما قضاهُ اللهُ وقدَّرَهُ، إيجاداً أوْ إعداماً، فإنَّهمْ عاجزونَ عنْ ذلكَ كلّهِ. فإنَّهُ لا تبديلَ لخلقِ اللهِ ولا رَادَّ لأمْرِهِ ولا مُعَقِّبَ لحكمِهِ ﷻ، وقدْ جاءَ ذلكَ في وصيةِ النبيِّ ﷺ لابنِ عباسٍ حيثُ قالَ: «**وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلاَمُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ**»[(١)].

قولُهُ رحمه الله: «**جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» أيْ، إنَّ القلمَ قدِ انقطعتْ كتابتُهُ وفُرِغَ منها، فهو من بابِ إطلاقِ اللازمِ على الملزومِ؛ لأنَّ الفراغَ منَ الكتابةِ يستلزمُ جفافَ القلمِ وثباتَ المكتوبِ في اللوحِ منْ مقاديرِ كلِّ شيءٍ إلى يومِ يقومُ الناسُ لربِّ العالمينَ. وقدْ وردَ ذلكَ في قولِ النبيِّ ﷺ لأبي هريرةَ رضي الله عنه: «**جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لاَقٍ**» رواهُ البخاريُّ[(٢)] «وكتابُ اللهِ ولوحُهُ وقلمُهُ من غيبِهِ ومن علمِهِ الذي يلزمُنَا الإيمانُ، ولا يلزمُنَا معرفةُ صفتِهِ»[(٣)].

قولُهُ رحمه الله: «**وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ**» أيْ: إنَّ ما تجاوزَ الإنسانَ وتَعَدَّاهُ منَ المقاديرِ، فإنَّهُ لا يمكنُ أنْ ينزلَ بهِ ويبالَهُ منْ خيرٍ أوْ شرٍّ، وما قدَّرَ اللهُ أنَّهُ نازلٌ بهِ فإنَّهُ لنْ يتجاوزَهُ، ودليلُ ذلكَ: ما جاءَ مرفوعًا في بعضِ رواياتِ حديثِ وصيةِ النبيِّ ﷺ لابنِ عباسٍ ولفظِهِ: «**وَاعْلَمْ**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وقال: «حسن صحيح»، وأحمد (١/ ٢٩٣).

(٢) برقم (٥٠٧٦).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٤٩١).

أَنَ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»[(١)]، وقدْ جاءَ عنْ جماعةٍ منَ الصحابةِ أنَّهمْ قالوا لمنْ سألهمْ عنِ القَدَرِ: لوْ أنفقتَ مثلَ جبلِ أحدٍ ذهبًا في سبيلِ اللهِ لمْ يتقبلهُ اللهُ منكَ حتى تؤمنَ بالقدرِ، وتعلمَ أنَّ ما أصابكَ لمْ يكنْ ليخطئَكَ، وما أخطأكَ لمْ يكنْ ليصيبَكَ[(٢)]، وفي هذا عِظمُ منزلةِ القدرِ، وأنَّهُ كما قالَ ابنُ عباسٍ: القدرُ نظامُ التوحيدِ[(٣)]، فمنْ كذَّبَ بالقدرِ نقضَ تكذيبُهُ توحيدَهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الله قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ» أيْ، إنَّهُ يجبُ على كلِّ أحدٍ: أنْ يعتقدَ أنَّ اللهَ تعالى علمَ الحوادثَ والوقائعَ والأشياءَ على التفصيلِ قبلَ وقوعِها، وقدْ سبقَ تقريرُ هٰذا بأدلتهِ مفصلًا.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَدَّرَ بمشيئتِهِ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا» أيْ: إنَّ اللهَ قضى ما سبقَ بهِ علمُهُ في كلِّ كائنٍ منْ خلقِهِ، قضاءً متقنًا صادرًا عنْ مشيئتِهِ وإرادتِهِ لهُ فيهِ الحكمةُ البالغةُ، قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، أيْ: المحكِمُ المتقِنُ أي المُحكِمُ لما شاءَهُ وقدَّرَهُ فله جلَّ وعلا الحكمُ والحكمةُ والإحكامُ، فاللهُ - جلَّ وعلا - أتقنَ القدرَ إتقانًا يدلُّ على عظيمِ قدرِهِ وقدرتِهِ؛ ولذلكَ لمَّا سُئلَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عنْ تعريفِ القدرِ قالَ: «القدرُ قدرةُ اللهِ»[(٤)]؛ لأنَّ مَنْ كذَّبَ بالقدرِ فقدْ كذَّبَ بقدرةِ اللهِ جلَّ وعلا.

---

(١) أخرجه عبد بن حُميد (٦٣٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٥/ ١٨٢)، وابن حبان (٢/ ٥٠٥)، وهو مروي عن أبي بن كعب، وحذيفة، وابن مسعود، وزيد بن ثابت.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ينظر: «منهاج السنة» (٣/ ١٥١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُبْرَمًا ليسَ لهُ ناقضٌ» أيْ: إنَّ قَضاءَ اللهِ وقدرَهُ لا يَتَطَرَّقُ إليهِ نكثٌ يزيلُ الحكمَ بالكليةِ، قبلَ وقوعِهِ. فلا أحدَ يقدرُ أنْ يردَّ قدرَ اللهِ جلَّ وعلا، بلْ قدرُ اللهِ نَافِذٌ؛ لنفوذِ قدرتِهِ ومشيئتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فهوَ ذو القدرةِ البَالِغَةِ، والمشيئةِ النافذةِ، سبحانَهُ وبِحَمْدِهِ لا إلهَ إلا هوَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا مُعَقِّبٌ» أيْ: لا مؤخِّرَ، لقدرِ اللهِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦۚ﴾ [الرعد: ٤١]، أيْ: لا يقدرُ أحدٌ أنْ يردَّ حكمَ اللهِ أوْ يراجعَهُ فيهِ أوْ يؤخرَهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا مُزِيلٌ» أيْ: إنَّهُ لا رافعَ لقضاءِ اللهِ وقدرِهِ، بعدَ وقوعِهِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧﴾ [الأنعام: ١٧]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدۡكَ بِخَيۡرٖ فَلَا رَآدَّ لِفَضۡلِهِۦۚ﴾ [يونس: ١٠٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا مُغَيِّرٌ» أيْ: إنَّهُ لا مُبدِّلَ لقضاءِ اللهِ وقدرِهِ، والتبديلُ يشملُ جميعَ ما تقدمَ منَ النقضِ والتعقيبِ والإزالةِ فكلُّها تغييرٌ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا مُحَوِّلٌ» أيْ: لا صارفَ لقضاءِ اللهِ وقدرِهِ ولا ناقلَ له عمَّا أرادَهُ اللهُ تعالى، زمانًا ولا مكانًا ولا حالًا ولا عينًا ولا وصفًا، كما قالَ تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ٥٦﴾ [الإسراء: ٥٦].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا نَاقِصٌ وَلا زَائِدٌ» أيْ إنَّهُ لا ينقصُ ما قدَّرَهُ اللهُ تعالى وقضاهُ، ولا يزيدُ عليهِ أحدٌ، بلْ كلُّ الحوادثِ تقعُ مطابقةً لما سبقَ بهِ تقديرُ اللهِ وقضاؤُهُ من غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ عما سبقَ به تقديرُ اللهِ تعالى، كما قالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍۚ﴾ [فاطر: ١١]، فكلُّ

زيادةٍ في الأعمارِ أوْ نقصٍ فيها، سواءٌ في أعمارِ الأجناسِ أوِ الأفرادِ فقدْ فُرِغَ منها في كتابٍ، أي في مكتوبٍ قبل خلقِهِ وإيجادِهِ، فلا زيادةٌ عليها ولا نقصانٌ فيها، وهكذا سائرُ ما قضاهُ اللهُ تعالى وقدَّرَهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَذَلِك مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ، وَأُصُولِ المَعْرِفَةِ وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ**» أي إنَّ العلمَ بما تقدمَ بيانُهُ منْ مسائلِ القدرِ، فالعلمُ بهِ ممَّا يَنْعَقِدُ بهِ الإيمانُ، فهوَ منْ شُعَبِهِ وخصالِهِ الكُبرى التي لا يثبتُ الإيمانُ إلَّا بها، وهوَ مما تُبنى عليهِ المعارفُ والمداركُ، وهو مما يتحققُ بهِ إفرادُ اللهِ تعالى بما يستحقُّهُ في ألوهيتِهِ وربوبيتِهِ، فَمَنْ ضَلَّ في مسألةِ القدرِ فإنَّهُ لم يكملْ ما يجبُ للهِ تعالى منَ التوحيدِ في إلهيتِهِ وربوبيتِهِ؛ لأنَّ منْ توحيدِ الربوبيةِ الإيمانَ بأنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ، ولا بدَّ في الخلقِ منْ قدرةٍ ومشيئةٍ وعلمٍ، لذلك قالَ ابنُ عباسٍ: القدرُ نظامُ التوحيدِ، فمنْ كذَّبَ بالقدرِ نقضَ تكذيبُهُ توحيدَهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾**».

هذا استدلالٌ لما تقدمَ منْ مسائلِ القدرِ، فقولُهُ جلَّ وعلا: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾، يدلُّ على جميعِ ما سبقَ منْ مسائلِ القدرِ، إمَّا دلالةَ مطابقةٍ وإما دلالةَ لزومٍ وإما دلالةَ تضمنٍ. ومما يدل له أيضًا قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾. فمذهبُ السلفِ قاطبةً أنَّ الأمورَ كلَّها بتقديرِ اللهِ تعالى.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾**» هذا دليلٌ آخرُ على ما تقدّمَ منْ أنَّ ما قضاهُ اللهُ تعالى وقدّرَهُ، واقعٌ كما قضى دونَ تعدٍّ ولا نقصٍ ولا تغييرٍ ولا تبديلٍ.

وقولُهُ تعالى: ﴿أَمَرَ ٱللَّهُ﴾، أيْ: ما أمرَ بهِ مِنْ خَلْقِهِ، فالأمرُ هنا بمعنى المأمورِ وهوَ منْ بابِ إضافةِ المصدرِ الذي بمعنى اسمِ المفعولِ إلى فاعلِهِ، وهوَ نظيرُ قولِهِ ﷻ: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]، أيْ: مخلوقُهُ، فأطلقَ المصدرَ وأرادَ بهِ المفعولَ، وهذا كثيرٌ في لغةِ العربِ، ومنهُ قولُ اللهِ تعالىٰ: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. فالذي أتى هوَ مأمورُ اللهِ، أيْ: مخلوقُهُ الذي قضاهُ ﷻ، وبهٰذا ينتهي ما ذكرَهُ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في هٰذا المقطعِ منْ كونِ الإيمانِ بالقدرِ منْ لوازمِ الإيمانِ وأصولِ المعرفةِ، ومنْ لوازمِ الاعترافِ بتوحيدِ اللهِ تعالى وربوبيتِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ للهِ تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا**» أي إنَّ من خاصمَ اللهَ تعالى في قضائِهِ وقدرِهِ ونصَّبَ نفسَهُ معارضًا منازعًا لقدرِ اللهِ فلهُ الويلُ. والويلُ: كلمةُ وعيدٍ ووبالٍ وشدةِ عذابٍ[1] أوْ دعاءٌ بذلكَ، ولا مانعَ منْ أنْ تُحْمَلَ الكلمةُ على كلا المعنيينِ الخبرِ والإنشاءِ.

وقولُهُ: «**خَصِيمًا**» فعيلٌ بمعنى فاعلٌ، أيْ مخاصمًا منازعًا، وهذا وصفٌ لكلِّ منازعٍ في القدرِ غيرِ مسلِّمٍ للهِ تعالى في قضائِهِ وقدرِهِ. وإمامُ المخاصمينَ للهِ في القدرِ إبليسُ الشيطانُ الرجيمُ عليهِ لعائنُ اللهِ، حيثُ قالَ: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]، فخاصمَ اللهَ جلَّ وعلا في قَدَرِهِ، واحْتَجَّ لتبريرِ ضلالِهِ واستكبارِهِ وإبائِهِ بالقدرِ، ولمْ يعترفْ ويقرَّ بالذنبِ والخطأِ. وفي الجملةِ يمكنُ القولُ بأنَّ خُصَمَاءَ اللهِ في القَدَرِ أصْنَافٌ:

الصنفُ الأولُ: القدريةُ والنفاةُ، وهمُ الذينَ قالوا: «**إِنَّ اللهَ لَمْ يُقَدِّرْ**

---

(١) ينظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٥/ ٥٣٢).

شيئًا، وإنَّ الأمرَ أُنُفٌ». وَهذه البِدْعَةُ ظهرتْ أواخرَ زَمَنِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وقدْ ردَّها ابنُ عمرَ وغيرُهُ منْ صحابةِ رسولِ اللهِ ﷺ. وقدْ خاصمَ المشركونَ رسولَ اللهِ ﷺ، في القدرِ كما جاءَ في «صحيحِ مسلمٍ» منْ حديثِ أبي هريرةَ[(١)] أنَّ المشركينَ جاؤوا يُخَاصِمُونَ النبيَّ ﷺ في القدرِ، فأنزلَ اللهُ قولَهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]. لعلهم أنكروا أنَّ اللهَ قدّرَ المقاديرَ، فالآيةُ تثبتُ تقديرَ اللهِ تعالى للأشياءِ قبلَ وقوعِها، وعلمَهُ بها قبلَ وجودِها، فهي ردٌّ على كلِّ مَنْ خَاصَمَ فِي القدرِ، وقد جاءَ ذلك عنِ ابنِ عباسٍ. وجاءَ أنَّ النبيِّ ﷺ تلا هذهِ الآيةَ ثم قالَ: «**نزلتْ في أناسٍ من أمتي يكونونَ آخرَ الزمانِ يكذبونَ بالقدرِ**»[(٢)].

الصنف الثاني: الجبريةُ، وهمُ الذينَ عارضوا الشَّرْعَ بالقدرَ، فعَطَّلُوا الأمرَ والنهيَ، وسلبوا العبدَ الإرادةَ والاختيارَ، فعلى قولِهِمْ لا يُلامُ العاصي على معصيتِهِ، كما لا يُشكرُ المحسنُ على إحسانِهِ؛ لأنَّ إحسانَ المحسنِ بقدرِ اللهِ الذي لا اختيارَ لهُ فيهِ ولا فعلَ، وكذا معصيةُ العاصي! فجعلوا القدرَ حجةً على تعطيلِ الشرعِ. وهذه الضلالةُ هي ما احتجَّ بهِ المشركونَ على النبيِّ ﷺ في تسويغِ شركِهِمْ وكفرِهِمْ، كما قالَ تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨]. وكما قالَ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ﴾ [النحل: ٣٥]. وقولُهُ تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٥٦)

(٢) «المعجم الكبير» (٥/ ٢٧٦).

عَبَدْنَهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠]. وقد كذَّبهم اللهُ وأبطلَ شبهتَهم وطالبَهم إقامةَ البرهانِ على قولِهم فقالَ: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] كما ردَّ اللهُ تعالى عليهم في الاحتجاجِ بالقدرِ على تركِ الطاعةِ في قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٤٧]. فذكرَ اللهُ احتجاجَهمْ بالقَدَرِ على تركِ التوحيدِ والطاعةِ، وردَّتْ عليهمْ وكذبتْهمْ وبيَّنتْ جهلَهمْ وتخرُّصَهمْ وضلالَهمْ، وقالَ في آيةِ النحلِ: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥] وقالَ في آيةِ الزخرفِ بعدَ مقالتِهمْ: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠]، وقالَ في آيةِ يَس: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾، فوصفَ المحتجينَ بالقدرِ على تعطيلِ الشرعِ بالكفرِ حيثُ قالَ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧]. فلا يصحُّ الاحتجاجُ بالقدرِ على تركِ التوحيدِ والطاعةِ، ولا على فعلِ المعصيةِ، بلْ للهِ الحجةُ البالغةُ على كلِّ أحدٍ[(١)]، فإنَّهُ ما مِنْ أَحَدٍ إلَّا ولهُ اختيارٌ ومشيئةٌ إلَّا أنَّ مشيئتَهُ لا تخرجُ عنْ مشيئةِ اللهِ ﷻ كما سيأتي، وقد ردَّ اللهُ على إبليسَ احتجاجَهُ بالقدرِ على المعصيةِ حينَ قالَ: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، فقطعَ اللهُ حجتَهُ وتوعدَهُ على كفرِهِ وعنادِهِ فقال: ﴿قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾. والمرادُ أنَّ كلامَ المؤلفِ رَحِمَهُ اللهُ فيهِ الردُّ على القدريةِ الذينَ عارضوا القدرَ بالشرعِ فنفوهُ،

(١) قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾، قال الزجاج: «حجَّته البالغة: تبيينه أنه الواحد، وإرساله الأنبياء بالحجج المعجزة» [زاد المسير (٢/ ٤٣٢)].

وفيهِ الردُّ على الجبريةِ الذينَ عارضوا الشرعَ بالقدرِ فعطلوا الأوامرَ والنواهيَ وسلبواالعبدَ الإرادةَ والاختيارَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا» أيْ: وَوَيْلٌ لمَنْ نظرَ في القدرِ ومسائلِهِ بقلبٍ مريضٍ عليلٍ. فإنَّ القلبَ المريضَ محجوبٌ عن رؤيةِ الحقِّ وإبصارِ الهُدى، ويورطُ صاحبَهُ في الضلالةِ، ويوردُهُ الرَّدَى، وإنما خصَّ القلبَ بالذكرِ لأنهُ بهِ تُدركُ المعارفَ، وهو آلةُ النظرِ في المعاني والعلومِ، فإذا كانَ سقيمًا مريضًا لمْ يُبصرِ الهُدى، ولم ينجُ منَ الهوى.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهَمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا» أيْ: أنَّ من نظرَ في القدرِ بقلبٍ سقيمٍ مريضٍ فإنه قد طلبَ بخيالِهِ الفاسدِ وظنِّهِ الكاذبِ كشفَ الغيبِ والوصولَ إلى ما أُخفيَ عنهُ من شأنِ القدرِ إخفاءً تامًّا فالكتيمُ بمعنى المكتومِ الذي لم يُظهَرْ عليهِ أحدٌ، فالقدرُ سرُّ اللهِ في خلقِهِ، كما قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الجن: ٢٦]. وقد تقدمَ تقريرُ ذلكَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا» أيْ: إنَّ مَن نظرَ في القدرِ بقلبٍ عليلٍ سقيمٍ فمآلُ نظرِهِ أن يرجعَ فيما توصَّلَ إليهِ مخالفًا للواقعِ. واقعًا بالإثمِ.



[الإيمانُ بالعرشِ والكرسيِّ]

وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ، وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ**» أيْ: إنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ يعتقدونَ ثبوتَ العرشِ وثبوتَ الكرسيِّ، كما جاءَ الخبرُ بذلكَ في الكتابِ والسنةِ، وأجمعَ عليهِ سلفُ الأمةِ. والعرشُ والكرسيُّ مخلوقانِ عظيمانِ مِنْ خَلْقِ اللهِ- جلَّ وعلا-. أمَّا العرشُ فهوَ سريرُ المُلكِ في لغةِ العربِ[(١)]، وهوَ أعظمُ ما نعلمهُ منْ مخلوقاتِ اللهِ - جلَّ وعلا-، وقدْ خَصَّهُ اللهُ دونَ سائرِ الخلقِ باستوائِهِ عليهِ، وذكرَ ذلكَ في مواضعَ عديدةٍ منْ كتابِهِ الحكيمِ[(٢)]، فقالَ اللهُ - جلَّ وعلا-: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. وقدْ وصفَ اللهُ تعالى العرشَ في كتابِهِ بأوصافٍ عديدةٍ تبينُ عظيمَ مكانتِهِ وكبيرَ قدرِهِ وبديعَ صنعِ اللهِ فيهِ؛ فوصفهُ بالعظمةِ، فقالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦]، أي إنَّهُ جمعَ معاني العظمةِ في الخلقِ والوصفِ والقدرِ

---

(١) ينظر: «الصحاح» (١/ ٤٥٨).

(٢) (الأعراف: آية ٥٤، ويونس: آية ٣، والرعد: آية ٢، وطه: آية ٥، والفرقان: آية ٥٩، والسجدة: آية ٤، والحديد: آية ٤).

والشأنِ. ووصفهُ بالكرم، فقالَ تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١١٦]، أي إنَّهُ مستوفٍ فضائلَ حُسنِهِ، فهوَ الموصوفُ بكلِّ كمالٍ يناسبُهُ. ووصفَهُ بالمجدِ، فقالَ تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، على قراءةِ الجرِّ صفةٌ للعرشِ، ومعنى ذلكَ أنَّهُ جمعَ صفاتِ العظمةِ والقوةِ والبهاءِ والجمالِ في نوعِهِ. وقد جاء في السنةِ ما يدلُّ على أنَّ العرشَ أثقلُ الأشياءِ وأعظمُها وزنًا، ففي «صحيحِ مسلمٍ» منْ حديثِ جويريةَ بنتِ الحارثِ: أنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ منْ عندِها بكرةً حينَ صلى الصبحَ، وهي في مسجدِها، ثمَّ رجعَ بعدَ أنْ أضحى، وهي جالسةٌ، فقالَ: «**ما زلتِ على الحالِ التي فارقتكِ عليها؟**» قالتْ: نعمْ، قالَ النبيُّ ﷺ: «**لقدْ قلتُ بعدكِ أربعَ كلماتٍ، ثلاثَ مراتٍ، لوْ وُزنتْ بما قلتِ منذُ اليومِ لوزنتهنَّ: سبحانَ اللهِ وبحمدِهِ، عددَ خلقِهِ، ورضا نفسِهِ، وزنةَ عرشِهِ، ومدادَ كلماتِهِ**»[(١)]، فدلَّ الحديثُ على أنَّ العرشَ أثقلُ ما يُمثَّلُ بهِ، كما أنَّ عددَ المخلوقاتِ أكثرُ ما يُمثَّلُ بهِ[(٢)]. والعرشُ هوَ أولُ المخلوقاتِ المعلومةِ لنا، كما دلَّ على ذلكَ عدةُ أحاديثَ منها ما في «صحيحِ مسلمٍ» منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلاَئِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»[(٣)]، وظاهرُ الحديثِ أنَّ العرشَ كائنٌ على الماءِ حالَ أمرَ اللهُ القلمَ بكتابةِ مقاديرِ الخلائقِ، وهٰذا ما عليهِ جمهورُ أهلِ العلمِ، ورجحَهُ

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٧٢٦).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٥٣).
(٣) «صحيح مسلم» (٢٦٥٣).

ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ قالَ:

والحقُّ أنّ العرشَ قبلُ لأنَّهُ ... قبلَ الكتابةِ كانَ ذا أركانِ[١]

وقدْ ذهبَ بعضُ أهلِ السنةِ والجماعةِ إلى أنَّ القلمَ أولُ الخلقِ، واستدلوا بما رواهُ الترمذيُّ وأحمدُ منْ حديثِ عبادةَ بنِ الصامتِ مرفوعًا: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الأَبَدِ**»[٢]. وفي روايةِ أبي داودَ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَقَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»[٣]. وهذا على روايةِ الرفعِ، فيكونُ القلمُ خبرَ إنَّ. والجوابُ أنْ يقالَ: إنَّ الأوَّليَّةَ المذكورةَ في الحديثِ نسبيةٌ، وليستْ مطلقةً، فأوَّليّةُ خلقِ القلمِ بالنسبةِ لسائرِ الخلقِ ما عدا العرشَ، وذلك أنَّ الأدلّةَ قدْ دلّتْ على أسبقيةِ خلقِ العرشِ، وأمَّا على روايةِ نصبِ القلم ففيها وجهانِ:

الأولُ: كسابقِهِ والجوابُ عنهُ ما تقدمَ في روايةِ الرفعِ.

الثاني: أنَّ النصبَ على المفعوليةِ لفعلِ (خلقَ)، فيكونُ المعنى حينئذٍ أنَّ اللهَ تعالى أمرَ القلمَ بالكتابةِ بعدَ خلقِهِ مباشرةً بحيثُ لمْ يفصلْ بينَ خلقهِ وأمرِهِ بفاصلٍ منَ الزمنِ.

وقولُهُ: «**وَالْكُرْسِيُّ**» الكرسيُّ ثابتٌ في كتابِ اللهِ تعالى، في قولهِ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقدِ اختلفَ العلماءُ في حقيقتِهِ،

---

(١) «القصيدة النونية» ص (٦٥).

(٢) «سنن الترمذي» (٢١١٥)، و«مسند أحمد» (٥/ ٣١٧)، وقال الترمذي: «حسن غريب» وروي عن عبادة من طرق منها، الوليد بن عبادة، ومحمد بن عبادة، وأبي حفصة.

(٣) «سنن أبي داود» (٤٧٠٠)، وتقدم تخريجه والحكم عليه.

فقيلَ: هوَ العرشُ[(١)]، ويُشكلُ على هذا ما جاءَ في الآثارِ منْ ذِكْرِ العرشِ والكرسيِّ معًا، فدلَّ على أنَّهما شيئانِ كما هوَ قولُ أكْثَرِ أهلِ العلمِ منَ السلفِ والخلفِ. وقيلَ: الكرسيُّ مَوْضِعُ قَدَمي الربِّ - جلَّ وعلا -، وقدْ جاءَ هٰذا عنِ ابنِ عباسٍ[(٢)]، ومثلُ هٰذا لا يقالُ بالرَّأْيِ، ولذا قالَ جماعةٌ منَ العلماءِ: إنَّ لهُ حكمَ الرفعِ، ويُشكلُ عليهِ احتمالُ أنْ يكونَ هذا منقولًا منْ أهلِ الكتابِ، فإنَّ ابنَ عباسٍ ﷺ لهُ روايةٌ عنْ أهلِ الكتابِ، وإنْ كانَ ينكرُ الأخذَ عنهمْ، كما في صحيحِ البخاريِّ أنَّه قالَ: «**كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ اللهِ أَقْرَبُ الْكُتُبِ عَهْدًا بِاللهِ تَقْرَؤُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ؟**»[(٣)]، فلعلَّ ما أنكرَهُ هوَ الإقبالُ على ما عندَهمْ، وتركُ ما جاءَ بيانُهُ في كتابِ اللهِ تعالى، أمَّا ما لمْ يأتِ بيانُهُ، فهوَ مندرجٌ في قولِ النبيِّ ﷺ، في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو: «**بلِّغوا عنّي ولوْ آيةً، وحدِّثوا عنْ بني إسرائيلَ ولا حرجَ**»[(٤)]. وقيلَ: الكرسيُّ خلقٌ عظيمٌ منْ خلقِ اللهِ ﷻ غيرُ العرشِ،

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٥/ ٤٠١)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٨٥) ونسب هذا القول إلى الحسن البصري، ولا يثبت عنه؛ لأن في إسناده جويبرًا وهو متفق على ضعفه، وقال فيه الحافظ ابن حجر: «ضعيف جدًّا». وقال ابن كثير: «رواه ابن جرير من طريق جويبر، وهو ضعيف، وهذا لا يصح عن الحسن، بل الصحيح عنه وعن غيره من الصحابة والتابعين أنه غيره» [«البداية والنهاية» (١/ ١٣)].

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٠) ح (٣١١٦) عن ابن عباس قَالَ: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ، وَالْعَرْشُ لاَ يُقْدَرُ قَدْرُهُ». وقال: «صحيح على شرط الشيخين».
وينظر: «مختصر العلو» للذهبي ص (١٠٢)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٥٤): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».

(٣) «صحيح البخاري» (٧٥٢٢).

(٤) «صحيح البخاري» (٣٤٦١).

ويدلُّ لذلكَ ما رواهُ ابنُ حبانَ في صحيحِهِ، منْ حديثِ أبي ذرٍّ أنَّ النّبيَّ ﷺ قالَ: «**يا أبا ذرٍّ، ما السماواتُ السبعُ معَ الكرسيِّ إلَّا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاةٍ، وفضلُ العرشِ على الكرسيِّ كفضلِ الفلاةِ على الحلقةِ**»(١)، وقدْ أخرجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في التّفسيرِ، منْ طريقِ الأعمشِ عنْ مجاهدٍ، بإسنادٍ صحيحٍ، كما قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ(٢).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ**» أيْ: إنَّ اللهَ - سبحانَهُ وبِحَمْدِهِ - لا حاجةَ بِهِ إلى شيءٍ منْ خلقِهِ، لا إلى العرشِ الذي هوَ منْ أعظمِ مخلوقاتِهِ، ولا ما دونَهُ منَ الخلقِ، فهوَ الغنيُّ عنْ كلِّ أحدٍ، كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]، وقالَ أيضًا: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فكلُّ شيءٍ مفتقرٌ إليهِ، لا غنًى بالخلقِ عنهُ ﷻ، وهوَ الغنيُّ الحميدُ - جلَّ وعلا -، ولذلكَ قالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١]، فهوَ سبحانَهُ القائمُ بنفسِهِ المقيمُ لغيرِهِ.

وقولُهُ: «**وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ**» يُفيدُ أنَّ استواءَ اللهِ تعالى على العرشِ اصطفاءٌ واختيارٌ، كما قالَ تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]. والاستواءُ على العرشِ ثابتٌ بالكتابِ والسنةِ وإجماعِ سلفِ الأمةِ، بلْ قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ عنهُ إنَّهُ «**ثابتٌ في كلِّ كتابٍ أُنزلَ على كلِّ نبيٍّ**»(٣). وقدْ أخبرَ اللهُ تعالى باستوائِهِ على العرشِ في مواضعَ عديدةٍ

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٣٦١).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٤٢٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٨٨).

منْ كتابِهِ الحكيمِ، فمنْ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. فاسْتِوَاءُ اللهِ على العرشِ ثابتٌ لا مِرْيَةَ فِيهِ، على الوجهِ اللائقِ بِهِ سبحانَهُ. ومعناهُ عُلُوُّهُ عَلَيْهِ، وقدْ جمعَ ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ في نونيتِهِ كلامَ أهلِ العلمِ في تفسيرِ الاستواءِ، فقالَ:

وَلـهُـمْ عِـبَـارَاتٌ عَـلَـيْـهِ أَرْبَـعٌ ... قَدْ حُصِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَّانِ

وَهْيَ اسْتَقَرَّ وَقَدْ عَلاَ وَكَذَلِكَ ارْ ... تَفَعَ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ

وَكَذَاكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رَابِع ... وَأَبُو عُبَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيبَانِي[1]

فللاستواءِ أربعةُ معانٍ ذكرَها أهلُ العلمِ، وهي: ارتفعَ وعلا وصَعدَ واسْتَقَرَّ، وقدْ نُقلَ ذلكَ كلُّهُ عنِ السلفِ، وهو من اختلافِ التنوعِ في بيانِ معنى الاستواءِ، فكلُّ هذه المعاني دائرةٌ على إثباتِ علوِّ اللهِ على عرشِهِ، وهوَ علوٌّ خاصٌّ اختصَّ اللهُ بِهِ العرشَ، وذلكَ غيرُعلوِّهِ المطلقِ على خلقِهِ كلِّهِمْ. وإثباتُ أهلِ السنةِ والجماعةِ لاستواءِ اللهِ تعالى على عرشِهِ كسائرِ صفاتِهِ إثباتٌ يليقُ بِهِ تعالى منْ غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومنْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ. فالاستواءُ الذي يثبتُهُ أهلُ السنةِ والجماعةِ لا يستلزمُ نقصًا ولا عيبًا ولا افتقارًا؛ لأنَّ كلامَ اللهِ حقٌّ لا يأتيهِ الباطلُ منْ بينِ يديهِ ولا منْ خلفِهِ، وما كانَ حقًّا فلا يمكنُ أنْ يلزمَ عليهِ لازمٌ باطلٌ مهما كانَ وكيفما كانَ، وإنَّما اللوازمُ الباطلةُ التي يوردُها أهلُ الباطلِ على أهلِ السنةِ والجماعةِ إنَّما جاءتْ منَ الأفهامِ السقيمةِ والظنونِ الباطلةِ والأقوالِ المنحرفةِ والآراءِ الضالةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى قدْ أحاطَ بكلِّ شيءٍ منْ

(١) ينظر: «متن القصيدة النونية» ص (٨٧).

خلقِهِ علمًا وقدرًا وسلطانًا وعزةً، وهوَ محيطٌ بكلِّ شيءٍ لعظمِهِ وسعتِهِ وكبرِهِ ﷻ، فهوَ الكبيرُ المتعالِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ [الطلاق: ١٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦]، وهذهِ الإحاطةُ العامّةُ لا يخرجُ عنها شيءٌ منْ خلقِ اللهِ تعالى، فالمخلوقاتُ كلُّها تحتَ قهرِهِ، وفي قبضتِهِ لا يخفى عليهِ شيءٌ منْ شؤونِها، وهوَ المتصرفُ فيها المدبِّرُ لها. وقدْ جاءتِ الإحاطةُ مقيّدةً ببعضِ الخلقِ وأعمالِهِمْ، كما في مثلِ قولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾ [البروج: ٢٠]. والإحاطةُ المقيدةُ تفيدُ ما أفادتهُ الإحاطةُ العامةُ إلَّا أنَّ تخصيصَها بهؤلاءِ المكذبينَ وتقييدَها بأعمالِهِمْ يتضمنُ التهديدَ لهمْ والوعيدَ، فمهما عظمَ عنادُهمْ واستكبارُهمْ فهمْ لا يُعجزونَ اللهَ شيئًا بلْ همْ في قبضتِهِ وتحتَ قهرِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَفَوْقَهُ**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى مستعلٍ على كلِّ شيءٍ ﷻ، فلهُ العلوُّ المطلقُ على كلِّ شيءٍ، وعلوُّ اللهِ تعالى مَعْلومٌ بالاضطرارِ منَ الكتابِ والسنةِ وإجماعِ سلفِ الأمةِ والعقلِ والفطرةِ، فهوَ أظهرُ ما شهدتْ بهِ الفِطَرُ والعقولُ والشرائعُ، فاللهُ تباركَ وتعالى العليُّ الأعلى، قالَ تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وقالَ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقالَ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، إلى غيرِ ذلكَ منَ الآياتِ الكريماتِ. أمَّا الأحاديثُ فأدلّةُ العلوِّ فيها كثيرةٌ مستفيضةٌ، لا تكادُ تُحصى إلَّا بكلفةٍ، ومنْ ذلكَ ما جاءَ في الصحيحينِ منْ حديثِ أنسِ ابنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في خبرِ المعراجِ، حيثُ قالَ النبيُّ ﷺ: «**ثمَّ عرجَ بنا إلى**

السماءِ»[(١)]، ومنها ما في الصحيحينِ من حديثِ أبي هريرةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**يتعاقبونَ فيكمْ ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ ويجتمعونَ في صلاةِ الفجرِ وصلاةِ العصرِ ثمَّ يَعرجُ الذينَ باتوا فيكمْ**»[(٢)]، ومنها ما فيهما أيضًا منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**ألا تأمنوني وأنا أمينُ مَنْ في السَّماءِ**»[(٣)]، ومنها ما في صحيحِ مسلمٍ في قصةِ الجاريةِ أنَّ النّبيَّ ﷺ قالَ لها: «**أينَ اللهُ؟**» قالتْ: في السماءِ. قالَ: «**مَنْ أنا؟**» قالتْ: أنتَ رسولُ اللهِ. قالَ: «**أعتقها، فإنَّها مؤمنةٌ**»[(٤)]. فعلوُّ اللهِ تعالى منْ أبلغِ المتواتراتِ اللفظيةِ والمعنويةِ، قالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في أدلةِ العلوِّ: «ثمَّ عنِ السلفِ في ذلكَ منَ الأقوالِ، ما لوْ جُمعَ لبلغَ مئينَ أوْ ألوفًا»[(٥)]. فاللهُ سبحانهُ العليُّ الأعلى الذي لهُ جميعُ معاني العلوِّ: علوُّ القدرِ، وعلوُّ القهرِ، وعلوُّ الذاتِ، وقدْ أجمعَ أهلُ القبلةِ على النوعينِ الأولينِ، وأثبتَ أهلُ السنةِ والجماعةِ علوَّ الذاتِ أيضاً، فاطردوا في إثباتِ جميعِ معاني العلوِّ للهِ تعالى، وخالفَ في ذلكَ أهلُ الكلامِ، فعطلوا النصوصَ عما دلتْ عليهِ وخالفوا العقولَ والفطرَ وما أجمعَ عليهِ أهلُ القرونِ المفضلةِ، فلمْ يثبتوا للهِ علوَّ الذاتِ، وحرفوا الكلمَ عنْ مواضعِهِ، فقالوا: كلُّ ما جاءَ في الكتابِ والسنةِ منْ إثباتِ العلوِّ للهِ ﷻ، فهوَ علوُّ القدرِ أوْ علوُّ القهرِ[(٦)].

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٤٩)، ومسلم (١٦٢).
(٢) «صحيح البخاري» (٣٤٩)، ومسلم (١٦٢).
(٣) «صحيح البخاري» (٤٣٥١)، ومسلم (١٤٦١).
(٤) «صحيح مسلم» (٥٣٧).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٥).
(٦) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ١٠٦).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ» أي: إنَّ اللهَ تعالى لَمْ يُمَكِّنْ خلقَهُ منَ الإحاطةِ بهِ، بلْ همْ عاجزونَ عنْ ذلكَ مهما بلغتْ قوتُهمْ وقدرتُهمْ، يستوي في ذلكَ الملائكةُ وغيرُهمْ، فجميعُهمْ عنِ الإحاطةِ بهِ وبذاتِهِ وأسمائهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ عاجزونَ، كما قالَ جلَّ وعلا: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فتعالى اللهُ أنْ يحيطَ خلقُهُ بشيءٍ منْ ذلكَ، فكيفَ يقدرُ على الإحاطةِ بِهِ منْ يعجزُ عنْ أنْ يحيطَ بشيءٍ منْ صفةٍ منْ صفاتِهِ؟ قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ومما يبينُ عجزَ الخلقِ عنِ الإحاطةِ بِهِ أنَّ المؤمنينَ إذا رأوهُ يومَ القيامةِ بأبصارِهمْ وعاينوهُ - سبحانَهُ - يعجزونَ عنِ الإحاطةِ بِهِ لعظمتِهِ وجلالِهِ وجمالِهِ وبهائِهِ[1]، قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

(١) «الصفدية» (١/ ٩١).

[الإيمانُ بالملائكةِ والنبيينَ والكتبِ السماويةِ]

وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَنُؤْمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرْسَلِينَ وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» أيْ: نعتقدُ وندينُ بأنَّ اللهَ اصطفَى إبراهيمَ عليه السلام بغايةِ الحبِّ ومنتهاها فصيَّرَ إبراهيمَ خليلًا، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقدْ جاءَ في حديثِ الشفاعةِ العظمى في «الصحيحين» أنَّ نوحًا عليه السلام يقولُ للناسِ إذا طلبوا منهُ الشفاعةَ: «**ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللهُ خَلِيلًا**» وفي روايةِ مسلم منْ طريقِ حذيفةَ رضي الله عنه مرفوعًا أنَّ نوحًا قالَ: «**اذْهَبُوا إِلَى ابْنِي إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللهِ**»(١)، وجاءَ أيضًا عندَ مسلم منْ حديثِ جندبٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**»(٢)، والخليلُ فعيلٌ بمعنى مفعولٍ، أيْ: محبوبٍ للهِ تعالى، وقيلَ: بمعنى فاعلٍ،

(١) «صحيح البخاري» (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٥).
(٢) «صحيح مسلم» (٥٣٢).

أيْ: مُحِبِّ اللهِ تعالى، وهوَ مأخوذٌ منَ الخُلّةِ، وهيَ أعلى مراتبِ المحبّةِ، فهيَ كمالُ المحبّةِ ونهايتُها، وتقتضي عدمَ المزاحمةِ بمحبوبٍ آخرَ، وقدْ سُميتْ هذهِ المرتبةُ بالخلةِ، ومنْ بلغَها خليلًا؛ لأنَّ المحبةَ قدْ تخللتْ روحَ المحبِّ وقلبَهُ، حتى لمْ يبقَ في القلبِ موضعٌ لغيرِ المحبوبِ كما قيلَ:

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي ... وَلِذَا سُمِّيَ الخَلِيلُ الخَلِيلا

وفي هٰذا إثباتُ صفةِ المحبةِ للهِ ﷻ، وهي ثابتةٌ للهِ تعالى بالكتابِ والسنةِ وإجماعِ سلفِ الأمةِ، ومنْ أدلةِ ذلكَ في الكتابِ قولُهُ ﷻ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقولُهُ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُنَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤، ٧]، وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥، المائدة: ١٣]، وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، والآياتُ في ذلكَ كثيرةٌ. ومنَ الأدلةِ في السنةِ ما جاءَ في الصحيحينِ منْ حديثِ عائشةَ في قصةِ الذي قالَ في سورةِ الإخلاصِ: إنَّها صفةُ الرحمنِ، فأنا أحبُّ أنْ أقرأ بها. فقالَ النبيُّ ﷺ: «**أخبروهُ أنَّ اللهَ يحبُّهُ**». ومثلُهُ ما جاءَ فيهما منْ حديثِ أبي هريرةَ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «**إذا أحبَّ اللهُ العبدَ نادى جبريلَ إنَّ اللهَ يحبُّ فلانًا فأحبْهُ، فيحبُّهُ جبريلُ، فينادي جبريلُ في أهلِ السماءِ: إنَّ اللهَ يحبُّ فلانًا فأحبوهُ، فيحبُّهُ أهلُ السماءِ ثمَّ يوضعُ لهُ القبولُ في الأرضِ**». فالواجبُ إثباتُ ما أثبتهُ اللهُ لنفسِهِ في هذهِ الصفةِ وغيرِها منْ غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومنْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ. وقدْ أنكرتِ الجهميةُ أَنْ يُحِبَّ اللهُ ﷻ عِبَادَهُ أوْ أنْ يُحِبُّوهُ[1]؛ لأنَّ

(١) ينظر: درء تعارض العقل (٣/ ١٣٢)، منهاج السنة (٥/ ٢٢٩)، مدارج السالكين (٣/ ١٨).

المَحَبَّةَ تستلزمُ المناسبةَ بينَ المحبِّ والمحبوبِ، ولا مناسبةَ بينَ الخالقِ والمخلوقِ[١]. فيقالُ لهؤلاءِ: أيُّ مناسبةٍ أعظمُ منْ مناسبةِ الخلقِ والرزقِ والملكِ والتدبيرِ والإحسانِ؛ فإنَّ منْ أعظمِ النِّعَمِ التي أنعمَ اللهُ بها على الإنسانِ أنْ خلقَهُ وأَوْجَدَهُ مِنَ العَدَمِ، ورزَقَهُ وأَمَدَّهُ بالخيراتِ، وعافاهُ وأَصْلَحَ شأنَهُ وتولى أمرَهُ، وتدرّجَ بِهِ في مدارجِ الفضلِ والإحسانِ إلى أنْ بلغَهُ درجةَ الكمالِ في الخلقِ، ودرجةَ الكمالِ في الاهتداءِ، حيثُ دلَّهُ وهداهُ الصراطَ المستقيمَ، كما قالَ ﷻ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد: ١٠]، وهكذا يقالُ في سائرِ معاني الربوبيةِ، وقدْ جاءَ عندَ الترمذيِّ - وإنْ كانَ فيهِ شيءٌ منَ الضعفِ -: «**أَحِبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ مِنْ نِعَمِهِ**»[٢]. وهؤلاءِ لما اعتقدوا ذلكَ وصرفوا ما وَرَدَ في الكتابِ والسنةِ، مما فيهِ إثباتُ محبةِ اللهِ لبعضِ عبادِهِ أوْ لبعضِ أعمالِهِمْ وأحوالِهِمْ بإرادةِ الثوابِ، ضلُّوا ضلالًا مبينًا؛ حيثُ أنكروا ما أَثْبَتَهُ اللهُ في كتابِهِ منْ محبتِهِ تعالى لمنِ اصطفاهمْ مِنْ عبادِهِ، ومحبةِ عبادِهِ لهُ كما قالَ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَكَلَّمَ الله مُوسَى تَكْلِيمًا**» هذا نصُّ آيةٍ في كتابِ اللهِ تعالى ساقها المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لإثباتِ صفةِ الكلامِ للهِ ﷻ، وهوَ منْ بديعِ التصنيفِ واختصارِهِ حيثُ يذكرُ المسألةَ ودليلَها، فإنَّ منْ أصرحِ الأدلةِ وأقواها في

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٧١)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٩٠).

(٢) سنن الترمذي (٤١٥٨)، من حديث ابن عباس، وقال الترمذي: «حسن غريب»، وضعفه الذهبي في «السير» (١٨/ ١١٨)، وقال: «حديث غريب، فرد، ما رواه عن ابن عباس إلا ولده علي، ولا عن علي إلا ابنه محمد أبو الخلفاء، تفرد به عنه: قاضي صنعاء عبد الله بن سليمان، ولم يروه عنه إلا هشام».

إثباتِ هذهِ الصفةِ للهِ تعالى قولهُ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، حيثُ أكَّدَ اللهُ تعالى تكليمَهُ لموسى عليه السلام بالمصدرِ الذي يدفعُ إرادةَ المجازِ، ويفيدُ تحقيقَ النسبةِ، وقدْ دلَّ على إثباتِ صفةِ الكلامِ للهِ تعالى الكتابُ والسنةُ والإجماعُ والعقلُ. والإيمانُ بأنَّ اللهَ يتكلمُ داخلٌ في الإيمانِ بالرسلِ، ولهذا كانَ منْ يكفرُ بالرسلِ ينكرُ أنَّ للهِ تعالى كلامًا أنزلَهُ على البشرِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [يونس: ٢]، وكما قالَ تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا﴾ [الأنعام: ٩١]. ومعَ وضوحِ الأدلةِ على ثبوتِ صفةِ الكلامِ للهِ الواحدِ القهارِ، إلَّا أنَّ الناسَ قدْ تنازعوا في إثباتِ صفةِ الكلامِ للهِ تعالى، وجرى في ذلكَ اضطرابٌ كبيرٌ، وتفرقٌ كثيرٌ، وأبرزُ ما اشتهرَ عنْ أهلِ البدعةِ في ذلكَ قولانِ:

الأولُ: إثباتُ أنَّ اللهَ متكلِّمٌ حقيقةً لكنَّ كلامَهُ مخلوقٌ، خلقَهُ اللهُ تعالى في غيرِهِ، وهذا قولُ الجهميةِ والمعتزلةِ، وقدْ جرى بسببهمْ على أهلِ السنةِ بلاءٌ كبيرٌ وفتنةٌ عظيمةٌ زمنَ الإمامِ أحمدَ رحمه الله، فكانَ أولُ منْ عُرفَ عنهُ القولُ بخلقِ القرآنِ الجعدَ بنَ درهمٍ، ثمَّ أظهرَ ذلكَ جهمُ بنُ صفوانَ، واشتهرتْ مقالتُهُ في خلافةِ المأمونِ حتى جرتِ الفتنةُ وردَّها اللهُ بالإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمه الله.

الثاني: إثباتُ أنَّ اللهَ تعالى يتكلمُ منْ غيرِ مشيئةٍ، وأنَّ كلامَهُ قائمٌ بذاتِهِ أزلًا وأبدًا، وأولُ منْ اشتهرَ عنْهُ هذا القولُ عبدُ الله بنُ سعيدِ بنُ كُلّابٍ، وقدِ انقسمَ القائلونَ بهذا إلى فريقينِ، فمنهمْ منْ قالَ: إنَّ الكلامَ القديمَ القائمَ بذاتِهِ أزلًا وأبدًا معنًى واحدٌ. ومنهمْ منْ قالَ: بلْ هوَ خمسةُ معانٍ، إنْ عُبِّرَ عنْهُ

بالعربيةِ كانَ قرآنًا، وإنْ عُبِّرَ عنْهُ بالعبرانيةِ كانَ توراةً[(١)].

وقولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، فيهِ بيانُ خصوصيةِ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في صفةِ الكلامِ وذلكَ منْ وجهينِ:

الأولُ: أنَّ اللهَ ابتدأَ الوحيَ إليهِ بالتكليمِ مباشرةً، كما قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ٥٢﴾ [مريم: ٥٢]، والمناداةُ وإنْ جرتْ لغيرِهِ كما قالَ تعالى: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، لكنَّ الذي اختصَّ بهِ موسى أنَّ اللهَ ابتدَأَ الوحيَ إليهِ بالمناداةِ والتكليمِ بخلافِ غيرِهِ منَ الأنبياءِ والمرسلينَ، فإنَّ ابتداءَ الرسالةِ إليهمْ كانَ بالواسطةِ وهو الرسولُ الملكيُّ جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الثاني: أنَّ اللهَ فضّلهُ على غيرِهِ، بأنْ خصَّهُ بالمناداةِ على وجهِ التشريفِ، والمناجاةِ على وجهِ التقريبِ، قالَ تعالى: ﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ١٠] وقالَ تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ [مريم: ٥٢]، والنداءُ والنجاءُ أخصُّ منَ التكليمِ؛ لأنَّهُ تكليمٌ خاصٌّ، فالنداءُ تكليمٌ منْ بعدٍ، يَسْمَعُهُ المنادَى، والنجاءُ تكليمٌ منْ قُربٍ، فما خصَّ اللهُ بهِ موسى منَ التكليمِ في صفةِ الكلامِ أمرٌ لمْ يدركْهُ أحدٌ منَ النبيينَ، كما قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿۞ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٣-١٦٤].

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٢٢)، (١٢/ ٤٩)، «التبصير في الدين» للإسفراييني ص (١٦٧).

فبعدَ أنْ ذكرَ اللهُ - جلَّ وعلا - الإيحاءَ الذي اشتركَ فيهِ النبيونَ والمرسلونَ، ذكرَ ما اختصَّ بهِ موسىٰ عليه السلام، فقالَ بعدَ ذكرِ الإيحاءِ العام: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾. فعُلمَ منْ هٰذا أنَّ ما خصَّ اللهُ بهِ موسى مختلِفٌ عما اشتركَ فيهِ النبيونَ، وهذا ما دلَّ عليهِ قولُ اللهِ تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

قولُهُ رحمه الله: «وَنُؤْمِنُ بِالمَلائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرْسَلِينَ» أيْ: نُقرُّ بالملائكةِ - عليهمُ السلامُ -، وبالأنبياءِ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهمْ أجمعينَ -، وبما أنزلَ اللهُ منَ الكتبِ على الرّسلِ. والإيمانُ بهذهِ الأمورِ الثلاثةِ منْ أصولِ الإيمانِ ودعائِمِهِ التي لا يصحُّ إلَّا بها. وقدْ دلَّ على ذلكَ الكتابُ والسنةُ والإجماعُ، فمنْ أدلةِ الكتابِ قولُ اللهِ تعالى: ﴿۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ١٧٧﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقولُهُ تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ومنْ أبرزِ أدلةِ ذلكَ في السنةِ حديثُ عمرَ في سؤالِ جبريلَ النبيَّ ﷺ عنِ الإيمانِ حيثُ قالَ ﷺ: «**الإيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**» الحديثُ[1]. والإيمانُ بالملائكةِ، يتضمّنُ أنْ

(١) أخرجه مسلم (٨)، من حديث عبد الله بن عمر عن أبيه.

نؤمنَ بأنَّ الملائكةَ خلقٌ منْ خلقِ اللهِ، أحياءٌ ناطقونَ، خلقهمُ اللهُ منْ نورٍ، وأنَّهُ لا يُحصِي عددَهمْ إلَّا اللهُ تعالى، وأنَّهمْ عبادٌ مربوبونَ للهِ تعالى، خلقَهمْ لطاعتِهِ، فلا يشتغلونَ بغيرِها، كما قالَ تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وكما في حديثِ المعراجِ الذي رواهُ الشيخانِ منْ حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «. . . **فَرُفِعَ لِيَ الْبَيْتُ المَعْمُورُ، فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: هَذَا الْبَيْتُ المَعْمُورُ، يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ. . .**»(١). وفي «السنن» منْ حديثِ أبي ذرٍ قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «**أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ سَاجِدًا لِلهِ**»(٢). ومنَ الإيمانِ بالملائكةِ: الإيمانُ بأنَّ اللهَ ﷻ اصطفاهمْ فأسكنَهمُ السمٰواتِ فهمْ أهلُها، كما قالَ جلَّ وعلا: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٦]. وأنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - اصطفى منهمْ رسلًا، فجعلهمْ واسطةً بينَهُ وبينَ الخلقِ منْ بني آدمَ، كما قالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [الحج: ٧٥] ومنَ الإيمانِ بالملائكةِ الإيمانُ بما ذكرَهُ اللهُ منْ أعمالِهمْ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٨]. وقولِهِ ﷻ: ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١١-١٢]. وقولِهِ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]. وقولِهِ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ﴿٢٠٦﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. وقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠].

---

(١) صحيح البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤).

(٢) «سنن الترمذي» (٢٤٨٢)، وقال: «حسن غريب»، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد (٥/ ١٧٣)، والحاكم (٢/ ٥٥٤) ح (٣٨٨٣)، وقال: «صحيح الإسناد».

وغيرُ ذلكَ كثيرٌ منْ كتابِ اللهِ تعالى وسنةِ رسولِهِ ﷺ.

وقولُهُ: «وَالنَّبِيِّينَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقرونَ بالنبيينَ، وذلكَ يتضمنُ الإيمانَ بكلِّ نبيٍّ أوحى اللهُ إليهِ واصطفاهُ، سواءٌ أكانَ ممنْ قصَّ اللهُ تعالى خبرَهُ في كتابِهِ، أمْ منْ لمْ يقُصَّ خبرَهُ منهمْ، كما قالَ تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. فنؤمنُ بجميعِهِمْ لا نفرقُ بينَ أحدٍ منهمْ كما قال تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [سورةُ البقرة: ١٣٦].

وقولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ»، أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقرونَ بالكتبِ التي أنزلها اللهُ على رسلِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [البقرة: ١٣٦]. وهذا الأيمانُ يقتضي الإقرارَ بأنَّ اللهَ لمْ يرسلْ رسولاً إلاَّ وأنزلَ إليهِ كتابًا، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد: ٢٥]، ونؤمنُ أنَّ الكتبَ المنزلةَ على رسلِهِ وأنبيائِهِ كلامُهُ جلَّ وعلا، فكلُّ كتابٍ أنزلَهُ اللهُ على رسولٍ فقدْ تكلمَ بهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ بقلوبِهِمْ، ويظهرونَ ذلكَ بألسنتِهِمْ أنَّ جميعَ رسلِ اللهِ تعالى الأولينَ والآخرينَ، مَنْ قَصَّهُمْ علينا ومنْ لمْ يَقْصُصْهُمْ علينا، كلُّهمْ على الحقِّ الواضحِ البيِّنِ الظاهرِ الذي يطابقُ الواقعَ على أكملِ وجهٍ، لا لبسَ فيهِ ولا خفاءَ، وقدْ جاءوا منَ اللهِ بالهدى ودينِ الحقِّ كما قالَ تعالى بعدَ أنْ قصَّ خبرَ المرسلينَ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهمْ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ

فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ [الأنعام: ٩٠]، وكما قالَ اللهُ عنْ خاتمِ أنبيائِهِ ﷺ: ﴿فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلۡحَقِّ ٱلۡمُبِينِ ٧٩﴾ [النمل: ٧٩]، فهكذا جميعُ رسلِ اللهِ تعالى فهمْ على الحقِّ الظاهرِ البيِّنِ، وكما قالَ النّبيُّ ﷺ: «**وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»(١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا**»، أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يسمونَ كلَّ منِ استقبلَ الكعبةَ في الصّلواتِ مسلمينَ مؤمنينَ؛ وذلكَ أنَّ أعمالَ أهلِ الإسلامِ الصلاةُ، التي هي ثاني الأركانِ بعدَ التوحيدِ شهادةُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، ولمْ يختلفْ في وجوبِها أحدٌ منْ أهلِ الإسلامِ؛ لذلكَ يسمى المسلمونَ (أهلَ الصلاةِ)، ويعبرُ عنهمْ بها فيقالُ: «اختلفَ أهلُ الصلاةِ»، أيْ: أهلُ الإسلامِ، وقدْ ألَّفَ أبو الحسنِ الأشعريِّ كتابًا سمَّاهُ «مقالاتِ الإسلاميينَ واختلافَ المصلينَ». ولما كانَ استقبالُ القبلةِ ركنًا في الصلواتِ المكتوباتِ، وصفَ المسلمونَ بأنَّهمْ أهلُ القبلةِ، أيْ: أصحابُها الذينَ يستقبلونَها في صلواتِهمْ، وهذا المعنى مستفادٌ منْ قولِ النبيِّ ﷺ، في حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ: «**مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ**...»(٢)، فأثبتَ النبيُّ ﷺ لمنْ قامَ بهذهِ الخصالِ وصفَ الإسلامِ، وهوَ مستفادٌ أيضًا منْ حديثِ عائشةَ مرفوعًا، قالَ ﷺ: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ**»، رواهُ الحاكمُ في «مستدركِهِ»(٣). وقدْ أخرجَ أبو يعلى منِ طريقِ الأعمشِ عنْ أبي سفيانَ، قالَ: أتينا جابرًا، وهوَ مجاورٌ

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩١).

(٣) «المستدرك» (٤/ ٣٩٣)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

بمكةَ، وكانَ نازلًا في بني فهرٍ، فسألَهُ رجلٌ: هلْ كنتمْ تدعونَ أحدًا منْ أهلِ القبلةِ مشركًا؟ قالَ: «**معاذَ اللهِ!**» ففزعَ لذلكَ، قالَ: هلْ كنتمْ تدعونَ أحدًا منكمْ كافرًا؟ قالَ: «**لا**»[(١)]. وإنَّما خصتِ القِبْلةُ بإضافةِ أهلِ الإسلامِ إليها؛ لأنَّهمْ يجتمعونَ عليها، ويتوجهونَ في صلاتِهمْ إلى القِبْلةِ حيثما كانوا، فهي عنوانُ اجتماعِهم.

وقولُهُ: «**وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ**» أفادَ أنَّ الإسلامَ يثبتُ بفعلِ كلِّ ما هوَ منْ خصائصِ أهلِ الإسلامِ، ولا يلزمُ أنْ ينطقَ بالشهادتينِ، لكنَّهُ يطالبُ بها، فمنِ استقبلَ القبلةَ وصلى صلاةَ المسلمينَ حُكمَ لهُ بأنَّهُ مسلمٌ، وجرى عليهِ حكمُ الإسلامِ، إلَّا أنْ يأتيَ بما ينقضُهُ، وبهذا قالَ بعضُ أهلِ العلمِ[(٢)]، قالَ ابنُ قدامةَ: «واذا صلى الكافرُ حُكِمَ بإسلامِهِ سواءٌ كانَ في دارِ الحربِ أوْ دارِ الإسلامِ أوْ صلى جماعةً أوْ فرادى» اهـ. وقالَ آخرونَ: بلْ لا بدَّ منَ الشهادتينِ ليُحكمَ بإسلامِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**مُؤْمِنِينَ**» هٰذا بدلٌ أوْ عطفُ بيانٍ منْ قولِهِ: «**مُسْلِمِينَ**»، وهذا يفيدُ أنَّ أهلَ القبلةِ يوصفونَ بالإيمانِ، أيْ مطلقُ الإيمانِ الذي يثبتُ لكلِّ مسلمٍ، فكلُّ مسلمٍ معهُ شيءٌ منَ الإيمانِ، وكذلكَ أهلُ القبلةِ، وهمُ المصلّونَ، فإنّهمْ لا بدّ أنْ يكونَ معهمْ إيمانٌ، ولذلكَ سُمِّيَ أهلُ القبلةِ مؤمنينَ، وقدْ يفهمُ منْ كلامِ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ التسويةُ بينَ وصفِ الإسلامِ والإيمانِ معَ اجتماعِهما وأنَّ كلَّ مسلمٍ مؤمنٌ، وكلَّ مؤمنٍ مسلمٌ، فيكونُ

---

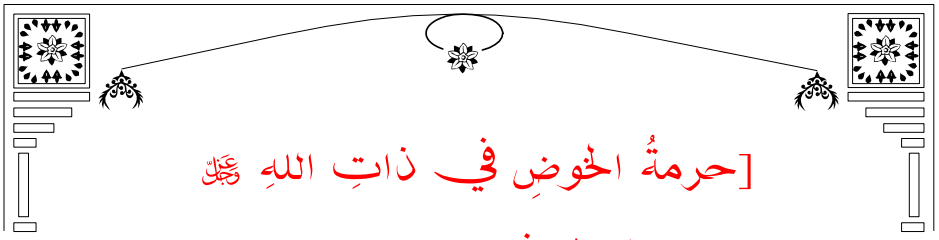
(١) مسند أبي يعلى الموصلي (٤/ ٢٠٧)، ح (٢٣١٧)، قال الحافظ في «المطالب العالية» (١٢/ ٥٤٨): «صحيح موقوف».

(٢) «المغني» (١٠/ ٩٣).

الإسلامُ والإيمانُ شيئًا واحدًا، عندَ اجتماعِهما، والّذي دلتْ عليهِ الأدلةُ: أنَّ الإسلامَ والإيمانَ وصفانِ، إذا اجتمعا في الذكرِ افترقا في المعنى، وإذا افترقا اجتمعا، قالَ ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجراتِ: ١٤]، فأثبتَ اللهُ لهمُ الإسلامَ الذي هوَ الانقيادُ والاستسلامُ، ونفى عنهمُ الإيمانَ المطلقَ الكاملَ؛ لأنَّهمْ لمْ يستكملوهُ، وهذا نظيرُ ما جاءَ في «الصحيحينِ» منْ طريقِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بن سَعْدِ بن أَبِي وَقَّاصٍ عَن سَعْدٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا، وَسَعْدٌ جَالِسٌ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَوَاللهِ إِنِّي لأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟ فَقالَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**؟...» الحديث[1]، ففرقَ النبيُّ ﷺ بينَ المؤمنِ والمسلمِ.

قولُهُ رحمه الله: «**مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ**» أيْ: إنَّ وصفَ أهلِ القبلةِ بمسلمينَ ومؤمنينَ ثابتٌ ودائمٌ مدّةَ إقرارِهمْ بما جاءَ بِهِ النبيُّ ﷺ، ومدّةَ تصديقِهمْ بكلِّ ما قالَهُ ﷺ، أوْ أخبرَ بِهِ، فلا ينتفِي عنهمْ وصفُ الإسلامِ والإيمانِ، ما لازموا ذلكَ وأقاموا عليهِ.

(١) صحيح البخاري (٢٧)، ومسلم (١٥٠).



[حرمةُ الخوضِ في ذاتِ اللهِ ﷻ والجدالِ في دينِهِ وقرآنِهِ]

وَلا نَخُوضُ فِي اللهِ ﷻ، وَلا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ، وَلا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَلامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ مُحَمَّدًا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَلا نَخُوضُ فِي اللهِ»، الخوضُ في الشيءِ هوَ الدخولُ فيهِ وغلبَ في الاستعمالِ اطلاقُهُ على الدخولِ فيهِ على وجهٍ باطلٍ[(١)]، فأهلُ السنةِ والجماعةِ لا يتكلمونَ في اللهِ تعالى لا في ذاتهِ ولا في أسمائِهِ ولا في صفاتهِ ولا في أفعالِهِ، بلْ لا يتكلمونَ في ذلكَ إلا بالحقِّ، وعلى هذا مضى علماءُ الأمةِ وأئمتها سلفًا وخلفًا، فقدْ ذمَّ اللهُ تعالى الخائضينَ بالباطلِ وتوَعَّدَهمْ بالعقوبةِ، فقالَ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وقالَ عنِ الكفارِ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ

(١) انظر «الصحاح» (٣/ ١٠٧٥)، و«لسان العرب» (٧/ ١٤٧).

﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [المدثر: ٤٢-٤٥]، فجعلَ اللهُ منْ موجباتِ استحقاقِهمُ للنّارِ، أنّهمْ كانوا أهلَ خوضٍ في الباطلِ، سواءٌ أكانَ الخوضُ في اللهِ أمْ في غيرِهِ. وللخوضِ في اللهِ تعالى بالباطلِ صورٌ عديدةٌ؛ منْ أعظمِها الإلحادُ بِهِ وإنكارُ وجودِ اللهِ ﷻ. ومنها إنكارُ ما وصفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ، أوْ وصفَهُ بِهِ رسولُهُ إمَّا كليًّا، وإمَّا جزئيًّا. ومنها تمثيلُهُ تعالى بخلقِهِ، أوِ اعتقادُ أنَّ ما وصفَ بِهِ نفسَهُ مثلُ ما ثبتَ لخلقِهِ أوْ تكييفُ ذلكَ، تعالى اللهُ عما يقولُ الجاهلونَ علوًّا كبيرًا. ومنها تسميتُهُ بما لمْ يسمِّ بِهِ نفسَهُ، أوْ وصْفُهُ بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نفسَهُ. ومنها تسميةُ خلقِهِ أوْ وصفُهمْ بما انفردَ بِهِ منْ أوصافِ الكمالِ والجلالِ، أوْ أنْ يشتقَّ منْ أسمائِهِ لبعضِ خلقِهِ كما فعلَ المشركونَ، حيثُ اشتقوا منْ أسماءِ اللهِ أسماءً للأصنامِ، فاشتقُّوا العُزَّى منَ العزيزِ، واللاتَ منَ الإلهِ، والمناةَ منَ المنانِ، فأنكرَ اللهُ عليهمْ ذلكَ، فقالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقالَ تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴿٩٣﴾ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٢-٩٨]. ومنها إثباتُ النقصِ أوِ العيبِ للهِ تعالى؛ إمَّا فيما وصفَ بِهِ نفسَهُ أوْ بنسبةِ العيبِ والنقصِ لهُ، كما فعلتِ اليهودُ، حيثُ قالوا فيما قصَّ اللهُ عنهمْ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقالَ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] ومنها التفكّرُ في ذاتِ اللهِ على وجهٍ يفضي إلى الشكِّ والرّيبِ، ولا يوصلُ إلى علمٍ ولا يقينٍ، وعليهِ يحملُ ما جاءَ في الأثرِ وإنْ كانَ ضعيفًا: «تفكروا في آلاءِ اللهِ، ولا تفكروا في ذاتِ اللهِ»[1]. ومثلُ

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ٢٥٠) ح/ (٦٣١٩)، قال الهيثمي (١/ ٨١): =

ما روَى البخاريُّ ومسلمُ منْ حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا، مَنْ خَلَقَ كَذَا، حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ، فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِالله وَلْيَنْتَهِ**»(١). فأمرَ النبيُّ ﷺ بالكفِّ عنِ الخوضِ والتمادي في الباطلِ باتباعِ وساوسِ الشيطانِ، فإنَّهُ مما يوقعُ الإنسانَ في المهالكِ ويُورِدُهُ المَعَاطِبَ. فالواجبُ على المؤمنِ أنْ يقتصرَ، في معرفةِ اللهِ تعالى والعلمِ بِهِ، على ما جاءَ في الكتابِ والسنةِ؛ فإنَّ فيهما الكفايةَ والهدايةَ، ومَنْ رَامَ زِيَادَةً على ما جاءتْ بِهِ النصوصُ في الكتابِ والسنةِ فقدْ تَكَلَّفَ علمَ ما لمْ يُكلَّفْ بهِ ولا يصلُ إليهِ، وزادَ وغلا وتنطعَ فتناولَهُ قولُ النبيِّ ﷺ: «**هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ**»(٢).

قولُهُ رحمه الله: «**وَلا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يجادلونَ فيما جاءتْ بِهِ الرسلُ منَ الأخبارِ والشرائعِ والأحكامِ، ولا يجْعَلون دينَهم عرضةً للمجادلاتِ والمناقشاتِ، فإنَّهُ مَنْ أَكْثَرَ المجادلةَ أكثرَ التَّنَقُّلَ وضَلَّ، قالَ عمرُ بنُ عبدِالعزيزِ: «منْ جعلَ دينَهُ غرضًا للخصوماتِ أكثرَ التنقلَ». وقدْ جاءَ رجلٌ إلى الحسنِ البصريِّ، فقالَ: يا أبا سعيدٍ، إنِّي أريدُ أنْ أخاصمَكَ، قالَ: «إليكَ عنِّي؛ فإنِّي قدْ عرفتُ ديني، وإنَّما يخاصمكَ الشَّاكُّ في دينِهِ»(٣). وكانَ مالكُ بنُ أنسٍ إذا جاءهُ بعضُ أهلِ الأهواءِ قالَ: «أمَّا أنا فَعَلَى بَيِّنَةٍ منْ رَبي، وأمَّا أنتَ فَشَاكٌّ،

= «فيه الوازع بن نافع وهو متروك»، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ١٣٦) ح/ (١٢٠) وقال: «هذا إسناد فيه نظر»، وكلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعًا.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١٣٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧٠).

(٣) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٢١٥)، .

فاذهبْ إلى شَاكٍّ مثلِكَ، فَخَاصِمْهُ». وجاءَهُ رجلٌ منْ أهلِ البدعِ ليناظرَهُ، فقالَ مالكٌ: «يُلَبِّسُونَ على أنفسِهِم، ثمَّ يَطْلُبُونَ مَنْ يُعَرِّفُهُمْ»(١). قالَ محمدُ ابنُ الحسنِ معلِّقًا على قولِ مالكٍ: «وبهذا نأخذُ، لا ينبغي الخصوماتُ في الدينِ»(٢). وهٰذا كلُه يبينُ ما كانَ عليهِ السلفُ - رحمهمُ اللهُ- منْ تركِ المراءِ في الدينِ والإعراضِ عنِ المجادلينَ الذينَ يجادلونَ بالباطلِ، ويخوضونَ في دينِ اللهِ بالظنونِ الكاذبةِ والأوهامِ الفاسدةِ. فالجدالُ بالباطلِ للصدِّ عنِ الحقِّ وردِّهِ هوَ سبيلُ أعداءِ اللهِ ورسلِهِ منَ المكذبينَ والكافرينَ، قالَ تعالى في كفرِ قريشٍ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴿١٢﴾﴾ [النجم: ١٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥٠]. وقد ذمَّ اللهُ المجادلةَ بغيرِ علمٍ، فقالَ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨] وقدْ ندبَ النّبيَّ ﷺ إلى تركِ المراءِ ففي سننِ أبي داودَ منْ حديثِ أبي أمامةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا**»(٣). وذمَ النّبيَّ ﷺ المجادلينَ بالباطلِ ففي «الصحيحينِ» منْ طريقِ ابنِ أبي مليكةَ عنْ عائشةَ قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الْخَصِمُ**»(٤)، وهو دائمُ الخصومةِ. أمَّا المجادلةُ بالمعروفِ والردُّ على المخالفينَ لطريقِ الحقِ والهدى بالحججِ والبيناتِ، ومحاجتُهمْ ومناقشتُهمْ بالبراهينِ، التي يُحَقُّ بها الحقُّ ويُظهَرُ بها ما جاءَ بِهِ النبيُّ ﷺ،

---

(١) ينظر: «الإبانة الكبرى» لابن بطة (١/ ٤٠٤)، و«الحلية» لأبي نعيم (٦/ ٣٢٤).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٩١٧)، والدارمي (٣٠٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٧).

(٣) «سنن أبي داود» (٤٨٠٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٢٤٥٧)، ومسلم (٢٦٦٨).

وما كانَ عليهِ السلفُ الصالحُ فإنَّها مطلوبةٌ؛ لأنَّهُ بها يُخصَمُ الخصمُ ويُكبَتُ المعانِدُ، فقدْ أمرَ اللهُ تعالى بالمجادلةِ لإظهارِ الحقِّ في قولِهِ تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، ونهى اللهُ تعالى عنِ المجادلةِ إلَّا بالحسنى، فقالَ تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وجرى على هذا العلماءُ قديمًا وحديثًا، وليسَ هٰذا منَ المراءِ المذمومِ في دينِ اللهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يخاصمونَ ولا يمارونَ في القرآنِ وما جاءَ فيهِ منَ الأخبارِ والأحكامِ بالباطلِ، فإنَّ ذلكَ من فعلِ أهلِ الكفرِ، كما قالَ تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]، وقدْ نهى اللهُ تعالى عنْ قبولِ تشغيبِ المجادلينَ في القرآنِ وبيَّنَ أنَّ مآلَ ذلكَ الوقوعُ في الشركِ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ١٢١﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقدْ حذَّرَ النّبيُّ ﷺ منَ المراءِ في الدينِ فجاءَ في «**سننِ أبي داودَ**» منْ طريقِ أبي سلمةَ عنْ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «**الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ**»، وفي روايةِ أحمدَ كرَّرَ ذلكَ ثلاثًا، ثمَّ قالَ: «**فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ**»[(١)]. وهذا في المراءِ الذي يفضي إلى التشكيكِ فيهِ والارتيابِ. ومثلُهُ ما جاءَ في «مسندِ الإمامِ أحمدَ» أيضًا منْ حديثِ عمرِو ابنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ

(١) (٤٦٠٣)، و«المسند» (٢/ ٣٠٠)، وقال عنه الحاكم (٢/ ٢٤٣): «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٦٣): «رواه أحمد بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح».

في القرآنِ: «فَلاَ تَتَمَارَوْا فِيهِ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»[(١)]، والجدالُ في القرآنِ مراتبُ: منهُ ما هوَ كفرٌ، كالجدالِ في القرآنِ، الذي يفضي إلى تكذيبِهِ أوِ الشكِّ فيهِ، أو الاعتراضِ عليهِ، أوْ عدمِ قبولِ أحكامِهِ أوْ أخبارِهِ. ومنهُ ما هوَ بدعةٌ، كالجدالِ في القرآنِ الّذي يفضي إلى تحريفِ معانيهِ بصرفِها عنِ المعنى المتبادرِ إلى غيرِهِ، دونَ مرجّحٍ. ومنهُ ما هوَ محرمٌ، كالاستدلالِ بِهِ على باطلٍ أوِ الاختصامِ في القراءاتِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَلامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ جازمينَ أنَّ القرآنَ العظيمَ كلامُ اللهِ ربِّ العالمينَ، تكلّمَ بِهِ على الحقيقةِ، وسمعَهُ منهُ جبريلُ، ونزلَ بِهِ إلى النبيِّ ﷺ، كما دلَّ على ذلكَ الكتابُ والسنةُ وأجمعَ عليهِ علماءُ الأمةِ كما تقدمَ تقريرُهُ عندَ قولِهِ: «وأنّ القرآنَ كلامُ اللهِ تعالى».

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ تَلَقَّاهُ الروحُ الأمينُ منْ ربِّ العالمينَ، والروحُ الأمينُ هوَ جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كما سماهُ اللهُ تعالى بذلكَ في قولِهِ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣- ١٩٤]، وذلكَ أنَّه مؤتمنٌ على ما وكِّلَ بِهِ منْ إيصالِ الرسالةِ وتبليغِها. وقدْ سماهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بروحِ القدُسِ في موضعٍ آخرَ كما قالَ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وهذا منْ بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِهِ، والقدُسُ هوَ المُطَهَّرُ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ. وقدْ أضافهُ اللهُ تعالى إليهِ فقالَ: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وهذهِ إضافةُ تشريفٍ وتكريمٍ.

---

(١) «المسند» (٤/ ٢٠٤).

وقولُهُ: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ» أيْ: إنَّ جبريلَ تلقى القرآنَ منَ اللهِ تعالى، فإنَّ اللهَ تعالى حينما تكلَّمَ بالقرآنِ سمعَهُ جبريلُ منهُ، ولمْ ينقلْهُ منَ اللوحِ المحفوظِ كما زعمَهُ مَنْ زعمَهُ، وهذا لا يعارضُ كونَ القرآنِ في اللوحِ المحفوظِ الذي كتبَ اللهُ فيهِ كلَّ شيءٍ كما قالَ ﷻ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، وكما قالَ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾، كما قالَ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾، فهذا كلُّهُ «لا ينافي أنْ يكونَ جبريلُ نزلَ بِهِ منَ اللهِ سواءٌ كتبَهُ اللهُ قبلَ أنْ يرسلَ بِهِ جبريلُ أوْ بعدَ ذلكَ، وإذا كانَ قدْ أنزلَهُ مكتوبًا إلى بيتِ العزةِ جملةً واحدةً في ليلةِ القدرِ، فقدْ كتبهُ كلَّهُ قبلَ أنْ ينزلَهُ. واللهُ تعالى يعلمُ ما كانَ وما يكونُ وما لا يكونُ أنْ لوْ كانَ كيفَ كانَ يكونُ، وهوَ سبحانَهُ قدْ قدَّرَ مقاديرَ الخلائقِ، وكتبَ أعمالَ العبادِ قبلَ أنْ يعملوها كما ثبتَ ذلكَ في صريحِ الكتابِ والسنةِ وآثارِ السلفِ ثمَّ إنَّهُ يأمرُ الملائكةَ بكتابتِها بعدَ ما يعملونَها؛ فيقابلُ بِهِ الكتابةَ المتقدمةَ على الوجودِ والكتابةَ المتأخرةَ عنهُ فلا يكونُ بينهما تفاوتٌ، هكذا قالَ ابنُ عباسٍ وغيرُهُ منَ السلفِ - وهوَ حقٌّ -، فإذا كانَ ما يخلقُهُ بائنًا منهُ قدْ كتبهُ قبلَ أنْ يخلقَهُ، فكيفَ يستبعدُ أنْ يكتبَ كلامَهُ الذي يرسلُ بِهِ ملائكتَهُ قبلَ أنْ يرسلَهمْ بِهِ؟ ومنْ قالَ: إنَّ جبريلَ أخذَ القرآنَ منَ الكتابِ لمْ يسمعْهُ منَ اللهِ كانَ هذا باطلًا منْ وجوهٍ: منها «أنْ يقالَ إنَّ اللهَ ﷻ قدْ كتبَ التوراةَ لموسى بيدهِ فبنو إسرائيلَ أخذوا كلامَ اللهِ منَ الكتابِ الذي كتبَهُ هوَ سبحانهُ وتعالى فيهِ فإنْ كانَ محمدٌ أخذهُ عنْ جبريلَ وجبريلُ عنِ الكتابِ كانَ بنو إسرائيلَ أعلى منْ محمدٍ بدرجةٍ»[(١)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٢٨).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَعَلَّمَهُ مُحَمَّدًا سَيِّدَ المُرْسَلِينَ» أيْ: إنَّ جبريلَ عليه السلام لما نزلَ بالقرآنِ علَّمَهُ نبيَّنا محمدًا ﷺ، كما قالَ تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النجم: ٤-٥]. فالمراد بالضميرِ المستترِ في قولِهِ ﴿عَلَّمَهُۥ﴾، جبريلُ في أصح قولَيِ المفسرينَ[(١)]، كما دلتْ على ذلكَ الأدلةُ منها قولُ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨﴾ [القيامة: ١٦ - ١٨].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَلامُ اللهِ تَعَالَى لا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلامِ المَخْلُوقِينَ» أيْ: إنَّ اللهَ متعالٍ منزهٌ عنْ أنْ يماثلَ كلامُهُ كلامَ المخلوقينَ منَ الإنسِ أوِ الجنِّ أوِ الملائكةِ أوْ غيرِهِمْ، ومما يدلُّ على ذلكَ تحدِّي اللهِ الأنسَ والجنَّ على أنْ يأتوا بمثلِ كلامِهِ لفظًا ونظمًا ومعنًى[(٢)]، قالَ تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، فهذا التحدِّي والتعجيزُ منْ أكبرِ الدلائلِ على مباينةِ كلامِهِ لسائرِ كلامِ الخلقِ في لفظِهِ ومعناه[(٣)]. وهذا كسائرِ صفاتِهِ، ليسَ لهُ فيها مثيلٌ ولا كُفْءٌ ولا نظيرٌ، ولا سميٌّ، كما قالَ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وكما قالَ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وكما قالَ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. وأمَّا إضافةُ القرآنِ

---

(١) ينظر: «الصفدية» (١/ ١٦٤)، «النكت والعيون» (٥/ ٣٩١).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٣٠٣).

(٣) «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٥٧٣).

إلى جبريلَ عليه السلام في قولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠]، وكذا إضافتُهُ إلى النبيِّ ﷺ في قولِهِ أيضًا في سورةِ الحاقةِ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١]، فكلاهما إضافةُ تبليغٍ وليستْ إضافةَ إنشاءٍ وابتداءٍ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَلا نَقُولُ بِخَلْقِهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يعتقدونَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ كما تقولهُ طوائفُ الضلالِ منَ الجهميةِ والمعتزلةِ، بلْ يعتقدون أنَّه كلامُ ربِّ العالمينَ نزلَ بهِ الروحُ الأمينُ على محمدٍ سيدِ المرسلينَ، وقدْ تقدمَ تقريرُ ذلكَ في قولِ المصنّفِ: «**ليسَ بمخلوقٍ ككلامِ البريَّةِ**».

قولُهُ رحمه الله: «**وَلا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ**» أيْ: إننا بهذا الاعتقادِ نسلمُ منَ الخروجِ عمّا جرى عليهِ عقدُ أهلِ السّنةِ والجماعةِ في القرآنِ الكريمِ، وفي غيرِهِ منْ مسائلِ الاعتقادِ والدّينِ، فنسألُ اللهَ المزيدَ منْ فضلِهِ والثباتَ على دينِهِ ولزومَ ما اجتمعتْ عليهِ كلمةُ جماعةِ المسلمينَ، فإنَّ اللهَ تعالى قدْ توعّدَ المخالفينَ لهمْ بالعذابِ الأليمِ، فقالَ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

[الأسماء والأحكام والشهادة بالجنة والنار]

ولا نُكَفِّر أحَدًا مِنْ أهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لمْ يَسْتَحِلَّهُ، وَلا نَقُولُ: لا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ، نَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ، وَلا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ وَلا نَشْهَدُ لهُمْ بِالجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلا نُقَنِّطُهُمْ وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقُلانِ عَنِ المِلَّةِ، وَسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا، ولا يَخْرُجُ العَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إلَّا بِجُحُودِ مَا أدخَلَهُ فِيهِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنبٍ مَا لمْ يَسْتَحِلَّهُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يحكمونَ بالكفرِ على أحدٍ منَ المسلمينَ، ولا يثبتونَ لأحدٍ منهم آثارَ الحكمِ بالكفرِ، بسببِ وقوعِهِ في معصيةٍ ومقارفتِهِ لخطيئةٍ إلَّا أنْ يعتقدَ استباحةَ ما حرّمَ اللهُ. وهذهِ المسألةُ تتعلقُ بمبحثِ الأسماءِ في بابِ الإيمانِ، والمرادُ بالأسماءِ الأوصافُ التي تُرتَّبُ عليها الأحكامُ في الدنيا والآخرةِ مثلُ اسمِ مؤمنٍ وكافرٍ وفاسقٍ ومنافقٍ. والمرادُ بأهلِ القبلةِ المسلمونَ، وهذا يشملُ جميعَ أهلِ الإسلامِ، إلَّا منْ خرجَ عنِ الثلاثِ والسبعينَ فرقةً الذينَ قالَ فيهمُ النبيُّ ﷺ: «**تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ**

أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَالنَّصَارَى مِثْلُ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»[(١)].

وقولُهُ: «بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ» أيْ: بمعصيةٍ، سواءٌ أكانَ ذلكَ بفعلِ محرَّمٍ أمْ بتركِ واجبٍ، وسواءٌ أكانَ منَ الكبائرِ أمْ منَ الصغائرِ. ومما يُستثنى منْ كلامِ المؤلّفِ الذنوبُ التي هي كفرٌ أصلًا، كالشركِ باللهِ، والاستهزاءِ باللهِ أوْ بآياتِهِ أوْ برسلِهِ ونحوِ ذلكَ، فهذهِ يكفرُ فاعلُها لا فرقَ فيها بينَ مستحلٍّ وغيرِ مستحلٍّ. ومما يُستثنى أيضاً التكفيرُ بتركِ رُكْنٍ مِنْ أرْكَانِ الإسلامِ العمليّةِ، كالتكفيرِ بتركِ الصلاةِ والزكاةِ والصومِ والحجِّ، ففي تكفيرِ تاركِها نزاعٌ مشهورٌ. قالَ ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاختلفَ العلماءُ: هلْ يزولُ الاسمُ بزوالِها أوْ بزوالِ واحدٍ منها أمْ لا يزولُ بذلكَ أمْ يفرقُ بينَ الصلاةِ وغيرِها، فيزولُ بتركِ الصلاةِ دونَ غيرِها أمْ يختصُّ زوالُ الإسلامِ بتركِ الصلاةِ والزكاةِ خاصةً؟ وفي ذلكَ اختلافٌ مشهورٌ. وهذهِ الأقوالُ كلُّها محكيَّةٌ عنِ الإمامِ أحمدَ. وكثيرٌ منْ علماءِ أهلِ الحديثِ يرى تكفيرَ تاركِ الصلاةِ. وحكاهُ إسحاقُ بنُ راهويهِ إجماعًا منهمْ حتى إنَّهُ جعلَ قولَ منْ قالَ: لا يكفرُ بتركِ هذهِ الأركانِ معَ الإقرارِ بها منْ أقوالِ المرجئةِ. وكذلكَ قالَ سفيانُ بنُ عيينةَ: المرجئةُ سَمُّوا تركَ الفرائضِ ذنبًا بمنزلةِ ركوبِ المحارمِ، وليسا سواءً؛ لأنَّ ركوبَ المحارمِ متعمدًا منْ غيرِ استحلالٍ معصيةٌ، وتركَ الفرائضِ منْ غيرِ جهلٍ ولا عذرٍ: هوَ كفرٌ»[(٢)]. وقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأمَّا بقيةُ خصالِ الإسلامِ والإيمانِ فلا يخرجُ العبدُ بتركِها منَ الإسلامِ عندَ أهلِ السنةِ والجماعةِ» بلْ «إذا زالَ

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٢)، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٢) «فتح الباري» (١/ ٢٢ - ٢٣).

منها شيءٌ نقصَ البنيانُ ولمْ ينهدمْ أصلُ البنيانِ بذلكَ النقصِ»[(١)].

وقولُهُ: «وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ» فيهِ ردٌّ على الخوارجِ والوعيديةِ منَ المعتزلةِ الذينَ يُكفِّرونَ أهلَ الإسلامِ بمطلقِ الكبائرِ. والتكفيرُ بالكبائرِ منْ أوائلِ البدعِ ظهورًا في الإسلامِ. وهو منْ عقائدِ الخوارجِ الذينَ توافرتِ النصوصُ في التحذيرِ منهمْ وبيانِ ضلالِهمْ، فالخوارجُ يُكفِّرونَ أهلَ الإسلامِ بمطلقِ الذنوبِ، بلْ بما يرونَهُ ذنبًا ولوْ لمْ يكنْ متفقًا على أنَّهُ ذنبٌ. وأما المعتزلةُ فقالوا بأنَّ مرتكبَ الكبيرةِ يخرجُ عنِ الإسلامِ، لكنَّهُ لا يوصفُ بالكفرِ، بلْ يكونُ في منزلةٍ بينَ المنزلتينِ، هٰذا في الدنيا، وأمَّا في الآخرةِ فهمْ يوافقونَ الخوارجَ في أنَّ مرتكبَ الكبيرةِ في النارِ. وهؤلاءِ وأولئكَ إنَّما أُتُوا منْ إهمالِهمُ النّظرَ في النصوصِ والجمعِ بينها، لذلكَ غلَّبوا نصوصَ الوعيدِ، وأهملوا نصوصَ الوعدِ، ومنْ هنا سُمّوا بالوعيديّةِ.

وقولُهُ: «مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ» أيْ: إنَّ المسلمَ لا يَكفُرُ بمواقعةِ ذنبٍ منَ الذنوبِ ولوْ كانَ منَ الكبائرِ كالزنا والقتلِ وشربِ الخمرِ ونحوِ ذلكَ، إلَّا أنْ يعتقدَ استباحةَ ما يعلمُ أنَّ اللهَ قدْ حرَّمهُ، فإنَّهُ حينئذٍ يكفرُ؛ لأنَّهُ باستباحتِهِ لما قامتْ أدلةُ تحريمِهِ، وتبيَّنَ حظرُهُ يخرجُ بذلكَ عنِ الاستسلامِ للهِ، فهوَ إمَّا أنْ يكونَ مكذِّبًا أوْ معاندًا، وكلاهما كفرٌ باللهِ العظيمِ. فلا خلافَ في أنَّ مَنِ استحلَّ ما أجمعتِ الأمةُ على تحريمِهِ بعدَ العلمِ بالتحريمِ فإنَّهُ كافرٌ، وأمَّا استحلالُ ما حرَّمَهُ اللهُ جهلًا أوْ تأويلًا فليسَ كفرًا؛ لأنَّ الأحكامَ لا تثبتُ إلَّا بالعلمِ، فلا تكليفَ إلَّا بعلمٍ، وأمَّا عدمُ تكفيرِ منِ استحلَّ ما حرَّمَ اللهُ تأويلًا، فيشهدُ

(١) «فتح الباري» (١/ ٢٦ - ٢٧).

لَهُ قصةُ قدامةَ بنِ مظعونٍ، وقدْ رواها ابنُ عباسٍ، فقالَ: إنَّ قُدَامَةَ بنَ مَظْعُونٍ شَرِبَ الْخَمْرَ بِالْبَحْرَيْنِ فَشُهِدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ سُئِلَ فَأَقَرَّ أَنَّهُ شَرِبَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: لأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وَأَنَا مِنْهُمْ أَيْ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، وَمِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَأَهْلِ أُحُدٍ، فَقَالَ: لِلْقَوْمِ: أَجِيبُوا الرَّجُلَ، فَسَكَتُوا، فَقَالَ لاِبْنِ عَبَّاسٍ: أَجِبْهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَنْزَلَهَا عُذْرًا لِمَنْ شَرِبَهَا مِنَ المَاضِينَ قَبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ، وَأَنْزَلَ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾، حُجَّةً عَلَى الْبَاقِينَ، ثُمَّ سَأَلَ مَنْ عِنْدَهُ عَنِ الْحَدِّ فِيهَا، فَقَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّهُ إِذَا شَرِبَ هَذِيَ، وَإِذَا هَذِيَ افْتَرَى فَاجْلِدُوهُ ثَمَانِينَ[(١)]. فالصحابةُ لمْ يُكفِّروا قدامةَ بنَ مظعونٍ معَ استحلالِهِ شربَ الخمرِ لأنَّهُ متأولٌ، حيثُ ظنَّ أنَّها تباحُ على ما فهمَهُ منْ آيةِ المائدةِ، فأزالوا عنْهُ هذهِ الشبهةَ التي عرضتْ لهُ وبيَّنوا لهُ[(٢)]. فالعذرُ بالخطأِ والتأويلِ متفقٌ عليهِ بينَ الأئمةِ، وإنْ كانوا قدِ اختلفوا في حدودِ التأويلِ الذي يُعذرُ بهِ صاحبُهُ، قالَ ابنُ حزم رَحِمَهُ اللهُ: «ومنْ بلغَهُ الأمرُ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ منْ طريقٍ ثابتٍ، وهوَ مسلمٌ، فتأوَّلَ في خلافِهِ إيَّاهُ أوْ ردَّ ما بلغهُ بنصٍّ آخرَ، فما لمْ تقمْ عليهِ الحجةُ في خطئِهِ في تركِ ما تركَ، وفي الأخذِ بما أخذَ، فهوَ مأجورٌ معذورٌ بقصدِهِ إلى الحقِّ وجهلِهِ بهِ، وإنْ قامتْ عليهِ الحجةُ في ذلكَ فعاندَ فلا تأويلَ بعدَ قيامِ الحجةِ» اهـ[(٣)]، ويدلُّ لذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ

---

(١) «السنن الكبرى» للنسائي (٥٢٧٠).

(٢) «الرد على البكري» ص (٢٥٨)، وينظر «الاستقامة» (٢/ ١٩٠)، وأيضًا «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٩).

(٣) «الدرة فيما يجب اعتقاده» لابن حزم ص (٤١٤).

أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] وكذلكَ ما في «الصحيحين» منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ فَقَالَ: إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ اذْرُونِي فِي الرِّيحِ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبُنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ بِهِ أَحَدًا، قَالَ: فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَقَالَ لِلأَرْضِ: أَدِّي مَا أَخَذْتِ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: خَشْيَتُكَ يَا رَبِّ - أَوْ قَالَ - مَخَافَتُكَ، فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ**»[(١)]. «فهذا رجلٌ شكَّ في قدرةِ اللهِ وفي إعادتِهِ إذا ذريَ، بلْ اعتقدَ أنَّهُ لا يعادُ، وهذا كفرٌ باتفاقِ المسلمينَ، لكنْ كانَ جاهلًا لا يعلمُ ذلكَ، وكانَ مؤمنًا يخافُ اللهَ أنْ يعاقبَهُ فغفرَ لهُ بذلكَ، والمتأولُ منْ أهلِ الاجتهادِ الحريصُ على متابعةِ الرسولِ أولى بالمغفرةِ مِنْ مِثْلِ هذا»[(٢)]، فليسَ مَنْ صَدَقَ في الطلبِ وبذلَ في تحصيلِهِ ما أمكنهُ منْ سببٍ كَمَنْ أَعْرَضَ واسْتَكْبَرَ وَعَانَدَ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَلا نَقُولُ: لا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ الإيمانَ تضرُّهُ المعاصي، سواءٌ أكانتْ تركَ واجبٍ أوْ فعلَ محرّمٍ، فالذنوبُ صغيرُها وكبيرُها تضرُّ مرتكبَها، ولوْ كانَ مؤمنًا، وهيَ في الضررِ على مراتبَ ودركاتٍ، فمنَ الذنوبِ ما ينفي الإيمانَ ويُذهبُهُ، ومنها ما يَنقصُهُ ولا يَنفيهِ، ويتفاوتُ ذلكَ تفاوتًا كبيرًا بحسبِ عِظَمِ الذنوبِ وصغرِها، هذا ما أجمعَ عليهِ سلفُ الأمةِ ودلَّ عليهِ الكتابُ والسنةُ دلالةً مستفيضةً، ومنْ ذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٢٣١)، وينظر «مدارج السالكين» (١/ ٣٦٧).

بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام: ٨٢]، فجعلَ سلامةَ الإيمانِ منَ التلبسِ بالظلمِ سببًا لإدراكِ الأجرِ والثوابِ. ومنَ الأدلةِ على تأثيرِ الذنوبِ في الإيمانِ منَ السُّنةِ ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهْوَ مُؤْمِنٌ**»[(١)]، وفي الصحيحينِ منْ حديثِ ابنِ مسعودٍ مرفوعًا: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ**»[(٢)]. وفي هذا ردٌّ على المرجئةِ[(٣)]، الذينَ أخرجوا العملَ عنْ مسمَّى الإيمانِ، وزعمَ الغلاةُ منهمْ بأنَّ الإيمانَ هوَ معرفةُ القلبِ، ولذلكَ قالوا: لا يضرُّ معَ الإيمانِ ذنبٌ[(٤)] لمنْ عملَهُ مهما كانَ الذنبُ؛ وأولُ منْ أظهرَ هذهِ المقالةَ الجهمُ بنُ صفوانٍ، وقدْ ردَّ عليهِ الأئمةُ وأبطلوا قولَهُ. وسيأتي مزيدُ بيانٍ لهذا في مبحثِ الإيمانِ منْ كلامِ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**نَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يطمعونَ لأهلِ الإحسانِ منَ المؤمنينَ ما وعدهمُ اللهُ تعالى منَ العطاءِ والمثوبةِ. والمحسنونَ جمعُ «محسنٍ»، وهوَ مَنْ أعانَهُ اللهُ على تكميلِ خصالِ الإسلامِ وشعبِ الإيمانِ، وهوَ المذكورُ في قولِ النبيِّ ﷺ: «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»[(٥)]. فهذهِ المنزلةُ أعلى

---

(١) «صحيح البخاري» (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٣) يُنظر: «الفرق بين الفرق» ص (١٩) و«الملل والنحل» (١/ ١٣٧).

(٤) يُنظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٨١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٨).

مراتبِ الدينِ، وهكذا نرجو لكلِّ مسلمٍ، فإنَّهُ ما منْ مسلمٍ إلَّا وفيهِ شيءٌ منَ الإحسانِ، ولعلَّ هذا هوَ مرادُ المؤلفِ، فإنَّ الإجماعَ منعقدٌ على رجاءِ الخيرِ لكلِّ مسلمٍ، فيكونُ الإحسانُ هنا مقابلَ الإساءةِ، ولهذا قالوا: «نرجو للمُحسنِ ونخافُ على المسيءِ»(١)، وكلُّ مسلمٍ محسنٌ، وإنْ تفاوتَ إحسانُهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يخافونَ على المحسنينَ أنْ يدركَهمْ شؤمُ قصورٍ أوْ تقصيرٍ ظاهرٍ أوْ خفيٍّ، كما نخافُ على المحسنينَ عدمَ القبولِ لوجودِ ما يمنعُهُ، فإنَّهُ لا يُجزمُ لمعيَّنٍ بالقبولِ إلَّا بنصٍّ فقدْ وصفَ اللهُ تعالى المسارعينَ في الخيراتِ السابقينَ لها بقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [سورةُ المؤمنون: ٦٠]، وقدْ جاءَ بيانُها فيما رواهُ أحمدُ والترمذيُّ منْ حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ قَالَتْ عَائِشَةُ: أَهُمُ الَّذِينَ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَيَسْرِقُونَ؟ قالَ: «**لاَ يَا بِنْتَ الصِّدِّيقِ؛ وَلَكِنَّهُمُ الَّذِينَ يَصُومُونَ، وَيُصَلُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَهُمْ يَخَافُونَ أَنْ لا يُقْبَلَ مِنْهُمْ، أُولَئِكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ**»(٢).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالجَنَّةِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يعتقدونَ بأنَّ مُعَيَّنًا منَ المحسنينَ في الجنةِ، مهما كانَ إحسانُهُ، فَإِنَّ عِلْمَ

---

(١) ينظر: «أصول السنة "للإمام أحمد ص (٥٠)، «الشرح والإبانة عن أصول الديانة» لابن بطة ص (٢٤٢).

(٢) «مسند أحمد» (٦/ ١٥٩)، «سنن الترمذي» (٣٤٧٥) وسكت عنه وقال: «وقد روى عبد الرحمن بن سعيد هذا الحديث عن أبي حازم عن أبي هريرة»، وصححه الألباني في تعليقه على «السنن».

ذَلِكَ إلى اللهِ، فهوَ - جلَّ وعلا - العالمُ بالسرائرِ والخواتيمِ، وقدْ قالَ النبيُّ ﷺ فيما رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ منْ حديثِ سهلِ بنِ سعدٍ الساعديِّ رضي الله عنه: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهْوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهْوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**»(١)، وسيأتي مزيدُ بيانٍ لهذا عندَ قولِ المؤلفِ رحمه الله: «**ولا نُنَزِّلُ أحدًا منهمْ جَنَّةً ولا نَارًا**». ويُستثنى منْ هذا منْ شهدَ لهُ النبيُّ ﷺ بالجَنَّةِ، فإنَّهُ لا خلافَ في أنَّ منْ شهدَ لهُ النّبيُّ ﷺ بالجنّةِ، وجبَ علينا قبولُ ذلكَ، فنشهدُ لكلِّ منْ بشَّرهُ النبيُّ ﷺ بالجنةِ أنَّهُ منْ أهلِ الجنةِ، كالعشرةِ المُبَشَّرينَ بالجَنَّةِ، وسيأتي بإذنِ اللهِ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يسألُون اللهَ تعالى للمسيءِ منَ المؤمنينَ التجاوزَ والسّترَ، والمسيءُ هوَ مَنْ تَوَرَّطَ بِارْتِكَابِ سَيِّئَةٍ، إمَّا بتركِ واجبٍ، أوْ بفعلِ مُحَرَّمٍ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يخشونَ على المسيءِ منْ أهلِ الإيمانِ أنْ يدركَهمْ عقوبةُ ما جنَوهُ منَ السّيّئاتِ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَلا نُقَنِّطُهُمْ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يؤيسونَ المسيءَ منَ المؤمنينَ منْ رحمةِ اللهِ ومغفرتِهِ، ولا نقطعُ طمعَهمْ في عفوهِ وفضلِهِ، بلْ نقولُ كما قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر: ٥٣]، هٰذا يشملُ كلَّ ذنبٍ صغيرٍ أوْ كبيرٍ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾، إلَّا الشركَ والكفرَ فإنَّهُ لا بُدَّ فيهِ مِنْ تَوْبَةٍ لمغفرتِهِ، كما قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن

(١) صحيح البخاري (٢٨٩٨)، ومسلم (١١٢).

يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، ولذلك المشركونَ آيسونَ منْ رحمةِ اللهِ ما داموا على الشركِ والكفرِ مقيمينَ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، وبهذا كلِّهِ يسلمُ المؤمنُ، منَ الإفراطِ والتّفريطِ والغلوِّ والجفاءِ، ويجمعُ بينَ نصوصِ الوعدِ والوعيدِ، فيسلمُ منْ ضلالاتِ الخوارجِ والمرجئةِ، وهذا ما دلَّ عليهِ القرآنُ، فإنَّ اللهَ يذكرُ رحمتَهُ ومغفرتَهُ، ويذكرُ عقوبتَهُ ومؤاخذتَهُ، في كثيرٍ منَ الآياتِ، كقولِهِ تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقولِهِ: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣]، فيطمعُ ا لمؤمنُ في سعةِ رحمتِهِ ومغفرتِهِ، ويخافُ منْ عذابِهِ وعقابِهِ، فيكملُ لهُ مقامُ الخوفِ والرجاءِ، فكما لا يُؤيَّسُ أهلُ الإجرامِ والآثامِ منْ مغفرتِهِ وعفوِهِ، كذلكَ لا يُؤَمَّنونَ منْ عقابِهِ وانتقامِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقُلانِ عَنْ المِلَّة**» الأمنُ هوَ عدمُ الخوفِ والخشيةِ، والإياسُ هوَ قطعُ الأملِ، والقنوطُ منَ الرحمةِ[1]. وهٰذانِ داءانِ متقابلانِ: الأمنُ يُحملُ على الاسترسالِ في المخالفةِ والمعصيةِ، وعدمِ العملِ بالطاعةِ. والإياسُ يُحملُ على اليأسِ وقطعِ الرجاءِ والقنوطِ منْ رحمةِ اللهِ. وكلٌّ منَ الأمنِ منْ مكرِ اللهِ والإياسِ منْ روحِ اللهِ، طريقٌ يوصلُ إلى الكفرِ باللهِ والخروجِ عنْ سبيلِ الهُدى ودينِ الإسلامِ؛ لذلكَ قالَ المصنفُ ينقلانِ عنِ الملةِ. أمَّا الأَمْنُ منْ مكرِ اللهِ فقدْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف: ٩٩]. والخاسرونَ همُ الهالكونَ، والخسارُ دركاتٌ، أشدُّهُ الكفرُ باللهِ تعالى،

---

(١) ينظر: «لسان العرب» (١٣/ ٢١)، (٦/ ٢٥٩).

ولهذا وصفَ اللهُ تعالى في القرآنِ العظيم أهلَ الكفرِ والتكذيبِ بالخسارِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١]، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٢]. وأمَّا الإياسُ منْ روحِ اللهِ ورحمتِهِ فقدْ قالَ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. وقالَ ﷻ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، فوَصَفَهُم اللهُ ﷻ بالكفرِ، ووصفَهمْ بالضلالِ. ونهى أهلَ الإيمانِ وأهلَ الإسلامِ أنْ ييأسوا منْ رحمتِهِ، فقالَ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، والنهيُ يقتضي التحريمَ. فالأمنُ والإياسُ مُحَرَّمَانِ في شريعةِ الإسلامِ، ولكنْ لَيْسَ كُلُّ أمْنٍ ولا كلُّ يأسٍ ينقلُ عنْ ملةِ الإسلامِ. بلْ منهُ ما ينقلُ ومنهُ ما لا ينقلُ، فالأمنُ التامُّ منْ مكرِ اللهِ، والإياسُ التامُّ منْ رحمةِ اللهِ ينقلانِ عنْ ملةِ الإسلامِ كما قالَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ. أمَّا ما كانَ دونَ ذلكَ، كالإياسِ الّذي يعرضُ لبعضِ أصحابِ الذنوبِ، أوِ الأمنِ الّذي يعرضُ لأصحابِ الشهواتِ، فإنَّهُ لا ينقلُ عنْ ملةِ الإسلامِ لكنَّهُ منْ كبائرِ الذنوبِ وعظائمِ الإثمِ. ويشهدُ لهذا أنَّ قدامةَ بنَ مظعونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أصابَهُ شدةُ يأسٍ منْ جراءِ تأوُّلِهِ في استباحتِهِ ما حرَّمَ اللهُ منَ الخمرِ، فكتبَ لهُ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا أدري أَيَّ ذَنْبَيْكَ أعْظَمُ، استباحتُكَ الخمرَ، أوْ يأسُكَ منْ رحمةِ اللهِ؟[1]. فينبغي للمؤمنِ أنْ لا ييأسَ منْ رحمةِ اللهِ مهما عظمَ ذنبُهُ، فإنَّهُ جلَّ وعلا تَتَلاشَى في جانبِ مغفرتِهِ وعفوِهِ ورحمتِهِ وكرمِهِ وبرِّهِ وإحسانِهِ الذنوبُ، كما ينبغي للمؤمنِ أنْ يخافَ ذنوبَهُ، وألَّا يأمنَ مكرَ اللهِ وخفيَّ أخذِهِ، فإنَّ اللهَ يُملي للظالمِ حتى إذا أخذهُ لمْ يُفلتْهُ، فالواجبُ

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٣٨) ح/ (٥٢٧٠)، وتقدم ذكر القصة بتمامها.

على المؤمنِ أنْ يكونَ على حذرٍ. كما قالَ عَبْدُ اللهِ بنُ مسعودٍ: «**إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ فِي أَصْلِ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ وَقَعَ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ لَهُ هَكَذَا فَطَارَ**»[(١)]. ولذلكَ جاءَ التحذيرُ منَ النبيِّ ﷺ عنِ الذنوبِ صغيرِها وكبيرِها، فقالَ: «**إِيَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ**» أيْ: ما يحقرُهُ الإنسانُ منَ المعاصي ويراهُ سَهْلًا «**فَإِنَّهُنَّ يَجْتَمِعْنَ عَلَى الرَّجُلِ حَتَّى يُهْلِكْنَهُ**»[(٢)]، فالأمنُ والإياسُ قدْ يكونانِ كفرًا وقدْ يكونانِ كبيرةً وإثمًا دونَ الكفرِ، وهما أصلانِ لبدعتينِ متقابلتينِ. فالأمنُ أصلُ شبهةِ المرجئةِ، واليأسُ أصلُ شبهةِ الخوارجِ؛ فالمرجئةُ أمَّنوا النّاسَ منْ مكرِ اللهِ، وقالوا: لا يضرُّ معَ الإيمانِ معصيةٌ، وأمَّا الوعيديةُ كالخوارجِ والمعتزلةِ فآيَسُوا النّاسَ منْ رحمةِ اللهِ، وقالوا بأنَّ الكبائرَ تخرجُ عنِ الإيمانِ، إمَّا كفرًا كما تقولُ الخوارجُ، وإمَّا منزلةً بينَ المنزلتينِ كما تقولُ المعتزلةُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**وَسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا**» أيْ: إنَّ الطريقَ القويمَ والصراطَ المستقيمَ وسطٌ بينَ الأمنِ والإياسِ، فلا أمنَ منْ مكرِ اللهِ، ولا قنوطَ منْ رحمتِهِ، كما دلّتْ نصوصُ الوحيينِ، فإذا جمعَ العبدُ بينَ الخوفِ والرجاءِ حقَّقَ الطاعةَ وجانبَ المعصيةَ، وعبدَ اللهَ تعالى كما يجبُ أنْ يُعبدَ. وقدِ اختلفَ العلماءُ - رحمَهمُ اللهُ - في التغليبِ بينَ الخوفِ والرجاءِ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨٣).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٠٢)، وقال الهيثمي (١٠/ ١٨٩): «رجاله رجال الصحيح غير عمران بن داور القطان وقد وثق»، وقال المناوي (٣/ ١٢٨): قال الحافظ العراقي: «إسناده جيد»، وقال العلائي: «حديث جنيد على شرط الشيخين»، وقال الحافظ: «سنده حسن».

وعدمِهِ على أقوالٍ أربعةٍ:

الأولُ: تغليبُ الخوفِ على الرجاءِ مطلقًا.

الثاني: تغليبُ الرجاءِ على الخوفِ مطلقًا.

الثالثُ: استواءُ الخوفِ والرجاءِ، فهما كجناحَي الطائرِ، فالمؤمنُ يسيرُ إلى اللهِ بجناحينِ هما الرجاءُ والخوفُ، فإذا استويا تمَّ طيرانُهُ، وإذا نقصَ أحدُهما وقعَ فيهِ النقصُ، وإذا ذهبا صارَ الطائرُ في حدِّ الموتِ، كما قالَ أبو عليٍّ الروذباريُّ، ولذلكَ قيلَ: لوْ وُزِنَ خوفُ المؤمنِ ورجاؤُهُ لاعْتَدَلَا[(١)].

الرابعُ: التَّفصيلُ فقدْ يغلبُ الخوفُ، وقدْ يغلبُ الرجاءُ، وقدْ يستويانِ، وذلكَ كلُّهُ بحسبِ اختلافِ الأشخاصِ والأحوالِ منَ الصحةِ والمرضِ، والإحسانِ والإساءةِ[(٢)]. وأقربُ هذهِ الأقوالِ: أنَّ الأصلَ في حالِ المؤمنِ، استواءُ الخوفِ والرجاءِ، عملًا بالأدلةِ التي جمعتْ للمؤمنِ الحالينِ: حالَ الخوفِ وحالَ الرجاءِ، أمرًا في نحوِ قولِهِ: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الزمر: ٩]، أيْ: اعبدوهُ خائفينَ منْ عذابِهِ، طامعينَ في رحمتِهِ، ووصفًا لعبادِهِ الصالحينَ في مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧] وقولُهُ: ﴿يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٦]، قالَ النوويُّ: «وهكذا معظمُ آياتِ القرآنِ العزيزِ يجتمعُ فيها الخوفُ والرجاءُ»[(٣)]، ومما يدلُّ على أنَّ الأصلَ استواءُ الخوفِ والرجاءِ في قلبِ المؤمنِ: مارواهُ الترمذيُّ وغيرُهُ

---

(١) «شعب الإيمان» للبيهقي (٢/ ٣٢٨) ح (٩٩٦).

(٢) ينظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٣٠- ٣٢).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (٩/ ١٢٦).

منْ حديثِ أنسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، دَخَلَ عَلَى شَابٍّ وَهُوَ فِي المَوْتِ، فَقالَ: «**كَيْفَ تَجِدُكَ؟**» قَالَ: أَرْجُو اللهَ يَا رَسُولَ اللهِ، وَأَخَافُ ذُنُوبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لاَ يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هَذَا المَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ مَا يَرْجُو، وَآمَنَهُ مِمَّا يَخَافُ**»(١). ويدلُّ لذلكَ أيضًا أنَّ تغليبَ أحدِهما على الآخرِ قدْ يوقعُ الإنسانَ؛ إمَّا في أمنٍ، وإمَّا في إياسٍ. قالَ بعضُ السلفِ: «منْ عبدَ اللهَ بالحبِّ وحدهُ فهوَ زنديقٌ، ومنْ عبدَهُ بالخوفِ وحدهُ فهوَ حَروريٌّ، ومنْ عبدهُ بالرجاءِ فهوَ مرجئٌ، ومنْ عبدهُ بالحبِّ والخوفِ والرَّجاءِ، فهوَ مؤمنٌ»(٢).

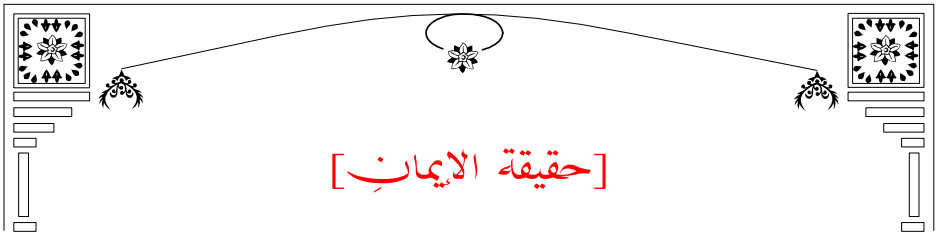
قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**وَلا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إلا بجُحُودِ ما أدخَلَهُ فيهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّهُ لا ينتقلُ أحدٌ عنِ الإيمانِ إلى الكفرِ إلَّا بإنكارِهِ ما يدخلُ بهِ في الإيمانِ كَجُحُودِ وجوبِ الصلاةِ، أوْ جحودِ تحريمِ الخمرِ، ونحوِ ذلكَ منْ جحودِ كلِّ ما هوَ معلومٌ منَ الدينِ بالضرورةِ، وهذا الذي قَرَّرَهُ المؤلفُ هنا جارٍ على ما سيأتي في تعريفِ الإيمانِ، والجحودُ هوَ نقضٌ لإيمانِ القلوبِ واللسانِ بالإنكارِ والتَّكذيبِ. وقدْ حصرَ المؤلفُ ما يخرجُ بهِ العبدُ منْ وصفِ الإيمانِ بالجحودِ فقطْ، وفي هذا الحصرِ نظرٌ بيِّنٌ، وهوَ حصرٌ غيرُ صحيحٍ، فإنَّ الخروجَ عنِ الإيمانِ يكونُ بالجحودِ وبغيرِهِ، وقدْ قررَ المؤلفُ نفسُهُ أنَّ الاستحلالَ ناقلٌ عنِ الإيمانِ في قولِهِ: «**ولا نكفرُ أحدًا منْ أهلِ القبلةِ بذنبٍ ما لمْ يستحلَّهُ**»، وهذا يناقضُ الحصرَ الذي أفادَهُ كلامُهُ هنا، كما أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حصولِ الكفرِ والانتقالِ عنِ

---

(١) الترمذي (٩٨٣)، قال: «حسن غريب»، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٠١)، وابن ماجه (٤٢٦١).

(٢) «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (١٠/ ٨١).

الإيمانِ، بغيرِ الجحودِ كالشكِّ والارتيابِ كما أنَّ منَ الأعمالِ ما يكونُ فعلُهُ كفرًا، وليستْ جحودًا بالاتفاقِ، كالاستهزاءِ بآياتِ اللهِ، وامتهانِ المصحفِ، وسبِّ اللهِ ورسولِهِ، وكرهِ ما أنزلَهُ اللهُ وشرعِهِ، فكلُّ هذا مِنَ الكُفْرِ الذي يخرجُ بهِ صاحبُهُ منَ الإيمانِ، وليسَ جحودًا، وقدِ اعتنى علماءُ الأمةِ على اختلافِ مذاهبِهمُ الفقهيةِ بذكرِ نواقضِ الإيمانِ في بابِ أحكامِ المرتدِّ، فذكروا أشياءَ كثيرةً فلهذا يكون في هذا الحصرِ نظرٌ بيِّنٌ.



[حقيقة الإيمانِ]

وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ، وأَنَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي القُرْآنِ، وَجَمِيعَ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ والإيمانُ واحدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالخَشْيَةِ، وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الهَوَى، وَمُلازَمَةِ الأَوْلَى وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الهَوَى، وَمُلازَمَةِ الأَوْلَى وَالمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ وَأَكْرَمُهُمْ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ، وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، والبَعثِ بَعدَ المُوتِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاؤُوا بِهِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ» هذا بيانُ حقيقةِ الإيمانِ التي بها يثبتُ وصفُهُ ويقومُ بنيانُهُ، فمُسمَّى الإيمانِ يتحققُ بأمرينِ: الإقرارُ باللسانِ، والتصديقُ بالجَنانِ، وسيأتي مزيدُ تفصيلٍ لذلكَ وبيانٍ. والإيمانُ هو التصديقُ عندَ أكثرِ أهلِ اللغةِ، وقيلَ: بلْ هوَ الإقرارُ، وهوَ مأخوذٌ منَ الأمانةِ.

وقولُهُ: «وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ» أيْ: إنَّ حقيقةَ الإيمانِ إثباتُ ما جاءَ بِهِ الرسولُ ﷺ، والشهادةُ بذلكَ، وهذا يشملُ النطقَ بالشهادتينِ اللتينِ هما أولُ واجبٍ على المُكَلَّفِ، وكذلكَ الإقرارُ ببقيةِ أصولِ الإيمانِ قولًا.

وقولُهُ: «وَالتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ» أيْ: إنَّ منْ حقيقةِ الإيمانِ قبولَ ما جاءَ بِهِ الرسولُ ﷺ، وإثباتَهُ بالقلبِ، فالجنانُ مشتقٌّ منْ «جنَّ»، وهيَ كلمةٌ دائرةٌ على معنى الخفاءِ والسترِ[(١)]، واقتصرَ المؤلفُ في بيانِ حقيقةِ الإيمانِ على هذينِ الأمرينِ، ولمْ يذكرِ العملَ في مُسمَّى الإيمانِ جريًا على ما اشتهرَ عنْ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ؛ حيثُ أخرجوا العملَ عنْ مُسَماهُ. ومعلومٌ أنَّ الإيمانَ اسمٌ شرعيٌّ، والأسماءُ الشرعيةُ قدْ جاءَ الكتابُ والسنةُ ببيانِها بيانًا واضحًا، فلا يُتلَقَّى تعريفُ هذهِ الأسماءِ ولا الوقوفُ على حقيقتِها إلَّا منَ الكتابِ والسنةِ، وقدْ دلَّ الكتابُ والسنةُ على أنَّ الإيمانَ عقدُ القلبِ وقولُ اللسانِ وعملُ الجوارحِ، وعلى هذا جرى علماءُ الأمةِ منَ الصحابةِ ومنْ بعدهمْ، فالنقولُ متواترةٌ عنَ السّلفِ أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، حتى صارَ هذا القولُ عندَ أهلِ السنةِ منْ شعائرِ السّنةِ، وقدْ تقدّمَ نقلُ الإجماعِ على ذلكَ. ومنْ أظهرِ أدلةِ ذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٥]. قالَ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليسَ عليهمْ أحجُّ منْ هذهِ الآيةِ»[(٢)]. فالدينُ عَقدٌ بالإخلاصِ للهِ، وقولٌ وعملٌ بالصلاةِ والزكاةِ، وقدِ استدلَ الأوزاعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ على أنَّ الدينَ إيمانٌ وعملٌ بقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]. قالَ ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والدينُ هوَ الإسلامُ كما صرحَ بِهِ في مواضعَ

(١) ينظر: «تهذيب اللغة» (١٠/ ٢٦٧)، (١٠/ ٢٦٨).
(٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٨).

أخرَ، وإذا أُطلقَ الإسلامُ دخلَ فيهِ الإيمانُ، وبالعكسِ»[١]. ومنْ أظهرِ الأدلةِ في السنةِ على أنَّ الإيمانَ عقدٌ وقولٌ وعملٌ ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي هريرةَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»[٢]، فجعلَ النبيُّ ﷺ شعبَ الإيمانِ شاملةً لقولِ القلبِ، وهوَ تصديقُهُ وإقرارُهُ ومعرفتُهُ، ولقولِ اللسانِ وهو نطقُهُ وتكلُّمُهُ، وذلكَ في أفضلِ شعبِ الإيمانِ، وهوَ قولُ: «**لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، وكذلكَ جعلَها شاملةً لعملِ الجوارحِ، وذلكَ في أدنى شعبِ الإيمانِ، وهوَ إماطةُ الأذى عنِ الطريقِ، وكذلكَ جعلَها شاملةً لعملِ القلبِ، وذلكَ في الحياءِ، فهوَ عملٌ قلبيٌّ. ومَنْ طَالَعَ نصوصَ الكتابِ والسنةِ أيْقَنَ إيقانًا جازمًا أنَّ العملَ منَ الإيمانِ، وأنَّهُ لا يخرجُ عنْ مُسمَّى الإيمانِ. ويدلُّ لذلكَ ما في القرآنِ والسنةِ منْ نفيِ الإيمانِ عمنْ لمْ يأتِ بالعملِ[٣]، وذلكَ في مواضعَ كثيرةٍ جدًّا كما سيأتي. وهذا ما أجمعَ عليهِ علماءُ الأمةِ منَ الصحابةِ والتابعينَ ومنْ بعدَهمْ، قالَ ابنُ عبدِ البرِّ رَحِمَهُ اللهُ: «أجمعَ أهلُ الفقهِ والحديثِ على أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، ولا عملَ إلَّا بنيةٍ... إلَّا ما ذُكِرَ عنْ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ، فإنَّهمْ ذهبوا إلى أنَّ الطاعاتِ لا تُسمَّى إيمانًا»[٤]، وقالَ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وكانَ الإجماعُ منَ الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدهمْ ممنْ أدركْنا أنَّ

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٨١).

(٢) «صحيح البخاري» (٩)، ومسلم (٣٥).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٤٢).

(٤) «التمهيد» (٩/ ٢٣٨)، (٩/ ٢٤٣).

الإيمانَ قولٌ وعملٌ ونيةٌ، لا يجزئُ واحدٌ منَ الثلاثةِ عنِ الآخرِ»[(١)]، وقالَ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقيتُ أكثرَ منْ ألفِ رجلٍ منْ علماءِ الأمصارِ، فما رأيتُ أحدًا منهمْ يختلفُ في أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقصُ»[(٢)]، وقالَ أبو إسحاقٍ الإسفراييِنيُّ: «اتفقوا على أنَّ ما يستحقُ بهِ المكلفُ اسمَ الإيمانِ في الشريعةِ أوصافٌ كثيرةٌ وعقائدُ مختلفةٌ، وإنِ اختلفوا فيها على تفصيلٍ ذكروهُ»[(٣)]. وإخراجُ العملِ عنْ مُسمَّى الإيمانِ هوَ قولُ مرجئةِ الفقهاءِ، وهمْ جماعةٌ منْ فقهاءِ الكوفةِ خالفوا الجماعةَ في حقيقةِ الإيمانِ، وكانَ أولُ مَنْ تَكَلَّمَ في هذا ذرُّ بنُ عبدِاللهِ الهمدانيُّ، وكانَ منَ العبَّادِ، فقدْ سُئلَ الإمامُ أحمدُ عنْ أولِ مَنْ تَكَلَّمَ في الإيمانِ؟ فقالَ: «يقولونَ أوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فيهِ ذرٌّ»[(٤)]، وقدْ ماتَ قبلَ المئةِ[(٥)]. وقيلَ: إنَّ أولَ منْ أحدثَ هذا حمادُ بنُ أبي سليمانَ[(٦)] شيخُ أبي حنيفةَ، وتبعَهُ عليهِ أهلُ الكوفةِ، وكانَ منْ تلاميذِ

---

(١) ينظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٥/ ٨٨٧).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٥/ ٨٨٦)، ينظر: «الفتح الباري» (١/ ٤٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٤٤).

(٤) ينظر: «مسائل الإمام أحمد» لإسحاق بن إبراهيم (٢/ ١٦٢)، و«السنة» لعبد الله بن أحمد ص (٨٣).

(٥) وهو تابعي من عُبَّاد أهل الكوفة وكان يقص، يروي عن سعيد بن جبير، وروى عنه الأعمش.
[ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٤٥٣)، و«الضعفاء» للبخاري ص (٤٦)].

(٦) هو حماد بن أبي سليمان، الكوفي الفقيه، من صغار التابعين، مات سنة (١٢٠هـ) أو قبلها، روى عن أنس بن مالك، وتفقه بإبراهيم النخعي، قال عنه الذهبي: «ثقة إمام مجتهد»، وقال ابن حجر: «فقيه صدوق له أوهام ورمي بالإرجاء». [ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣١)، «تقريب التهذيب» ترجمة (١٥٠٠)].

النَّخَعِيِّ وقدْ أغلظَ عليهِ القولَ؛ حيثُ نُقلَ عنهُ أنَّهُ قالَ: «لا تدَعوا هذا الملعونَ يدخلُ عليَّ - يعني حمادَ بنَ أبي سليمانَ - حينَ تكلمَ في الإرجاءِ»[(١)]. والذي يظهرُ أنَّ حمَّادًا هوَ الذي أشهرَ القولَ وأظهرَهُ، ولذلكَ نُسبَ إليهِ، وإنْ كانَ ذرٌّ بنُ عبدِ اللهِ الهمدانيُّ قدْ سبقهُ في التكلُّمِ بذلكَ، وكلاهما منْ أهلِ الكوفةِ، وقدْ أخذَ هذا القولَ الإمامُ أبو حنيفةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عنْ شيخِهِ حمادِ بنِ أبي سليمانَ، ولذلكَ انتشرَ هذا القولُ في فقهاءِ الحنفيةِ. وقدِ اختلفَ أهلُ العلمِ، في حقيقةِ خلافِ مرجئةِ الفقهاءِ لسائرِ أهلِ السنةِ أهوَ خلافٌ حقيقيٌّ أمْ أنَّهُ خلافٌ لفظيٌّ لا يترتّبُ عليهِ أثرٌ؟ على قولينِ:

الأوَّلُ: إنَّهُ خلافٌ لفظيٌّ؛ لأنَّ الجميعَ يتفقُ على وجوبِ العملِ، وأنَّ مرتكبَ الكبيرةِ مذمومٌ، وأنَّهُ مُتوَعّدٌ بالعقوبةِ.

الثَّاني: إنَّهُ خلافٌ حقيقيٌّ يترتبُ عليهِ آثارٌ، ومنْ ذلكَ أنّ مرجئةَ الفقهاءِ لما أخرجوا العملَ عنْ مُسمَّى الإيمانِ، قالوا: إنَّ الإيمانَ شيءٌ واحدٌ، لا يزيدُ ولا ينقصُ خلافًا لقولِ أهلِ السنةِ والجماعةِ كما سيأتي، ومنْ ذلكَ أيضًا أنَّ مرجئةَ الفقهاءِ لا يرونَ جوازَ الاستثناءِ في الإيمانِ، خلافًا لأهلِ السنةِ والجماعةِ. والصوابُ ما ذكرَهُ شيخُ الإسلامِ في بعضِ كلامِهِ منْ أنَّ الخلافَ بينَ مرجئةِ الفقهاءِ، وبينَ أهلِ السنةِ والجماعةِ في حقيقةِ الإيمانِ، منه ما هوَ لفظيٌّ، ومنهُ ما هوَ حقيقيٌّ[(٢)]، وهذا يجمعُ القولينِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأنَّ جميعَ ما أنزلَ اللهُ في القرآنِ، وَجَمِيعَ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ**

---

(١) ينظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي ص (٣٠٣).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٧٩)، و(٧/ ٥٨٤)، و(١٣/ ٣٩).

اللهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ» هذا عطفٌ على ما تقدّمَ، منْ تعريفِ الإيمانِ، وهوَ بيانٌ للإيمانِ المجملِ الواجبِ على جميعِ المكلفينَ. فالإيمانُ ينقسمُ إلى قسمينِ: إيمانٌ مجملٌ، وإيمانٌ مفصَّلٌ.

أما الإيمانُ المجملُ فهوَ الإقرارُ بجميعِ ما أنزلَ اللهُ في القرآنِ، وجميعُ ما جاءَ بهِ النبيُّ ﷺ. وقدْ جَمعَ ما يجبُ في الإيمانِ المجملِ حديثُ جبريلَ في بيانِ الإسلامِ والإيمانِ والإحسانِ، فالإيمانُ الواجبُ على جميعِ المكلّفينَ، منَ الإنسِ والجنِّ، هوَ الإيمانُ باللهِ وملائكتِهِ وكتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخرِ والقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ إيمانًا مجملًا. وذلكَ أنَّ الإحاطةَ بتفاصيلِ تلكَ الأصولِ «غيرُ مقدورٍ للعبادِ، إذْ لا يوجدُ أحدٌ إلَّا وقدْ خفي عليهِ بعضُ ما قالَهُ الرّسولُ»[(١)]، أوْ أنَّهُ قدْ خفِي عليهِ معنى ما جاءَ في القرآنِ العظيمِ، أوْ ما أخبرَ بِهِ النّبيُّ الكريمُ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ -، فلا يُشترطُ في الإيمانِ المجملِ العلمُ والإحاطةُ بكلِّ ما أخبرَ اللهُ بِهِ ورسولُهُ ولا العلمُ بمعنى ذلكَ[(٢)]. قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: «ألَا ترى أنَّا لا نعرفُ عدةً منَ الأنبياءِ وكثيرًا منَ الملائكةِ، ولا نحيطُ بصفاتِهِمْ، ثمَّ لا يقدحُ ذلكَ في إيمانِنا بهِمْ»[(٣)].

أمَّا الإيمانُ المفصَّلُ فهوَ الإقرارُ بكلِّ ما جاءَ تفصيلُهُ في القرآنِ العظيمِ، وما أخبرَ بِهِ النبيُّ ﷺ، كالإيمانِ بأسماءِ مَنْ قصَّ اللهُ ورسولُهُ خبرَهُمْ منَ الرسلِ والملائكةِ والكتبِ ونحوِ ذلكَ.

---

(١) «التّسعينيّة» (١/ ٢١٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٠٩- ٤١٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤١٠).

وقولُهُ: «كُلُّهُ حَقٌّ» أيْ: إنَّ كلَّ ما جاءَ في الكتبِ وصحَّ منَ السنةِ ثابتٌ لا مريةَ فيهِ، مطابقٌ للواقعِ، يجبُ قبولُهُ واعتقادُهُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، وقالَ تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، وقالَ تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الرعد: ١] وقالَ: ﴿أَفَمَن يَعۡلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ كَمَنۡ هُوَ أَعۡمَىٰٓ﴾ [الرعد: ١٩]، وغيرُ ذلكَ كثيرٌ، وفي «الصحيحينِ» منْ حديثِ ابنِ عباسٍ في دعاءِ الاستفتاحِ في صلاةِ الليلِ قولُ النبيِّ ﷺ: «**أَنْتَ الْحَقُّ وَوَعْدُكَ الْحَقُّ وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ وَقَوْلُكَ حَقٌّ وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ حَقٌّ**»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ» أيْ: إنَّ الإيمانَ شيءٌ واحدٌ، فهوَ حقيقةٌ واحدةٌ لا يتفاضلُ ولا يتبعضُ ولا يزيدُ ولا ينقصُ، فإذا صدقَ الإنسانُ بقلبِهِ وأقرَّ بلسانِهِ ثبتَ لهُ وصفُ الإيمانِ، واعتقادُ أنَّ حقيقةَ الإيمانِ شيءٌ واحدٌ هوَ أصلُ الضلالِ والانحرافِ في بابِ الإيمانِ. فكلُّ الضلالِ في هٰذا البابِ على اختلافِهِ ناشئٌ منِ اعتقادِ أنَّ الإيمانَ واحدٌ، فإنَّ الإيمانَ إذا كانَ شيئًا واحدًا؛ فإمَّا أنْ يثبتَ جملةً؛ وإمَّا أنْ يزولَ جملةً، وهذا خلافُ ما دلَّ عليهِ الكتابُ والسنةُ، كقولِ النبيِّ ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهْوَ مُؤْمِنٌ**»[(٢)]. فنفَى الإيمانَ عنِ الزاني وشاربِ الخمرِ والسارقِ والمنتهبِ،

---

(١) «صحيح البخاري» (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

حالَ فعلِهِمْ لهذهِ الموبقاتِ. وهذا النفيُ ليسَ نفيًا للإيمانِ بالكليةِ، بلْ هوَ نفيٌ للإيمانِ المطلقِ الكاملِ الذي يستلزمُ فعلَ الواجباتِ، وما أمرَ اللهُ بِهِ كلِّهُ، وتركَ المحرّماتِ كلِّها، ولهذا لا يقعُ اسمُ المؤمنِ المطلقِ، على منِ ارتكبَ كبيرةً، أوْ تركَ فريضةً؛ لأنَّ اسمَ الشيءِ الكاملَ يقعُ على الكاملِ منهُ، ولذلكَ جازَ إطلاقُ نفيهِ عنهُ، في مثلِ هذا الحديثِ[(١)].

ومثلهُ الأحاديثُ الكثيرةُ التي نفَى بها النبيُّ ﷺ الإيمانَ معَ عدمِ كفرِ صاحبِها، كقولِهِ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[(٢)]، وقولِهِ ﷺ: «**وَاللهِ لا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لا يُؤْمِنُ**» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ: «**الَّذِي لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**»[(٣)]، ونحوِ ذلكَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**» أيْ: إنَّ أهلَ الإيمانِ مستوونَ في أصلِ الإيمانِ، إقرارًا باللسانِ وتصديقًا بالجنانِ، لا تفاوتَ بينهمْ في الإقرارِ والتصديقِ، وبناءً على ذلكَ فلا فرقَ بينَ إيمانِ النبيِّ وإيمانِ جبريلَ، وبينَ إيمانِ سائرِ المؤمنينَ، وقدْ نُسبَ إلى أبي حنيفةَ أنَّهُ قالَ: «**إيماني كإيمانِ جبريلَ**». وأنَّهُ قالَ أيضًا في كتابِ «العالِمِ والمتعلِّمِ»: «إنَّ إيمانَنَا مثلُ إيمانِ الملائكةِ، لأنَّا آمنَّا بوحدانيةِ اللهِ تعالى وربوبيتِهِ وقدرتِهِ وما جاءَ منْ عندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بمثلِ ما أقرتْ بِهِ الملائكةُ وصدقتْ بِهِ الأنبياءُ والرسلُ، فمِنْ هاهنا إيمانُنَا مثلُ إيمانِهِمْ»[(٤)]. وهذا خلافُ ما قررهُ أهلُ السنةِ والجماعةِ، وما كانَ عليهِ

---

(١) يُنظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٦٠,٥٢٤).
(٢) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).
(٣) أخرجه البخاري (٦٠١٦)، ومسلم (٤٦).
(٤) «البحر الرائق» لابن نجيم (٣/ ٣١٠).

سلفُ الأمةِ الصالحونَ منَ الصحابةِ ومنْ بعدَهمْ، فليسَ منهمْ منْ يقولُ: إنَّ إيمانَهُ كإيمانِ جبريلَ. قالَ ابنُ أبي مليكةَ: «أَدْرَكْتُ ثَلاَثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ»(١)، وما احتجَّ بِهِ مرجئةُ الفقهاءِ منْ أنَّ الاشتراكَ في التصديقِ يستلزمُ الاستواءَ في الإيمانِ فغيرُ صحيحٍ شرعًا، ولا مُسلَّمٌ عقلًا؛ فإنَّ التصديقَ درجاتٌ، فتصديقُ منْ بلغَهُ الخبرُ منْ واحدٍ أوِ اثنينِ ليسَ كتصديقِ منْ بلغَهُ الخبرُ متواترًا، وتصديقُ منْ رأى ليسَ كتصديقِ منْ سمعَ، ولهذا تناقضَ المنقولُ عنْ أبي حنيفةَ نفسِهِ، حيثُ قالَ: «إيماني كإيمانِ جبريلَ، ولا أقولُ إيماني مثلُ إيمانِ جبريلَ» وقدْ نُقلَ عنهُ أنَّهُ قالَ: «أكرهُ أنْ يقولَ الرجلُ: إيماني كإيمانِ جبريلَ، ولكنْ يقولُ: آمنتُ بما آمنَ بِهِ جبريلُ»(٢)، وهذا هوَ اللائقُ بإمامتِهِ وعلمِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وقولُهُ: «وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ» يُفهمُ منهُ أنَّ الإيمانَ لهُ أصلٌ وفرعٌ، والاستواءُ إنَّما هوَ في الأصلِ فقطْ، وأمَّا الفرعُ فقدْ يتفاضلُ، فالفرعُ إمَّا أنْ يكونَ إيمانًا أوْ لا يكونُ إيمانًا، فإنْ كانَ الفرعُ إيمانًا لمْ يكنِ الإيمانُ شيئًا واحدًا، بلْ هوَ أصلٌ وفرعٌ، يختلفانِ حقيقةً وحكمًا، وهذا يناقضُ ما ذكرهُ

---

(١) أخرجه البخاري تعليقًا، في ترجمة باب: خوف المؤمن من أن يحبط عمله قبل حديث (٤٨)، وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ١١٠): «هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه، لكن أبهم العدد، وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مُطَوَّلًا في كتاب الإيمان له، وعينه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصرًا كما هنا، والصحابة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أجلّهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والعبادلة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن مخرمة، فهؤلاء ممن سمع منهم» اهـ.

(٢) حاشية ابن عابدين (٣/ ٢٧٤).

المؤلفُ منْ أنَّ الإيمانَ واحدٌ، وإنْ لمْ يكنِ الفرعُ إيمانًا، فلا حاجةَ لذكرِ الأصلِ في قولِهِ: «وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ» ولأَغْنى عنْ ذلكَ أنْ يقولَ: «وهمْ فيهِ سَوَاءٌ». ومنْ لازمِ ما قَرَّرَهُ المؤلفُ أنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ، خلافًا لما دلتْ عليهِ الأدلةُ منَ الكتابِ والسنةِ وأجمعَ عليهِ علماءُ الأمةِ، فإنَّ المأثورَ عنِ الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهمْ منَ الأئمةِ أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقصُ، تزيدهُ الطاعاتُ وتَنقصُهُ المعاصي، وقدْ نطقُ القرآنَ في مواضعَ عديدةٍ بزيادةِ الإيمانِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]. وقولِهِ تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقولِهِ تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]. وأمَّا دليلُ النقصانِ، فكلُّ آياتِ زيادةِ الإيمانِ، تدلُّ بالمفهومِ على نقصانِهِ، كما قالَ سفيانُ بنُ عيينةَ، لما سُئلَ عنِ الإيمانِ: يزيدُ وينقصُ؟ «قالَ: أليسَ تقرأونَ في القرآنِ: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، في غيرِ موضعٍ؟ قيلَ: ينقصُ؟ قالَ: ليسَ شيءٌ يزيدُ إلَّا وهوَ ينقصُ»[(١)]. وأمَّا الأدلةُ منَ السنةِ في إثباتِ الزيادةِ والنقصانِ فكثيرةٌ، منها قولُ النبيِّ ﷺ فيما رواهُ الشيخانِ منْ حديثِ أبي هريرةَ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»[(٢)]. ومنها ما رواهُ الشَّيخانِ أيضًا منْ حديثِ أنسٍ مرفوعًا: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ**

---

(١) رواه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٠٥) رقم (٢٤٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥٠) رقم (١١٤٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٩)، ومسلم (٣٥).

مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ»[(١)]. ومنْ أدلةِ نقصانِ الإيمانِ: حديثُ أبي سعيدٍ وابنِ عمرَ رضي الله عنهم وفيهِ قالَ النبيُّ ﷺ لما سُئلَ عنْ نقصانِ دينِها: «**وَتَمْكُثُ اللَّيَالِيَ مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ**»[(٢)].

قولُهُ رحمه الله: «**وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالخَشْيَةِ**» أيْ: إنَّ تفاوتَ مراتبِ الفضلِ بينَ أهلِ الإيمانِ بعدَ استوائِهِمْ في أصلِهِ، إنَّما هوَ في أربعةِ أمورٍ: وهي الخشيةُ، والتُّقى، ومخالفةُ الهوى، وملازمةُ الأَولى. ويُفهمُ منْ كلامِ المؤلفِ: أنَّ هذهِ الأمورَ ليستْ منَ الإيمانِ، بلْ هي شيءٌ غيرُهُ؛ لأنَّهُ قرّرَ أنَّ أهلَ الإيمانِ في أصلِهِ سواءٌ، وهذا لا يستقيمُ معَ التفاضلِ في هذهِ الأمورِ الأربعةِ، التي تقتضي التفاوتَ بينهمْ، وأنَّهمْ ليسوا فيها سواءً. ويُحتملُ أنَّ المؤلفَ فرَّقَ بينَ أصلِ الإيمانِ الذي هوَ التصديقُ بالجَنانِ والقولُ باللسانِ، وبينَ فروعِهِ التي ذكرَ أنَّ التفاضلَ بينَ أهلِ الإيمانِ يكونُ فيها، وهي الأمورُ الأربعةُ المذكورةُ، والذي يظهرُ أنَّ في هذا نوعًا منَ التناقضِ، سببُهُ محاولةُ الجمعِ بينَ قولِ مرجئةِ الفقهاءِ، وبينَ ما دلّتْ عليهِ نصوصُ الكتابِ والسنةِ، وجرى عليهِ سلفُ الأمةِ منَ الصحابةِ والتّابعينَ، فإنَّ النصوصَ دالّةٌ على أنَّ الخشيةَ والتُّقى ومخالفةَ الهوى، وملازمةَ الأولى، منَ الإيمانِ، كما سيأتي.

وقولُهُ: «**بِالخَشْيَةِ**» هذا أولُ ما ذكرَهُ المؤلفُ مما يحصلُ بِهِ التفاوتُ في الفضلِ بينَ أهلِ الإيمانِ، وهوَ الخشيةُ. والخشيةُ خوفٌ مقترنٌ بمعرفةٍ وعلمٍ، ولذلكَ لا يوصفُ بِهِ إلَّا أهلُ العلمِ، قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّمَا

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٤)، ومسلم (١٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (٧٩).

يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ [فاطر: ٢٨]، وهي عملٌ منْ أعمالِ القلوبِ، وقدْ فسّرَ أنسُ بنُ مالكٍ الإيمانَ بالخشيةِ في قولِهِ تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢]، قالَ الطبريُّ: «وقدْ تدخلُ الخشيةُ للهِ في معنى الإيمانِ الذي هوَ تصديقُ القولِ بالعملِ»(١)، وقالَ ابنُ كثيرٍ: «الخشيةُ خلاصةُ الإيمانِ والعلمِ»(٢)، وهي قائدُ العملِ، فإنَّ الخشيةَ تستدعي منَ العبدِ العملَ بما يخشى منْ تضييعِهِ العقابَ، والهربَ مما يخشى منِ ارتكابِهِ العذابَ، ودليلُ التفاضلِ فيهِ أنَّ اللهَ تعالى قصرَها على العلماءِ دونَ غيرِهِمْ، وأنَّ العلماءَ متفاوتونَ في علومِهِمْ، فكلما زادَ العلمُ زادتِ الخشيةُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالتُّقَى**» هذا ثاني ما ذكرَهُ المؤلفُ مما يحصلُ بِهِ التفاضلُ بينَ أهلِ الإيمانِ، وهوَ التُّقَى، والتُّقَى اسمُ مصدرٍ منَ التقوى. والمرادُ بِهِ تقوى القلوبِ، وهوَ ما يقومُ بالقلبِ منْ محبةِ اللهِ وتعظيمِهِ، وهذا مما يتفاوتُ فيهِ الناسُ تفاوتًا عظيمًا، ويدلُّ لهُ ماجاءَ في حديثِ أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أَمَا وَاللهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ**»(٣).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَمُخَالَفَةِ الهَوَى**» هذا ثالثُ ما ذكرَهُ المؤلفُ مما يحصلُ بِهِ التفاضلُ بينَ أهلِ الإيمانِ، وهوَ مخالفةُ الهوى، أيْ: مخالفةُ ما تَميلُ إليهِ النفوسُ وتَشْتَهِيهِ منَ المحرماتِ، وسُمِّيَ هوًى؛ لأنَّهُ يهوي بصاحبِهِ في النارِ(٤)، فإنَّ اتباعَ الهوى يضلُّ عنْ سبيلِ اللهِ، كما قالَ اللهُ تعالى لنبيهِ داودَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]. ومعلومٌ أنَّ الناسَ في الضلالِ

(١) تفسير الطبري» (٣/ ٢٣٥).
(٢) «تفسير ابن كثير» (١/ ١٦٥).
(٣) أخرجه البخاري (٥٠٦٣).
(٤) ينظر: «تفسير القرطبي» (١٦/ ١٧٦) وهذه التسمية منسوبة إلى الشعبي.

مراتبُ ودركاتٌ، وذلكَ يتفاوتُ بقدرِ ما معهمْ منِ اتّباعِ الهوى. ومخالفةُ الهوى ثمرةُ كمالِ الحبِّ للهِ تعالى ولرسولِهِ، والنّاسُ في هذا متفاوتونَ، فليسوا في حبِّ اللهِ ورسولِهِ على درجةٍ سواءٍ، بلْ همْ متفاضلونَ، ويدلُّ على ذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ومعلومٌ أنَّ المؤمنينَ متفاوتونَ في الاتِّباعِ نتيجةَ تفاوتِ حبِّهمْ للهِ تعالى، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمُلازَمَةِ الأَوْلَى» هذا رابعُ ما ذَكَرَهُ المُؤَلّفُ مما يحصلُ بِهِ التَّفَاضُلُ بينَ المؤمنينَ، وهوَ ملازمةُ الأَوْلى. والمرادُ المداومةُ على الأفضلِ والأحبِّ إلى اللهِ تعالى قولًا وفعلًا ظاهرًا وباطنًا، وهذا يجمعُ كلَّ ما تَقَدَّمَ ذكرُهُ مما يحصلُ بِهِ التفاضلُ. وما ذكرَهُ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَقٌّ لا خِلَافَ فيهِ، وإنَّما الخلافُ بينَ أهلِ السنةِ والجماعةِ وبينَ مرجئةِ الفقهاءِ في إخراجِ الأعمالِ عنْ مُسمَّى الإيمانِ، فهذهِ الأمورُ الأربعةُ التي ذكرَها المؤلفُ كلُّها منَ الإيمانِ، كما دلّتْ على ذلكَ الأدلّةُ، فالخشيةُ عملٌ منْ أعمالِ القلوبِ، وهي منْ خصالِ الإيمانِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]، فلا يتمُّ إيمانُ عبدٍ، إلَّا بأنْ يخشى اللهَ وحدَهُ، لا شريكَ لَهُ، وقدْ فسّرَ أنسُ بنُ مالكٍ قولَ اللهِ تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أيْ: يخشونَهُ بالغيبِ، قالَ الطبريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقدْ تدخلُ الخشيةُ في معنى الإيمانِ الذي هوَ تصديقُ القولِ بالعملِ»(١)، وكذلكَ التقوى هي ثمرةُ الإيمانِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، وكثيرًا ما ينادي اللهُ تعالى المؤمنينَ، ويأمرُهمْ بتقواهُ، حيثُ

(١) تفسير الطبري (١/ ٢٣٥).

يقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهذا يدلُّ على أنَّ التقوى، منْ أعظمِ خصالِ الإيمانِ وشعبِهِ وصفاتِ أهلِهِ، وكذلكَ مخالفةُ الهوى وملازمةُ الأولى، هما منْ خصالِ الإيمانِ وشعبِهِ، فهما ثمرةُ الخشيةِ والتقوى.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ» أيْ: إنَّ أهلَ الإيمانِ فائزونَ بولايةِ الرحمنِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]. والأولياءُ جمعُ وليٍّ، وهوَ مأخوذٌ منَ وَلِيَ الشيءَ إذا قَرُبَ منهُ، والقربُ يقتضي المحبّةَ والنّصرةَ، فأولياءُ الرحمنِ همْ مَنِ اصْطَفَاهُمْ فأحبَّهمْ وتولاهمْ بالنصرِ والتأييدِ، وسببُ هذهِ الولايةِ وطريقُ حصولِها هوَ الإيمانُ، قالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقدْ يُفهمُ منْ كلامِ المؤلفِ أنَّ جميعَ المؤمنينَ في الولايةِ مستوونَ، لا تفاضلَ بينهمْ؛ لأنَّهمْ عندَهُ مستوونَ في الإيمانِ كما تقدمَ في قولِهِ: «وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ» والصوابُ أنَّ أهلَ الإيمانِ متفاوتونَ في إيمانِهمْ كما تقدّمَ، وكذلكَ همْ في الولايةِ مراتبُ ودرجاتٌ، متفاوتةٌ بتفاوتِ ما معهمْ منَ الإيمانِ والعملِ الصالحِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّۦَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٩٦﴾ [الأعراف: ١٩٦]، فجعلَ اللهُ تعالى الصلاحَ موجبًا للولايةِ، ومعلومٌ أنَّ الأحكامَ المعلَّقةَ بالأوصافِ، تزيدُ بزيادتِها، فكلما ازدادَ العبدُ طاعةً للهِ - جلَّ وعلا - ازدادَ منهُ قُربًا، ويدلُّ لذلكَ حديثُ الولايةِ الشهيرُ، الحديثُ الإلٰهيُّ: «**وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ**

اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ الله أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ**» أيْ: إنَّ أشرفَ المؤمنينَ عندَ اللهِ تعالى منزلةً وأعظمَهمْ عندَهُ شأنًا، أكثرُهمْ لهُ طاعةً بامتثالِ ما أمرَ بِهِ وتركِ ما نهى عنْهُ، وأشدُّهمْ اقتفاءً للقرآنِ وأخذًا بِهِ، قبولًا لأخبارِهِ، وانقيادًا لأحكامِهِ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وفي «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّهُ قالَ: سُئلَ النبيُّ ﷺ: مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قالَ: «**أَتْقَاهُمْ**»[(٢)]، أيْ: أشدُّهمْ اتقاءً للهِ تعالى بفعلِ ما أمرَ واجتنابِ ما نهى عنهُ وزَجَرَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ تعالى، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، والبَعثِ بَعدَ المُوتِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى**» هذا تعريفٌ للإيمانِ، وبِهِ عرَّفَ النبيُّ ﷺ الإيمانَ لما سألَهُ جبريلُ، فقالَ: «**أنْ تؤمنَ باللهِ وملائكتِهِ وكتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخرِ وتؤمنَ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ**»[(٣)]، وهذا تعريفٌ للإيمانِ ببيانِ أصولِهِ التي يقومُ عليها ولا يتمُّ إلَّا بها، فهذهِ الأصولُ الستةُ هي أصولُ الإيمانِ، لا يصلحُ إيمانُ أحدٍ ولا يستقيمُ إلَّا بتحقيقِها، وهذا هوَ الإيمانُ المجملُ الواجبُ على جميعِ المكلَّفينَ، منَ الإنسِ والجنِّ وقدْ عرَّفَ أهلُ العلمِ الإيمانَ بتعريفاتٍ عديدةٍ متنوّعةٍ، فقالَ الطبريُّ في تفسيرِهِ: «الإيمانُ كلمةٌ جامعةٌ للإقرارِ باللهِ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٣٥٣)، ومسلم (٢٣٧٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٧٧٧)، ومسلم (٩)، واللفظ له.

وكتبِهِ ورسلِهِ وتصديقِ الإقرارِ بالفعلِ»[١]، وعرّفَهُ آخرونَ بأنَّهُ «عملٌ في القلبِ، جِماعُهُ الخضوعُ والانقيادُ للأمرِ»[٢]، وغالبُ ما جاءَ عنِ الأئمةِ وعلماءِ الأمةِ، في تعريفِ الإيمانِ، أنَّهُ قولٌ وعملٌ كما سبقَ بيانُهُ ونقلُهُ، وأجمعُ التعريفاتِ وأيسرُها ما عرّفَهُ بِهِ النّبيُّ ﷺ، وقدْ أحسنَ المؤلفُ لما ذكرَهُ، ولوْ قدّمَهُ في أولِ مسائلِ الإيمانِ، لكانَ أفضلَ وأجودَ.

وقولُهُ: «**الإِيمَانُ بِاللهِ تعالى**» هذا هوَ الأصلُ الأولُ منْ أصولِ الإيمانِ، وهوَ أعظمُ أصولِ الإيمانِ، وعليهِ تدورُ رحاها، والإيمانُ باللهِ يشملُ الإيمانَ بوجودِ اللهِ وبربوبيتِهِ وبإلهيتِهِ وبأسمائِهِ وصفاتِهِ، ويمكنُ أنْ نقتصرَ على الثلاثةِ دونَ ذكرِ الإيمانِ بوجودِهِ؛ لأنَّ منْ لازمِ الإيمانِ بربوبيتِهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وإلهيتِهِ الإيمانَ بوجودِهِ ﷻ.

وقولُهُ: «**وَمَلائِكَتِهِ**» هذا هوَ الأصلُ الثاني منْ أصولِ الإيمانِ، وهوَ الإيمانُ بالملائكةِ، وقدْ تقدمَ بيانُ ذلكَ، وسيأتي لهُ مزيدُ بيانٍ.

وقولُهُ: «**وَكُتُبِهِ**» هذا هوَ الأصلُ الثالثُ منْ أصولِ الإيمانِ، وهوَ الإيمانُ بالكتبِ، وقدْ تقدمَ بيانُ ذلكَ.

وقولُهُ: «**وَرُسُلِهِ**» هذا هوَ الأصلُ الرابعُ منْ أصولِ الإيمانِ، وهوَ الإيمانُ بالرسلِ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهمْ -، وقدْ تقدمَ بيانُ ذلكَ.

وقولُهُ: «**وَالْيَوْمِ الآخِرِ**» هذا هوَ الأصلُ الخامسُ منْ أصولِ الإيمانِ، وهوَ الإيمانُ بما أخبرَ اللهُ تعالى بِهِ، مما يكونُ بعدَ الموتِ ويومَ القيامةِ، وقدْ تقدمَ بيانُ بعضِ ما يتصلُ بهذا الأصلِ، وسيأتي لهُ مزيدُ بيانٍ.

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٢٤١).

(٢) «الصارم المسلول» (٦/ ٨).

وقولُهُ: «وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ الله تَعَالَى» هذا هوَ الأصلُ السادسُ منْ أصولِ الإيمانِ، وهوَ الإيمانُ بالقدرِ، وقدْ تقدمَ بيانُ ذلكَ والتفصيلُ فيهِ، وسيأتي لهُ مزيدُ بيانٍ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ» أيْ: ونحنُ مقرونَ بهذهِ الأصولِ الستةِ جميعًا، إيمانًا مجملًا، ومقرّونَ بما بلَغَنا منْ تفاصيلِ تلكَ الأصولِ. فالإيمانُ الواجبُ على كلِّ أحدٍ هوَ الإيمانُ المجملُ، لأنَّا لا نحيطُ علمًا بكلِّ شيءٍ منْ ذلكَ على جهةِ التفصيلِ، وإنَّما كُلِّفْنا الإيمانَ بذلكَ في الجملةِ، **«ألا ترى أنَّا لا نَعْرفُ عِدَّةً منَ الأنبياءِ وكثيرًا منَ الملائكةِ، ولا نحيطُ بصفاتِهِمْ ثمَّ لا يقدحُ ذلكَ في إيمانِنا بهِمْ؟»**[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ» أيْ: نؤمنُ بجميعِ الرسلِ وما أخبَروا بهِ عنِ اللهِ ربِّ العالمينَ. ونُقرُّ بأنَّ ما جاءوا بهِ منْ عندِ اللهِ، دونَ تفريقٍ بينهمْ في أصلِ الإيمانِ بهمْ، كمنْ آمنَ ببعضِهمْ وكفرَ ببعضٍ، وكمنْ آمنَ ببعضِ ما جاءوا بهِ، وكفرَ ببعضٍ، كما فعلَ بنو إسرائيلَ في أنبيائِهمْ. وليسَ منَ التفريقِ بينَ الرسلِ معرفةُ مراتبِهمْ في الفضلِ، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فاضَلَ بينهمْ، ورفعَ بعضَهمْ فوقَ بعضٍ درجاتٍ، كما دلَّ على ذلكَ الكتابُ والسنةُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقالَ النبيُّ ﷺ فيما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أبي هريرةَ: **«أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[(٢)]، فنؤمنُ بهمْ جميعًا، ونؤمنُ بمنْ فضّلهُ اللهُ منهمْ، وخصَّهُ بما خصَّهُ منَ المنازلِ والفضائلِ -صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهمْ-

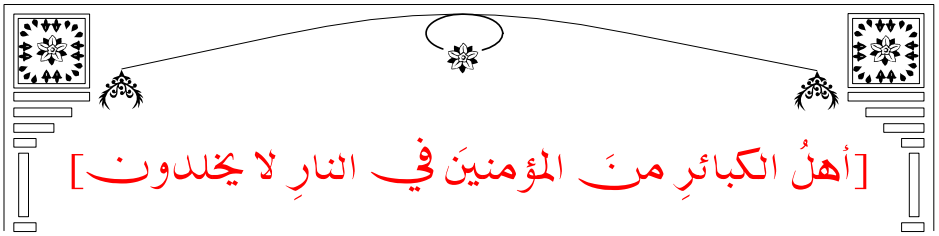
---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤١٠).

(٢) صحيح مسلم (٢٢٧٨).

فأفضلُ الأنبياءِ والرسلِ: نبيُّنا محمدٌ ﷺ، ثمَّ أولو العزمِ منَ الرسلِ: نوحٌ وإبراهيمُ وموسى وعيسى، وبعدَ ذلكَ همْ في الفضلِ كما علمَ اللهُ ﷻ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاؤُوا بِهِ**» أيْ: نُقِرُّ جميعَ الرُّسلِ في كلِّ ما أَخبَروا بهِ أنَّهُ منَ اللهِ ربِّ العالمينَ، وهذا بيانٌ وتوضيحٌ للجملةِ قبلَهُ، وأنَّ عدمَ التفريقِ هوَ في الإيمانِ بهمْ وتصديقِهمْ فيما جاؤوا بهِ عنِ اللهِ.



[أهلُ الكبائرِ من المؤمنينَ في النارِ لا يخلدون]

وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقوا اللهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ: إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِقَدْرِ جِنَايَاتِهِم بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِن هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِن وَلايَتِهِ اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ثَبِّتْنَا عَلَى الإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ» هذهِ المسألةُ منْ مباحثِ الإيمانِ المُتَعَلِّقَةِ بالأحكامِ، وأهلُ الكبائرِ همْ أصحابُ الذنوبِ الكبيرةِ، فالذنوبُ تنقسمُ في قولِ عامةِ العلماءِ إلى صغائرَ وكبائرَ، كما صرَّحَ بذلكَ القرآنُ الكريمُ في غيرِ موضعٍ؛ ومنْ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ﴾ [النجم: ٣٢]، وقولُهُ أيضًا: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم

مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا﴾ [النساء: ٣١]، وقولُهُ أيضًا: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [النجم: ٣٢]، وقدْ جاءَ ذلكَ في السنةِ في أحاديثَ كثيرةٍ، منها ما في «الصحيحين» منْ حديثِ أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ سُئلَ عنِ الكبائرِ فقالَ: «**الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ**»(١).

وقدِ اختلفَ أهلُ العلمِ في ضابطِ الكبيرةِ، فمنهمْ منْ ضبطَها بالعددِ، فقالَ: هي سبعٌ، أوْ سبعَ عشرةَ، أوْ إلى السبعينَ أقربُ، أوْ إلى السبعمائةِ أقربُ، ومنهمْ منْ ضبطها بالحدِّ، وهوَ الأقربُ، وقدِ اختلفتْ عباراتُ الأئمةِ في تعريفِ الكبيرةِ، وغالبُ ذلكَ اختلافُ تنوُّعٍ، فعباراتُهمْ متقاربةٌ، ومن ذلك ما نُقلَ عنِ ابنِ عباسٍ أنَّهُ قالَ: (الكبائرُ كلُّ ذنبٍ ختمَهُ اللهُ بنارٍ أوْ غضبٍ أوْ لعنةٍ أوْ عذابٍ)، وقريبٌ منْ هذا ما قالهُ الإمامُ أحمدُ في تعريفِ الكبيرةِ، حيثُ قالَ: (إنّها ما يوجبُ حدًّا في الدّنيا، ووعيدًا في الآخرةِ)، كالوعيدِ بدخولِ النارِ، أوْ تحريمِ الجنّةِ وعدمِ دخولِها، أوْ أنَّهُ لا يشمُّ رائحةَ الجنّةَ، ونحوِ ذلكَ. وأقربُ ما يُقالُ في حدِّ الكبيرةِ: أنَّها كلُّ ذنبٍ فيهِ حدٌّ في الدنيا، أوِ وعيدٌ في الآخرةِ، أوْ غضبُ اللهِ أولعنتُهُ، أوْ نفيُ الإيمانِ، ونحوُ ذلكَ(٢).

وقولُهُ: «**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يعتقدونَ أنَّ أصحابَ الذُّنوبِ الكبيرةِ والآثامِ العظيمةِ، منْ أهلِ «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، سواءٌ كانتْ كبيرةً واحدةً أمْ كبائرَ عديدةً، لا يبقونَ في النارِ بقاءً أبديًّا، بلْ يخرجونَ منَ النارِ، فاللهُ تعالى لا يُخَلِّدُ في النارِ أحدًا منْ أهلِ الإيمانِ، كما دلّتْ على ذلكَ الأدلّةُ، وجرى عليهِ سلفُ الأمةِ، فإنَّ

---

(١) صحيح البخاري (٢٦٥٣)، ومسلم (٨٧).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٥٠).

نصوصَ الوعدِ تشملُ أهلَ الكبائرِ في قولِ الصحابةِ والأئمةِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [النساء: ٥٧]. وقولِ النبيِّ ﷺ: «**مَنْ شهدَ أنَّ لا إلهَ إلَّا اللهُ مخلصًا منْ قلبِهِ دخلَ الجنةَ**»(١). والنصوصُ في ذلكَ أكثرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ، كما سيأتي، وهذا خلافُ ما عليهِ الوعيديةُ منَ الخوارجِ والمعتزلةِ ومنْ نحا نحوَهمْ.

وقولُهُ: «**فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ**» الخلودُ المنفيُّ هنا هوَ خلودُ البقاءِ الذي لا خروجَ معَهُ، فالخلودُ يأتي على نوعينِ، في كلامِ اللهِ تعالى ورسولِهِ:

الأولُ: خلودٌ بمعنى طولِ البقاءِ والمكثِ في النارِ، وهٰذا قدْ يكونُ لبعضِ أهلِ الكبائرِ منْ أهلِ الإسلامِ. كما ذكرَ اللهُ تعالى في وعيدِ منْ قتلَ مؤمنًا، فإنَّ اللهَ ﷻ توَعَّدَهُ بالخلودِ، فقالَ: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، والّذي أوجبَ تفسيرَ الخلودِ هنا بالمكثِ الطّويلِ النصوصُ التي دلّتْ على أنَّ منْ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ مؤمنًا بذلكَ، فمآلُهُ إلى الجنةِ، مهْمَا نالَهُ منَ العقابِ قبلَ ذلكَ.

الثاني: خلودٌ لا خروجَ معهُ، فهوَ بقاءٌ أَبَدِيٌّ سَرْمَدِيٌّ لا ينقطعُ، وهٰذا لا يكونُ إلَّا لأهلِ الكفرِ والشركِ، وقدْ ذكرَهُ اللهُ تعالى في ثلاثةِ مواضعَ منْ كتابِهِ: في سورةِ النساءِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا ۝١٦٨ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ۝١٦٩﴾ [النساء: ١٦٨-١٦٩]. وكذلكَ ذكرَهُ اللهُ في سورةِ الأعرافِ، في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمۡ سَعِيرًا ۝٦٤ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ لَّا يَجِدُونَ

(١) أحمد (٥/ ٢٣٦)، وابن حبان (١/ ٤٢٩)، ح (٢٠٠) وصححه.

وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤، ٦٥]، وكذلكَ في سورةِ الجنِّ، في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ» أيْ: إنَّ شرطَ عدمِ خلودِ أهلِ الكبائرِ في النارِ أنْ يموتوا على التوحيدِ، وأدلةُ هذا الشرطِ كثيرةٌ، منها ما في الصحيحينِ منْ حديثِ أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ**»(١)، وكذلكَ أحاديثُ الشفاعةِ، ومنها ما رواهُ الشيخانِ منْ حديثِ أنسٍ أيضًا، وفيهِ أنَّ النبيَّ ﷺ يقولُ في شفاعتِهِ يومَ القيامةِ: «**يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلاَلِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي لأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»(٢).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ «وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ» أيْ: إنَّ أهلَ الكبائرِ لا يخلدونَ في النارِ إذا دخلوها وإنْ لمْ يتوبوا منها، بلْ إمَّا أنْ يعفو اللهُ عنهمْ وإمَّا أنْ يدخلَهمُ النارَ فيعاقَبونَ على ذنوبِهمْ ويُطَهَّرُونَ مِنْ آثَامِهِمْ ثمَّ يَخرُجونَ منها، كما سيأتي بيانُهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ» هذا تأكيدٌ لما تَقَدَّمَ منْ شرطِ التوحيدِ في قولِهِ: «إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ» والمعنى أنَّ أهلَ الكبائرِ لا يخلدونَ في النارِ وإنْ لمْ يتوبوا منها؛ لأجلِ ما معهمْ منَ الإيمانِ والعلمِ باللهِ ما يمنعُ خلودَهمْ في النارِ.

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٤)، ومسلم (١٩٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِقَدْرِ جِنَايَاتِهِم بِعَدْلِهِ» أيْ: إنَّ أهلَ الكبائرِ منْ أهلِ الإيمانِ والتوحيدِ إذا لمْ يتوبوا منْ ذنوبِهمْ فأمْرُهمْ إلى اللهِ تعالى، إنْ شاءَ عاقَبَهُمْ على ذنوبِهمْ وآخَذَهمْ بها، وإنْ شاءَ عَفَا عنهمْ وغفرَ لهمْ، كما قالَ اللهَ - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فهمْ بينَ عدلِ اللهِ وفضلِهِ ﷻ، فعَدْلُ اللهِ يقتضي مؤاخذتَهمْ على ذنوبِهمْ كما قالَ تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وكما قالَ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [الزمر: ٥٣]، فاللهُ تعالى لا يظلمُ الناسَ شيئًا. وأمَّا فضلُهُ فهوَ تجاوزُهُ وعفوُهُ، كما قالَ تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] ومنْ فضلِهِ: إثابةُ الطائعينَ، وقبولُ أعمالِ المتقينَ، ومضاعفتُهُ أجورَ المحسنينَ، كما قالَ تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وكما قالَ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ [النمل: ٨٩]، وكما قالَ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى يُنجِّي بفضلِهِ منْ دخلَ النارَ منْ أهلِ الكبائرِ الموحدينَ بإخراجِهمْ منها، كما دلتْ على ذلكَ النصوصُ الكثيرةُ التي فيها أنَّ اللهَ يُخْرِجُ منَ النارِ مَنْ كَانَ في قلبِهِ أدنى أدنى أدنى مثقالِ ذرةٍ منْ إيمانٍ، وأنَّهُ لا يبقى في النارِ إلَّا مَنْ حبسَهُ القرآنُ ووجبَ عليهِ الخلودُ فيها، ومنْ تلكَ الأدلةِ ما في الصحيحينِ منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ عنِ النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «**يدخلُ أهلُ الجنةِ الجنةَ، وأهلُ النارِ النارَ، ثمَّ يقولُ اللهُ تعالى: أخرجوا منْ كانَ في قلبِهِ مثقالُ حبةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إيمانٍ،**

فيخرجونَ منها قدِ اسْوَدُّوا»[١]. ومنها ما في الصحيحينِ منْ حديثِ أنسٍ قولُ النبيِّ ﷺ: «ثمَّ أخِرُّ لهُ ساجدًا، فيقالُ: يا محمدُ، ارفعْ رأسكَ، وقلْ يسمعْ لكَ، وسلْ تعطَ، واشفعْ تشفعْ، فأقولُ: يا ربِّ أمتي أمتي، فيقالُ: انطلقْ فأخرِجْ منها منْ كانَ في قلبِهِ مثقالُ ذرةٍ، أوْ خردلةٍ منْ إيمانٍ، فأنطلقُ فأفعلُ، ثمَّ أعودُ فأحمدُهُ بتلكَ المحامدِ، ثمَّ أخِرُّ لهُ ساجدًا، فيقالُ: يا محمدُ، ارفعْ رأسكَ وقلْ يسمعْ لكَ، وسلْ تعطَ، واشفعْ تُشَفَّعْ، فأقولُ: يا ربِّ أمتي أمتي، فيقولُ: انطلقْ فأخرِجْ منْ كانَ في قلبِهِ أدنى أدنى أدنى مثقالِ حبةِ خردلٍ منْ إيمانٍ فأخرجُهُ منَ النارِ، فأنطلقُ فأفعلُ». وفيهما منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «ثمَّ أعودُ الرابعةَ فأحمدُهُ بتلكَ المحامدِ، ثمَّ أخرُّ لهُ ساجدًا، فيقالُ: يا محمدُ، ارفعْ رأسكَ وقلْ يسمعْ وسلْ تعطهْ واشفعْ تشفعْ، فأقولُ: يا ربِّ ائذنْ لي فيمنْ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فيقولُ: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتِي لأخرجنَّ منها منْ قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ»[٢].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى يُخرجُ أهلَ الكبائرِ، ممنْ قالَ «لا إلهَ إلا اللهُ» بسببينِ؛ برحمتِهِ وبشفاعةِ الشافعينَ، فالخارجونَ منَ النارِ منْ أهلِ الكبائرِ الموحدينَ صنفانِ:

الأولُ: منْ يخرجُهمُ اللهُ منْ غيرِ سببٍ، سوى محضِ رحمةِ اللهِ التي وسِعَتْ كلَّ شيءٍ، كما جاءَ فيما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ، وفيهِ: فيقولُ اللهُ تعالى: «شفعتِ الملائكةُ وشفعَ النبيونَ وشفعَ المؤمنونَ

(١) «صحيح البخاري» (٢٢)، ومسلم (١٨٤).
(٢) «صحيح البخاري» (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

ولمْ يبقَ إلَّا أرحمُ الراحمينَ، فيقبضُ قبضةً منَ النارِ فيُخرِجُ منها قومًا لمْ يعملوا خيرًا قطّ قدْ عادوا حممًا، فيلقيهمْ في نهرٍ في أفواهِ الجنةِ»(١).

الثاني: منْ يُخرجُهمُ اللهُ بشفاعةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، منَ الملائكةِ والنّبيينَ والشهداءِ والصالحينَ، وغيرِهمْ منَ المؤمنينَ الّذينَ يأذنُ اللهُ لهمْ بالشفاعةِ. والشفاعةُ: هيَ التوسُّطُ في إيصالِ الخيرِ ودفعِ الضرِّ عنِ الغيرِ، وقدْ تقدمَ الكلامُ عليها فيما مضى. وشفاعةُ الشافعينَ في خروجِ أهلِ الكبائرِ الموحدينَ إحدى أنواعِ الشفاعةِ التي يثبتُها أهلُ السنةِ والجماعةِ، وينفيها الوعيديةُ منَ الخوارجِ والمعتزلةِ، ولا بُدَّ للشَّفَاعَةِ مِنْ شَرْطَيْنِ:

الأولُ: إذنُ اللهِ تعالى في الشفاعةِ كما قالَ تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقولُهُ: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦].

الثاني: رضا اللهِ تعالى عنِ المشفوعِ لهُ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وقولُهُ: «**بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ...**» قدمَ المؤلفُ ذكرَ الرّحمةِ على شفاعةِ الشّافعينَ، في بيانِ أسبابِ خروجِ أهلِ الكبائرِ الموحدينَ منَ النارِ، وسرُّ ذلكَ أنَّ شفاعةَ الشَّافعينَ، إنَّما هي بإذنِهِ ورضاهُ بإذنِهِ للشافعِ، ورضاهُ عنِ المشفوعِ، وذلكَ منْ رحمتِهِ ﷻ بعبادِهِ، فرحمتُهُ سابقةٌ لاحقةٌ. فلا يصلُ إلى الإنسانِ خَيْرٌ إلَّا برحمةِ اللهِ ﷻ، والشفاعةُ إيصالُ خيرٍ إلى المشفوعِ لهُ، وهوَ خيرٌ للشافعِ؛ لأنَّهُ إكرامٌ لهُ وإظهارٌ لمنزلتِهِ، فهيَ رحمةٌ منَ اللهِ - جلَّ وعلا - لعبادِهِ الشَّافعِ والمشفوعِ لهُ.

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

وقولُهُ: «مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ» بيانٌ لوصفِ مَنْ يَشْفَعُ، فالشفاعةُ فَضْلٌ وكرامةٌ، وهيَ لا تكونُ إلَّا لأهلِ السبقِ والطاعةِ منَ الملائكةِ والناسِ ممنْ يُقدِّرُ اللهُ - جلَّ وعلا - أنَّهُ يشفعُ كما تقدمَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى إذا أخرجَ أهلَ الكبائرِ المُوَحِّدِينَ منَ النارِ فإنَّهُ يدخلهمُ الجنةَ برحمتِهِ، كما جاءَ في حديثِ أبي سعيدٍ في «الصحيحينِ» أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «ثُمَّ يَقُولُ اللهُ ﷻ: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَا، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ»[(١)]، وفي الصحيحِ منْ حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ في الشفاعةِ العُظْمى قولُ النبيِّ ﷺ قالَ: «ثُمَّ أَشفعُ فيُحدُّ لي حدًّا فأدخلهمُ الجنةَ»[(٢)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ» أيْ: إنَّ سببَ إخراجِ أهلِ الكبائرِ الموحِّدينَ منَ النارِ وعدمَ خلودِهِمْ فيها: ولايةُ اللهِ تعالى لأهلِ التوحيدِ. فالتَّولِّي مأخوذٌ منَ الولايةِ، وهي القربُ منَ الشيءِ، ويدورُ معناها على المَحَبَّةِ والنصرةِ، فلما كانَ التوحيدُ محبوبًا للهِ تعالى، موجبًا لمحبّةِ أهلِهِ ونصرتِهِمْ، كانَ أهلُهُ أولياءَ للهِ تعالى، ولوْ كانوا على قصورٍ وتقصيرٍ، صغيرٍ أوْ كبيرٍ، وأولياءُ اللهِ موعودونَ بالأمنِ، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]، فلهمْ مِنَ الوَعْدِ بعدمِ الخوفِ والحزنِ بقدرِ ما معهمْ منَ الولايةِ، ومنْ هذا قولُهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ

(١) «صحيح البخاري» (٢٢)، ومسلم (١٨٤).
(٢) «صحيح البخاري» (٢٢).

أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام: ٨٢].

وقولُهُ: «أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ» أيْ: أهلُ العلمِ بهِ منَ الموحدينَ المؤمنينَ، فهؤلاءِ لا تخرجُهمُ الكبائرُ عنِ الإيمانِ، ولا تسلبهمْ وصْفَهُ، كما قالَ تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فجعلَ اللهُ تعالى منْ عبادِهِ المصطفَينَ مَنْ ظلمَ نفسَهُ بالمعاصي صغيرِها وكبيرِها، بلْ ووصفَ المؤمنينَ بأنَّهمْ أهلُ معرفتِهِ؛ لأنَّ مقتضى معرفتِهِ هوَ الإيمانُ بهِ والقيامُ بحقِهِ، وليسَ المرادُ ما قالَهُ غلاةُ المرجئةِ منْ أنَّ المعرفةَ هي مجردُ علمِ القلبِ ولوْ لمْ يثمرْ قولًا ولا عملًا، ويدلُّ عليهِ قولُ النبيِّ ﷺ: «**تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ**»(١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كأَهْلِ نُكرَتِهِ» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى لمْ يجعلْ أهلَ معرفتِهِ العالمينَ بِهِ كأهلِ تكذيبِهِ الجاحدينَ لهُ الجاهلينَ بِهِ، بلْ فرَّقَ بينهمْ في الحياةِ الدنيا وفي الآخرةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥-٣٦]، وقالَ تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: ٢١]. فنفى اللهُ - جلَّ وعلا - التسويةَ بينَ هذينِ الفريقينِ في الدنيا والآخرةِ، فهمْ مفترقونَ في أحكامِ الدنيا، ومفترقونَ أعظمَ الافتراقِ في أحكامِ الآخرةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ» أيْ: إنَّ منْ صفاتِ أهلِ نُكرتِهِ

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٠٧)، وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص (٢٥٦): «حديث حسن له شواهد».

المكذّبينَ بهِ، أنَّهمْ منْ هدايةِ التوفيقِ والعملِ محرومونَ، كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٤]، وكما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾﴾ [النساء: ١٦٨-١٦٩]. وأمَّا هدايةُ الدلالةِ والإرشادِ والبيانِ، فبها تقومُ الحجةُ على الخلقِ، فهي مبذولةٌ لكلِّ الخلقِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَهَدَيْنَـٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، وكما قالَ تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [الإنسان: ٣]، فجعلَ اللهُ تعالى هؤلاءِ المحرومينَ منْ هدايتِهِ خالدينَ في النارِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ تكذيبِهِ ونُكرتِهِ، لا يُحصّلونَ شيئًا منْ ولايةِ اللهِ تعالى، والولايةُ المنفيَّةُ هنا هي ولايةُ النصرِ والتقريبِ الخاصةُ بأهلِ الإيمانِ؛ فإنَّ الولايةَ في القرآنِ نوعانِ:

الأولى: ولايةٌ عامةٌ، وهي الشاملةُ لجميعِ الخلقِ مؤمنِهمْ وكافرِهمْ كما قالَ تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ والتدبيرِ والملكِ ﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ﴾ [الأنعام: ٦٢] وهذهِ الولايةُ تقتضي معاني الربوبيةِ منَ الخلقِ والرزقِ، وغيرِ ذلكَ مما يوصلهُ اللهُ تعالى لأهلِ الكفرِ.

الثانيةُ: ولايةٌ خاصةٌ، وهي التي لا تكونُ إلَّا لأهلِ الإيمانِ والتقوى والصلاحِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]، وكما قالَ: ﴿إِنَّ وَلِيِّىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٩٦﴾﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وكما قالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وهذهِ الولايةُ تقتضي المحبةَ والنصرةَ والتأييدَ والتوفيقَ والفوزَ

في الدارين، وهي التي نفاها اللهُ تعالى عنْ أهلِ الكفرِ، كما في قولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد: ١١].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**اللهمَّ يَا وَلِيَّ الإِسْلامِ وَأَهْلِهِ**» ختمَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ما تقدمَ بسؤالِ اللهِ تعالى الثباتَ على سببِ النجاةِ منَ الهلاكِ في الدارينِ وهوَ الإسلامُ.

وقولُهُ: «**يَا وَلِيَّ الإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ**» أيْ: يا ناصرَ الإسلامِ وأهلِ الإسلامِ، ومحبَّهمْ ومقربَهمْ، فدعا اللهَ - تعالى - متوسلًا إليهِ بصفةِ الولايةِ التي تقتضي تحقيقَ المطلوبِ وإدراكَ المأمولِ.

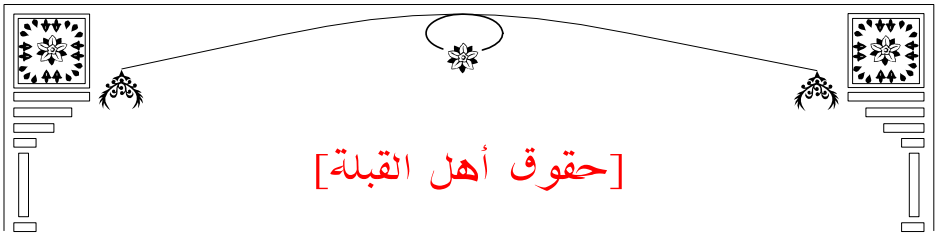
قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ثَبِّتْنَا عَلَى الإِسْلامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ**» أيْ: ارزقنا الدوامَ على دينِ الإسلامِ إلى الوفاةِ، وهذا منْ أعظمِ المسائلِ وأهمِّها، وقدْ ذكرَ اللهُ عنِ المؤمنينَ سؤالَهمُ الثباتَ، فقالَ: ﴿وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُواْ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، وقالَ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوۡلَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسۡرَافَنَا فِيٓ أَمۡرِنَا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾ [آل عمران: ١٤٧].

وكانَ أكثرُ دعاءِ النبيِّ ﷺ: «**يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ**»[(١)].

و«**حَتَّى**» في قولِهِ: «**حَتَّى نَلْقَاكَ**» غائيةٌ، أيْ: اجعلنا ثابتينَ على الإسلامِ إلى لقائِكَ بالموتِ عليهِ كما أمرَ اللهُ تعالى في قولِهِ: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ودعاءُ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا نظيرُ قولِ يوسفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١] وسيلةً ومطلوبًا.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١١٢)، والترمذي (٢١٤٠)، وحسنه.



[حقوق أهل القبلة]

وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَلا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلا نَارًا، وَلا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ لا نَشْهَدُ بِكُفْرٍ وَلا بِشِرْكٍ وَلا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ صحةَ الصلاةِ فرضِها ونفلِها وراءَ كلِّ إمامٍ مسلم سواءٌ أكانَ منْ أهلِ الإحسانِ أمْ منْ أهلِ الإساءةِ والعصيانِ، وهذا أصلٌ دلتْ عليهِ أحاديثُ عديدةٌ؛ منها ما جاءَ في «الصحيح» منْ حديثِ عبدِ اللهِ ابنِ الصامتِ عنْ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «**كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟**» قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قالَ: «**صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ**»[1]، فالنبيُّ ﷺ أمرَ بالصّلاةِ خلفَ هؤلاءِ الوُلاةِ، معَ كونِهمْ يُخرجونَ الصّلاةَ عنْ وقتِها، وهذا منْ كبائرِ الذّنوبِ باتّفاقِ الأئمّةِ، وهوَ فجورٌ وفسقٌ، فيصيرُ هؤلاءِ الأئمةُ فُسَّاقًا، ومعَ ذلكَ أمرَ ﷺ بفعلِها خلفهمْ

(١) «صحيح مسلم» (٦٤٨).

نافلةً[(١)]. وقدِ استدلَّ لذلكَ بأحاديثَ ضعيفةٍ غيرِ قائمةِ الإسنادِ، منها ما رواهُ البيهقيُّ منْ حديثِ أبي هريرةَ مرفوعًا: «**صلُّوا خلفَ كلِّ برٍّ وفاجرٍ**»[(٢)]، وكذلكَ ما رواهُ الدارقطنيُّ منْ حديثِ ابنِ عمرَ مرفوعًا: «**صلُّوا خلفَ منْ قالَ لا إلهَ إلَّا اللهُ**»[(٣)]، وعلى هذا جرى عملُ الصحابةِ ﷺ، فقدْ روَى البخاريُّ أنَّ عُبَيْدَ اللهِ بنَ عَدِيِّ بنِ خِيَارٍ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ ﷺ، وَهْوَ مَحْصُورٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامُ عَامَّةٍ وَنَزَلَ بِكَ مَا تَرَى، ويُصلِّي لنا إِمَامُ فِتْنَةٍ وَنَتَحَرَّجُ، فَقالَ: «**الصَّلاَةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاؤُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ**»[(٤)]. وقدْ صلَّى عبدُ اللهِ بنُ عمرَ ﷺ خلفَ الحجاجِ بنِ يوسفَ الثقفيِّ، وكانَ منْ أئمةِ الجورِ، وجاءَ مثلُ ذلكَ عنْ أنسِ بنِ مالكٍ، وصلَّى ابنُ مسعودٍ خلفَ الوليدِ بنِ عقبةَ، وعلى هذا عملَ الأئمةُ والعلماءُ بعدَهمْ. والإمامُ في الصلاةِ لا يخلو منْ ثلاثِ أحوالٍ:

الحالُ الأولى: أنْ يكونَ مستقيمًا في دينِهِ، فالصلاةُ خلفَهُ صحيحةٌ بالإجماعِ، وتركُ الصلاةِ خلفَهُ منَ البدعِ.

الحالُ الثانيةُ: أنْ يكونَ مستورَ الحالِ، فالصلاةُ خلفَهُ صحيحةٌ.

الحالُ الثالثةُ: أنْ يكونَ فاسقًا، إمَّا بقولٍ أوْ عملٍ أوِ اعتقادٍ كالمبتدعِ،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٦١).

(٢) «السنن الكبرى (٤/ ١٩) ح (٦٦٢٣)، وأخرجه الدارقطني (٢/ ٥٧) وقال: «مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات»، وسئل عنه أحمد، فقال: «ما سمعنا بهذا» ينظر: «تنقيح التحقيق» للذهبي (١/ ٢٥٧).

(٣) «سنن الدارقطني» (٤/ ٤٨١ - ٤٨٢) من رواية ابن عمر من طرق عنه، وقال: ليس فيها شيء يثبت.

(٤) «صحيح البخاري» (٦٩٥).

فقدِ اختلفوا في صحةِ الصلاةِ خلفَهُ إذا أمكنَ أنْ يصلي خلفَ عدلٍ، والصحيحُ صحةُ الصلاةِ خلفَ كلِّ برٍّ وفاجرٍ منْ أهلِ الإسلامِ، ممّنْ يرى الجمعةَ والجماعةَ، سواءٌ أكانَ فسقُهُ في الاعتقادِ أم العملِ، وإنْ كانوا قدْ اتفقوا على كراهيةِ الصلاةِ خلفَ الفاسقِ[(١)]. وقدْ أجمعَ العلماءُ على الصلاةِ خلفَ كلِّ برٍّ وفاجرٍ فيما إذا لمْ يكنْ إمامٌ غيرُهُ، كالجمعةِ التي لا تقامُ إلَّا في مكانٍ واحدٍ، وكذلكَ العيدانِ، وكالصلاةِ خلفَ إمامِ الموسمِ في الحجِّ إلَّا أنْ يكونَ ممنْ لا يرى الجمعةَ والجماعةَ كالرافضةِ ونحوِهِمْ[(٢)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ مشروعيةَ الصلاةِ على كلِّ منْ ماتَ منْ أهلِ القبلةِ، ولوْ كانَ فاسقًا باعتقادٍ أوْ عملٍ ما دامَ من أهلِ الإسلامِ، لكنْ لأهلِ العلمِ والفضلِ أنْ يتركوا الصلاةَ على أهلِ الفجورِ وأهلِ البدعةِ ردعًا لبدعتِهِمْ، وقدْ فعلهُ النبيُّ ﷺ حيثُ تركَ الصلاةَ على منْ قتلَ نفسَهُ، ففي «صحيحِ مسلمٍ» منْ حديثِ جابرِ بنِ سمُرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ[(٣)]، ومنْ هذا ما نُقِلَ عنْ الإمامِ أحمدَ أنَّهُ قالَ: «**لا أشهدُ جنازةَ جهميٍّ ولا رافضيٍّ، ومنْ أحبَّ أنْ يشهدَهُمْ فليشهدْ**»[(٤)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلا نَارًا**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يحكمونَ لأحدٍ بعينهِ منْ أهلِ القبلةِ بأنَّهُ في الجنةِ أوْ بأنَّهُ في النارِ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٥٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٥٥).

(٣) «صحيح مسلم» (٩٧٨).

(٤) ينظر: «الكافي في فقه الإمام أحمد» (١/ ٣٦٢).

إلَّا منْ شهدَ لهُ النبيُّ ﷺ كما تَقَدَّمَ تفصيلُهُ عندَ قولِ المؤلفِ عنْ أهلِ القبلةِ: «ولا نشهدُ لهمْ بالجنةِ» فمنْ دلَّتِ النصوصُ على أنَّهُ منْ أهلِ الجنةِ فهوَ منْ أهلِ الجنةِ، ونشهدُ لهُ بذلكَ، وكذلكَ منْ دلَّتِ النصوصُ على أنَّهُ مِنْ أَهْلِ النارِ فهوَ منْ أهلِ النارِ، والحكمُ بالجنةِ أوِ النارِ للأعيانِ منْ مسائلِ الأحكامِ المتعلقةِ بالإيمانِ.

وقولُهُ: «وَلا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلا نَارًا» هذا محلُّ اتّفاقٍ في المسلمينَ أهلِ القبلةِ، وأمَّا الشهادةُ لمعينٍ منَ المشركينَ والكفارِ ممنْ ماتَ على الكفرِ ففيها قولانِ لأهلِ العلمِ، والأقربُ أنَّهُ لا يشهدُ لمعينٍ منْ أهلِ القبلةِ ولا غيرِهمْ بجنةٍ ولا نارٍ، إلَّا بدليلٍ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلا بِشِرْكٍ وَلا بِنِفَاقٍ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يثبتونَ هذهِ الأسماءَ لأحدٍ منَ المسلمينَ أهلِ القبلةِ إلَّا أنْ يقومَ فيهِ مُوجِبُها، والشهادةُ بالكفرِ أوِ الشركِ أوِ النفاقِ على مُعَيَّنٍ منْ أهلِ القبلةِ منْ مسائلِ الأسماءِ المتعلقةِ بالإيمانِ، وقاعدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ في ذلكَ أنَّ منْ ثبُتَ إسلامُهُ بيقينٍ لمْ يُرفعْ عنهُ إلَّا بيقينٍ بعدَ إقامةِ الحجةِ وإزالةِ الشبهةِ، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: «وليسَ لأحدٍ أنْ يُكفِّرَ أحدًا منَ المسلمينَ، وإنْ أخطأَ وغلطَ حتى تقامَ عليهِ الحجةُ وتبينَ لهُ المحجةُ، ومَنْ ثَبَتَ إِسْلامُهُ بيقينٍ لمْ يَزُلْ ذلكَ عنهُ بالشكِّ؛ بلْ لا يزولُ إلَّا بعدَ إقامةِ الحجةِ وإزالةِ الشبهةِ»[1]. فلا نصفُ أحدًا منْ أهلِ القبلةِ بكفرٍ أوْ شركٍ أوْ نفاقٍ إلَّا بحجةٍ وبرهانٍ. وقدْ ذكرَ المؤلفُ ثلاثةَ أوصافٍ.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦).

الأولُ: الكفرُ وهوَ ضدُّ الإيمانِ، سواءٌ أكانَ بتكذيبٍ أمْ شكٍّ أمْ كِبْرٍ أمْ إعراضٍ وإباءٍ.

الثاني: الشركُ وهوَ تسويةُ غيرِ اللهِ باللهِ تعالى في ربوبيتِهِ أوْ إلهيتِهِ أوْ أسمائِهِ وصفاتِهِ، فإذا ذُكرَ أحدُهما منفردًا شملَ الآخرَ، أما إذا اجتمعا فيكونُ الشركُ أخصَّ منَ الكفرِ، فكلُّ شركٍ كفرٌ، وليسَ كلُّ كفرٍ شركًا، ومنْ مواطنِ اجتماعِهما في القرآنِ، قولُهُ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١﴾ [البينة: ١].

الثالثُ: النفاقُ وهوَ إظهارُ الإسلامِ وإبطانُ الكفرِ.

وقولُهُ: «**مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ**» أيْ: إنَّ عدمَ الشهادةِ على أحدٍ بكفرٍ أوْ شركٍ أوْ نفاقٍ، مستصحبٌ في كلِّ أحدٍ، وفي كلِّ حينٍ، إلَّا أنْ يصدرَ منهُ ما هوَ شركٌ أوْ كفرٌ أوْ نفاقٌ في قولٍ أوْ عملٍ إذا توافرتِ الشروطُ وانتفتِ الموانعُ، ومرادُ المؤلفِ بالنّفاقِ النفاقَ العمليَّ، فيما يظهرُ، فالنفاقُ لهُ شعبٌ وخصالٌ إذا وُجِدَتْ دَلَّتْ عليهِ كما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنْ عمروِ بنِ العاصِ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**»[1]، أمّا النّفاقُ الاعتقاديُّ، وهوَ إبطانُ الكفرِ وإظهارُ الإسلامِ، فإنَّ منْ أظهرَهُ يحكمُ عليهِ بالكفرِ لا بالنفاقِ لإظهارِهِ ما ينافي الإسلامَ.

وقولُهُ: «**مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ**» ظاهرُهُ الحكمُ بالكفرِ أوِ الشركِ أوِ النفاقِ بمجردِ ظهورِ شيءٍ منْ ذلكَ منهُ، وهذا مستقيمٌ لا إشكالَ فيهِ فيما إذا

(١) «صحيح البخاري» (٣٤)، ومسلم (٥٨).

كانَ وصفًا للفعلِ. أمَّا الفاعلُ فإنَّهُ لا يوصفُ بذلكَ إلَّا بعدَ إقامةِ الحجةِ وإزالةِ الشبهةِ. ولا يُشكلُ على هذا ما جاءَ منْ وصفِ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه لحاطبِ بنِ أبي بلتعةَ بالنفاقِ في قصةِ إرسالِهِ خطابًا إلى قريشٍ يعلمُهمْ فيهِ بمقدمِ النبيِّ ﷺ فإنَّ عمرَ رضي الله عنه «إنَّما قالَ ذلكَ لمَا كانَ عندهُ منَ القوةِ في الدينِ وبغضِ المنافقينَ، وظنَّ أنَّ فعلَهُ هذا يوجبُ قتلَهُ لكنَّهُ لمْ يجزمْ بذلكَ، فلذا استأذنَ في قتلهِ وأطلقَ عليه النفاقَ؛ لكونِهِ أبطنَ خلافَ ما أظهرَ وعذَرَهُ النبيُّ ﷺ؛ لأنَّهُ كانَ متأوّلًا إذْ لا ضررَ فيما فعلَهُ»[(١)]. وقالَ القرطبيُّ في التعليقِ على وصفِ عمرَ حاطبًا بالنفاقِ: «إنَّما أطلقَ عليهِ اسمَ النفاقِ؛ لأنَّ ما صدرَ منهُ يشبهُ فعلَ المنافقينَ؛ لأنَّهُ والى كفارَ قريشٍ، وباطَنَهمْ، وهمَّ بأنْ يُطلعَهمْ على ما عزمَ عليهِ رسولُ اللهِ ﷺ، منْ غزوِهمْ، معَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قدْ كانَ دعا، فقالَ: «**اللهمَّ أخفِ أخبارَنَا عنْ قريشٍ**» لكنَّ حاطبًا لمْ ينافقْ بقلبِهِ، ولا ارتدَّ عنْ دينِهِ، وإنَّما تأوَّلَ فيما فعلَ منْ ذلكَ: أنَّ اطِّلاعَ قريشٍ على بعضِ أمرِ رسولِ اللهِ ﷺ لا يضرُّ رسولَ اللهِ ﷺ ويخوِّفُ قريشًا، ويُحكَى أنَّهُ كانَ في الكتابِ تفخيمُ أمرِ جيشِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأنهمْ لا طاقةَ لهمْ بهِ، يخوِّفهمْ بذلكَ ليخرجوا عنْ مكةَ، ويفرُّوا منها»[(٢)]. ومثلُ هذا ما جاءَ منْ وصفِ معاذِ بنِ جبلٍ رضي الله عنه للرجلِ الذي تركَ الصلاةَ خلفَهُ لأجلِ طولِ قراءتِهِ بالنفاقِ[(٣)]. فيُقالُ: إنَّ معاذًا رضي الله عنه إنَّما «قالَ ذلكَ متأولًا ظانًّا أنَّ التاركَ للجماعةِ منافقٌ»[(٤)]، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: «إنَّ التكفيرَ لهُ شروطٌ

---

(١) «إرشاد الساري» (٥/ ١٤٢)

(٢) «المفهم لما أشكل من صحيح مسلم» (٦/ ٤٤٠).

(٣) رواه البخاري (٧٠٥)، ومسلم (٤٦٥).

(٤) إرشاد الساري» (٩/ ٦٦).

وموانعُ قدْ تنتفي في حقِّ المعيَّنِ، وإنَّ تكفيرَ المطلقِ لا يستلزمُ تكفيرَ المعيَّنِ إلَّا إذا وُجدتِ الشروطُ وانتفتِ الموانعُ، ولهذا يجبُ التحرِّي والحذرُ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى**» أيْ: نَتْرُكُ ما أخفَتْ قلوبُ الناسِ وخبأتْهُ أفئدتُهمْ إلى اللهِ تعالى وحدَهُ فهوَ - سبحانَهُ - المطَّلعُ على السرائرِ والضمائرِ العالِمُ بها، قالَ تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران: ١١٩]، وقدْ قالَ اللهُ تعالى في آياتٍ عديدةٍ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، فالسَّرائرُ والمكنوناتُ لا سبيلَ إلى معرفتِها ولا إدراكِ ما فيها، بلِ السرائرُ خَفَايا مستورةٌ، لا يعلمُها إلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كما قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، وقالَ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النمل: ٧٤]، وقالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾﴾ [النحل: ١٩]. فوجبَ على أهلِ الإيمانِ تركُ سرائرِ الناسِ وضمائرِهمْ إلى اللهِ، والإعراضُ عنِ التّنقيبِ في نيَّاتِهمْ ومقاصدِهمْ، وعلى هذا جرى عملُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقدْ قالَ: «**إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ قُلُوبَ النَّاسِ، وَلاَ أَشُقَّ بُطُونَهُمْ**» رواهُ الشيخانِ منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ[(٢)]. وفي قصةِ أسامةَ حينَ عاتبَهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قتلِ منْ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَقَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَقَتَلْتَهُ؟**» قالَ: قُلْتُ: يا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السِّلاَحِ، قالَ: «**أَفَلاَ شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لاَ؟!**» رواهُ مسلمٌ[(٣)]، وفي «الصحيحينِ» في قصةِ توبةِ كعبِ بنِ مالكٍ وصاحبيهِ أنَّ المُخَلَّفينَ جاؤُوا إلى النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَطَفِقُوا يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ وَيَحْلِفُونَ لَهُ، وَكَانُوا بِضْعَةً وَثَمَانِينَ**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) «صحيح مسلم» (٩٦).

رَجُلًا فَقَبِلَ مِنْهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَانِيَتَهُمْ وَبَايَعَهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ وَوَكَلَ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ»[(١)]. فالأحكامُ في الدّنيا جاريةٌ على الظواهرِ، وعلى ما صدرَ عنِ الإنسانِ منْ قولٍ أوْ عملٍ، وأمَّا السّرائرُ فإلى اللهِ، لا يُبنَى عليها شيءٌ منْ أحكامِ الدّنيا، قالَ عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه: «إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّ الوحْيَ قَدِ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنْهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ»[(٢)]، فأحكامُ الدنيا تجري على الظواهرِ وما تبيَّنَ منْ قولٍ أوْ عملٍ، أمَّا السرائرُ والبواطنُ فإنَّ علمَها عندَ اللهِ فلا ينبني عليها شيءٌ منْ أحكامِ الدنيا، وهذا يفسرُ ما جاءَ عنْ بعضِ الصحابةِ رضي الله عنهم منْ وصفِ أناسٍ بالكفرِ أوِ النفاقِ بناءً على ما ظهرَ منْ أعمالِهمْ أوْ أقوالِهمُ التي تقتضي تلكَ الأحكامَ كما وصفَ عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه حاطبَ بنَ أبي بلتعةَ رضي الله عنه بالنفاقِ لما كتبَ لمشركي مكةَ يُعلمُهمْ بمَقدمِ النبيِّ ﷺ، فإنَّ حاطبًا فعلَ ما هوَ منْ خصالِ المنافقينَ منْ موالاةِ أعداءِ اللهِ ظاهرًا؛ لكنْ لما استبانَ النبيُّ ﷺ منهُ اعتذرَ بما أسقطَ عنهُ هذا الوصفَ، والشاهدُ أنَّ الأحكامَ في الدنيا تجري على الظواهرِ لا على السرائرِ.



(١) «صحيح البخاري» (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٦٤١)، ومسلم (٥٨).

[طاعة أولي الأمر وعدم الخروج عليهم]

وَلا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ [إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ] وَلا نَرَى الخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا وَلا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلاحِ وَالمُعَافَاةِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَلا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّهُ لا يجوزُ قتالُ أحدٍ منْ أهلِ الإسلامِ، فالإسلامُ عصمةٌ لدمِ أهلِهِ، فلا يحلُّ دمُ مسلمٍ إلَّا بحقٍّ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٣]، وقالَ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الفرقان: ٦٨]، وقالَ تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ إلى أنْ قالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وجاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»(١). وفيهما منْ

(١) «صحيح البخاري» (٤٨)، ومسلم (٦٤).

حديثِ أبي بكرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا**»(١).

وفي «صحيح مسلم» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»(٢). وفي «الصحيحين» منْ حديثِ ابنِ عمرَ، وأبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**»(٣). فكلُّ منْ شهدَ أن لَّا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ فهوَ معصومُ الدمِ لا يجوزُ التعرضُ لهُ بقتلٍ ولا قتالٍ، إلَّا إذا فعلَ ما يوجبُ القتلَ أوِ القتالَ، كقتالِ الفئةِ الباغيةِ حتى تفيءَ إلى أمرِ اللهِ، فقدْ أمرَ تعالى بذلكَ، فقالَ: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، وكذلكَ قتالُ منِ امتنعَ عنْ فريضةٍ معلومةٍ منَ الدينِ بالضرورةِ، فقدْ قاتلَ الصحابةُ رضي الله عنهم مانِعِي الزكاةِ، معَ كونِهمْ يشهدونَ أنَّ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، ففي «الصحيحين» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ**». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ المالِ وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٥٦٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢١)، (٢٢) من حديث ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم.

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ ﷻ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ[(١)]، وكذلكَ قتلُ منْ قتلَ نفسًا بغيرِ حقٍّ أوْ زنا وهوَ محصنٌ أوْ مرقَ منِ الدينِ وفارقَ الجماعةَ، كما جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ أنَّ النّبيَّ ﷺ قالَ: «**لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ الْجَمَاعَةَ**»[(٢)]. ومنْ ذلكَ أيضًا قتلُ المرتدِّ، لقولِ النبيِّ ﷺ فيما رواهُ البخاريُّ في «صحيحِهِ» عنِ ابنِ عباسٍ مرفوعًا «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»[(٣)]، وقدْ أجمعَ على ذلكَ الصحابةُ رضي الله عنهم، قالَ ابنُ قدامةَ رحمه الله: «وأجمعَ أهلُ العلمِ على وجوبِ قتلِ المرتدِّ، ورُوِي ذلكَ عنِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليٍّ ومعاذٍ وأبي موسى وابنِ عباسٍ وخالدٍ وغيرِهمْ، ولمْ يُنكَرْ ذلكَ فكانَ إجماعًا»[(٤)].

قولُهُ رحمه الله: «**وَلا نَرَى الخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلاةِ أُمُورِنَا وإن جاروا**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّهُ لا يجوزُ الخروجُ على أحدٍ منْ ولاةِ أمورِ المسلمينَ وأئمتِهِمْ، وهمْ كلُّ مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أمرَ المسلمينَ منْ أهلِ الإسلامِ، فولاةُ الأمرِ همُ الأئمةُ، فالعطفُ هنا لأجلِ التغايرِ اللفظيِّ فقطْ؛ فالعطفُ يكونُ بينَ شيئينِ متغايرينِ إمَّا معنىً، وهوَ الأصلُ، وإمَّا لفظًا، كما هوَ الحالُ هنا.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٠١٧).

(٤) «المغني» (٩/ ١٦).

وقولُهُ: «وَإِنْ جَارُوا» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يرونَ لزومَ الجماعةِ وعدمَ الخروجِ على الأئمّةِ وولاةِ الأمرِ، وإنْ ظلمُوا وتجاوزُوا، وقدْ دلَّ على ذلكَ أحاديثُ كثيرةٌ، منها ما رواهُ الشيخانِ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[(١)]. ومنها ما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ عوفِ بنِ مالكٍ، قالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ -أيْ: الولاةُ إذا جاروا- فَقالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلاَ تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»[(٢)]، وعلى هذا جرى أهلُ السنةِ والجماعةِ منْ لزومِ الجماعةِ ونبذِ الفرقةِ، ولهذا سُمُّوا أهلَ السنةِ بالجماعةِ، ولا تكادُ تخلو كتبُ عقائدِ أهلِ السنةِ والجماعةِ منْ ذكرِ هٰذا الأصلِ، وذلكَ أنَّ فتنةَ الخروجِ على ولاةِ الأمرِ منْ أولِ ما حصلَ منَ البدعِ في هذهِ الأمةِ، وهي منْ شرِّ البدعِ؛ لأنَّهُ ترتبَ عليها فرقةٌ وتنازعٌ وفسادٌ عريضٌ في الدماءِ والأموالِ والأعراضِ.

وقولُهُ: «وَإِنْ جَارُوا» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يرونَ الخروجَ على الولاةِ الظلمةِ، سواءٌ أكانَ ظلمُهمْ بتأويلٍ أمْ بغيرِ تأويلٍ؛ بلْ يرونَ وجوبَ الصبرِ عليهمْ إلَّا أنْ يأتوا كفرًا بواحًا صريحًا غيرَ ملتبسٍ قامتِ البيناتُ عليهِ، فإنَّهُ يجبُ الخروجُ عليهمْ حينئذٍ إنْ أمكنَ، حسبَ الطاقةِ والمصلحةِ، فقدْ جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عبادةَ بنِ الصامتِ، قالَ: «**بَايَعْنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ**

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩).

(٢) «صحيح مسلم» (١٨٥٥).

لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا نَدْعُو عَلَيْهِمْ» أيْ: إنَّ منْ طريقِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، كفَّ ألسنتِهِمْ عنِ الدعاءِ على ولاةِ الأمرِ علانيةً وسرًّا، وذلكَ أنَّ إظهارَ الدعاءِ عليهِمْ يُفضي إلى مفاسدَ كثيرةٍ. وأمَّا قولُ النبيِّ ﷺ في حديثِ عوفِ بنِ مالكٍ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»[(٢)]، فهذا ليسَ تشريعًا للعنِ الرّعيةِ الولاةَ، ولا لعنِ الولاةِ الرّعيّةَ بلْ هوَ بيانٌ لعلامةِ خيارِ الأئمّةِ وشرارِهِمْ، فهوَ إخبارٌ عنِ الواقعِ، ومثلُ هذا في السنةِ كثيرٌ يخبرُ النبيُّ ﷺ عمَّا سيكونُ قدَرًا، وليسَ في ذلكَ حجةٌ على صحتِهِ شرعًا.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، لا ينقضونَ بيعةَ ولاةِ الأمورِ، وما عاهدوهمْ عليهِ، بتركِ طاعتِهِمْ، والخروجِ عنْ أمرِهِمْ؛ بلْ يرونَ الطاعةَ واجبةً في غيرِ معصيةِ اللهِ، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]. والأحاديثُ في الأمرِ بطاعةِ ولاةِ الأمرِ كثيرةٌ؛ منها ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عبادةَ بنِ الصامتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: «بَايَعْنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ»[(٣)].

وفي «صحيحِ مسلمٍ» منْ حديثِ أبي هريرةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).

«عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ»[(١)]. وفي «الصحيحين» منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ عنِ النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «عَلَى المَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ»[(٢)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ ﷻ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ طاعةَ ولاةِ الأمرِ منْ طاعةِ اللهِ تعالى، وهيَ الواجبةُ، فإنَّ اللهَ تعالى أمرَ بها المؤمنينَ، وعليها بَايَعَ الصحابةُ النبيَّ الأمينَ ﷺ، بلْ قالَ ﷺ فيما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أبي هريرةَ: «وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»[(٣)]. وهذا متفقٌ عليهِ فيما إذا أَمَروا بطاعةِ اللهِ تعالى، أمَّا إذا أمَروا بمعصيةٍ فلا سمعَ ولا طاعةَ، كما دلَّ عليهِ حديثُ ابنِ عمرَ في «الصحيحينِ» أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ الطاعةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ». وفيما رواهُ الشيخانِ منْ حديثِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»[(٤)]. ومما تجبُ الطاعةُ فيهِ كلُّ ما أَمَروا بِهِ مما يَصلُحُ بهِ معاشُ الناسِ ودنياهمْ كالتَّنظيماتِ الإداريةِ والترتيباتِ الحياتيّةِ، التي لا معصيةَ فيها.

وقولهُ: «مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ» أيْ: إنَّ طاعةَ ولاةِ الأمرِ التي أمرَ اللهُ بها ورسولُهُ، ثابتةٌ لهمْ، إلَّا أنْ يَأمروا بمعصيةٍ، فلا تجبُ لهمْ في معصيةِ اللهِ

(١) «صحيح مسلم» (١٨٣٦).
(٢) «صحيح البخاري» (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩).
(٣) «صحيح البخاري» (٢٩٥٧)، ومسلم (١٨٣٥).
(٤) «صحيح البخاري» (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠).

طاعةٌ، كأنْ يَأمروا مثلًا بالزنا أوْ شربِ الخمرِ، ونحوِ ذلكَ. أمَّا إذا أَمرَ بما في حلِّهِ خلافٌ، ويراهُ البعضُ معصيةً كالمسائلِ الخلافيةِ الاجتهاديةِ، فمنْ كانَ يوافقهُ في الاجتهادِ فإنَّهُ يلزمُهُ طاعتُهُ، وأمَّا منْ يرى خلافَ اجتهادِهِ، فأقلُّ ما يلزمُهُ أنْ لا يُظهرَ مخالفتَهُ، ولا يجبُ عليهِ طاعتُهُ في خاصتِهِ إلَّا أنْ يختلَّ بذلكَ نظامٌ عامٌ أوْ يفضي إلى فسادٍ، فتجبُ طاعتُهُ حينئذٍ درءًا للمفسدةِ، ويكونُ ذلكَ نظيرَ ما ذكرَهُ الفقهاءُ، في حكمِ القاضي في مسائلِ الخلافِ، حيثُ قالوا: حكمُ الحاكمِ يرفعُ الخلافَ، بلْ هوَ أولى، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ودلَّتْ نصوصُ الكتابِ والسنةِ وإجماعُ سلفِ الأمةِ أنّ وليَّ الأمرِ - إمامَ الصلاةِ، والحاكمَ، وأميرَ الحربِ والفيءِ، وعاملَ الصدقةِ - يُطاعُ في مواضعِ الاجتهادِ، وليسَ عليهِ أنْ يُطيعَ أتباعَهُ في مواردِ الاجتهادِ، بلْ عليهمْ طاعتُهُ في ذلكَ وتَرْكُ رأيِهِمْ لرأيِهِ، فإنَّ مصلحةَ الجماعةِ والائتلافِ ومفسدةَ الفرقةِ والاختلافِ أعظمُ منْ أمرِ المسائلِ الجزئيةِ. ولهذا لمْ يَجُزْ للحكامِ أنْ ينقضَ بعضُهمْ حكمَ بعضٍ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلاحِ وَالمُعَافَاةِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يرونَ الدعاءَ لولاةِ الأمرِ بالصلاحِ في دينِهِمْ ودنياهمْ والمعافاةِ منَ الشرِّ والفسادِ والظلمِ والانحرافِ، وعلى هذا جرى الأئمةُ، فقدْ نُقِلَ عنِ الفضيلِ ابنِ عياضٍ أنَّهُ قالَ: «لوْ أنَّ لي دعوةً مستجابةً ما صيرتُها إلَّا للإمامِ» فقيلَ لهُ: وكيفَ ذلكَ يا أبا عليٍّ؟ فقالَ: «متى صيرتُها في نفسي لمْ تجزني، ومتى صيرتُها في الإمامِ فصلاحُ الإمامِ صلاحُ العبادِ والبلادِ» فقبَّلَ ابنُ المباركِ جَبْهَتَهُ، وقالَ: يا مُعلِّمَ الخيرِ، مَنْ يُحْسِنُ هذا غيرُكَ؟![(٢)]. وقدْ نقلَ الخلالُ

(١) «جامع المسائل لابن تيمية» تحقيق: عزير شمس (٥/ ٢٧٤).
(٢) «حلية الأولياء» (٨/ ٩١).

في «السنةِ» عنِ الإمامِ أحمدَ أنَّهُ قالَ: «وإنِّي لأدعو لهُ بالتسديدِ والتوفيقِ في الليلِ والنهارِ والتأييدِ، وأرى لهُ ذلكَ واجبًا عليَّ». ونقلَ المروذيُّ عنِ الإمامِ أحمدَ أنَّهُ لما ذُكرَ عندَهُ المتوكلُ قالَ: إنِّي لأدعو لهُ بالصلاحِ والعافيةِ، وقالَ: لئنْ حدثَ بهِ حدثٌ لتنظُرَنَّ ما يحلُّ بالإسلامِ. وقدْ نصَّ الأئمةُ على أنَّ منهجَ أهلِ السنةِ والجماعةِ الدعاءُ لولاةِ الأمرِ والأئمةِ، حكى ذلكَ أبو عثمانَ الصابونيُّ في «عقيدةِ السلفِ أصحابِ الحديثِ»[(١)]، والبربهاريُّ في «شرحِ السنةِ»[(٢)] وغيرُهما. والدعاءُ للأئمةِ وولاةِ الأمرِ، منَ النصيحةِ لهمُ التي جعلها النبيُّ ﷺ منَ الدينِ، كما في حديثِ تميمِ الداريِّ، أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قالَ: «**لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[(٣)].

(١) ص (٩٢، ٩٣).
(٢) ص (١١٤).
(٣) «صحيح مسلم» (٥٥).



[اتِّباعُ السنةِ ولزوم والجماعةِ]

وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلافَ وَالْفُرْقَةَ، وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ، وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ، وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالجَمَاعَةَ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقتفونَ السنةَ ويلزمونَ الجماعةَ في الاعتقادِ والقولِ والعملِ، وهوَ ما كانَ عليهِ النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ الكرامُ منَ الهُدى ودينِ الحقِّ. والسنةُ هيَ: الطريقةُ لغةً، والمقصودُ بها هنا طريقُ النبيِّ ﷺ وهديُهُ، فليسَ لأهلِ السنةِ متبوعٌ إلَّا رسولَ اللهِ ﷺ في كلِّ شؤونهمِ اعتقادًا وقولًا وعملًا، فهمْ لسنّةِ النّبيِّ ﷺ متَّبعونَ، ولها معظّمونَ، وبها مستمسكونَ، وعنها يصدرونَ، وإليها يتحاكمونَ، وبها على الأشياءِ يحكمونَ، فهي الحاكمُ على أقوالِهمْ وأعمالِهمْ وآرائِهمْ وكلِّ شأنِهمْ لا يردونَها ولا يعارضونَها ولا يتأولونَها تأويلاتٍ باطلةً، بلْ يقبلونَ ما صحَّ في سنةِ النبيِّ ﷺ، ويرجعونَ إليهِ، فهمْ أعظمُ الناسِ التزامًا بها، ولذلكَ وُصِفوا بأهلِ السنةِ ولا يُوصَفُ بهِ غيرُهمْ.

وقولُهُ: «وَالجَمَاعَةَ» أيْ: ونقتفي الجماعةَ، وهيَ مأخوذةٌ منَ الاجتماعِ، وضدُّها الفرقةُ، ثمَّ صارتِ اسمًا للمجتمعينَ الذينَ لمْ يفرِّقوا دينَهمْ، بلِ اجتمعوا على الحقِّ، وأجمعوا عليهِ سواءٌ كثُرَ عددُهمْ أمْ قلَّ، كما قالَ ابنُ مسعودٍ لعمرِو بنِ ميمونٍ: «إنَّما الجماعةُ ما وافقَ طاعةَ اللهِ، وإنْ كنتَ وحدَكَ»(١)، وقالَ نعيمُ بنُ حمادٍ: «إذا فسدتِ الجماعةُ فعليكَ بما كانتْ عليهِ الجماعةُ قبلَ أنْ تفسدَ، وإنْ كنتَ وحدكَ فأنتَ الجماعةُ حينئذٍ»(٢)، فليستِ الكثرةُ علامةً على الحقِّ، قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقالَ - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٨]، وقالَ ﷻ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]. والجماعةُ المعتبرةُ ما كانَ عليهِ أهلُ الصدرِ الأولِ والسلفُ الصالحُ أهلُ القرونِ المفضلةِ الذينَ قالَ فيهمُ النبيُّ ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(٣)، فهؤلاءِ همُ الجماعةُ، فمنِ اجتمعَ إليهمْ وانحازَ لهمْ فهوَ على الحقِّ، ولوْ كانَ وحدَهُ، لا يضرُّهُ التوحُّدُ في متابعةِ السلفِ الصالحِ، هذا هوَ أحدُ معاني الجماعةِ. ومنْ معاني الجماعةِ اعتبارُ الإجماعِ دليلًا، فالإجماعُ هوَ الأصلُ الثالثُ الذي يَعتمدُ عليهِ أهلُ السنةِ والجماعةِ في العلمِ والدينِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلافَ وَالْفُرْقَةَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يتركونَ الشذوذَ والخلافَ والفرقةَ. والشذوذُ هوَ الانفرادُ

---

(١) «اعتقاد أهل السنة» للالكائي (١/ ١٠٩).

(٢) «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن» (١/ ٢٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود.

والخروجُ عنِ الحقِّ وأهلِهِ. وأمَّا الخلافُ فهوَ مخالفةُ ما كانَ عليهِ النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ في الاعتقادِ أوِ القولِ أوِ العملِ. وأمَّا الفرقةُ، فهيَ مفارقةُ الجماعةِ والخروجُ عنْ سبيلِهِمْ. وكلُّ هذهِ الألفاظِ متقاربةُ المعاني ومتلازمةٌ وقدْ جاءَ النهيُ عنِ الاختلافِ والتفرُّقِ في آياتٍ كثيرةٍ، منها قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ [الروم: ٣١-٣٢]. وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وكلُّ هذا ناشئٌ عنِ التفريطِ في اتّباعِ السُّنّةِ والجماعةِ، فكلُّ منْ فرَّطَ في اتِّباعِ السنةِ وفارقَ الجماعةَ وشذَّ عنها، فإنَّهُ يقعُ في إحدى هذهِ الخلالِ الثَّلاثِ المذمومةِ، إمَّا شذوذٌ وإمَّا خلافٌ وإمَّا فرقةٌ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالأَمَانَةِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يتقرَّبونَ إلى اللهِ تعالى بمحبةِ الموصوفينَ بالعدلِ والأمانةِ، وأهلُ العدلِ همْ أصحابُ القسطِ، المقسطونَ في أنفسِهمْ وأهليهمْ وما وُلُّوا، والمرادُ بهمْ أهلُ الإسلامِ عمومًا فهمْ أعدلُ الناسِ، وقيلَ: بلْ همُ الولاةُ والأئمةُ العادلونَ المقسِطونَ، وعلى هذا فيكونُ هذا المعنى مندرجًا فيما سبقَ. وقيلَ: همْ منْ يقابلُ أهلَ البغيِ الممتنعينَ عنْ طاعةِ الأئمّةِ وولاةِ الأمرِ، في غيرِ معصيةِ اللهِ بمغالبةٍ ولوْ تأويلًا، وهذا كالذي قبلهُ لا ينافي القولَ الأولَ بلْ يندرجُ فيهِ، ولذلكَ فإنَّ الأقربَ أنَّ مرادَ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بأصحابِ العدلِ والأمانةِ منَ اتصفَ بهذينِ الوصفينِ منْ أمةِ الإسلامِ. أمَّا الأمانةُ فمأخوذةٌ منَ الأمنِ ضدُّ الخيانةِ، أيِ: الذينَ لا تُخافُ منهمْ خيانةٌ، فتسكنُ القلوبُ لهمْ، وتصدِّقُهمْ لقيامهمْ بالحقوقِ وأدائِهمْ لها، سواءٌ حقوقُ اللهِ تعالى أوْ حقوقُ الخلقِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنُبْغِضُ أَهْلَ الجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يتقربونَ إلى اللهِ تعالى بكراهيةِ أصحابِ الجورِ، وهوَ الظلمُ، وأصحابُ الخيانةِ، وهي التَّفْرِيطُ في الأمانةِ وإضاعتِها، منَ الولاةِ وغيرِهمْ، ومنْ هنا يتبينُ أنَّهُ لا تلازمَ بينَ وجوبِ طاعةِ ولاةِ الأمرِ وبينَ كراهيتِهمْ، فطاعتُهمْ وعدمُ منازعتِهمْ لا تستلزمُ محبتَهمْ إنْ كانوا أهلَ ظلمٍ وخيانةٍ، فالطاعةُ لجميعِ ولاةِ أمورِ المسلمينَ في المعروفِ، وأمَّا حبُّهمْ وبغضُهمْ فهمْ كغيرِهمْ منْ أهلِ الإسلامِ، فيُحَبُّونَ بقدرِ ما معهمْ منَ العدلِ والأمانةِ وسائرِ خصالِ الإيمانِ، ويُبغَضونَ بقدرِ ما معهمْ منَ الجورِ والخيانةِ. ويشهدُ لذلكَ ما في «صحيحِ مسلمٍ» منْ حديثِ عوفِ بنِ مالكٍ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُ قالَ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقالَ: «**لاَ، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلاَتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلاَ تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ لا يتكلمونَ إلَّا بعلمٍ، ويَرُدُّونَ العلمَ إلى عالمِهِ، فيما لمْ يتبينْ لهمْ علمُهُ، فيقفونَ عندَ ما قدْ بلغَهمْ، وقدْ أحسنَ منِ انتهى إلى ما قدْ سمِعَ، ولا يتَكَلَّفُونَ علمَ ما التبسَ عليهمْ علمُهُ، ولا يدخلونَ في ذلكَ بآرائِهمْ وتأويلاتِهمْ، كما أمرَ اللهُ تعالى بذلكَ في قولِهِ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. وهذهِ سنةُ أعلمِ الخلقِ باللهِ نبيِّنا محمدٍ ﷺ فقدْ ردَّ النبيُّ ﷺ عِلْمَ ما لمْ يتبينْ لهُ إلى عالمِهِ

(١) «صحيح مسلم» (١٨٥٥)، وقد تقدم.

كما في «الصحيحين» من حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَرَارِي المُشْرِكِينَ، فَقالَ: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»(١). وكذلك أصحابُ النبيِّ رضي الله عنهم كانوا يَرُدُّونَ علمَ ما لَمْ يتبينْ لهمْ علمُهُ إلى عالمِهِ، وشواهدُ ذلكَ كثيرةٌ، منها ما في «الصحيحين» منْ حديثِ زَيْدِ بنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلاَةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟**» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. . .»(٢). هٰذا هوَ سبيلُهمْ، وهذهِ هي طريقتُهمْ، وهيَ طريقُ النَّجاةِ والسَّلامةِ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ مشروعيةَ المسحِ على الخفينِ في الوضوءِ، كما جاءتْ بهِ السنةُ المتواترةُ عنِ النبيِّ ﷺ، وهذهِ المسألةُ ليستْ منْ مسائلِ الاعتقادِ، إنَّما هيَ منْ مسائلِ العملِ، وإنَّما ذكرَها المصنفُ وغيرُهُ ضمنَ مسائلِ العقائدِ؛ لأنَّ إنكارَ مشروعيةِ المسحِ على الخفينِ صارَ شعارًا للرافضةِ الاثني عشريةِ، وسمةُ مذهبِهمْ، معرضينَ بذلكَ عنِ الأدلةِ المستفيضةِ المتواترةِ، وقدْ جاءَ بعضُها عنْ أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه.

قولُهُ رحمه الله: «**فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ مشروعيةَ المسحِ على الخفينِ حَالَ السَّفَرِ والحَضَرِ؛ لثبوتِ ذلكَ عنِ النبيِّ ﷺ، ففي «صحيحِ مسلم» أنَّ شريحَ بنَ هانئٍ سألَ عائشةَ أمَّ المؤمنينَ رضي الله عنها عنِ المسحِ على الخفينِ فقالتْ: عليكَ بابنِ أبي طالبٍ فسلهُ

---

(١) «صحيح البخاري» (١٣٨٤)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٨٤٦)، ومسلم (٧١).

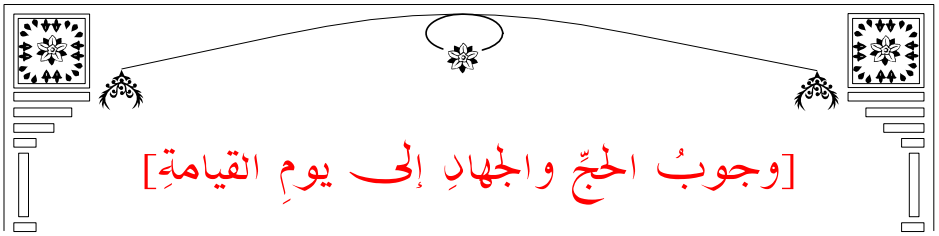
فإنَّهُ كانَ يسافرُ معَ رسولِ اللهِ ﷺ فسألناهُ فقالَ: جعلَ رسولُ اللهِ ﷺ ثلاثةَ أيامٍ ولياليهنَّ للمسافرِ ويومًا وليلةً للمقيمِ[(١)]. وقدْ جاءتِ الإشارةُ إليهِ في القرآنِ، في القراءةِ المتواترةِ، في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، على قراءةِ الجرِّ في قولِهِ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، عطفًا على الرأسِ المأمورِ بمسحِهِ، وذلكَ فيما إذا كانتِ القدمُ مستورةً بالخُفِّ ونحوِهِ، كما جاءَ بيانُهُ في السنةِ المطهرةِ.

وقولُهُ: «**كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ**» المرادُ بالأثرِ هنا معناهُ العامُّ، فيشملُ قولَ النبيِّ ﷺ وغيرِهِ، كما جرى عليهِ اصطلاحُ أهلِ الحديثِ، ومنهُ تسميةُ الطحاويِّ كتابَهُ «مشكلَ الآثارِ»[(٢)].

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٧٦).

(٢) ينظر: «المنهل الروي» لابن جماعة ص (٤٠).



[وجوبُ الحجِّ والجهادِ إلى يومِ القيامةِ]

وَالحَجُّ وَالْجِهَادُ فَرْضَانِ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الأَمْرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلا يَنْقُضُهُمَا.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالحَجُّ وَالْجِهَادُ فَرْضَانِ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الأَمْرِ مِنَ المُسْلِمِينَ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ ما دلّتْ عليهِ الأدلةُ، وأجمعتْ عليهِ الأمةُ، منْ أنَّ الحجَّ والجهادَ مكتوبانِ على الأمةِ في الجملةِ، وأنَّهما مستمرّانِ، معَ ولاةِ أمورِ المسلمينَ إلى قيامِ الساعةِ. فالحجُّ ركنٌ منْ أركانِ الإسلامِ كما في الصحيحينِ منْ حديثِ ابنِ عمرَ مرفوعًا: «**بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ**»[(١)]. وأمَّا الجهادُ فهوَ ذروةُ سنامِ الإسلامِ كما في حديثِ معاذِ بنِ جبلٍ، قالَ النبيُّ ﷺ: «**رأسُ الأمرِ وعمودُهُ الصلاةُ وذروةُ سنامِهِ الجهادُ**». وذكرَ المؤلفُ فرضيةَ الحجِّ والجهادِ توطئةً لما يجبُ مراعاتُهُ فيهما، فإنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ أهلُ اجتماعٍ، يجتمعونَ معَ الأئمةِ والولاةِ على أشرفِ الأعمالِ وأجلِّها، فيَرَوْنَ الصلاةَ

(١) «صحيح البخاري» (٨)، ومسلم (١٦).

خلفَ كلِّ برٍّ وفاجرٍ منْ أهلِ القبلةِ كما تقدمَ، ويرونَ إقامةَ الحجِّ والجهادَ معَ ولاةِ الأمرِ والأئمةِ منَ المسلمينَ كيفما كانوا، أبرارًا أوْ فجارًا. ودليلُ ذلكَ عمومُ الرسالةِ لكلِّ الناسِ وختمُ الرسالاتِ بها، فكلُّ ما جاءَ فيها باقٍ إلى أنْ يرثَ اللهُ الأرضَ ومنْ عليها، وقدْ جاءَ في «الصحيح» منْ حديثِ عروةَ البارقيِّ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ**»(١). وقدْ خالفَ في هذا الأصلِ العظيمِ الرافضةُ، فقالوا: «لا يكونُ الجهادُ إلَّا معَ الإمامِ المعصومِ!»(٢)، فعطَّلوا بذلكَ مصالحَ الدينِ والدنيا.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يجتمعونَ على إقامةِ الحجِّ والجهادِ معَ ولاةِ الأمرِ إلى يومِ القيامةِ، منْ كانَ منهم برًّا، أيْ: مستقيمًا على الطاعةِ والعدلِ والإحسانِ، وكذلكَ منْ كانَ منهمْ مائلًا عنِ الحقِّ، خارجًا عنِ الصراطِ المستقيمِ، بالجورِ والظلمِ والعصيانِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يرون أنَّه لا يمنعُ فرضيةَ الحجِّ والجهادِ ووجوبَ إقامتهما معَ الأئمةِ والولاةِ منَ المسلمينَ مانعٌ مهما كانَ، سواءٌ أكانَ مما يتعلقُ ببرِّ ولاةِ الأمورِ وفجورِهمْ أمْ غيرِ ذلكَ مما قدْ يتصورُ أنَّهُ مانعٌ منْ إقامتِهما أوْ مفسدٌ لفرضِهما.

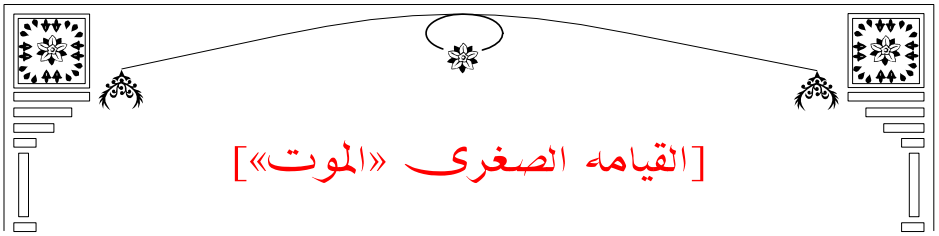
---

(١) «صحيح البخاري» (٨)، ومسلم (١٦).

(٢) «الكافي» (٨/ ٢٩٥)، وينظر: «وسائل الشيعة» (١١/ ٣٧).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا يَنْقُضُهُمَا**» أيْ: لا يمنعُ إكمالُهما بعدَ الشروعِ فيهما معَ الولاةِ والأئمةِ منَ المسلمينَ شيءٌ، فالنقضُ إفسادُ ما أُبرمَ وهدمُ ما عُملَ، ويحتملُ أنَّ ذكرَ النقضِ بعدَ الإبطالِ تأكيدٌ لمضيِّ الحجِّ والعمرةِ معَ ولاةِ أمورِ المسلمينَ إلى أنْ يرثَ اللهُ الأرضَ ومنْ عليها.





وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ المَوْتِ المُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ وَنُؤْمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ ونَعِيمِه لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَبِسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَيتِ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَعَن أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقرونَ بوجودِ الملائكةِ الموصوفينَ بأنَّهمْ كرامٌ كاتبونَ، وهذا مِنَ الإيمانِ بالملائكةِ، وهوَ أصلٌ مِنْ أُصُولِ الإيمانِ، وهمْ أصنافٌ كثيرةٌ عظيمةٌ، والكرامُ الكاتبونَ صنفٌ منْ أصنافِ الملائكةِ عليهمُ السلامُ، ذكرَهمُ اللهُ في قولِهِ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١﴾ [الانفطار: ١٠-١١]، فالكرامُ جمعُ كريمٍ، وهوَ مَنْ شرفَ مقامُهُ وسمتْ منزلتُهُ، ووصفهمُ اللهُ بذلكَ؛ لأنَّ لهمْ عندَهُ منزلةً ومكانةً وشرفَ مقامٍ، ووصفَهمْ بالكاتبينَ؛ لأنَّهمْ يكتبونَ كلَّ ما يصدرُ عنْ بني آدمَ منْ قولٍ أوْ فعلٍ كما قالَ تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق: ١٨]، وقالَ تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]، وقالَ تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ

يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠]، وهذهِ الكتابةُ لا تغادرُ شيئًا صغيرًا ولا كبيرًا، كما قصَّ اللهُ عنِ المجرمينَ: ﴿وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقالَ: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر: ٥٢-٥٣].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ مهمةَ الكرامِ الكاتبينَ وعملَهمْ هوَ حفظُ أعمالِ بني آدمَ، وتقييدُ ما يكونُ منهمْ منْ قولٍ أوْ عملٍ فإنَّ كلَ ذلكَ مُرصَدٌ مقيدٌ، محفوظٌ، كما قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، وكما قالَ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤]، وهؤلاءِ الكرامُ الكاتبونَ متعدِّدونَ، كما دلَّ عليهِ قولُ اللهِ تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، وكذلكَ جاءَ في الصحيحينِ منْ حديثِ أبي هريرةَ، قالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاَةِ الْفَجْرِ وَصَلاَةِ الْعَصْرِ**»(١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ المَوْتِ المُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقرونَ بوجودِ ملكِ الموتِ، وهوَ الملكُ الّذي أوكلَ اللهُ إليهِ قبضَ أرواحِ الخلقِ، وقدْ عرَّفهُ المؤلفُ ببيانِ وظيفتِهِ، فقالَ: «**المُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ**» وهذا صنفٌ منَ الملائكةِ الكرامِ ذُكِروا بأعمالِهمْ، فنؤمنُ بأنَّ اللهَ أوكلَ قبضَ أرواحِ العالمينَ لبعضِ ملائكتِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، وهذا يدلُّ على أنَّ الوفاةَ يتولاها ملكٌ واحدٌ، وهوَ ملكُ الموتِ، وقدْ جاءَ في آياتٍ أخرَ

(١) أخرجه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إضافةُ التوفِّي إلى الملائكةِ لا إلى ملكٍ واحدٍ، كقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٢٨]، وقالَ ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠]، وقالَ الله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢﴾ [النازعات: ١-٢]، على القولِ بأنَّ النازعاتِ والناشطاتِ همُ الملائكةُ الذينَ ينزعونَ أرواحَ الخلقِ وينشطونها، وقدْ جمعَ أهلُ العلمِ بينَ هذهِ الآياتِ التي ظاهرُها التعارضُ بأنَّ ملكَ الموتِ الذي يقبضُ الأرواحَ ملكٌ واحدٌ، ولهُ منَ الملائكةِ أعوانٌ[(١)]، ويشهدُ لذلكَ حديثُ البراءِ بنِ عازبٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ، نَزَلَ إِلَيْهِ مَلاَئِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ**» «**ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ المَوْتِ عليه السلام، حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ، اخْرُجِي إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ، قَالَ: فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقَاءِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَأْخُذُوهَا، فَيَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْكَفَنِ**»[(٢)]، فالحديثُ يدلُّ على أنَّ الذي يباشرُ نزعَ الروحِ ملكٌ واحدٌ، ثمَّ تأخذها الملائكةُ النازلونَ منَ السماءِ. ولمْ يثبتْ في اسمِ ملكِ الموتِ حديثٌ صحيحٌ، وما جاءَ منْ أنَّ اسمَهُ عزرائيلُ ليسَ لهُ أصلٌ يُستندُ

---

(١) ينظر: «النكت والعيون» (٢/ ١٢٣-١٢٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧)، وأخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، وقال الهيثمي (٣/ ٥٠): «رجاله رجال الصحيح»، وقال ابن منده (٢/ ٩٦٢): «هذا إسناد متصل مشهور رواه جماعة عن البراء وهو ثابت على رسم الجماعة»، وأخرجه الحاكم (١/ ٩٣ ٩٨)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٥٥)، وقال: «صحيح الإسناد».

إليهِ، لا منَ القرآنِ ولا منْ صحيحِ السنةِ، بلْ ذلكَ وردَ في بعضِ أخبارِ بني إسرائيلَ، قالَ ابنُ كثيرٍ: «وأمَّا ملكُ الموتِ فليسَ بمصرَّحٍ باسمِهِ في القرآنِ، ولا في الأحاديثِ الصحاحِ، وقدْ جاءَ تسميتُهُ في بعضِ الآثارِ بعزرائيلَ»(١)، ومعناهُ عبدُ اللهِ.

وقولُهُ: «الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ» أيْ: الذي أُسندَ إليهِ أخذُ أرواحِ الخلقِ. والأرواحُ: جمعُ روحٍ، وبها تحصلُ حياةُ الأبدانِ، فالإنسانُ مُكَوَّنٌ منْ روحٍ وجسدٍ، وهي أمرٌ خفيٌّ لا يعلمُهُ إلَّا اللهُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقدْ جاءَ الخبرُ عنِ الروحِ بأنّها تصعدُ وتهبطُ وتُقْبَضُ وتُبْسَطُ، وعلى هذا أهلُ السنةِ والجماعةِ، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: «ومذهبُ الصحابةِ والتابعينَ لهمْ بإحسانٍ وسائرِ سلفِ الأمةِ وأئمةِ السنةِ: أنَّ الروحَ عينٌ قائمةٌ بنفسِها تفارقُ البدنَ وتُنعَّمُ وتُعذَّبُ، ليستْ هيَ البدنَ ولا جزءًا منْ أجزائِهِ»(٢). وقالَ في موضعٍ آخرٍ: «والصوابُ أنَّها ليستْ مركبةً منَ الجواهرِ المفردةِ ولا منَ المادةِ والصورةِ، وليستْ منْ جنسِ الأجسامِ المتحيزاتِ المشهودةِ المعهودةِ، وأمَّا الإشارةُ إليها فإنَّهُ يشارُ إليها وتصعدُ وتنزلُ وتخرجُ منَ البدنِ، وتُسَلُّ منْهُ، كما جاءتْ بذلكَ النصوصُ، ودلتْ عليهِ الشواهدُ العقليةُ»(٣). أمَّا كيفيةُ تعلّقِ الروحِ بالبدنِ، فإننا لا نعلمُ ذلكَ كما لا نعلمُ حقيقتَها، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾، أيْ: إنَّ الروحَ منْ مأمورِ ربيِّ - جلَّ وعلا -، فهيَ

(١) «البداية والنهاية» (١/ ٤٩).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٤١).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٩/ ٣٠٢).

منَ الأمورِ التي قدَّرَها اللهُ - جلَّ وعلا -، فلا سبيلَ إلى معرفتِها إلَّا منْ قبلِ خالقِها ومقدِّرِها، ومَنْ طلبَ فيها أكثرَ مما جاءتْ بِهِ النصوصُ، فإنَّهُ لا يقفُ على شيءٍ.

وقولُهُ: «الْعَالَمِينَ» جمعُ عالَم، وهوَ كلُّ ما سوى الله تعالى منَ الخلقِ، والنصوصُ منَ الكتابِ والسنةِ إنَّما ذكرتْ قبضَ الملائكةِ لأرواحِ بني آدمَ، أمَّا منْ عداهمْ منَ الخلقِ، فلا شكَّ أنَّهمْ يلحقُهمُ الموتُ أيضًا، قالَ اللهُ تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقالَ تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقالَ تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، لكنْ ليسَ هناكَ دليلٌ يُعتمدُ عليهِ في بيانِ منْ يتولى قبضَ أرواحِهمْ منَ القرآنِ أوِ السنةِ، والواجبُ في مثلِ هذا الوقوفِ عندَ ما جاءتْ بِهِ النصوصُ، وقدْ أحسنَ منِ انتهى إلى ما قدْ سمعَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنُؤمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ ونَعِيمِه لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقرونَ بأنَّ في القبرِ عذابًا ونعيمًا، فأهلُ القبورِ؛ إمَّا معذّبونَ، وإمَّا منعَّمونَ، جاءتْ بذلكَ الأدلةُ منَ الكتابِ والسنةِ، وأجمعَ عليهِ سلفُ الأمةِ. ومنَ الأدلةِ في القرآنِ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥-٤٦]. وقولُهُ تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، وهذا الإدخالُ لأرواحِ الكافرينَ إلى النّارِ قبلَ يومِ القيامةِ، هوَ ما يكونُ منْ عذابِ القبرِ لأهلِ الكفرِ على أحدِ الأقوالِ في تفسيرِ الآيةِ، وكذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾﴾ [الأنفال: ٥٠]. قالَ ابنُ عباسٍ: «يقولونَ لهمْ ذلكَ بعدَ الموتِ» وكذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ

﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢١﴾﴾ [السجدة: ٢١]، وقد فُسِّرَ العذابُ الأدنى بأنَّهُ عذابُ القبرِ كما قالَهُ مجاهدٌ وأبو عبيدةُ(١). وأمَّا الأدلةُ منَ السنةِ، على عذابِ القبرِ فمستفيضةٌ بلغتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ، منها ما في «الصحيحين» عنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ فقالَ: «**إنَّهما لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ: أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بالنَّمِيمَةِ، وأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ**» ثمَّ دعا بجريدةٍ رَطْبَةٍ فَشَقَّهَا نصفينِ، ثمَّ غرزَ في كلِّ قبرٍ واحدةٍ. فقالوا: يا رسولَ اللهِ لمَ فعلتَ هذا؟ قالَ: «**لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»(٢).

ومنها ما في «صحيحِ مسلم» عنْ زيدِ بنِ ثابتٍ، قالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ، عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ وَنَحْنُ مَعَهُ، إِذْ حَادَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلْقِيهِ، وَإِذَا أَقْبُرٌ سِتَّةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ، فَقالَ: «**مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبُرِ؟**» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، قالَ: «**فَمَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟**» قَالَ: مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ، فَقالَ: «**إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ**» ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقالَ: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ**» قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، فَقالَ: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**» قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، قالَ: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**» قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، قالَ: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**» قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ(٣).

---

(١) ينظر: «النكت والعيون» (٤/ ٣٦٥)، و«زاد المسير» (٥/ ١١٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٨٦٧).

ومنها ما في «صحيح مسلم» عنْ أبي هريرةَ رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إذا فرغَ أحدُكمْ منَ التشهدِ الأخيرِ فليقلْ: أعُوذُ باللهِ منْ أربعٍ: مِنْ عَذَابِ جهنمَ، ومنْ عذابِ القبرِ، ومنْ فتنةِ المحيا والمماتِ، ومنْ فتنةِ المسيحِ الدجالِ**»(١).

ومنها ما في «صحيح مسلم» عنْ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، عنِ النبيِّ ﷺ أنَّهُ كانَ يعلِّمُهمْ هذا الدعاءَ كما يعلمُهمُ السورةَ منَ القرآنِ: «**اللهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ منْ عذابِ جهنمَ، وأعوذُ بكَ منْ عذابِ القبرِ، وأعوذُ بكَ منْ فتنةِ المسيحِ الدجالِ، وأعوذُ بكَ منْ فتنةِ المحيا والمماتِ**»(٢).

ومنها ما في «الصحيحينِ» عنْ أبي أيوبَ الأنصاريِّ قالَ: خرجَ النبيُّ ﷺ وقدْ وجبتِ الشمسُ، فقالَ: «**يهودُ تُعذّبُ في قبورِهمْ**»(٣).

ومنها ما في «الصحيحينِ» عنْ عائشةَ رضي الله عنها قالتْ: دَخَلَتْ عَلَيَّ عَجُوزَانِ مِنْ عُجُزِ يَهُودِ المَدِينَةِ، فَقَالَتَا: إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، قَالَتْ: فَكَذَّبْتُهُمَا وَلَمْ أُنْعِمْ أَنْ أُصَدِّقَهُمَا، فَخَرَجَتَا وَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَجُوزَيْنِ مِنْ عُجُزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ دَخَلَتَا عَلَيَّ، فَزَعَمَتَا أَنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَقَالَ: «**صَدَقَتَا، إِنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ**» قَالَتْ: فَمَا رَأَيْتُهُ، بَعْدُ فِي صَلَاةٍ إِلَّا يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ(٤).

---

(١) «صحيح مسلم» (٥٨٨).

(٢) «صحيح مسلم» (٥٩٠).

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٧٥)، ومسلم (٢٨٦٩).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٣٦٦)، ومسلم (٥٨٦).

ومنها ما رواهُ أهلُ «السننِ» و«المسانيدِ» مطولًا، عنِ البراءِ بنِ عازبٍ رضي الله عنه، قالَ: خرجنا معَ رسولِ اللهِ ﷺ في جنازةِ رجلٍ منَ الأنصارِ، فانتهينا إلى القبرِ، ولمَّا يلحدْ، فجلسَ النبيُّ ﷺ، وجلسنا حولهُ، كأنَّما على رؤوسِنا الطيرُ، وفي يدِهِ عودٌ ينكتُ بِهِ الأرضَ، فرفعَ رأسَهُ، فقالَ: «**استعيذوا باللهِ منْ عذابِ القبرِ مرتينِ، أوْ ثلاثًا**». ومما يدلُّ على النعيمِ في القبرِ في الجملةِ ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ؛ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ**»[(١)]. وقدْ جاءَ تفصيلُ ما يكونُ بعدَ الموتِ منْ عذابٍ ونعيمٍ بعدَ قبضِ الروحِ وفي القبرِ في حديثِ البراءِ بنِ عازبٍ؛ حيثُ قالَ ﷺ في المؤمنِ بعدَ سؤالِ الملكينِ: «**فينادي منادٍ منَ السماءِ أنْ صدَقَ عَبْدِي، فافْرشُوا لهُ في الجنةِ، وألبسوهُ مِنَ الجَنَّةِ، وافْتَحُوا لهُ بابًا إلى الجنةِ**» قالَ: «**فَيأتِيهِ منْ روحِها، وطيبِها**» قالَ: «**ويُفْسَحُ لهُ مدَّ بصرِهِ**». وقالَ في الكافرِ بعدَ سؤالِ الملكينِ: «**فينادِي منادٍ منَ السماءِ أنْ كذبَ، فافرشوا لهُ منَ النارِ، وألبسوهُ منَ النارِ، وافتحوا لهُ بابًا إلى النارِ**» قالَ: «**ويأتيهِ منْ حَرِّهَا، وسمومِها**» قالَ: «**ويضيقُ عليهِ قبرُهُ حتى تختلفَ فيهِ أضلاعُهُ**» قالَ: «**ثمَّ يقيضُ لهُ أعمى أبكمُ معَهُ مرزبَّةٌ منْ حديدٍ لوْ ضُربَ بها جبلٌ لصارَ ترابًا**» قالَ: «**فيضربُهُ بها ضربةً يسمعُها ما بينَ المشرقِ والمغربِ إلَّا الثقلينِ فيصيرُ ترابًا، ثمَّ تعادُ فيهِ الروحُ**»[(٢)].

وقولُهُ: «**بِعَذَابِ الْقَبْرِ ونَعِيمِهِ**» هذا منْ بابِ إضافةِ الشيءِ إلى مكانِهِ،

---

(١) «صحيح البخاري» (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧)، وأبو داود (٤٧٥٣)، واللفظ له.

أي: العذابُ الذي محلهُ القبرُ في الغالبِ، وإلَّا فإنَّ ما جاءَ منْ حالِ أهلِ البرزخِ، جارٍ على كلِّ ميّتٍ دُفنَ أوْ لمْ يُدفنْ، فالمقصودُ بعذابِ القبرِ ونعيمهِ: ما يكونُ بعدَ الموتِ وقبلَ البعثِ منْ نعيمٍ وعذابٍ، والقبرُ مدفنُ الأمواتِ. وعذابُ القبرِ ينقسمُ إلى قسمينِ:

القسمُ الأولُ: عذابٌ دائمٌ لا انقطاعَ لهُ، وهٰذا عذابُ أهلِ الكفرِ والشركِ، كما قصَّ اللهُ تعالى عنْ آلِ فرعونَ، حيثُ قالَ - جلَّ وعلا -: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [غافر: ٤٥-٤٦]، فهذا العرضُ على النارِ غدوًّا وعشيًّا، مستمرٌّ إلى قيامِ الساعةِ، فهذا دأبُ أهلِ الكفرِ، وحالُهمْ في الحياةِ البرزخيّةِ، ثمَّ يُردّونَ إلى النارِ، فيدخلونَها يومَ القيامةِ. وقدْ يستمرُ العذابُ في القبرِ، لبعضِ أهلِ الآثامِ العظيمةِ، كما قدْ يُستفادُ منْ ظاهرِ حديثِ ابنِ عباسٍ في الصحيحينِ في القبرينِ اللذينِ مرَّ النبيُّ ﷺ عليهما، ثمَّ قالَ: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**» وفي روايةٍ لمسلمٍ: «**وَكَانَ الآخَرُ لاَ يَسْتَنْزِهُ عَنِ الْبَوْلِ أَوْ مِنَ الْبَوْلِ**»(١)، فإنَّ الظاهرَ أنَّ أصحابَ هذينِ القبرينِ مسلمانِ؛ لأنَّهُ إنَّما ذكرَ معصيتينِ، ولوْ كانا منْ أهلِ الشركِ أوِ الكفرِ لكانَ ذكرُهُ أولى منْ ذكرِ ما هوَ أصغرُ منهُ منَ الذنوبِ والخطايا، وظاهرُ الحديثِ أنَّ العذابَ عليهما مستمرٌّ، لذلكَ كانتْ شفاعةُ النّبيِّ ﷺ في التّخفيفِ.

القسمُ الثاني: منَ العذابِ فهوَ العذابُ المنقطعُ الذي يكونُ لأهلِ السيئاتِ والمعاصي، فيعذبونَ بقدرِ ما يكونُ معهمْ منَ السيئاتِ، وقدْ

(١) أخرجه البخاري (٢١٦)، (٢١٨)، ومسلم (٢٩٢).

يرتفعُ عنهُ أوْ يخففُ بالدعاءِ والشفاعةِ، ويدلُّ لذلكَ ما في «الصحيحينِ» عنِ ابنِ عباسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ أخذَ جريدةً رطبةً فوضعَها على القبرِ، ثمَّ لما سئلَ عنْ ذلكَ قالَ: «**لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**» فدلَّ ذلكَ على أنَّهُ بعدَ يبسِهما عائدٌ إلى ما كانَ، ثمَّ هٰذا التعذيبُ الذي يكونُ في القبرِ يخففُ بهِ عنْ أهلِ الإيمانِ والتوحيدِ، فلا يؤاخذونَ بسيئاتِهمْ يومَ القيامةِ، ويكونُ ما نالهمْ منْ عذابِ القبرِ مكفرًا لسيئاتِهمْ وحاطًّا لخطاياهمْ، فإنْ لمْ يُطَهَّروا بهِ عذِّبوا بالنارِ بقدرِ ذنوبِهمْ حتى يُطَهَّروا بها إنْ لمْ يدركْهُمْ عفوُ اللهِ ومغفرتُهُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَبِسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ للمَيتِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقرونَ بسؤالِ الملكينِ للأمواتِ في قبورِهمْ بعدَ دفنِهمْ عنْ هذهِ المسائلِ: منْ ربكَ؟ وما دينكَ؟ منْ نبيكَ؟ وهذا السؤالُ هوَ الفتنةُ التي تكونُ لأهلِ القبورِ، وهي فتنةٌ عظيمةٌ، ولذلكَ كانَ النبيُّ ﷺ يكثرُ منْ أنْ يقولَ: «**وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ**»[(١)]. وقدْ جاءَ الخبرُ عنْ هذهِ الفتنةِ في السنةِ مستفيضًا متواترًا، كما في حديثِ البراءِ بنِ عازبٍ الطويلِ، وفيهِ قولُ النبيِّ ﷺ: «**فتعادُ روحُهُ - أي الميت- في جسدِهِ، ويأتيهِ ملكانِ**». وفي «الصحيحينِ» منْ حديثِ قتادةَ عنْ أنسٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتُوُلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ، يَقُولاَنِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ ﷺ...**»[(٢)].

وقولُهُ: «**مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ**» اسمانِ للملكينِ اللذينِ يتوليانِ هذهِ الفتنةَ، أوْ وصفانِ، وإنَّما سُمِّيَا بذلكَ أوْ وُصفا بهِ؛ لكونِ الميتِ لا يعرفهما ويجهلهما،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٧٦).

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠).

ونظيرُ ذلكَ وصفُ إبراهيمَ الخليلِ لأضيافهِ منَ الملائكةِ؛ حيثُ قالَ لهمْ لما جاءوهُ: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، وكذلكَ لوطٌ قالَ لهمْ لما جاءوهُ: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٢]. وقيلَ: بلْ سُمِّيَا بذلكَ ووُصِفا؛ لأنَّهما يأتيانِ على صورةٍ منكرةٍ فظيعةٍ تدهشُ العقولَ، ويمكنُ أنْ يقالَ: إنَّ كلا القولينِ صادقٌ فيهما، فهما غيرُ معروفينِ للميتِ، وصورتهما تدهشهُ لنكارتِها. ومما اختلفَ فيهِ أهلُ العلمِ: تسميةُ الملكينِ بمنكرٍ ونكيرٍ. فمنَ العلماءِ منْ قالَ: إنَّهُ لمْ يثبتْ حديثٌ يُعتمدُ عليهِ في تسميةِ هذينِ الملكينِ، فنؤمنُ بأنَّهما ملكانِ تجري على أيديهما الفتنةُ دونَ تعيينٍ لاسميهما، ومنهمْ منْ قالَ: بلْ ثبتَ ذلكَ فيما رواهُ الترمذيُّ وابنُ حبانَ بسندٍ لا بأسَ بهِ: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إذا قُبرَ الميتُ -أوْ قالَ أحدُكمْ- أتاهُ ملكانِ أسودانِ أزرقانِ، يُقالُ لأحدِهما المنكرُ، والآخرُ النَّكيرُ**»(١)، وبهذا قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ وغيرُهُ(٢).

وقالَ السيوطيُّ: «ومنْ ذلكَ أنَّهُ لمْ يسمِّ فيهِ الملكانِ بمنكرٍ ونكيرٍ، وهوَ ثابتٌ في حديثِ الترمذيِّ، وقدْ أطبقَ أهلُ السُّنةِ على اعتبارِهِ، ولمْ يخالفْ فيهِ إلَّا المعتزلةُ، فقالوا: لا يجوزُ أنْ تُسمَّى الملائكةُ بمنكرٍ ونكيرٍ، ولمْ يلتفتْ أهلُ السنةِ إلى قولِهمْ؛ اعتمادًا على ما جاءَ في بعضِ طرقِ الحديثِ، إلى غيرِ ذلكَ منَ الزياداتِ الواقعةِ في أحاديثِ السؤالِ على كثرتِها؛ فإنَّها أكثرُ منْ سبعينَ حديثًا، ما منْ حديثٍ منها إلَّا وفيهِ زيادةٌ ليستْ في غيرِهِ، فمَنْ لمْ يقفْ إلَّا على حديثٍ واحدٍ من سبعينَ حديثًا، حقُّهُ أنْ يسكتَ معَ الساكتينَ،

---

(١) سنن الترمذي (١٠٧١)، وقال: حديث حسن غريب، وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥٢٢١) وقال: حديث حسن، رواتُه محتج بهم في الصحيح.

(٢) ينظر: «الروح» لابن القيم (ص٥٧) «السنة» لابن أبي عاصم (١/ ٦٠٠) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٥٨).

ولا يقدمَ على ردِّ الأحاديثِ وإلغائها»[(١)]. وقدِ اختلفَ العلماءُ في فتنة القبرِ هذهِ، هلْ هي لكلِّ الأممِ؟ أوْ لهذهِ الأمةِ فقطْ؟ والظاهرُ أنَّها لكلِّ الأممِ، فكلُّ أمةٍ تُسْأَلُ عنْ نبيها. كما اختلفوا أيضًا في الأنبياءِ: هلْ تنالهمْ هذهِ الفتنةُ أوْ لا؟ والصحيحُ أنَّهمْ لا يُسْأَلونَ؛ لأنَّهمْ همُ المسؤولُ عنهمْ. وكذلكَ اختلفوا في الشهداءِ، والظاهرُ أنَّهمْ لا يُمتحنونَ، لما جاءَ منْ أنَّ الشهيدَ يوقى فتنةَ القبرِ، فقدْ أخرجَ أحمدُ منْ حديثِ قيسٍ الجذاميِّ، قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «**يُعْطَى الشَّهِيدُ سِتَّ خِصَالٍ**: . . . **وَيُؤَمَّنُ مِنَ الْفَزَعِ الأَكْبَرِ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**. . .»[(٢)]. واختلفوا كذلكَ فيمنْ لا عقلَ لهُ، أوْ منْ لمْ يكلفْ كالصغارِ والمجانينَ: هلْ يسألونَ أوْ لا؟ على قولينِ لأهلِ العلمِ:

أحدهما: أنَّهُ يُمْتَحَنُ، وهوَ قولُ أكثرِ أهلِ السنةِ، واستدلّوا بما في الموطأ عنْ أبي هريرةَ رضي الله عنه، أنَّهُ صلى على صغيرٍ لمْ يعملْ خطيئةً قط، فقالَ: «**اللَّهُمَّ أَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**»[(٣)]، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: «وهذا يدلُّ على أنَّهُ يفتنُ»[(٤)].

الثاني: أنَّهُ لا يمتحنُ في قبرِهِ؛ لأنَّ المِحْنَةَ إنَّما تكونُ لمنْ يكلفُ في الدنيا.

---

(١) ينظر: «الروح» لابن القيم (ص٥٧) «السنة» لابن أبي عاصم (١/ ٦٠٠) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٥٨).

(٢) مسند أحمد (٤/ ٢٠٠)، وأخرجه الترمذي من حديث المقدام بن معديكرب (١٦٦٣) بلفظ «ويجار من عذاب القبر»، فإذا كان الشهيد يوقى فتنة القبر فالأنبياء من باب أولى.

(٣) «الموطأ» (١/ ٢٢٨)، ح (٥٣٦).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٠).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي قَبْرِهِ» هذا بيانُ موضعِ الفتنةِ وزمانِها، فموضعُها القبورُ، وزمانُها إذا دُفنَ الميتُ، كما دلتْ عليهِ النصوصُ، لكنْ منْ لمْ يدفنْ أوْ منْ احترقَ أوْ منْ أكلتهُ السباعُ أوْ منْ غرقَ في البحارِ، فإنّهُ يجري لهُ ما ذُكرَ منْ سؤالِ منكرٍ ونكيرٍ، لأنَّها ثابتةٌ لكلِّ ميتٍ على كلِّ حالٍ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ» هذا بيانُ موضوعِ الفتنةِ والسؤالِ، وأنَّهُ دائرٌ على

هذهِ الأمورِ الثلاثةِ، فكلُّ ميّتٍ يُسألُ: منْ ربُّهُ؟ وما دينهُ؟ ومنْ نبيُّهُ؟ كما جاءَ ذلكَ في حديثِ أنسٍ والبراءِ وغيرِهما، أنَّ الملكينِ يَسألانِ الميّتَ: منْ ربكَ؟ فيقولُ المؤمنُ: «**ربِّيَ اللهُ**» فيقولانِ لهُ: ما دينُكَ؟ فيقولُ: «**ديني الإسلامُ**» فيقولانِ: ما هذا الرجلُ الذي بُعثَ فيكمْ؟ فيقولُ: «**هوَ رسولُ اللهِ** ﷺ» الحديثُ، وقدْ تقدمَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ» أيْ: نقرُّ بذلكَ كلّهِ على النحوِ الّذي جاءتْ بِهِ الأحاديثُ الصحيحةُ عنِ النبيِّ ﷺ، وقدْ تقدمَ ذكرُ بعضِها، فالأحاديثُ في إثباتِ عذابِ القبرِ ونعيمِهِ وسؤالِ الملكينِ جاءتْ متواترةً عنِ النبيِّ ﷺ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ» أيْ: نقرُّ بذلكَ كما أقرَّ بِهِ أصحابُ النّبيِّ ﷺ، فقدْ أجمعَ الصحابةُ رضي الله عنهم على إثباتِ عذابِ القبرِ ونعيمِهِ وفتنتِهِ وأقروا بذلكَ كلِّهِ، فيكونُ هذا دليلًا ثانيًا لإثباتِ عذابِ القبرِ ونعيمِهِ وسؤالِ الملكينِ، وهوَ إجماعُ الصحابةِ على ذلكَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ» هذا بيانٌ لما ذُكِرَ منْ نعيمِ القبورِ وعذابِها، وأنَّ النّاسَ في قبورِهِمْ، على حالينِ:

إمَّا أنْ يكونوا في روضةٍ منْ رياضِ الجنّةِ، وإمَّا أنْ يكونوا في حفرةٍ منْ حفرِ النّارِ. ويدلُّ لذلكَ أحاديثُ عديدةٌ؛ منها ما رواهُ الترمذيُّ منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إنَّما القبرُ روضةٌ منْ رياضِ الجنةِ، أوْ حفرةٌ من حفرِ النارِ**»(١)، والروضةُ في اللغةِ: اسمٌ لما كَثُرَ مَاؤُهُ وحسُنتْ خضرتُهُ واتسعَ مكانُهُ(٢)، والحفرةُ: اسمٌ للمكانِ الذي قُلعَ أسفلُهُ، وهوَ منَ الأرضِ ما أُزيلَ ترابُهُ. ووجهُ وصفِ القبرِ بأنَّهُ روضةٌ أوْ حفرةٌ؛ لأنَّهُ إذا ماتَ الإنسانُ ودُفنَ، فإنْ كانَ مؤمنًا فإنَّهُ يَرى مقعدَهُ منَ الجنةِ، فيكونُ قبرُهُ روضةً لما فيهِ منَ السَّعةِ والخضرةِ؛ لأنَّ اللهَ يُجري على ساكنهِ منْ نعيمِ الجنةِ روحَها وسعتَها وبهجتَها، كما قالَ النبيُّ ﷺ في المؤمنِ بعدَ سؤالِ الملكينِ وتوفيقهِ للإجابةِ: «**فينادي منادٍ منَ السماءِ أنْ صَدَقَ عَبْدِي، فافرشوا لهُ في الجَنَّةِ، وألبسُوهُ منَ الجنةِ، وافْتَحُوا لهُ بابًا إلى الجَنَّةِ**» قالَ: «**فيأتيهِ منْ روحِها، وطيبِها**» قالَ: «**ويُفْسَحُ لهُ مَدَّ بَصَرِهِ**»(٣). ويُحتملُ أنَّ هذا الوصفَ باعتبارِ ما يجري على أرواحِ أصحابِ تلكَ القبورِ؛ حيثُ إنَّ أرواحَهمْ تدخلُ الجنةَ كما جاءَ في صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ في تفسيرِ قولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ قالَ رضي الله عنه: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ ﷺ: «**أَرْوَاحُهُمْ فِى جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ. . .**»(٤)، وهذا في أرواحِ الشهداءِ. أمَّا أرواحُ سائرِ المؤمنينَ فقدْ

---

(١) «سنن الترمذي» (٢٤٦٠) وقد ضعفه، فقال: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

(٢) ينظر: «الصحاح» (٣/ ١٠٨١)، و«لسان العرب» (٧/ ١٦٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) «صحيح مسلم» (١٨٨٧).

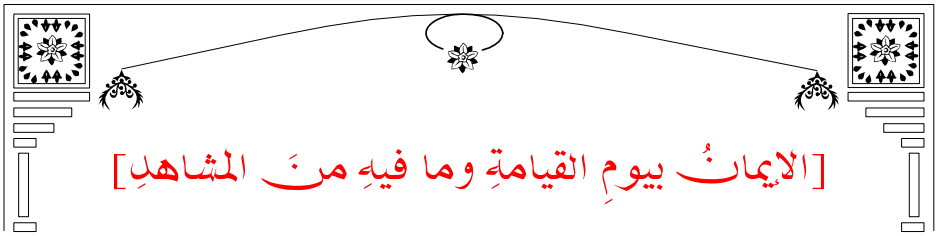
جاءَ فيها حديثُ كعبِ بنِ مالكٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّمَا نَسَمَةُ المُؤْمِنِ طَيْرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ**» رواهُ أحمدُ والنسائيُّ ومالكٌ[1]. وأمَّا كونُ القبرِ حفرةً منْ حفرِ النارِ، فذلكَ لأنَّ اللهَ تعالى يُجري على أهلِ القبورِ المعذبينَ فيها منْ عذابِ النارِ وحرِّها وسمومِها ما يصدقُ بهِ أنَّها حفرةٌ منْ حفرِ النارِ، كما قالَ النبيُّ ﷺ في حديثِ البراءِ بنِ عازبٍ الطويلِ في الكافرِ: «**فينادِي منادٍ منَ السماءِ أنْ كذبَ، فافرشوا لهُ منَ النارِ، وألبسوهُ منَ النارِ، وافتحوا لهُ بابًا إلى النارِ**» قالَ: «**ويأتيهِ مِنْ حَرِّهَا، وسمومِها**» قالَ: «**ويضيقُ عليهِ قبرُهُ حتى تختلفَ فيهِ أضلاعُهُ**». كما يُحتملُ أنَّ وصفَها بالحفرةِ باعتبارِ ما يجري على أرواحِ الكفارِ، فإنَّها في النارِ، كما دلَّ عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ٤٦﴾ [غافر: ٤٦]، وقولُهُ تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ [نوح: ٢٥]. وعلى هذا الاحتمالِ يُقالُ: إنَّهُ لما كانتِ الحياةُ البرزخيّةُ جاريةً أحكامُها على الأرواحِ، وهي إمَّا في جنّةٍ، وإمّا في نارٍ، ومبدأُ ذلك القبورُ، كانتِ القبورُ إمَّا روضةً منْ رياضِ الجنّةِ، أوْ حفرةً منْ حفرِ النارِ، كما أنَّ للأرواحِ تعلُّقًا بالقبورِ، فصحَّ وصفُها بذلكَ. وليسَ معنى وصفِ القبرِ بأنَّهُ روضةٌ منْ رياضِ الجنّةِ، أوْ أنَّهُ حفرةٌ منْ حفرِ النّارِ، أنَّ القبرَ قطعةٌ أوْ جزءٌ منَ الجنةِ أوْ منَ النارِ، فإنَّهُ قدْ جاءَ في السنةِ إطلاقُ روضةٍ من رياضِ الجنةِ على ما هوَ سببٌ لدخولِ الجنةِ، كقولِهِ ﷺ فيما رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ منْ حديثَيْ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ المازنيِّ وأبي هريرةَ رضي الله عنهما: «**مَا بَيْنَ بَيْتِي**

(١) «المسند» (٣/ ٤٦٠)، سنن النسائي (٢٠٧٣)، و«الموطأ» (٥٦٨)، وابن ماجه (٤٢٧١)، وأخرجه ابن كثير في التفسير (٧/ ٥٥٠): وقال: «هذا إسناد عظيم، ومتن قويم».

وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»[(١)]. فالأعمالُ الصالحةُ التي تحصلُ في الروضةِ منْ صلاةٍ وذكرٍ وقراءةْ للقرآنِ وتعلُّم للعلم وتعليمِهِ وغيرِ ذلكَ منْ أسبابِ دخولِ الجنةِ، وهوَ يكثرُ في مسجدِهِ الذي كانتْ حدودُهُ زمنَ النّبيِّ ﷺ منْ بيتِهِ شرقًا إلى منبرِهِ غربًا، ونظيرُ ذلكَ أيضًا ما في السننِ منْ حديثِ أنسٍ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا**» قَالَ: وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قالَ: «**حِلَقُ الذِّكْرِ**»[(٢)].

(١) «صحيح البخاري» (١١٩٥)، (١١٩٦)، ومسلم (١٣٩٠)، (١٣٩١).

(٢) سنن الترمذي» (٣٥١٠)، وقال: «حسن غريب».



[الإيمانُ بيومِ القيامةِ وما فيهِ منَ المشاهدِ]

وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَجَزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ.

الشرح :

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ، يُقِرُّونَ بما جاءتْ بهِ النصوصُ عنِ البعثِ، والبعثُ هوَ الإحياءُ بعدَ الموتِ[1]، والإيمانُ بالبعثِ أصلٌ منْ أصولِ الإيمانِ الكبرى، وهوَ منْ أكثرِ أصولِ الإيمانِ ذكْرًا في كتابِ اللهِ تعالى، وكثيرًا ما يقرنهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالإيمانِ بهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [آل عمران: ١١٤]، وقولِهِ: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٩]، وقولِهِ: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وقولِهِ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٤]، وغيرِ ذلكَ.

والإيمانُ باليومِ الآخرِ، متَّفقٌ عليهِ بينَ الرسالاتِ، وهوَ معلومٌ بالاضطرارِ منْ دينِ الإسلامِ، وقدْ أقامَ اللهُ تعالى على ذلكَ الأدلةَ ونوَّعَها، فالقرآنُ مليءٌ بالخبرِ عنِ البعثِ والجزاءِ على الأعمالِ، وقدْ أقسمَ اللهُ تعالى عليهِ بنفسِهِ أنَّهُ

---

(١) ينظر: «الصحاح» (١/ ٢٧٣)، و«لسان العرب» (٢/ ١١٦).

سيجمعُ الأولينَ والآخرينَ يومَ القيامةِ للجزاءِ، فقالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧]. وقدْ أمرَ اللهُ ﷻ رسولَهُ محمدًا ﷺ بأنْ يقسمَ على البعثِ في ثلاثةِ مواضعَ منْ كتابِهِ، قالَ ﷻ: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]. وقالَ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]. وقالَ ﷻ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]. وأمَّا الأدلةُ منَ السنةِ فأكثرُ منْ أنْ يُحاطَ بها، ومنْ أشهرِها ما تقدمَ في حديثِ جبريلَ الطويلِ، وأيضًا ما أخرجُهُ أحمدُ في «المسندِ» منْ حديثِ عليٍّ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: بِاللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَالْقَدَرِ**»(١). وقدْ نصَّ المؤلفُ على الإيمانِ بهذا الأصلِ؛ ردًّا على المنحرفينَ منَ الفلاسفةِ المنتسبينَ للإسلامِ الذينَ يقولونَ: إنَّ البعثَ ليسَ بعثًا للأجسادِ، إنَّما هوَ بعثٌ للأرواحِ فقطْ، وأمَّا بعثُ الأجسادِ فليسَ كائنًا ولا واقعًا إنَّما هو تخييلٌ، ووهْمٌ ليسَ لهُ حقيقةٌ، وقدْ قالَ بهذا ابنُ سينا ومنْ سارَ في طريقِهِ منَ المتفلسفةِ المنتسبينَ للإسلامِ، فإنَّهمْ ينكرونَ البعثَ الذي تُعَادُ فيهِ الأرواحُ إلى الأجسامِ، ويقومُ فيهِ الناسُ لربِّ العالمينَ حفاةً عراةً غرلًا، فإنه لا خلافَ بينَ أهلِ الإسلامِ في أنَّ البعثَ الّذي يكونُ يومَ القيامةِ بعثٌ للأرواحِ والأجسادِ، هذا ما أخبرتْ بِهِ الرسلُ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهمْ -، ودلتْ عليهِ الأدلةُ في الكتابِ والسنةِ(٢)، وأجمعَ عليهِ علماءُ الأمةِ، فمنْ ذلكَ قولُ الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ

---

(١) «المسند» (١/ ٩٧)، والترمذي (٢١٤٥)، وابن ماجه (٨١)، والحاكم (١/ ٨٧)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

(٢) أخرجه البخارى (٤٣٤٩)، ومسلم (٢٨٦٠).

ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾﴾ [المطففين: ٦] وكذلكَ قولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] ومن ذلكَ ما جاءَ في حديثِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللهِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، ثُمَّ قَالَ**: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾». وهذا أكملُ أحوالِ اقترانِ الأبدانِ بالأرواحِ، فإنَّ اقترانَ الأرواحِ بالأبدانِ متفاوتٌ، ففي الحياةِ الدنيويّةِ الأحكامُ جاريةٌ على الأبدانِ والأرواحُ تابعةٌ لها، وفي الحياةِ البرزخيّةِ الأحكامُ جاريةٌ على الأرواحِ والأبدانُ تابعةٌ لها، وأمَّا في الحياةِ الأخرويةِ، فإنَّ الأحكامَ تجري على الأبدانِ والأرواحِ، على حدٍّ سواءٍ، لاكتمالِ اقترانِهما.

قولُهُ رحمه الله: «**وَجَزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» أيْ: نؤمنُ ونُقرُّ بأنَّ اللهَ تعالى يُثيبُ الناسَ يومَ القيامةِ على أعمالِهِمْ صالحِها وسَيّئِها، فجزاءُ الأعمالِ هوَ ما جعلَهُ اللهُ تعالى مقابلًا على العملِ[1]، فيثيبُ اللهُ يومَ القيامةِ المحسنَ بإحسانِهِ، ويعاقبُ المسيءَ بإساءتِهِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [القصص: ٨٤]، وقالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحريم: ٧]، وقالَ تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ۖ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، وقالَ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى ﴿٣١﴾﴾ [النجم: ٣١]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، والآياتُ في ذلكَ كثيرةٌ. وأما السُّنةُ، فالأحاديثُ في ذلكَ كثيرةٌ

(١) ينظر: «الصحاح» (٧/ ١٥٢)، و«لسان العرب» (١٤/ ١٤٥).

جدًّا، منها ما رواهُ مسلمٌ في «صحيحِهِ» منْ حديثِ أبي ذرٍّ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ في الحديثِ الإلهيِّ: «**يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ**»(١).

وقولُهُ: «**يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» أيْ: يومَ الدِّينِ والجزاءِ، يقومُ الناسُ فيهِ بأبدانِهِمْ وأرواحِهِمْ لربِّ العالمينَ، وسُمِّي يومُ القيامةِ بهٰذا الاسمِ؛ لأنَّهُ اليومُ الّذي تقومُ فيهِ الأبدانُ لربِّ العالمينَ، كما قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، ولأنَّهُ اليومُ الّذي يقومُ فيهِ الأشهادُ منَ الملائكةِ والرسلِ والمؤمنينَ، فيشهدونَ بالحقِّ على الخلقِ، كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١، ٥٢]، ولأنَّهُ اليومُ الذي تُقَامُ فِيهِ الموازينُ، فتوزنُ بها الأعمالُ والعمّالُ ودواوينُ العملِ كما سيأتي، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قولُهُ رحمه الله: «**وَالْعَرْضِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يؤمنونَ بالعرضِ على اللهِ، وهوَ قيامُ الخلقِ بينَ يدي اللهِ تعالى للحسابِ والمجازاةِ على الأعمالِ، ويدخلُ فيهِ عرضُ الخلقِ على منْ شاءَ اللهُ تعالى أنْ يُعرضوا عليهِ منَ الخلائقِ والأشهادِ، وكذلكَ عرضُ الأعمالِ على اللهِ تعالى، وعلى منْ شاءَ اللهُ أنْ تُعرضَ عليهِ الأعمالُ، قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحاقة: ١٨]، وقالَ أيضًا: ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا﴾ [الكهف: ٤٨]، وقالَ تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أُو۟لَٰٓئِكَ

(١) «صحيح مسلم» (٢٥٧٧).

يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [هود: ١٨]. فالخلقُ كلُّهمْ يُعرَضونَ على ربِّ العالمينَ، فيَقضِي اللهُ - جلَّ وعلا - فيهمْ ما يشاءُ. وهناكَ عرضٌ أخصُّ جاءتْ بهِ النصوصُ، وهوَ عرضُ أعمالِ أهلِ الإيمانِ عليهمْ دونَ محاسبتِهمْ عليها، فيَعرضُ على المؤمنِ ما يكونُ منْ عملِهِ، ولا يؤاخذُ على السيئاتِ، بلْ يُقرَّرُ بما كانَ منهُ منْ عملٍ دونَ مؤاخذةٍ، ودليلُهُ قولُ النبيِّ ﷺ: «**مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ**» قَالَتْ عَائِشَةُ: أَوَ لَيْسَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ فَقالَ: «**إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ**»(١) أيْ: يُعرضُ عليهِ عملُهُ الصالحُ فيُسرُّ بهِ، ويُعرضُ عليهِ عملُهُ السيئُ الذي لم يَتبْ منهُ ويُعفى عنهُ، أمَّا ما تابَ منهُ فالتوبةُ تهدمُ ما كانَ قبلَها، وهذا العرضُ عرضٌ خاصٌّ بينَ اللهِ وبينَ المؤمنِ وليسَ عرضًا عامًّا، بلْ يدنيهِ اللهُ - جلَّ وعلا - ويسترُهُ، ويقابلُ هذا الكافرُ، فإنَّ اللهَ يفضحُهُ على رؤوسِ الخلائقِ ويكشفُ عنهُ سترَهُ، كما في الصحيحينِ منْ حديثِ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ الأَشْهَادُ: هَؤُلاَءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلاَ لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ**»(٢).

قولُهُ رحمه الله: «**وَالْحِسَابِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُقِرونَ بالحسابِ،

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨).

وهوَ عدُّ الحسناتِ والسيئاتِ وعرضُها على العاملينَ. فالحسابُ مأخوذٌ منَ المحاسبةِ، وهيَ العَدُّ والإِحْصَاءُ، فيكونُ عطفُ الحسابِ على العرضِ منْ بابِ عطفِ العامِ على الخاصِّ، أوْ يقالُ: إنَّ المرادَ بالحسابِ هوَ عرضُ الحسناتِ والسيئاتِ الذي قدْ يكونُ معهُ نقاشٌ، وقدْ لا يكونُ معهُ نقاشٌ، كما قالَ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾، وهوَ حسابُ عرضٍ كما أجابَ النبيُّ ﷺ لعائشةَ لما سألتْ عنْ هذهِ الآيةِ، فقالَ: «**إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرْضُ**»[(١)]. أمَّا منْ يناقَشُ الحسابَ فإنَّهُ يهلكُ، كما قالَ النبيُّ ﷺ: «**وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ**». والمقصودُ بالهلاكِ: المؤاخذةُ على السيئاتِ كما قالَ ﷺ: «**مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ**»[(٢)]، وفي روايةٍ قالَ: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ**»[(٣)]. فيكونُ الحسابُ نوعينِ:

الأولُ: الموازنةُ بينَ الحسناتِ والسيئاتِ.

الثاني: العرضُ للسيئاتِ دونَ المؤاخذةِ بها.

وهذانِ النوعانِ منَ المحاسبةِ لأهلِ الإسلامِ.

وأمَّا الحسابُ المضافُ إلى أهلِ الكفرِ، فهوَ عرضُ أعمالِهمُ السيئةِ عليهمْ، وتوبيخُهمْ عليها، وتقريعُهمْ بها، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ۝٢١﴾ [الرعد: ٢١]، ويدلُّ لهُ أيضًا ما جاءَ في حديثِ أبي هريرةَ مرفوعًا أنَّ اللهَ يلقى العبدَ الكافرَ يومَ القيامةِ، فيقولُ لهُ: «**أَفَظَنَنْتَ أَنَّكَ مُلاَقِيَّ؟ فَيَقُولُ: لاَ، فَيَقُولُ: فَإِنِّي أَنْسَاكَ**

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٣).

(٢) كالتخريج السابق.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٣٩)، ومسلم (٢٨٧٦).

كَمَا نَسِيتَنِي»[(١)]، وحديثُ أبي ذرٍّ عنِ النبيِّ ﷺ فيما يرويهِ عنِ اللهِ تعالى أنَّهُ قالَ: «يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلاَ يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»[(٢)]. وأمَّا حسابُ الموازنةِ بينَ الحسناتِ والسيئاتِ فلا يكونُ للكافرِ، ولأنَّهُ ليسَ لهُ حسناتٌ يُجزى بها، كما قالَ اللهُ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ» أيْ: نؤمنُ بأنَّ الناسَ يومَ القيامةِ، يأخذونَ كتبَ أعمالِهِمْ، ويقرأونَها، والمرادُ بالكتابِ السجلُّ الذي دُوِّنَ فيهِ ما صدرَ عنِ الإنسانِ منْ قولٍ أوْ عملٍ ظاهرٍ أوْ باطنٍ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٣-١٤]. والناسُ في قراءةِ الكتابِ على قسمينِ بالنظرِ إلى ما حواهُ الكتابُ:

الأولُ: منْ يُسَرُّ بكتابِهِ ويفرحُ ويستبشرُ، قالَ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الحاقة: ١٩].

الثاني: مَنْ يَسُوؤهُ، قالَ تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾﴾ [الحاقة: ٢٥-٢٦].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ» أيْ: نؤمنُ بمجازاةِ العاملينَ على أعمالِهِمْ يومَ القيامةِ ثوابًا لأهلِ الإحسانِ وعقابًا لأهلِ العصيانِ، كما

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

قالَ تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٥١﴾﴾ [إبراهيم: ٥١]. وكما قالَ: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النجم: ٣١]. وكما قالَ أيضًا: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ﴿٤﴾﴾ [يونس: ٤]، وكما قالَ تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالصِّرَاطِ» أيْ: نؤمنُ بأنَّ في يومِ القيامةِ صراطًا مضروبًا على ظهرِ جهنمَ، يعبرُ عليهِ الناسُ حسبَ أعمالِهِمْ، كما دلَّ عليهِ الكتابُ والسنةُ وأجمعَ عليهِ علماءُ الأمةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾، فقدْ فُسِّرتِ الآيةُ بأنَّ المرادَ بالورودِ العبورُ على الصراطِ، قالَ أبو جعفرٍ الطبريُّ: «ووروُدها هوَ ما تظاهرتْ بِهِ الأخبارُ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ منْ مرورِهِمْ على الصراطِ المنصوبِ على متنِ جهنمَ»[(١)]. وَمِنْ أَدِلَّةِ إثباتِ الصراطِ حديثُ أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيهِ قولُ النبيِّ ﷺ: «**ثُمَّ يُؤْتَى بِالْجَسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ**» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الْجَسْرُ؟ قالَ: «**مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكَةٌ مُفَلْطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عُقَيْفَاءُ تَكُونُ بِنَجْدٍ، يُقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ**»[(٢)]، وقالَ أَبُو سَعِيدٍ: «بَلَغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ»[(٣)]. وقدْ جاءَ ذكرُ هذينِ الوصفينِ للجسرِ فيما أخرجَهُ الطبرانيُّ عنِ

---

(١) «تفسير الطبري» (١٥/ ٦٠١).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

(٣) أخرج البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

ابنِ مسعودٍ، قالَ: «يوضعُ الصراطُ على سواءِ جهنمَ مثلَ حدِّ السيفِ المرهفِ، مدحضةً مزلةً»[(١)]، فلا تثبتُ عليهِ قدمٌ بلْ تزلُ إلَّا منْ ثبتهُ اللهُ، وجاءَ عنْ سلمانَ رضي الله عنه مرفوعًا: «**ويوضعُ الصراطُ مثلَ حدِّ الموسىِّ**»[(٢)]، وقدْ يُتوهمُ التعارضُ بينَ وصفِ الجسرِ بأنَّهُ صراطٌ، وأنَّهُ أدقُّ منَ الشعرةِ، وأحدُّ منَ السيفِ، وذلكَ أنَّ الصراطَ «فِعالٌ» بمعنى مفعولٍ، أيْ: مصروطٌ، كفراشٍ بمعنى مفروشٍ، وهوَ يُطلقُ على الطريقِ المتّسعِ، وهذا يعارَضُ بقولِ أبي سعيدٍ رضي الله عنه: «أنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ». والجوابُ عنْ هذا أنَّ وصفَ الجسرِ بالاتساعِ والضيقِ هوَ باعتبارِ أحوالِ مَنْ يَمُرُّ عليهِ، فيَتَّسِعُ لأهلِ الإحسانِ، ويضيقُ على أهلِ الإساءةِ كلٌّ بحسبِ عملِهِ، وهذا نظيرُ تفاوتِهِمْ في سرعةِ عبورِهِمْ على الصراطِ، ومهما يكنْ منْ أمرٍ فضيقُ الصراطِ لا يَضُرُّ أهلَ الإيمانِ كما أنَّ سعتَهُ لا تنفعُ أهلَ العصيانِ؛ فسيرُ الناسِ على الصراطِ في ذلكَ الاجتيازِ حسبَ الأعمالِ: فمنهمْ منْ يمرُّ كلمحِ البصرِ، ومنهمْ منْ يمرُّ كالبرقِ، ومنهمْ مَنْ يَمُرُّ كالريحِ الشديدةِ، ومنهمْ منْ يمرُّ كالطّيرِ، ومنهمْ منْ يَمُرُّ كأجاويدِ الخيلِ، ومنهمْ منْ يمرُّ كركابِ الإبلِ، ومنهمْ منْ يعدو عدوًا، ومنهمْ منْ يمشي مشيًا، ومنهمْ منْ يزحفُ زحفًا، ومنهمْ منْ تخطفُهُ الكلاليبُ، جاءَ ذلكَ في أحاديثَ عديدةٍ، منها ما في الصحيحينِ منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ**

---

(١) «المعجم الكبير» (٨/ ١٢٥).

(٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٦٢٩). وقال: «صحيح على شرط مسلم»، وتعقبه ابن رجب في «التخويف من النار» (ص ١٦٩) فقال: «المعروف أنه موقوف على سلمان الفارسي من قوله»، وأخرجه الحسين المروزي في «زوائده على الزهد» (١/ ٤٧٨) ح (١٣٥٧) موقوفًا على سلمان.

كَطَرْفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ، وَالرِّكَابِ فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ. . .»[(١)]، وفي صحيحِ ابنِ حبانَ، منْ حديثِ أبي سعيدٍ، قالَ ﷺ: «فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَمُرُّ مِثْلَ الرِّيحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ مِثْلَ الْفَرَسِ الْمُجْرَى، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْعَى سَعْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي مَشْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْبُو حَبْوًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا»[(٢)]. وهٰذا التفاوتُ العظيمُ في المرورِ على الصراطِ، هوَ بتفاوتِ الناسِ في سيرِهمْ إلى اللهِ - جلَّ وعلا - في هذهِ الدنيا، فبقدرِ ما معَ الإنسانِ منَ العلمِ النافعِ والعملِ الصالحِ يحصلُ لهُ سرعةُ العبورِ والاجتيازِ فمطايا الناسِ يومَ القيامةِ أعمالُهمْ «وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»[(٣)]، ووجهُ ذكرِ النسبِ دونَ بقيةِ أمورِ الدنيا ومفاخرِها في هذا الحديثِ؛ لأنَّ ذلكَ كلَّهُ يزولُ، أمَّا النسبُ فيبقى؛ لأنَّ بِهِ يعرفُ الخلقُ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْمِيزَانِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يثبتونَ الميزانَ وأنَّهُ يوضعُ يومَ القيامةِ، وهوَ ما يُقاسُ بِهِ ثقلُ الأشياءِ وخفتُها، فيُنصبُ لفصلِ القضاءِ وإظهارِ العدلِ. والميزانُ ثابتٌ بالكتابِ والسنةِ وإجماعِ سلفِ الأمةِ، قالَ تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]، وقالَ تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقالَ تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢-١٠٣]، وقالَ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ

(١) «صحيح البخاري» (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).
(٢) «صحيح ابن حبان» (٧٣٧٩).
(٣) أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

﴿٦﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦-٩]، وقدْ جاءَ ذكرُ الميزانِ في أحاديثَ عديدةٍ؛ منها ما في «الصحيحين» منْ حديثِ أبي هريرةَ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**»(١)، وفي «المسندِ» منْ حديثِ عَلِيٍّ رضي الله عنه قالَ النَّبِيُّ ﷺ في ساقَيْ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ: «**لَرِجْلُ عَبْدِ اللهِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أُحُدٍ**»(٢)، وكذا حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو المشهورُ بحديثِ البطاقةِ وسيأتي.

والميزانُ الّذي جاءَ الخبرُ عنهُ ميزانٌ حقيقيٌّ لهُ كفتانِ، يزنُ اللهُ بِهِ الأعمالَ والعمالَ ودواوينَ العملِ، أمَّا وزنُ الأعمالِ فدليلُهُ قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: ٧-٨]. وقولُهُ تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وأمَّا وزنُ العمالِ، فدليلُهُ قولُهُ تعالى في الكفارِ: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]، وفي «الصحيحين» منْ حديثِ أبي هريرةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ**»(٣)، وكذلكَ ما تقدمَ منْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه في قولِ النبيِّ ﷺ عنْ ساقي ابنِ مسعودٍ: «**لَرِجْلُ عَبْدِ اللَّهِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ**

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٦٨٢)، ومسلم (٢٦٩٤).

(٢) «المسند» (١/ ١١٤)، وقال الهيثمي (٩/ ٢٨٨): «رجالهم رجال الصحيح غير أم موسى وهي ثقة».

(٣) «صحيح البخاري» (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

الْقِيَامَةِ مِنْ أُحُدٍ»[(١)]. أمَّا وزنُ دواوينِ العملِ وسجلاتِهِ، فيدلُّ لهُ ما في «المسندِ» وغيرِهِ منْ حديثِ عَبْدِ اللهِ بن عَمْرٍو في حديثِ البطاقةِ الشهيرِ، وفيهِ قالَ النبيُّ ﷺ: «**فَتُوضَعُ السِّجِلاَّتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلاَّتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ**»[(٢)]. وقدْ أنكرَ الميزانَ المعتزلةُ وأشباهُهمْ؛ حيثُ قالوا: الميزانُ كنايةٌ عنِ العدلِ وما تقدمَ منَ الأدلةِ تردُّ باطلَهمْ وزورَهمْ.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) «المسند» (٢/ ٢١٣)، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وقال الترمذي: «حسن غريب»، وقال الحاكم (١/ ٧١٠): «صحيح الإسناد».



وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلا تَبِيدَانِ وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الخَلْقِ، وَخَلَقَ لهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ، فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ النَّارَ عَدْلًا مِنْهُ، وكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

الشرح :

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ تعالى قدْ أوجدَ الجنةَ والنارَ وأعدَّهما. والجنةُ مأخوذةٌ منْ جنَّ، بمعنى سترَ، وتطلقُ في اللغةِ على البستانِ كثيرِ الأشجارِ؛ لأنَّهُ يسترُ ما بداخلِهِ، والمقصودُ بها هنا دارُ النعيمِ الكاملِ، التي أعدَّها اللهُ - جلَّ وعلا - لعبادِهِ المتقينَ، فيها ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ سمعتْ ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ، وسُمِّيتْ بذلكَ لكثرةِ ما فيها منَ الأشجارِ ولأنَّها ثوابٌ مستورٌ عنْ أهلِهِ في الدنيا. وأمَّا النارُ فأصلُها نَوَرَ، تَحَرَّكَتِ الوَاوُ وانفتحَ ما قبلَها فَقُلِبَتْ ألفًا، وهذهِ المادةُ تدلُّ على الإضاءةِ والاضطرابِ وقلةِ الثباتِ، والمقصودُ بها هنا دارُ العذابِ التي أعدَّها اللهُ - جلَّ وعلا - للكفارِ والمشركينَ والعُصَاةِ[1].

(١) رواه الإمام أحمد (٣/ ٧٩).

ومما يدلُّ على ذلكَ حديثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**احْتَجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: فِيَّ الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فِيَّ ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَمَسَاكِينُهُمْ، قَالَ: فَقَضَى بَيْنَهُمَا، إِنَّكِ الْجَنَّةُ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَإِنَّكِ النَّارُ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكِلَيْكُمَا عَلَيَّ مِلْؤُهَا**».

وقولُهُ: «**مَخْلُوقَتَانِ**» أيْ: إنَّ الجنّةَ دارَ النّعيمِ، والنارَ دارَ العذابِ موجودتانِ الآنَ مكوّنتانِ، وعلى هذا دلَّ الكتابُ والسنةُ وإجماعُ سلفِ الأمةِ. فمنْ أدلةِ الكتابِ قولُ اللهِ عنِ الجنةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وقولُهُ عنِ النارِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، والإعدادُ يتضمنُ الإيجادَ والتّكوينَ. ومما يستدلُّ بهِ أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥]، فجمهورُ أهلِ العلمِ على أنَّ الجنّةَ التي أُدخلَها آدمُ وزوجُهُ هي جنّةُ الخلدِ، واستدلوا أيضًا بقولِهِ تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]، فهذا العرضُ على النارِ في الحياةِ البرزخيّةِ، وهوَ يدلُّ على أنَّ النارَ موجودةٌ. أمَّا الأدلةُ منَ السُّنَّةِ الدالةُ على وجودِ الجنةِ والنارِ فهي مستفيضةٌ، منْ ذلكَ ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ**»[(١)]. ومنْ ذلكَ أيضًا حديثُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ**

(١) «صحيح البخاري» (٣٢٤١)، ومسلم (٢٧٣٧).

النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ»[(١)]. ومنَ الأدلةِ أيضًا ما في «الصحيحين» منْ حديثِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِالرُّمَيْصَاءِ امْرَأَةِ أَبِي طَلْحَةَ، وَسَمِعْتُ خَشَفَةً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا بِلَالٌ، وَرَأَيْتُ قَصْرًا بِفِنَائِهِ جَارِيَةٌ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: لِعُمَرَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَأَنْظُرَ إِلَيْهِ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ» فَقَالَ عُمَرُ: بِأُمِّي وَأَبِي يَا رَسُولَ اللهِ، أَعَلَيْكَ أَغَارُ؟![(٢)]، ومنْ ذلكَ أيضًا ما فيهما منْ حديثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُرِيتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ» قِيلَ: أَيَكْفُرْنَ بِاللهِ؟! قالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»[(٣)]. وقدْ أُري النبيُّ ﷺ الجنةَ والنارَ في صلاةِ الكسوفِ، كما في «الصحيحين» منْ حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلُ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعْكَعْتَ قالَ: «إِنِّي أُرِيتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا»[(٤)].

ولا يمكنُ أنْ يَرى النبيُّ ﷺ ما لا وجودَ لهُ، وما قيلَ: منْ أنَّهُ رأى خيالًا ومثالًا، فقولٌ باطلٌ، حقيقتُهُ ردُّ خبرِ النبيِّ ﷺ، وتكذيبُهُ وهوَ يتضمّنُ الكفرَ برسالتِهِ إذ يمكنُ طردُهُ في كلِّ أخبارِ النّبيِّ ﷺ، فالواجبُ اعتقادُ أنَّ كلَّ ما أخبرَ بِهِ النّبيُّ ﷺ حقٌّ على حقيقتِهِ، يجبُ الإيمانُ بِهِ وقبولُهُ.

وقولُهُ: «وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ» لا يلزمُ منْهُ أنْ يكونَ قدْ تمَّ خلقهما منْ

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٢٤٠)، ومسلم (٢٨٦٦).
(٢) «صحيح البخاري» (٣٦٧٩)، ومسلم (٢٣٩٤).
(٣) «صحيح البخاري» (٢٩)، ومسلم (٩٠٧).
(٤) «صحيح البخاري» (٧٤٨)، ومسلم (٩٠٧).

كلِّ وجهٍ، فإنَّ اللهَ يُحدثُ فيهما ما يشاءُ. ويشهدُ لذلكَ قولُهُ تعالى عنِ امرأةِ فرعونَ، حيثُ قالتْ: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]، وقدْ تواترَ عنِ النبيِّ ﷺ منْ حديثِ عدةٍ منَ الصحابةِ، في الصحاحِ والسننِ والمسانيدِ، أنَّهُ ﷺ قالَ: «**مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**»(١). وروى الترمذيُّ منْ حديثِ ابنِ مسعودٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**وَأَنَّ غِرَاسَهَا سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ**»(٢)، فدلَّ ذلكَ على أنَّها تُهيَّأُ، وينشئُ فيها اللهُ - جلَّ وعلا - ما يشاءُ.

وقدْ أنكرَ المعتزلةُ أنْ تكونَ الجنةُ والنارُ قدْ خُلِقَتا، وقالوا: إنَّهُ ليسَ منَ الحكمةِ خلقُ الجنةِ والنارِ؛ لأنَّهُ ليسَ في خلقهما الآنَ مصلحةٌ، بلْ هوَ عبثٌ ينزَّهُ اللهُ عنهُ، وبنوا على قاعدتِهمُ الفاسدةِ إيجابَ فعلِ الأصلحِ على اللهِ بعقولِهمْ، وهذا كذبٌ وضلالٌ؛ فاللهُ لا يفعلُ شيئًا إلَّا لحكمةٍ، لكنْ لا يلزمُ أنْ تدركَها عقولُ الخلقِ، فاللهُ تعالى لا يُسألُ عمَّا يَفعلُ لكمالِ حكمتِهِ ورحمتِهِ وعدلِهِ، ووضعِهِ الأشياءَ مواضعَها، وأنَّهُ ليسَ في أفعالِهِ خللٌ ولا عبثٌ ولا فسادٌ يُسألُ عنهُ كما يُسألُ المخلوقُ، لهُ الخلقُ والأمرُ تباركَ اللهُ ربُّ العالمينَ؛ ويقالُ أيضًا: إنَّهُ وإنْ كانَ دخولُ المؤمنينَ الجنةَ ودخولُ الكافرينَ النارَ، لا يكونُ إلَّا في الدارِ الآخرةِ، إلَّا أنَّ أرواحَ المؤمنينَ تسرحُ في الجنةِ وتتنعمُ، وكذلكَ أرواحُ الكافرينَ تُعذبُ في سجينٍ، وقدْ ينالُ البدنَ منْ ذلكَ شيءٌ تبعًا كما تقدمَ تقريرُهُ.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٦٢) وقال: «حسن غريب»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٩١): «فيه عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الكوفي وهو ضعيف».

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تَفْنَيَانِ أَبَدًا ولا تبيدانِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ الجنّةَ والنارَ باقيتانِ بقاءً دائمًا لا انقطاعَ لهُ ولا انتهاءَ، ولا يتطرقُ إليهما هلاكٌ، وقدْ دلَّ على ذلكَ الكتابُ والسنةُ وأجمعَ علماءُ الأمةِ على أنَّ الجنةَ باقيةٌ، فإنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - ذكرَ تأبيدَ النعيمِ في آياتٍ كثيرةٍ؛ منها قولُهُ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقالَ تعالى في أهلِ الجنة: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحجر: ٤٨]، وقالَ عنْ نعيمِها: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، وقالَ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾ [ص: ٥٤]، وقالَ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰۖ﴾ [الدخان: ٥١]. قالَ خارجةُ بنُ مصعبٍ: «كفرتِ الجهميةُ بآياتٍ منْ كتابِ اللهِ ﷻ، في غيرِ موضعٍ بأربعِ آياتٍ منْ كتابِ اللهِ: بقولِهِ تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾، وهمْ يقولونَ: لا يدومُ، ويقولُ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾، وهمْ يقولونَ: ينفدُ، وبقولِهِ تعالى: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾﴾ فمنْ - قالَ: إنَّها تنقطعُ، فقدْ كفرَ»[(١)]. وأمَّا النارُ فقدْ ذهبَ جماعةٌ منَ السلفِ منَ الصحابةِ ومنْ بعدَهمْ إلى أنَّها تفنى، ولكنَّ الذي عليهِ جمهورُ السلفِ أنَّ النارَ باقيةٌ لا تفنى ولا تبيدُ، كما دلَّ عليهِ الكتابُ المجيدُ. وما وردَ مما ظاهرُهُ عدمُ تأبيدٍ، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]، أيْ: مُددًا طويلةً. وقدْ قُدِّرَ الحقبُ بعددٍ منَ السنواتِ، كما جاءَ عنْ جماعةٍ منَ الصحابةِ والتابعينَ[(٢)]. وكذلكَ قولُهُ تعالىٰ في أهلِ النارِ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٧]،

---

(١) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ص (٣٢)، وعبد الله بن أحمد في كتاب «السنة» ص (٢٠).

(٢) ينظر: ينظر: «النكت والعيون» (٦/ ١٨٦).

ولمْ يذكرْ دوامَها، كما قالَ في الجنةِ: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، أيْ: غيرَ مقطوعٍ، فهٰذا منَ المتشابهِ المحتملِ الذي يفسرُهُ المحكمُ البيِّنُ، فقدْ جاءَ ذكرُ تأبيدِ النارِ في ثلاثةِ مواضعَ منَ القرآنِ: في سورةِ النساءِ؛ حيثُ قالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾﴾ [آية: ١٦٨-١٦٩]، وفي سورةِ الأحزابِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾﴾ [آية: ٦٤-٦٥]، وفي سورةِ الجنِّ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [آية ٢٣]. فهذِهِ ثلاثُ آياتٍ في القرآنِ الحكيمِ تدلُّ على أنَّ النارَ مؤبدةٌ، فهٰذا التوضيحُ والتبيينُ يقضي على ما قدْ يوهمُهُ قولُهُ تعالىٰ: ﴿۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود: ١٠٧]، منْ أنَّ عذابَ النّارِ منقطعٌ، وأمَّا قولُهُ: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣]، فإنَّ اللهَ تعالى لمْ يُحدِّدْ عددًا منَ الأحقابِ، بلْ أطلقَها فمهما كانتْ مدةُ الحقبِ، فإنَّها أحقابٌ متواليةٌ لمْ تُقَيَّدْ بِعَدَدٍ ليُقالَ إنَّها تفنى، بلْ هذهِ أحقابٌ مؤبّدةٌ دائمةٌ، كما دلَّتْ على ذلكَ النّصوصُ، ولذلكَ كانَ جمهورُ أهلِ السنةِ والجماعةِ على أنَّ النارَ لا تفنى ولا تبيدُ، بلْ أهلُها فيها إلى أبدِ الآبادِ[1]، وأمَّا الجهميةُ فإنَّهمْ قالوا بفناءِ الجنةِ والنارِ، وهذا ضلالٌ مبينٌ، وتكذيبٌ لقولِ ربِّ العالمينَ، وما جاءَ بِهِ النّبيُّ الأمينُ ﷺ، فهؤلاءِ لا خلافَ في ضلالِهِمْ ومروقِهِمْ عنْ مذهبِ أهلِ السنةِ والجماعةِ.

---

(١) وقد صنَّف شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة بعنوان: «الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك»، وقد طبعت في عام ١٤١٥ بالرياض في بضع وثمانين ورقة.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الخَلْقِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ تعالى أوجدَ الجنةَ والنارَ قبلَ أنْ يخلقَ الجنَّ والإنسَ، فخلقُهما سابقٌ لكلِّ أهلِهما، يدلُّ على ذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وهذا جارٍ على قولِ أكثرِ المفسرينَ منْ أنَّ الجنةَ التي أسكنها اللهُ تعالى أبانا آدمَ هي جنةُ الخلدِ، وهذا ظاهرٌ في سبقِ خلقِ الجنةِ لبني آدمَ، ويدلُّ لذلكَ أيضًا ما وراهُ مسلمٌ في صحيحِهِ منْ حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أولا تدرينَ أنَّ اللهَ خلقَ الجنّةَ وخلقَ النارَ، فخلقَ لهذهِ أهلًا، ولهذِهِ أهلًا**» فالفاءُ تقتضي التّرتيبَ والتّعقيبَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَخَلَقَ لهُمَا أَهْلًا» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى خلقَ للجنةِ والنارِ منْ يسكنُهما ويُقيمُ فيهما، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقالَ تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، ويدلُّ لهذا ما جاءَ في «صحيحِ مسلم» منْ حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ النبيَّ ﷺ دُعِيَ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الأَنْصَارِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، طُوبَى لِهَذَا عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ وَلَمْ يُدْرِكْهُ، قالَ: «**أَوَغَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ؟ إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِى أَصْلاَبِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِى أَصْلاَبِ آبَائِهِمْ**»[(١)]. وكذلكَ ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ قالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً، أَوْ سَعِيدَةً**»[(٢)].

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٦٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أدخَلَه الجَنَّةَ فَضْلًا مِنْهُ» أيْ: إنَّ الخلقَ في مشيئةِ اللهِ وإرادتِهِ، فمنْ أرادَ أدخلَهُ الجنةَ تفضُّلًا منهُ وإحسانًا، فعملُ الإنسانِ مهما صلُحَ وحسُنَ فإنَّهُ يقصرُ عنْ أنْ يدخلَهُ الجنةَ استقلالًا، ويدلُّ لذلكَ ما جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قالَ: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا»[(١)]. فالعملُ مهما صلُحَ لا يستقلُّ بإدخالِ أحدٍ الجنةَ، وإنَّما دخولُها فضلُ اللهِ السابقُ واللاحقُ، ولإظهارِ ذلكَ فإنَّ اللهَ تعالى يُنشئُ يومَ القيامةِ خلقًا يُدخلُهمُ الجنّةَ، ويسكنُهمْ فضلَها كما في الصحيحينِ، منْ حديثِ أنسٍ، أنَّ النّبيَّ ﷺ قالَ: «ولا تزالُ الجنّةُ تفضُلُ حتّى يُنشئَ اللهُ لها خلقًا، فيُسكنُهمْ فضلَ الجنّةِ»[(٢)]، كما أنَّهُ تعالى يدخلُ الجنةَ أقوامًا لمْ يعملوا خيرًا قطّ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ» أيْ: إنَّ مَنْ شَاءَ اللهُ تعالى أنْ يُدخلَهُ النارَ فإنَّهُ يَدخلها بعَدْلِهِ، فاللهُ لا يظلمُ الناسَ شيئًا، فلا يدخلُ النارَ أحدٌ إلَّا وهوَ مستحقٌّ لها، ويرى أنَّ اللهَ لمْ يظلمْهُ شيئًا، ولذلكَ أدلةٌ كثيرةٌ؛ منها قولُهُ تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ ٩ وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١٠﴾ [الملك: ٨]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمٗا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ٤٩ قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِۖ قَالُواْ بَلَىٰۚ﴾ . . . [غافر: ٤٩]. وكذلكَ قولُهُ في محاجَّةِ أهلِ النارِ بعضِهمْ بعضًا: ﴿وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ لِأُخۡرَىٰهُمۡ فَمَا كَانَ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلٖ

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣)، و (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦).
(٢) «صحيح البخاري» (٧٣٨٤)، ومسلم (٢٨٤٨).

فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الأعراف: ٣٩]، وكما قالَ تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨]، وكما قالَ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]. وقالَ أيضًا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، وغيرُ ذلكَ منَ النُّصوصِ الدالَّةِ على نفي ظلمِ اللهِ تعالى للعبادِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ**» أيْ: إنَّ جميعَ الخلقِ جارونَ فيما يصدرُ عنهمْ منَ العقائدِ والأقوالِ والأعمالِ على ما سبقَ بِهِ علمُ اللهِ تعالى وقدَرُهُ، فهمْ يعملونَ وفقَ ما قُدِّرَ لهمْ، فالخلقُ كلُّهمْ ميسّرونَ لما خُلِقُوا لهُ، وقدْ ذكرَ اللهُ - جلَّ وعلا - تيسيرَ الناسِ إلى ما قُدِّرَ لهمْ في قولِهِ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾﴾ [الليل: ٤]، أيْ: مختلفٌ متنوعٌ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥-١٠]، وفي هذا الخبرِ الإلهيِّ عنْ تيسيرِ الخلقِ لما خُلِقوا لهُ حثٌّ لهمْ على العملِ بالصالحاتِ، وعدمِ الاتِّكالِ والاعتمادِ على سابقِ الكتابةِ والعلمِ، فإنَّهُ لا علمَ لأحدٍ بما كُتِبَ لهُ، أهوَ منْ أهلِ الجنةِ أمْ منْ أهلِ النارِ؟ قالَ النبيُّ ﷺ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ الْعَمَلَ، فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ؟ قَالَ ﷺ: أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ الآيَةَ**[(١)]، وفي روايةٍ قالَ ﷺ: «**اعملوا فكلٌّ ميسّرٌ لما خُلق لهُ**»[(٢)]

---

(١) «صحيح البخاري» (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧)، واللفظ للبخاري.

(٢) «صحيح البخاري» (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧).

ومثلُهُ حديثُ جابرٍ في سؤالِ سراقةَ بنِ مالكٍ النّبيَّ ﷺ: ففيمَ العملُ؟ فقالَ النّبيُّ ﷺ: «**اعملوا فكلٌّ مُيسّرٌ**»(١)، فالحجةُ للهِ ﷻ على خلقِهِ، حيثُ أمرَهمْ ونهاهمْ، وسهَّلَ لهمْ ومكَّنَهمْ منَ الاختيارِ والعملِ.

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٤٨).



[أفعالُ العبادِ خلقُ اللهِ وكسبٌ من العبادِ]

وَالخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ، وَالاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ المَخْلُوقُ بِه، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الآلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللهِ وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ كلَّ ما يجري على الخلقِ منَ الحوادثِ منْ خيرٍ أوْ شرٍّ فإنَّهُ يجري بقدرِ اللهِ، قدْ سبقهُ علمُ اللهِ، وكتابتُهُ، وهوَ كائنٌ بمشيئتِهِ، وإيجادِهِ، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فلا يخرجُ عنْ تقديرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ شيءٌ منْ شؤونِ الخلقِ، بلِ الجميعُ تحتَ قهرِهِ وقدرتِهِ وخلقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فتقديرُ اللهِ تعالى شاملٌ لكلِّ ما يجري منَ الحوادثِ، سواءٌ مما يحبُّهُ الناسُ ويميلونَ إليهِ أوْ ما يكرهونهُ وينفرونَ عنهُ، وهذا مما اتفقَ عليهِ أهلُ السنةِ والجماعةِ، وقدْ دلَّ عليهِ الكتابُ والسنةُ، قالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وقالَ أيضًا: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

وأمَّا السنةُ ففي حديثِ جبريلَ لمَّا سألَ النبيَّ ﷺ عنِ الإيمانِ، قالَ لهُ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

ولا يُشكلُ على هذا ما جاءَ منْ نفي الشرِّ عنِ اللهِ تعالى، فيما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ عليٍّ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ في استفتاحِ الصلاةِ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»(٢)، فإنَّ ذلكَ لا ينفي أنْ يكونَ الشرُّ مخلوقًا للهِ تعالى، كما قالَ تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، فالحسناتُ وهي نعمٌ وخيرٌ، والسيئاتُ وهي مصائبُ وشرٌّ كلُّها منْ عندِ اللهِ تعالى، قالَ اللهُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ١٠٧]. وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩]، فالمرادُ بهِ أنَّ ما يقعُ للإنسانِ منْ سوءٍ إنَّما هوَ بسببٍ منهُ، فالكلُّ منَ اللهِ تعالى كما دلتِ الآيةُ السابقةُ، لكنَّ اللهَ أجرى الكونَ على الأسبابِ والسننِ، فما يكونُ منْ سوءٍ فهوَ بسببِ بني آدمَ، وقدْ جاءَ ذلكَ في آياتٍ عديدةٍ منها ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، فكلُّ المحدثاتِ خيرُها وشرُّها خلقٌ للهِ تعالى. وأمَّا قولُ النبيِّ ﷺ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**» فلهُ عدّةُ توجيهاتٍ أبرزُها ما يلي: أنَّهُ لا يُتقرَّبُ بالشرِّ إلى اللهِ تعالى، وقيلَ: لا يضافُ الشرُّ إلى اللهِ على انفرادِهِ، وقيلَ: إنَّ الشرَّ لا يصعدُ إلى اللهِ، وقيلَ: إنَّهُ ليسَ مما يحبُّهُ ويصطفيهِ، وقيلَ: إنَّ الشرَّ ليسَ شرًّا بالنسبةِ إلى فعلِ اللهِ فإنَّهُ خلقَهُ لحكمةٍ

---

(١) أخرجه بهذا السياق الترمذي (٢٦١٠)، من حديث عمر رضي الله عنه، وأصله في «الصحيحين».

(٢) «صحيح مسلم» (٧٧١).

بالغةٍ، وإنَّما هوَ شرٌّ بالنسبةِ إلى المخلوقِ، فاللهُ تعالى لا يخلقُ شرًّا محضًا، بلْ كلُّ ما يخلقُهُ تعالى فلهُ فيهِ حكمةٌ هوَ بالنظرِ إليها خيرٌ، فيكونُ الشرُّ نسبيًّا جزئيًّا إضافيًّا، وليسَ شرًّا مطلقًا. ولهذا كانتْ طريقةُ القرآنِ تنزيهَ اللهِ عنْ إضافةِ الشرِّ إليه، فلا يضافُ الشرُّ إلى اللهِ مستقلًّا بلْ يُذكرُ الشرُّ ضمنَ عمومِ خلقِ اللهِ تعالى كقولِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، أوْ أنَّهُ يضافُ إلى فاعلهِ وسببِهِ، كقولِهِ: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢]، أوْ أنَّهُ يُذكرُ منْ غيرِ تسميةِ فاعلِهِ، ومنهُ قولُهُ تعالى عنِ الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠]، وكذلكَ في سورةِ الفاتحةِ، حيثُ قالَ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وهذا الوجهُ الأخيرُ هوَ أقوى ما يُحملُ عليهِ قولُهُ ﷺ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**» فإنَّهُ يتضمنُ تنزيهَ اللهِ عنْ أنْ ينسبَ إليهِ شيءٌ منَ الشرِّ لا في ذاتِهِ ولا في أسمائِهِ، ولا في صفاتِهِ ولا في أفعالِهِ، وهذا لا ينفي دخولَ الشرِّ في مخلوقاتِهِ[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ المَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ**» الاستطاعةُ مصدرُ استطاعَ، وهي في اللغةِ عبارةٌ عنْ صفةٍ يتمكن بها الإنسانُ منَ الفعلِ أوِ الترْكِ، وقدْ يُطلقُ عليها القدرةُ والقوةُ والوسعُ والطاقةُ، وقدْ جعَلَها المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ نوعينِ، وهذا هوَ النوعُ الأولُ منْ نوعي الاستطاعةِ، وهي القدرةُ المقارنةُ للفعلِ، والتي بها يوجدُ، فهي المقتضيةُ حصولَهُ ووقوعَهُ، ولهذا نفاها اللهُ عمنْ لَمْ يفعلْ ما أُمِرَ بهِ، كما قالَ تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وكما قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]

---

(١) «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٣٩)، و«مدارج السالكين» (١/ ٢٠).

فالمعنى أنَّهُ لمشقةِ الحقِّ على نفوسِهمْ وصعوبتِهِ عليها لا تستطيعُ نفوسُهمْ سماعَهُ ولا إبصارَهُ، وإنْ كانوا قادرينَ على فعلهِ لوْ أرادوهُ[(١)]، فبسببِ صدودِهمْ عنِ الحقِّ واتباعِهمْ للهوى، أصمَّهمُ اللهُ وأعمى أبصارَهمْ عنِ الهدى ودينِ الحقِّ، كما قالَ تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [الصف: ٥].

وقولُهُ: «نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ المَخْلُوقُ بِهِ» أيْ: إنَّ هذا النوعَ منَ الاستطاعةِ حقيقتُهُ إقدارُ اللهِ تعالى العبدَ على الفعلِ وتمكينِهِ منهُ، وهي هدايةُ التوفيقِ والإلهامِ التي تقارنُ الفعلَ، وهذا هوَ المذكورُ في مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وكذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّٗا مُّرۡشِدٗا﴾ [الكهف: ١٧].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلامَةِ الآلاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ» هذا هوَ النَّوعُ الثَّاني منْ أنواعِ الاستطاعةِ التي ذكرَها المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي الاستطاعةُ السَّابقةُ للفعلِ التي أناطَ اللهُ - جلَّ وعلا - بها التكليفَ، فلولاها لما حصلَ التكليفُ، وهي المصححةُ للأمرِ والنهي، وهي التي يتعلقُ بها الخطابُ.

قولُهُ: «وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ» أيْ: إنَّ هذا النوعَ منَ الاستطاعةِ هوَ مناطُ خُطابِ الشارعِ بالأمرِ والنهي، وقدْ مثَّلَ لها المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بقولِهِ تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾، أيْ: إنَّ اللهَ تعالى لمْ يكلفِ الناسَ إجمالًا إلَّا بقدرِ ما يطيقونَ، ومنها ما ذكرَهُ اللهُ تعالى في آيةِ فرضِ الحجِّ،

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٣٦).

حيثُ قالَ الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ومنها قولُ النبيِّ ﷺ لعمرانَ بنِ حصينٍ: «**صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**»(١). وهذا النوعُ منَ الاستطاعةِ أثبتهُ القدريةُ المعتزلةُ وأنكرَهُ الجبريةُ بناءً على أصولِهِمْ في بابِ القدرِ. فالنصوصُ في الكتابِ والسنةِ دالَّةٌ على هذينِ النوعينِ منَ الاستطاعةِ، ولذلكَ يثبتُها أهلُ السنةِ والجماعةِ جمعًا بينَ النصوصِ، وكلُّ هذهِ النصوصِ تبطلُ قولَ القدريةِ الذينَ يقولونَ: إنَّ أفعالَ العبادِ غيرُ مخلوقةٍ للهِ، وقولَ الجبريةِ الذينَ قالوا: لا فعلَ للعبدِ ولا قدرةَ ولا مشيئةَ، وإنَّما هوَ كالريشةِ في مهبِّ الريحِ، لا اختيارَ لهُ ولا قدرةَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ كلَّ ما يصدرُ عنِ العبادِ منْ قولٍ أوْ فعلٍ، خيرٍ أوْ شرٍّ، صالحٍ أوْ فاسدٍ، ظاهرٍ أوْ باطنٍ، كلُّها كائنةٌ بخلقِ اللهِ تعالى وإيجادِهِ، والأدلةُ على ذلكَ كثيرةٌ منها: قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦]، وقولُهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [غافر: ٦٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾﴾ [النجم: ٤٣]. ومنْ أدلةِ ذلكَ في السنةِ النبويةِ ما رواهُ البخاريُّ في «خلقِ أفعالِ العبادِ»(٢) عَنْ

---

(١) أخرجه البخاري (١١١٧).

(٢) «خلق أفعال العباد» ح (١١٨).

حُذَيْفَةَ رضي الله عنه، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ**» وَتَلاَ بَعْضُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾، فأَخْبرَ أنَّ الصناعاتِ وأهلَهَا مخلوقَةٌ للهِ تعالى، وهذا بناءً على أنَّ ﴿مَا﴾ في الآيةِ مصدريةٌ، وقيلَ: بلْ هي موصولةٌ، والمرادُ أنَّ اللهَ خلقكمْ وخلقَ الأصنامَ التي تعبدونَ، فالذي خلقَ العابدَ والمعبودَ، أحقُّ بأنْ يُعبدَ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وهذا هوَ الأظهرُ في معنى الآيةِ، فإنَّ سياقَ الكلامِ يدلُّ عليهِ؛ لأنَّهُ قالَ: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ فأنكرَ عليهمْ عبادةَ المنحوتِ، فالمناسبُ أنْ يذكرَ ما يتعلقُ بالمنحوتِ، وأنَّهُ مخلوقٌ للهِ، والتقديرُ: واللهُ خلقَ العابدَ والمعبودَ، ولأنَّهُ لوْ قالَ: واللهُ خلقَكُمْ وعملَكُمْ لمْ يكنْ في هذا ما يقتضي ذمَّهمْ على الشركِ، بلْ قدْ يقالُ: إنَّهُ إقامةُ عذرٍ لهمْ؛ وذلكَ لأنَّ الواوَ في قولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ واو الحالِ، والحالُ هنا شبهُ الظرفِ كلاهُما قدْ يتضمنُ معنى التعليلِ، كما يُقالُ: أتذُمُّ فلانًا وهوَ رجلٌ صالحٌ وتُسِيءُ إليهِ، وهوَ محسنٌ إليكَ؟ فتقررَ بذلكَ ما يوجبُ ذمَّهُ ونهيَهُ عمَّا أنكرتَهُ عليهِ، وهوَ سبحانَهُ ينكرُ عليهمْ عبادةَ ما ينحتونَ، فذكرَ قولهُ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ متضمنًا ما يوجبُ ذمَّهمْ على ذلكَ ونهيَهمْ عنهُ، وذلكَ كونُ اللهِ تعالى خلقَ معمولَهمْ» اهـ[1]. فالعبدُ ذاتُهُ وصفتُهُ وفعلُهُ كلُّها خلقٌ للهِ تعالى.

قولُهُ رحمه الله: «**وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ**» أيْ: إنَّ ما يصدرُ عنِ العبادِ منْ أقوالٍ وأعمالٍ، كائنةٌ بابتغاءِ العبادِ وتحصيلِهمْ وطلبِهمْ وإصابتِهمْ، ولهذا تُضافُ إليهمْ حقيقةً لا مجازًا. وعلى هذا جرى القرآنُ في إضافةِ الأفعالِ إلى فاعِليها، فقالَ اللهُ تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا

(١) «منهاج السنة» (٢/ ٢٠٣).

مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقالَ تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقالَ تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، والكسبُ يصدُقُ على فعلِ الصالحاتِ والسيئاتِ، فمنَ الأولِ قولُهُ تعالى: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]. ومنَ الثاني قولُهُ تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]، ومنَ الآياتِ التي تجمعُ بينهما قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [آل عمران: ١٦١]، أيْ: منْ خيرٍ أوْ شرٍّ، صالحٍ أوْ سيِّءٍ. وكونُ أعمالِ العبادِ وأفعالِهِمْ كسبًا لهمْ لا يخرجُها عنْ كونِها خلقًا منْ خلقِ اللهِ، فأفعالُ العبادِ تضافُ إلى اللهِ خلقًا وإيجادًا، وتضافُ إلى العبادِ فعلًا وإصابةً وكسبًا وتحصيلًا، ويدلُّ لذلكَ قولُ اللهِ جلَّ وعلا: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، فأثبتَ اللهُ في هذهِ الآيةِ للعبدِ مشيئةً وفعلًا، فقالَ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾﴾ [التكوير: ٢٨]، ثمَّ أخبرَ أنَّ مشيئةَ العبدِ لا تخرجُ عنْ إرادةِ اللهِ ﷻ، بلْ مشيئتُهُ ﷻ محيطةٌ بفعلِ العبدِ ومشيئتِهِ، كما قالَ ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠]، وما شاءَهُ اللهُ تعالى فهوَ خالقُهُ والمتكفلُ بإيجادِهِ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢].

وقولُهُ: «وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ» أيْ أنَّ أعمالَ العبادِ تضافُ إليهم على الحقيقةِ لا كما تقولُ الأشاعرةُ الجبريةُ؛ فإنَّهمْ يقولونَ: «الأفعالُ خلقٌ للربِّ كسبٌ للعبدِ»، فإذا قيلَ لهمْ: ما معنى الكسبُ؟ قالوا: أيْ: إنَّ أفعالَ العبادِ تضافُ إليهمْ، وإلَّا فإنَّ العبدَ لا قدرةَ لهُ على فعلِهِ[1]. فأثبتوا أنَّ أفعالَ العبادِ كسبٌ

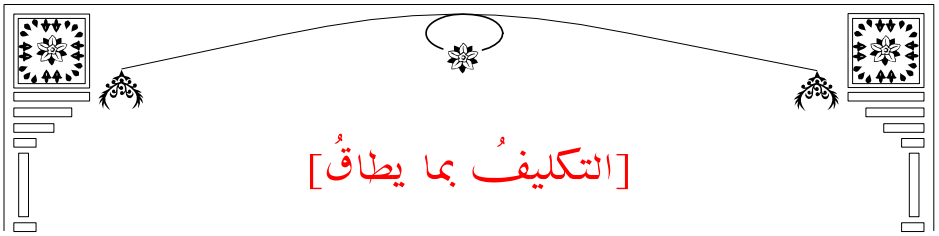
(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢/ ١١٩).

لهمْ، لكنَّهمْ نفَوا قدرةَ العبدِ على فعلِ نفسِهِ، وهذا منْ عجائبِ الأقوالِ، ولذلكَ عُدَّ هٰذا القولُ منَ المقالاتِ التي تُحيلُها العقولُ، وقدْ قيلَ إنَّ محالاتِ العقولِ ثلاثةٌ منها كسبُ الأشعريِّ، كما قيلَ:

مِمّا يُقالُ ولاَ حقيقةَ تَحْتَهُ ... مَعْقُولَةً تَدْنُو إلى الأَفْهَامِ

الكَسْبُ عِنْدَ الأَشْعَرِيِّ وَالحَالُ عنْـ ... ـدَ البَهْشَمِيِّ وَطَفْرَةُ النَّظَّامِ[1]

(١) ينظر: «منهاج السنة» لابن تيمية (١/ ٣٣٣).



[التكليفُ بما يطاقُ]

وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلا حَرَكَةَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ وَلا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ، وكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى، وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، فغَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ تعالى لمْ يأمرِ العبادَ بما يشقُّ عليهمْ مما لا يستطيعونَهُ ولا يقدرونَ عليهِ، قالَ اللهُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقالَ تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقالَ في أواخرِ سورةِ البقرةِ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقدْ أجابَ اللهُ هذا الدعاءَ، فقالَ كما في الصحيحِ: «قَدْ فَعَلْتُ»(١)، خلافًا لمنْ قالَ بجوازِ التكليفِ بما لا يطاقُ عقلًا أوْ عادةً أوْ شرعًا.

---

(١) «صحيح مسلم» (١٢٦).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ» أيْ: إنَّ العبادَ لا يستطيعونَ منَ العملِ إلَّا ما أمرَهمُ اللهُ تعالى بهِ وشرَعَهُ لهمْ، فيفهمُ منْ هذا أنَّ التكليفَ قدْ بلغَ نهايةَ ما يطيقُهُ العبادُ، وفي هذا نظرٌ؛ فإنَّ ما جرى بِهِ التكليفُ دونَ ما يطيقُهُ العبادُ ويستطيعونَهُ، قالَ شيخُنا عبدُ العزيزِ بنُ بازٍ: «هذا غيرُ صحيحٍ؛ بلِ المكلفونَ يطيقونَ أكثرَ مما كلفَهمْ بهِ سبحانَهُ، ولكنَّهُ ﷻ لطَفَ بعبادِهِ ويسَّرَ عليهمْ، ولمْ يجعلْ عليهمْ في دينِهمْ حرجًا، فضلًا منهُ وإحسانًا. واللهُ وليُّ التوفيقِ». يدلُّ لذلكَ أنَّ اللهَ فرضَ فرائضَ ثمَّ خفَّفَها ونسخَها، ففرضَ قيامَ الليلِ أولًا على المسلمينَ ثمَّ نسخَهُ، فقالَ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ﴾ [المزمل: ٢٠]، وكذلكَ فرضَ مقاتلةَ الواحدِ للعشرةِ ثمَّ خفَّفَها، فجعلَ الواحدَ مقابلَ اثنينِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وقالَ تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٨]. ومما يدلُّ على ذلكَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، أَوْ عَلَى النَّاسِ لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلاَةٍ**»(١). فليسَ في التكاليفِ الشرعيةِ ما يحصلُ بهِ على الإنسانِ ضيقٌ أوْ حرجٌ، بلِ التكاليفُ فيها سعةٌ وانشراحٌ، قالَ اللهُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ﴾ [الحج: ٧٨]،

---

(١) أخرجه البخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢).

وقالَ تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وفي «الصحيح» منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ**»(١)، وقدْ روَى البخاريُّ معلقًا قولَ النبيِّ ﷺ: «**أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ**»(٢)، وقدْ وصلَهُ أحمدُ منْ حديثِ ابنِ عباسٍ قالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَيُّ الأَدْيَانِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟ قالَ: «**الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ**»(٣). فتبيَّنَ منْ كلِّ ما تقدمَ أنَّ العبادَ يطيقونَ أكثرَ ممَّا كُلِّفوا بهِ، لكنَّ اللهَ تعالى برحمتِهِ رفعَ عنْهمْ كلَّ ما فيهِ مشقةٌ ولوْ كانَ في طاقتِهِمْ، وقدْ فسّرَ بعضُهمُ التّكليفَ في كلامِ المؤلفِ بالطاقةِ فيكونُ المعنى على هذا القولِ: «لا يُطيقونَ إلَّا ما أقدرَهمْ»، وهذا التوجيهُ فيهِ بعدٌ وتكلُّفٌ، وتفسيرٌ للكلامِ بما لا يدلُّ عليهِ لفظُهُ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَهُوَ تَفْسِيرُ: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**» الضميرُ عائدٌ إلى ما تقدمَ منْ مسائلِ الإيمانِ بالقدرِ؛ فإنَّ قولَ: «**لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**» يجمعُ ما يجبُ اعتقادُهُ في بابِ القدرِ والرَّدَّ على الفرقِ المنحرفةِ منَ القدريةِ والجبريةِ، فهذِهِ الكلمةُ تضمنتْ تمامَ الإخلاصِ للهِ وتفويضَ الأمرِ لهُ والإيمانَ بهِ جلَّ وعلا، فمنْ قرَّتْ في قلبِهِ وأيقنَ بها واعتقدَ مضمونَها كانتْ عونًا لهُ في بلوغِ حاجتِهِ وإدراكِ مطالبِهِ، وتحمُّلِ المشاقِّ وركوبِ الأهوالِ، فمنْ لازمَها وُفِّقَ إلى خيرٍ كثيرٍ، ولعظيمِ ما تضمنتهُ هذهِ الكلمةُ منَ المعاني وصفَها النبيُّ ﷺ بأنَّها كنزٌ منْ كنوزِ الجنةِ، كما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٩).

(٢) «صحيح البخاري» قبل حديث (٣٩).

(٣) المسند (١/ ٢٣٦) قال الهيثمي في المجمع (١/ ٦٠): «فيه ابن إسحاق، وهو مدلس ولم يصرح بالسماع».

أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لهُ: «**أَلاَ أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟**» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، قالَ: «**لاَ حَوْلَ، وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**»(١). والكنزُ هوَ المالُ الخفيُّ النفيسُ، فكذلكَ هذهِ الكلمةُ في الأذكارِ هي منْ أنفسِ الذكرِ وأعظمِهِ نفعًا في الدنيا، وأكبرِها أجرًا في الآخرةِ.

قولُهُ رحمه الله: «**لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلا حَرَكَةَ...**» أيْ: لا تحوُّلَ ولا انتقالَ لأحدٍ منْ حالٍ إلى حالٍ، ظاهرةٍ أوْ باطنةٍ، عامَّةٍ أوْ خاصَّةٍ، ولا قوةَ لهُ على ذلكَ التحَوُّلِ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ، فكلُّ تحَوُّلٍ باللهِ يكونُ، فهوَ الميسِّرُ لهُ، وهوَ المُعينُ عليهِ، وقدْ ذكرَ المؤلفُ رحمه الله مثالًا لذلكَ بالتحَوُّلِ عنِ المعصيةِ إلى الطاعةِ وبالثباتِ على الطاعةِ، كلُّ ذلكَ لا يكونُ إلَّا باللهِ ولا قوةَ للعبدِ عليهِ إلَّا بإعانتِهِ وتوفيقِهِ وتيسيرِ أسبابِهِ. وفي هذا كمالُ التفويضِ للهِ تعالى في امتثالِ أمرِهِ وتركِ نهيِهِ، روَى البزارُ عنْ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه أنَّهُ قال: كنتُ عندَ النبيِّ ﷺ فقلتُ: لا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**تدري ما تفسيرُها؟**» قلتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ، قالَ: «**لا حولَ عنْ معصيةِ اللهِ إلَّا بعصمةِ اللهِ، ولا قوةَ على طاعةِ اللهِ إلَّا بعونِ اللهِ**»(٢)، وفي إسنادِ هذا الحديثِ مقالٌ، وهوَ تفسيرٌ بالمثالِ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ كلَّ شيءٍ في الكونِ لا يكونُ

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٢٠٥)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) «مسند البزار» (٥/ ٣٧٤)، ح (٢٠٠٤)، وقال الهيثمي (١٠/ ٩٩): «رواه البزار بإسنادين: أحدهما منقطع وفيه عبد الله بن خراش، والغالب عليه الضعف، والآخر متصل حسن».

إلَّا بمشيئةِ اللهِ تعالى وعلمِهِ وقضائِهِ وقدرِهِ، وهذا شاملٌ لكلِّ حادثٍ في الكونِ، فلا شيءَ خارجٌ عنْ هٰذا، وقدْ تقدمَ تقريرُ هذا مرارًا.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّهَا» أيْ: إنَّ مشيئةَ اللهِ تعالى فوقَ كلِّ مشيئةٍ، فلا يخرجُ عنْ مشيئتِهِ شيءٌ منْ مشيئاتِ الخلقِ، قالَ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]، وقالَ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠]، فمشيئةُ اللهِ محيطةٌ بمشيئةِ الخلقِ، وكلُّ مشيئةٍ تابعةٌ لمشيئتِهِ، ما شاءَ اللهُ كانَ وما لمْ يشأْ لمْ يكنْ، قالَ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المعنى:

مَـا شِـئْـتَ كَـانَ وإنْ لمْ أشَـأْ ... وَمَا شِئْتُ إنْ لَمْ تَشأْ لَمْ يكنْ

خَلقْتَ العِبَادَ لِمَا قَدْ عَلِمْتَ ... فَفِي العِلْمِ يَجري الفَتَى وَالمُسِنْ

فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ ... وَمِنْهُمْ قَبِيحٌ، وَمِنْهُمْ حَسَنْ

عَلَى ذَا مَنَنْتَ وَهَذا خَذلْتَ ... وهـذا أعـنـتَ وذا لمْ تـعِـنْ

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا» أيْ: إنَّ قضاءَ اللهِ تعالى وقدرَهُ ماضٍ لا يردُّهُ حيلةُ محتالٍ، نافذٌ لا يمنعُهُ مانعٌ. فإذا لمْ يقضِ اللهُ جلَّ وعلا الأمرَ فمهما احتالَ المرءُ لإدراكِهِ فإنَّهُ لا يحصّلُهُ، وإذا قضاهُ فلا رادَّ لهُ، قالَ تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢﴾﴾ [فاطر: ٢]، وقالَ تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [الواقعة: ٨٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ﴾ [النعام: ١٨]، وقالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ﴾ [الرعد: ٤١]، ويدلُّ

لذلكَ أيضًا ما رواهُ الترمذيُّ عنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ**»(١).

قولُهُ رحمه الله: «**يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى منزَّهٌ في قضائِهِ وقدرِهِ أنْ يكونَ فيهِ ظلمٌ لعبادِهِ أوْ لأحدٍ منْ خلقِهِ، تعالى اللهُ عنْ ذلكَ علوًّا كبيرًا! وقدْ تقدمتْ أدلةُ ذلكَ فأغنى عنِ الإعادةِ.

قولُهُ رحمه الله: «**تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ**» أيْ: إنَّ اللهَ تعالى تَنَزَّهَ وتعالى عنْ كلِّ عيبٍ وقبيحٍ وسيِّئٍ، وأنْ يلحقَهُ الحَينُ، والحَينُ هوَ الهلاكُ ويدلُّ على ذلكَ تنزيهُ اللهِ نفسَهُ في آياتٍ كثيرةٍ تنزيهًا عامًّا يدخُلُ فيهِ نفيُ كلِّ ما لا يليقُ بهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الصافات: ١٨٠]، وكقولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وكقولِهِ تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. وكما قالَ تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧].

قولُهُ رحمه الله: «**وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ تباركَ وتعالى سالمٌ منْ كلِّ عيبٍ في أسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ، وفي كلِّ شأنِهِ، وأنَّهُ تبرأَ منْ كلِّ قبيحٍ فهوَ السلامُ الجميلُ السُّبُّوحُ القُدُّوسُ، فلا شيءَ مثلهُ، تَقَدَّستْ أسماؤهُ، سبحانَهُ وبحمدِهِ. ومنْ تنزهِهِ عنْ كلِّ عيبٍ وشينٍ، فإنَّهُ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ لكمالِهِ في ذاتِهِ وأسمائِهِ

(١) «سنن الترمذي» (٢٧٠٦)، وقال: «حسن صحيح».

وصفاتِهِ وأفعالِهِ، فالخلقُ لا يسألونَ الخالقَ عما قضى في خلقِهِ، وهوَ جلَّ في علاهُ يسألُهمْ عنْ أعمالِهمْ، وذلكَ لعظمتِهِ وكبريائِهِ وقهرِهِ وغلبتِهِ وعزتِهِ وحكمتِهِ، فكلُّ ما منهُ خيرٌ، فالخيرُ كلُّهُ في يديهِ، والشرُّ ليسَ إليهِ. بلْ منْ سألَ اللهَ: لمَ فعلتَ كذا؟ فقدْ اعترضَ على الربِّ جلَّ وعلا: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾. وإذا اجتمعَ في قلبِ العبدِ هذهِ المعاني سَلِمَ منْ كلِّ ما يمكنُ أنْ يعرضَ لهُ في بابِ القدرِ، وأحسنَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ ختمَ ما يتعلقُ بمسائلِ القدرِ في هٰذا المقطعِ بنفي الظلمِ عنِ الرّبِّ جلَّ وعلا، ونفي لحوقِ العيبِ والسوءِ والشينِ لهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنَّهُ ﴿لَّا يُسْـَٔلُ﴾ حتى يقطعَ اعتراضَ المعترضينَ، وتوَهُّمَ الجاهلينَ، وقدْ قالَ ابْنُ الدَّيْلَمِيِّ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ، خَشِيتُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيَّ دِينِي وَأَمْرِي، فَأَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: أَبَا الْمُنْذِرِ، إِنَّهُ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ، فَخَشِيتُ عَلَى دِينِي وَأَمْرِي، فَحَدِّثْنِي مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ جَبَلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، أَوْ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ تُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا قُبِلَ مِنْكَ، حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، فَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّكَ إِنْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا، دَخَلْتَ النَّارَ، وَلاَ عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ أَخِي عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَتَسْأَلَهُ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ، فَسَأَلْتُهُ، فَذَكَرَ مِثْلَ مَا قَالَ أُبَيٌّ، وَقَالَ لِي: وَلاَ عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ حُذَيْفَةَ، فَأَتَيْتُ حُذَيْفَةَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالا، وَقَالَ: ائْتِ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَاسْأَلْهُ، فَأَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ اللَّهَ عذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ،

وَلَوْ كَانَ لَكَ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، أوْ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا تُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا قَبِلَهُ مِنْكَ، حتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، فَتَعْلَمَ أنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّكَ إِنْ مِتَّ عَلَى غيْرِ هَذَا دَخَلْتَ النَّارَ[1].

فلا سلامةَ للعبدِ منْ لوثاتِ ما يعْلقُ في قلبهِ ويلقيهِ الشيطانُ في صدرِهِ مما يتعلقُ بالقدرِ إلَّا باعتقادِ كمالِ عدلِ اللهِ جلَّ وعلا، وأنَّهُ ﷻ لا يظلمُ الناسَ شيئًا، ومعَ هٰذا يؤمنُ بالقدرِ، وأنَّ ما أصابَهُ لمْ يكنْ ليخطئهُ، وما أخطأهُ لمْ يكنْ ليصيبَهُ، وأنَّهُ جلَّ وعلا لا يُسألُ عمَّا يفعلُ وهمْ يسألونَ.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٥)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧).

[الدعاء للغير وإهداء الثواب إليه]

وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ، وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ، وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ وَيَقْضِي الحَاجَاتِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ للأَمْوَاتِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ دعاءَ الأحياءِ للموتى وتصدُّقِهِمْ عنهمْ بأنواعِ الصدقاتِ منْ تبرعاتٍ أوْ أوقافٍ أوْ غيرِ ذلكَ مما ينتفعُ بهِ الأمواتُ، وصلةُ هذهِ المسألةِ بمسائلِ الفروعِ والعملِ أوثقُ منْ مسائلِ العقائدِ، ولعلَّ المؤلفَ ذكرَها ردًّا على منْ قالَ منْ أهلِ البدعِ بأنَّهُ لا ينتفعُ الأمواتُ منْ عملِ الأحياءِ بشيءٍ مطلقًا، وقدْ نقلهُ النوويُّ وقالَ عنْهُ: «فهوَمذهبٌ باطلٌ قطعًا وخطأٌ بيِّنٌ مخالفٌ للكتابِ والسنةِ وإجماعِ الأمةِ فلا التفاتَ إليهِ، ولا تعريجَ عليهِ»[1]. وقدْ ذكرَ المؤلفُ نوعينِ منَ العملِ مما ينتفعُ بهما الأمواتُ:

الأولُ: دعاءُ الأحياءِ للأمواتِ.

الثاني: الصدقاتُ. أمَّا دعاءُ الأحياءِ للأمواتِ فقدْ حكَى الإجماعَ غيرُ واحدٍ منْ أهلِ العلمِ على أنَّهُ ينتفعُ بهِ الأمواتُ، قالَ النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ: «أجمعَ

(١) «شرح مسلم» (١/ ٢٥).

العلماءُ على أنَّ الدعاءَ للأمواتِ ينفعُهمْ ويصلُهمْ ثوابُهُ»[(١)]، وقالَ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأمَّا الدعاءُ والصدقةُ فذاكَ مجمعٌ على وصولِهما ومنصوصٌ عليهما منَ الشارعِ»[(٢)]. واستدلوا لذلكَ بأدلةٍ منَ الكتابِ منها ما ذكرَ اللهُ منْ دعاءِ المؤمنينَ لِمَنْ سبقَهمْ منْ إخوانِهمْ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]، واستدلُّوا بالأدعيةِ النبويَّةِ المأثورةِ في الصلاةِ على الميتِ التي شُرِعتْ للدعاءِ لهُ، وكذلكَ الدعاءُ لهُ بعدَ دفنِهِ، كما في حديثِ عثمانَ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا فرغَ منْ دفنِ الميتِ وقفَ عليهِ، وقالَ ﷺ: «**اسْتَغْفِرُوا لأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ**»[(٣)]، وكذلكَ ما جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ نعى النجاشيَّ في اليومِ الذي ماتَ فيهِ، فقالَ: «**استغفروا لأخيكمْ**»[(٤)]، وكذلكَ الدعاءُ المأثورُ عندَ زيارةِ المقابرِ فيما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ بريدةَ، قالَ: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا خرجَ إلى المقابرِ قالَ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَلَاحِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ**»[(٥)]. وكذلكَ دعاؤهُ ﷺ لأهلِ بقيعِ الغرقدِ كما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عائشةَ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرْقَدِ**»[(٦)]. وكذلكَ ما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أبي هريرةَ مرفوعًا: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ**

---

(١) «الأذكار» للنووي ص (١٦٤).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٧/ ٤٦٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، وقال الحاكم (١/ ٥٢٦): «صحيح الإسناد».

(٤) «صحيح البخاري» (١٣٢٧)، ومسلم (٩٥١).

(٥) أخرجه مسلم (٩٧٥).

(٦) أخرجه مسلم (٩٧٤).

عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»[(١)]، ومثلُهُ ما رواهُ أحمدُ عنْ أبي هريرةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَرْفَعُ الدَّرَجَةَ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ فِي الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَّى لِي هَذِهِ؟ فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارِ وَلَدِكَ لَكَ»[(٢)]، والنصوصُ في ذلكَ كثيرةٌ يصعبُ حصرُها.

وقولُهُ: «وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ» هذا هوَ العملُ الثاني الذي ذكرَهُ المؤلفُ رحمه الله منْ أعمالِ الأحياءِ التي ينتفعُ بهِ الأمواتُ، وهوَ تصدُّقُ الحيِّ عنِ الميتِ، والصدقةُ هي ما يبذلُهُ صاحبُهُ منَ المالِ طلبًا للثوابِ، ويشملُ كلَّ إخراجٍ بأيِّ صفةٍ، ومنْ أيِّ مالٍ، وقدْ حُكِي الإجماعُ على انتفاعِ الأمواتِ بذلكَ، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمه الله: «فلا نزاعَ بينَ علماءِ السنةِ والجماعةِ في وصولِ ثوابِ العباداتِ الماليةِ كالصدقةِ والعتقِ كما يصلُ إليهِ أيضًا الدعاءُ والاستغفارُ والصلاةُ عليهِ صلاةَ الجنازةِ والدعاءُ عندَ قبرِهِ»[(٣)].

وقدْ جاءَ ما يدلُّ على ذلكَ في عددٍ منَ الأحاديثِ منها ما رواهُ البخاريُّ منْ حديثِ أمِّ المؤمنينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسَهَا، وَأُرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قالَ: «نَعَمْ تَصَدَّقْ عَنْهَا»[(٤)]. ومثلُهُ ما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ فَهَلْ يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ

---

(١) (١٦٣١).

(٢) «مسند أحمد» (٢/ ٥٠٩)، وابن ماجه (٣٦٦٠)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٥١): «رجالهما رجال الصحيح غير عاصم بن بهدلة وقد وثق».

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٦٦).

(٤) «صحيح البخاري» (٢٧٩٠).

قَالَ «نَعَمْ»[١]. ومثلُهُ ما رواهُ البخاريُّ منْ حديثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رضي الله عنه تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ، وَهْوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ، وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا أَيَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قالَ: «نَعَمْ» قالَ: «**فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِي الْمِخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا**»[٢]. وممَّا حُكِي الإجماعُ عليهِ انتفاعُ الميتِ بقضاءِ الأحياءِ ديونَهمْ وأداءِ الواجباتِ عنهمْ إذا كانتِ الواجباتُ مما تدخلهُ النيابةُ، قالَ ابنُ قدامةَ رحمه الله: «أمَّا الدعاءُ، والاستغفارُ، والصدقةُ، وأداءُ الواجباتِ، فلا أعلمُ فيهِ خلافًا إذا كانتِ الواجباتُ مما يدخلُهُ النيابةُ»[٣]. وقدْ دلتْ على ذلكَ الأدلةُ، فمنْ ذلكَ ما جاءَ في البخاريِّ منْ حديثِ ابنِ عباسٍ في المرأةِ التي سألتِ النبيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قالَ: «**نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَةً؟! اقْضُوا اللهَ فَاللهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ**»[٤]، ومنْ ذلكَ ما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقالَ: «**وَجَبَ أَجْرُكِ وَرَدَّهَا عَلَيْكِ الْمِيرَاثُ**» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قالَ: «**صُومِي عَنْهَا**» قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قالَ: «**حُجِّي عَنْهَا**»[٥]. ومنها ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ عائشةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**مَنْ مَاتَ، وَعَلَيْهِ صِيَامٌ**

---

(١) «صحيح مسلم» (١٦٣٠).
(٢) «صحيح البخاري» (٢٧٥٦).
(٣) «المغني» (٢/ ٤٢٧).
(٤) «صحيح البخاري» (١٨٥٢).
(٥) «صحيح مسلم» (١١٤٩).

صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»[(١)]. أمَّا ما عدا ما تقدمَ منَ الأعمالِ فقدِ اختلفَ الفقهاءُ فيها، فمنهمْ منْ ألحقَ سائرَ الأعمالِ البدنيةِ بما جاءتْ بهِ النصوصُ، فقالوا: «كلُّ عملٍ صالحٍ فعَلَهُ وجعلَ ثوابَهُ للميتِ نفعَهُ ذلكَ، فإنَّ النبيَّ ﷺ سُئلَ فأجابَ، ولمْ يقصرْ جوابَهُ على صورةِ السؤالِ ليمنعَ غيرَهُ، وبهذا قالتِ الحنفيةُ والحنابلةُ وبعضُ المالكيةِ، وهوَ أحدُ القولينِ عندَ الشافعيِّ. وذهبَ جماعةٌ منْ أهلِ العلمِ إلى عدمِ الإلحاقِ، وأنَّهُ لا ينتفعُ الأمواتُ منْ عملِ الأحياءِ إلَّا بما جاءَ بهِ النصُّ فقطْ، فلا يُلحقُ بهِ غيرُهُ، واستدلُّوا لذلكَ بعدةِ أدلةٍ منْ أبرزِها قولُهُ تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]، والاستدلالُ بهذهِ الآيةِ غيرُ مسلَّمٍ، فإنَّ الآيةَ لا تدلُّ على عدمِ انتفاعِ الإنسانِ بسعيِ غيرِهِ، وإنَّما تدلُّ على أنَّ الإنسانَ لا يملكُ إلَّا سعيَ نفسِهِ، ثمَّ إنَّهُ إذا ملكَ سعيَ نفسِهِ، فإنَّ لَهُ أنْ يتصرفَ فيهِ بما شاءَ منْ هبتِهِ لغيرِهِ، كما دلتْ عليهِ الأدلةُ السابقةُ. ومما يدلُّ على انتفاعِ الإنسانِ بسعيِ غيرِهِ، في الجملةِ أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الطور: ٢١]، ووجهُهُ أنَّ الأولادَ انتفعوا بسعيِ آبائِهِمْ حيثُ أُلحِقوا بآبائِهِمْ في درجاتٍ أعلى منْ عملِهِمْ بسببِ صلاحِ الآباءِ. ومما استدلَّ بهِ المانعونَ منِ انتفاعِ الأمواتِ بعملِ الأحياءِ إلَّا ما وردَ بهِ النصُّ، قولُ النبيِّ ﷺ: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلاَثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**»[(٢)]، فيقالُ لهمْ إنَّ هذا يفيدُ أنَّ عملَ الإنسانِ ينقطعُ بموتِهِ، وليسَ فيهِ خبرٌ عنْ قطعِ انتفاعِهِ بعملِ غيرِهِ، بلْ أفادَ أنَّ الإنسانَ ينتفعُ بعملِ غيرِهِ حيثُ قالَ ﷺ: «**أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**».

---

(١) «صحيح البخاري» (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٣١).

وقولُهُ: «وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ» خصّ الأمواتَ بالانتفاعِ منْ دعاءِ الأحياءِ وصدقاتِهِمْ، معَ أنَّ الأحياءَ ينتفعونَ منْ دعاءِ غيرِهِمْ بالاتفاقِ؛ لأنَّ الأمواتَ قدِ انقطعَ عملُهُمْ، فتبينَ أنَّ انقطاعَ العملِ لا يستلزمُ انقطاعَ الانتفاعِ؛ ولأنَّ السؤالَ الذي وُجِّهَ إلى النبيِّ ﷺ كانَ عنِ انتفاعِ الميتِ بعملِ الحيِّ في الصدقةِ والحجِّ، والصومِ عنْهُ، كمَا أنَّ الخلافَ في انتفاعِ الأحياءِ منْ سعيِ غيرِهِمْ أقوى، فإنَّ منَ العلماءِ مَنْ يرى أنَّ الحيَّ لا ينتفعُ بعملِ غيرِهِ مطلقًا، وإنْ كانَ يجيزُ أنْ ينتفعَ الميتُ بذلكَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ» أيْ: إنَّ اللهَ - تعالى - منْ شأنِهِ أنْ يعطيَ السائلينَ ما سألُوهُ، ويبلِّغَ كلَّ ذي غايةٍ غايتَهُ ومُرادَهُ إذا سألَهُ ودعاهُ، لأقالَ اللهُ - جلَّ وعلا -: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وقالَ سُبْحانَهُ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِي وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقالَ الله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، وذكرَ هذا بمناسبةِ ما ذكرَ مِنْ دعاءِ الأحياءِ للأمواتِ وانتفاعِهِمْ بذلكَ. ومما يندرجُ في إجابةِ اللهِ - تعالى - الدعواتِ إثابةُ الداعينَ فما مِنْ داعٍ يدعو إلا وَيرجعُ بالثوابِ والأجرِ مِنْ ربِّ العالمينَ، فالدعاءُ هوَ العبادةُ، فكلُّ داعٍ مأجورٌ على دعائِهِ، وسؤالِهِ للهِ - تعالى - لامتثالِهِ مَا أمرَ بِهِ مِنْ دعاءِ اللهِ - تعالى -: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ومِنْ إجابةِ اللهِ - تعالى - الدعواتِ أنْ يُعطيَ السائلَ مسألَتَهُ ويُنجزَ لهُ طلبَهُ، ويَقضيَ حاجتَهُ فاللهُ غنيٌّ حميدٌ، وهوَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ. وَمنْ إجابةِ اللهِ - تعالى - الدعواتِ أنهُ إذا لَمْ يُعطِ سائلًا مَا سَألَ لحكمةٍ وَرحمةٍ فإنَّهُ إمَا أنْ يَصرفَ عنْهُ

منَ الشرِّ نظيرَ مَا سَألَ، وَإمَّا أَنْ يدخرَهَا لَهُ فِي الآخرةِ ثوابًا وأجرًا. فالداعي لهُ ثلاثُ أحوالٍ بيَّنَها النبيُّ ﷺ فيمَا رواهُ أحمدُ منْ حديثِ أبي سعيدٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلاَ قَطِيعَةُ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلاَثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا**» قَالُوا: إِذًا نُكْثِرُ، قالَ: «**اللهُ أَكْثَرُ**»[(١)]. ولذلكَ ينبغي للمؤمنِ أنْ يُحسنَ الظنَّ بربِّهِ، أُجِيبَ أوْ لمْ يُجَبْ، أُعْطِيَ مسألتَهُ أوْلمْ يُعْطَ، قُضِيَتْ أوْ لمْ تُقْضَ وَأَنْ يُفَوِّضَ إلى اللهِ الاختيارَ وَهَذَا لا يَمنعُ أنْ يُلحَّ العبدُ في دعائِهِ وسؤالِهِ وضراعتِهِ، وتكرارِ المسألةِ، فإنَّ اللهَ أكثرُ وأعظمُ، فاللهُ - تعالى - يستجيبُ الدعواتِ ويقضي الحاجاتِ وفقَ مَا تقتضيهِ رحمتُهُ وحكمتُهُ، فقدْ يكونُ منَ الحكمةِ والرحمةِ أنْ يَمْنعَ العبدَ ما سَألَ وطلبَ لا بخلًا منْهُ وَلا عجزًا فهوَ الغنيُّ الحميدُ، وهوَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فَيَدُ اللهِ سحّاءُ بالخيرِ لا تنقصُهَا نفقةٌ، كمَا جاءَ في البخاريِّ منْ حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ يَمِينَ اللهِ مَلأَى لاَ يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ**»[(٢)]. ومثلُهُ ما رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أبي ذرٍّ مرفوعًا وفيهِ: «**يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ**»[(٣)]. وَإذَا امتلأَ قلبُ العبدِ ثقةً باللهِ، وحسنَ ظنٍّ بهِ

---

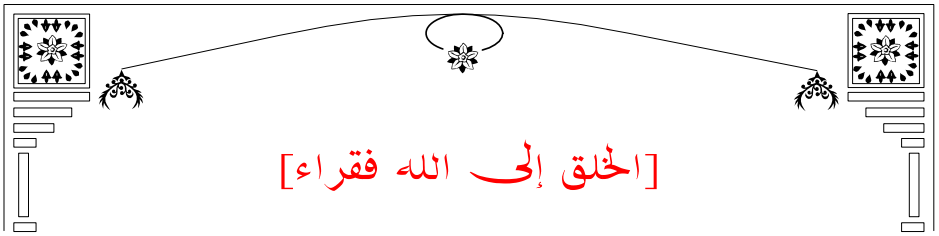
(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٨)، قال الهيثمي (١٠/ ٢٢٤): «رجال أحمد، وأبي يعلى، وأحد إسنادى البزار رجاله رجال الصحيح غير على بن على الرفاعى، وهو ثقة».

(٢) «صحيح البخاري» (٧٤١٩).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٥٧٧).

عَلِمَ أنَّ اللهَ - تعالى - لا يمنعُهُ مَا سألَ إلا لرحمةٍ وحكمةٍ، يؤيدُ هذا ما رُوِيَ عنْ عمرَ رضي الله عنه مرفوعًا: «**أتاني جبريلُ، فقالَ: يا محمدُ! ربُّكَ يَقرأُ عليكَ السلامَ، ويقولُ: إنَّ مِنْ عبادي مَنْ لا يَصْلُحُ إيمانُهُ إلَّا بالغنَى، ولوْ أفقرتُهُ لكفرَ، وإنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لا يصلحُ إيمانُهُ إلَّا بالفقرِ، ولوْ أغنيتُهُ لكفَرَ، وإنَّ منْ عبادِي مَنْ لا يصلحُ إيمانُهُ إلَّا بالسقمِ، ولو أصححتُهُ لكفَرَ، وإنَّ مِنْ عبادِي مَنْ لا يصلحُ إيمانُهُ إلَّا بالصِّحَّةِ، ولوْ أسقمتُهُ لكفَرَ**»[(١)].

(١) أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦/ ٤٩٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ح (٢٦) وفيه يحيى بن عيسى الرملي، قال عنه البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بالقوي».



[الخلق إلى الله فقراء]

وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلا غِنى عَنه تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الجَحِيم.

الشرح :

قولهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : «**وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ**» أيْ : إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ – تعالى – مالكُ الملكِ، فكلُّ شيءٍ في الكونِ ملكُهُ، لهُ مطلقُ التصرفِ فيهِ قالَ – تعالى – : ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقالَ تعالى : ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣]، ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وقالَ اللهُ تعالَى : ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ [الملك: ١]، وَقالَ تعالى : ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [الإنعام: ٧٣]، وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ في الآياتِ السابقةِ لإفادةِ الحصرِ فلا مالكَ إلا هُوَ، وملكُ اللهِ – تعالى – خالصٌ منْ كلِّ منازعٍ أوْ شريكٍ، أوْ مُعينٍ، قالَ اللهُ تعالى : ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ۝٢٢ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣]، فكلُّ شيءٍ في ملكِهِ وسلطانِهِ . وَقدْ جاءَ

في «الصحيح» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**يَقْبِضُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ**»(١). وإنمَا ذكرَ هنَا ملكَ اللهِ -تعالى- لكلِّ شيءٍ بعدَ ذكرِ إجابةِ الدعواتِ وَقضاءِ الحاجاتِ للتذكيرِ بعظيمِ قدرِ اللهِ؛ لأنَّه إذَا علِمتِ النفوسُ عظيمَ قدرِ المسؤولِ طمِعتْ في عطائِهِ، وتوجَّهَتْ بالقصدِ إليهِ، وَانقطعَ التفاتُها إلى سواهُ، وَاندفعَ عنْهَا ظنُّ السوءِ إذَا لمْ يجبْ دعوةَ الداعي لحكمةٍ أوْ رحمةٍ، فاللهُ لا يمنعُهُ مِنْ إجابةِ السائلينَ بُخلٌ، كمَا قالتِ اليهودُ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]. كمَا لا يمنعُهُ مِنْ إجابةِ السائلينَ عجزٌ، فهوَ مالكُ الملكِ، وَهوَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، كمَا قالَ تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ [تبارك: ١].

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**وَلا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ**» أيْ: إنَّهُ لا منازعَ للهِ -تعالى- في ملكِهِ، بلْ هوَ الْمتفردُ بالملكِ كمَا قالَ تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وَكمَا قالَ تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وَكمَا قالَ تعالَى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٤٩]، فاللهُ هوَ المتفردُ بالملكِ في الدنيَا والآخرةِ، لكنْ لمَا كانَ ظهورُ ذلكَ التفردِ جليًّا يومَ القيامةِ جاءَ ذكرُهُ تخصيصًا كمَا قالَ تعالَى: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ٥٦]، وَكما قالَ سبحانَهُ: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفرقان: ٢٦]، وكمَا قالَ تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ۝١٩﴾ [الانفطار: ١٩]، وَقالَ تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، ومنْ كانَ كذلكَ فلا يملكُهُ شيءٌ -سبحانَهُ وَبحمدِهِ-. ومنْ نازعَ اللهَ شيئًا منْ صفاتِ ملكِهِ

(١) «صحيح البخاري»: (٤٥٣٤) و«مسلم»: (٢٧٨٧).

عذَّبَهُ، كما جاءَ في «صحيح مسلم» منْ حديثِ أبي هريرةَ وأبي سعيدٍ رضي الله عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**الْعِزُّ إِزَارُهُ وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ فَمَنْ يُنَازِعُنِي عَذَّبْتُهُ**»(١)، بلِ المنازعةُ للهِ - تعالى - في أسماءِ المُلكِ توجبُ العقوبةَ والذلَّ كَمَا في «الصحيح» منْ حديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلاَكِ، لاَ مَالِكَ إِلَّا اللهُ** ﷻ»(٢).

قولُهُ رحمه الله: «**وَلا غِنى عَنه طَرْفَةَ عَيْنٍ**» أيْ: إنّهُ ليسَ بأحدٍ منَ الخلقِ كفايةٌ عنِ اللهِ، وَلوْ مدةَ تحريكِ الجفنِ في النظرِ، فالخلقُ كلُّهُمْ مفتقرونَ إلَى اللهِ فقرًا ذاتيًّا، وَهُمْ محاويجُ مساكينُ عالةٌ لا قوامَ لهمْ إلا باللهِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥]، وقالَ تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقالَ تعالَى في الحديثِ الإلهيِّ: «**يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ**»(٣). وإقرارُ الخلقِ بعظيمِ فاقتِهِمْ إلَى اللهِ يوجبُ لَهُمْ عظيمَ الإحسانِ منْهُ، فبابُ الافتقارِ إلَى اللهِ - تعالَى - طريقُ الوصولِ إلَى فضلِهِ؛ فإنَّ العبدَ إذَا أظهرَ لربِّهِ الافتقارَ استفتحَ أبوابَ الخيرِ والعطاءِ منَ العزيزِ الغفارِ. وَقَدْ نقلَ ابنُ القيمِ رحمه الله عنْ بعضِ العارفينَ أنَّهُ قالَ: «**دخلتُ على اللهِ منْ أبوابِ الطاعاتِ كلِّهَا، فمَا دخلْتُ مِنْ بابٍ إلا رأيْتُ عليْهِ الزحامَ، فَلَمْ أتمكنْ مِنَ الدخولِ حتَّى جئْتُ بابَ الذلِّ**

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٢٠).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٢٠٥)، ومسلم (٢١٤٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

والافتقارِ، فإذَا هوَ أقربُ بابٍ إليْهِ وأوسعُهُ وَلا مزاحِمَ فيهِ ولا معوِّقَ، فمَا هُوَ إلَّا أنْ وضعْتُ قدمِي في عتبتِهِ فإذَا هوَ- سبحانَهُ - قدْ أخذَ بيدِي وأدخلَنِي عليْهِ. . ، وَكَانَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: مَنْ أرادَ السعادةَ الأبديَّةَ فليلزمْ عتبةَ العبوديةِ»[(١)]، وإنمَا يلزمُ العبدُ العبوديةَ بكمالِ ذُلِّهِ للهِ - جلَّ وَعَلَا - وغايةِ محبتِهِ لهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

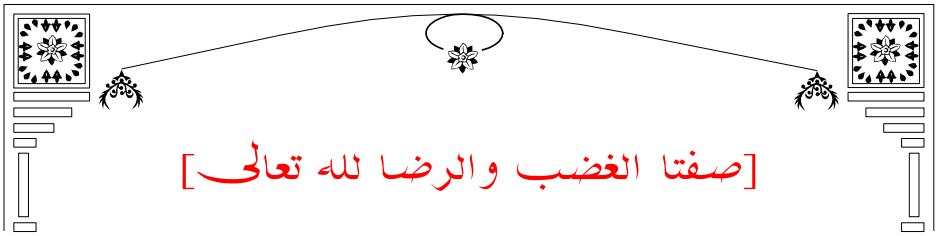
قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ» أيْ: إنَّ منِ اكتفَى عنِ اللهِ وتوهَّمَ أنَّهُ لا حاجةَ بهِ إلَى اللهِ، وأنَّهُ في غنًى عنْهُ، ولوْ مدةَ لمحِ البصرِ وهُوَ تحريكُ جفنِهِ في النظرِ فقدْ كفَرَ باللهِ العظيمِ؛ لأنَّهُ مكذِّبٌ للقرآنِ العظيمِ، وخبرِ ربِ العالمينَ؛ حيثُ قالَ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥]، فالناسُ كلُّهُمْ ذَوُو حاجةٍ إلَى اللهِ في كلِّ أحوالِهِمْ، واستغناءُ الإنسانِ عنِ اللهِ يوقعُهُ في الطغيانِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦، ٧]، قالَ الطبريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ الإنسانَ ليتجاوزُ حدَّهُ، ويستكبرُ على ربِّهِ، فيكفرُ بهِ؛ لأنَّهُ رأَى نفسَهُ استغنَتْ»[(٢)]، فالمستغنِي عنِ اللهِ - تعالى - كافرٌ بربوبيَّةِ اللهِ، خارجٌ عنِ العبوديةِ مستكبرٌ على خالقِهِ، لذلكَ كانَ كافرًا.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الجَحِيمِ» هذَا بيانُ عقوبتِهِ بعدَ بيانِ الحكمِ عليهِ، فهوَ كافرٌ باللهِ، أمَّا عقوبتُهُ فإنَّهُ منْ أهلِ النارِ؛ لأنَّهُ منَ المتكبرينَ، وقدْ جعلَ اللهُ النارَ مثوَى المتكبرينَ، كمَا قالَ تعالى: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢]، وقالَ أيضًا: ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٤٣١).
(٢) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٥٢٢).

فِيهَاۖ فَلَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [النحل: ٢٩]؛ لذلك كانَ أدنَى مَا يكونُ منَ الكبْرِ في قلبِ العبدِ يمنعُهُ دخولَ الجنةِ ويوجبُ العقوبةَ بالنارِ، كمَا جاءَ في «الصحيح» منْ حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِى قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**»(١).

(١) «صحيح مسلم» (٩١).



[صفتا الغضب والرضا لله تعالى]

واللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى لا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى.

الشرح :

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : «وَاللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى لا كأحدٍ منَ الورَى» أيْ : إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ - تعالى - يُوصَفُ بالغضبِ والرضَا على الوجهِ اللائقِ بهِ منْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ ومنْ غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ. والغضبُ والرضَا منْ صفاتِ الفعلِ المتعلقةِ بمشيئةِ اللهِ - تعالى -، وتُسمَّى الصفاتِ الاختياريةَ مثلُ استواءِ اللهِ ومجيئِهِ ومحبتِهِ وإتيانِهِ ونزولِهِ ونحوِ ذلكَ، وهيَ صفاتٌ ثابتةٌ للهِ - سبحانَهُ - أجمعَ عليْهَا سلفُ الأمَّةِ، وقدْ دلتْ عليْهَا الأدلَّةُ الكثيرةُ في الكتابِ والسنةِ. ومِنْ أجمعِ الأدلةِ في إثباتِ صفاتِ الفعلِ للهِ - تعالى - قولُهُ سبحانَهُ : ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦].

وقولُهُ : «واللهُ يَغْضَبُ» أيْ : إنَّ اللهَ - تعالَى - يغضبُ علَى مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ، فهُوَ - سبحانَهُ - يُوصَفُ بالغضبِ، والغضبُ صفةٌ فِعليَّةٌ، وهُوَ صفةُ كمالٍ للهِ - سبحانَهُ - لا نقصَ فيهَا، فإنَّ الغضبَ على مَنْ يستحقُّهُ كمالٌ. وقدْ دلَّ عليْهَا الكتابُ والسنَّةُ، وأجمعَ عليْها سلفُ الأمَّةِ، قالَ اللهُ تعالى في جزاءِ منْ قتلَ مؤمنًا متعمدًا : ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ

خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وقالَ الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، وقالَ الله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥]، أيْ «أَغْضَبُونَا»، كمَا قالَ ابنُ عباسٍ. وجاءَ فِي «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبِي هريرةَ في الشفاعةِ العُظمَى قولُ الأنبياءِ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ - عليْهِمْ فِي اعتذارِهِمْ عنِ الشفاعةِ للناسِ: «**إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلاَ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**»(١).

وقولُهُ: «**وَيَرْضَى**»، أيْ: إنَّ اللهَ - تعالى - يرضَى عمَّنْ يشاءُ منْ عبادِهِ، وهوَ يوصفُ بالرضَا، والرضَا صفةٌ فعليةٌ اختياريةٌ. وقدْ دلَّ علَى ثبوتِهَا الكتابُ والسنةُ وأجمعَ عليهِ سلفُ الأمةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقالَ ﷻ: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وَقولُهُ ﷻ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]. وَأمَّا في السنَّةِ فمَا رواهُ مسلمٌ منْ حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ قالَ: قالَ رسولَ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا**»(٢).

وقولُهُ: «**وَالله يَغْضَبُ وَيَرْضَى**» أيْ: إنَّ اللهَ يغضبُ علَى منْ يستحقُّ الغضبَ ويرضَى عمَّنْ يستحقُّ الرضَا، وقدْ خالفَ في ذلكَ المعتزلةُ وَالأشاعرةُ فنفَوْا عنِ اللهِ تلكَ الصفاتِ؛ واختلفُوا في تأويلِ مَا جاءَ في الكتابِ والسنَّةِ منْ ذلكَ؛ فمثبتةُ الصفاتِ منَ الأشاعرةِ ونحوِهِمْ، قالُوا:

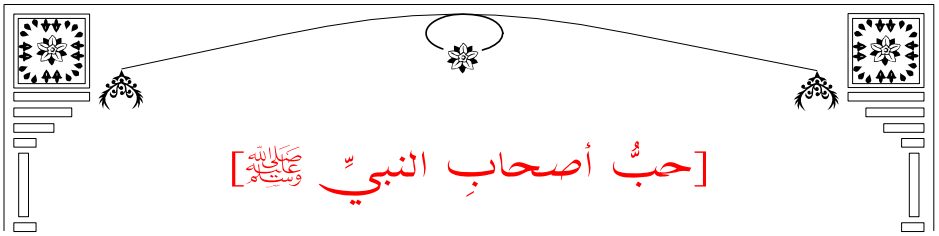
---

(١) «صحيح البخاري» (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٧٣٤).

الغضبُ والرضَا هوَ إرادةُ الإثابةِ وإرادةُ العقوبةِ. وأمَّا المعتزلةُ فأوَّلُوا الغضبَ والرضَا بالثوابِ والعقابِ نفسِهِ؛ لأنَّهُمْ لا يثبتونَ صفةَ الإرادةِ للربِّ - جلَّ وَعَلا -، وكلُّ هذا فرارٌ منْ إثباتِ مَا أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ ظنًّا منْهُمْ أنَّهُ يُفضِي إلى التشبيهِ ولإبطالِ ذلكَ كلِّهِ قرَّرَ المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهُ ثابتٌ للهِ - تعالى - «**لا كأحدٍ منَ الورَى**».

وقولُهُ: «**لا كأحدٍ منَ الورَى**» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ والجماعةِ يُثبتُونَ الرضَا والغضبَ للهِ - تعالى - دونَ تمثيلٍ كمَا هوَ الشأنُ في كلِّ مَا أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ منَ الصفاتِ، فليسَ لهُ فيهَا مثيلٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقالَ تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] وغيرُ ذلكَ منَ النصوصِ التي تنفِي أنْ يماثلَهُ شيءٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقدْ تقدَّمَ تقريرُ ذلكَ.



[حبُّ أصحابِ النبيِّ ﷺ]

وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلاَ نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُم وَلاَ نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُم، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَلا بِغَيْرِ الحَقِّ نَذْكُرُهُم، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ وَنَرَى حُبَّهُم دِينًا وإِيمَانًا وإِحْسَانًا وَبُغْضَهُم كُفْرًا وشِقَاقًا ونِفَاقًا وطُغْيَانًا.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ اللهِ ﷺ» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يحبُّونَ كلَّ مَنْ ثبتَتْ صحبتُهُ للنبيِّ محمَّدٍ ﷺ مِنَ المهاجرينَ وَالأنصارِ وغيرِهِمْ. والصحبةُ تثبُتُ لكلِّ مَنْ لقِيَ النبيَّ محمدًا ﷺ مؤمنًا بهِ ومات علَى ذلكَ، ولوْ ساعةً مِنْ نهارٍ، قالَ الإمامُ أحمدُ: «كلُّ مَنْ صحبَهُ سنةً أوْ شهرًا أوْ ساعةً أوْ رآهُ فهوَ مِنْ أصحابِهِ». ومحبةُ الصحابةِ رضي الله عنهم حقٌّ واجبٌ علَى كلِّ مسلمٍ دلَّ علَى ذلكَ الكتابُ والسنَّةُ، وأجمعَ عليْهِ سلفُ الأمَّةِ، ولهذِهِ المحبةِ موجباتٌ عديدةٌ. فمنْهَا أنَّ الصحابةَ الكرامَ رضي الله عنهم أوثقُ المؤمنينَ إيمانًا، وأعظمُهُمْ يقينًا؛ فحقُّهمْ مِنَ الوَلايَةِ أعْلَى مِنْ غيرِهمْ وأسبقُ وأوثقُ، وقدْ قالَ اللهُ تعالى في ولايةِ المؤمنينَ بعضِهمْ لبعضٍ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، ومدارُ الوَلايةِ على المحبةِ والنصرةِ فحقُّهمْ في ذلكَ أعلَى مِنْ غيرِهمْ.

ومنهَا أنَّ اللهَ - تعالى - اشترطَ في الأخذِ منَ الفيءِ ممَّنْ جاءَ بعدَ المهاجرينَ وَالأنصارِ سلامةَ الصدرِ عليهِمْ، ومحبتَهُمْ والدعاءَ لهمْ بخيرٍ، قالَ الإمامُ مالكٌ: «منْ كانَ يبغضُ أحدًا منْ أصحابِ محمدٍ ﷺ أوْ كانَ في قلبِهِ عليهِمْ غلٌّ، فليسَ لهُ حقٌّ في فيْءِ المسلمينَ، ثمَّ قرأَ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾[(١)] [الحشر: ١٠]. ومنْ أدلةِ وجوبِ محبةِ الصحابةِ الكرامِ أنَّ النبيَّ ﷺ جعلَ حبَّهُمْ مُرتَّبًا علَى حبِّهِ، فمَنْ أحبَّ النبيَّ ﷺ أحبَّ أصحابَهُ، ومَنْ أبغضَهُمْ كانَ بغضُهُ لهُمْ مِنْ بغضِ النبيِّ ﷺ، روَى الترمذيُّ عنْ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي لاَ تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ**»[(٢)]. وَمِنْ أدلةِ وجوبِ محبةِ الصحابةِ الكرامِ أنَّ النبيَّ ﷺ جعلَ حبَّ الصحابةِ علامةَ الإيمانِ، وبغضَهمْ علامةَ النفاقِ، جاءَ في «الصحيحينِ»منْ حديثِ أنسٍ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**» فجعلَ محبةَ الأنصارِ علامةً علَى الإيمانِ، وبغضَهمْ علامةً على النفاقِ[(٣)]، وَجاءَ فيهِمَا أيضًا عنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الأَنْصَارُ لاَ يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ،**

---

(١) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٨/ ٣٢).

(٢) سنن الترمذي» (٤٢٣٦)، وقال الترمذي: «غريب»، وفي بعض نسخ كتابه قال: «حسن غريب»، وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣١)، وقال: «فيه نظر».

(٣) صحيح البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤).

فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللهُ»[(١)]. فإذَا كانَتْ هذِهِ منزلةَ حبِّ الأنصارِ منَ الإيمانِ وهمْ منَ الصحابةِ الكرامِ وهمْ دونَ المهاجرينَ في المنزلةِ والرتبةِ في المحبةِ، فحقُّ المهاجرينَ في المحبةِ أعلَى وأوفَى وأعظمُ وأَكْبَرُ، لأنهُمْ أفضلُ منَ الأنصارِ منزلةً وأعلَى مقامًا، فقدْ جمعَ اللهُ لهُمُ الهجرةَ والنصرةَ وقدَّمَهُمْ ذكرًا في كتابِهِ في مواضعَ عديدةٍ، منهَا قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. وممَّا يدلُّ لسبقِ وصفِ الهجرةِ على النصرةِ قولُ النبيِّ ﷺ فيمَا رواهُ البخاريُّ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ وأبي هريرةَ رضي الله عنهما في قصَّةِ قسمةِ غنائمِ حنينٍ: «**لَوْلاَ الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَءًا مِنَ الأَنْصَارِ**»[(٢)]. فتبيَّنَ مِنْ هذا كلِّهِ أنَّ حبَّ الصحابةِ منَ المهاجرينَ والأنصارِ منْ خصالِ الإيمانِ وبغضَهمْ نفاقٌ. ومنْ موجباتِ محبةِ الصحابةِ رضي الله عنهم أنَّ اللهَ اصطفاهمْ فجعلَهمْ أصحابَ خاتمِ رسلِهِ وأنصارَهُ، فذبُّوا عنهُ بأنفسِهمْ وأموالِهمْ، قالَ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: «إنَّ اللهَ نظرَ في قلوبِ العبادِ فوجدَ قلبَ محمدٍ ﷺ خيرَ قلوبِ العبادِ، فاصطفاهُ لنفسِهِ، فابتعثَهُ برسالتِهِ، ثمَّ نظرَ في قلوبِ العبادِ بعدَ قلبِ محمدٍ، فوجدَ قلوبَ أصحابِهِ خيرَ قلوبِ العبادِ، فجعلَهمْ وزراءَ نبيِّهِ يقاتلونَ علَى دينِهِ»[(٣)]. ومنْ موجباتِ محبةِ الصحابةِ الكرامِ رضي الله عنهم أنَّهمْ خيرُ الناسِ، ففي «الصحيحينِ» منْ حديثِ ابنِ مسعودٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[(٤)]. ومنْ موجباتِ محبةِ الصحابةِ رضي الله عنهم

---

(١) صحيح البخاري (٣٧٨٣)، ومسلم (٧٥).

(٢) «صحيح البخاري» معلقًا قبل حديث (٣٨٩٧).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٣٧٩)، قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٢١٧): «رجاله موثقون».

(٤) «صحيح البخاري» (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

أنَّ اللهَ جعلَهمْ حملةَ الشريعةِ، فَهُمُ الذينَ نقلُوا القرآنَ وَالسنَّةَ، فعنْهُمْ تلقَّى الناسُ دينَ الإسلامِ.

فلولا همْ كانتْ ظلامًا بأهلِهَا ... ولكنَّهمْ فيهَا بدورٌ وأنجمُ

وصدقَ فيهِمْ قولُ الناظمِ:

فليسَ في الأمةِ كالصحابةِ ... في الفضلِ وَالمعروفِ والإصابةِ

فإنَّهُمْ قدْ شاهدُوا المختارَا ... وعاينُوا الأسرارَ والأنوارَا

وجاهدُوا في اللهِ حتَّى بانَا ... دينُ الهدَى وقدْ سمَا الأديانَا[1]

ومنْ موجباتِ محبةِ أصحابِ النبيِّ ﷺ أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - أثنَى عليهِمْ في كتابِهِ ثناءً بالغًا في مواضعَ عدةٍ، فأخبرَ أنَّهُ رضيَ عنهُمْ، فقالَ ﷻ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]. وقالَ أيضًا: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. ومنْ موجباتِ محبةِ الصحابةِ رضي الله عنهم أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - اطَّلعَ على أهلِ بدرٍ، فقالَ: «**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[2]، وكذلكَ قالَ النبيُّ ﷺ في أهلِ بيعةِ الرضوانِ: «**لاَ يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا**»[3]. ومنْ موجباتِ محبةِ الصحابةِ رضي الله عنهم

---

(١) ينظر: «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٣٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٩٦).

مَا وصفَهُمُ اللهُ - تعالى - بهِ منْ جميلِ الخصالِ وطيبِ الفعالِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩].

وقولُهُ: «**وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ الله ﷺ**» بيَّنَ سببَ هذِهِ المحبةِ، وهيَ مَا اتصفُوا بِهِ منَ الصحبةِ، فتكونُ المحبةُ ثابتةً لكلِّ منْ نالَ شرفَ الصحبةِ، لكنَّهَا متفاوتةٌ بقدرِ مَا لكلِّ واحدٍ منهمْ منَ الصحبةِ كمَا قالَ تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]، وممَّا يدلُّ على تفاوُتِهِمْ مَا جاءَ في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه قالَ: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ ابنِ الْوَلِيدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ شَيْءٌ، فَسَبَّهُ خَالِدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لاَ تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ**»(١)، ففاضلَ النبيُّ ﷺ بينَ خالدٍ وَعبدِ الرحمنِ في الصحبةِ لتفاوُتِهِمَا فيهَا، فكلُّ مَنْ تَحَقَّقَ فيهِ وصفُ الصحبةِ أكثرَ ازدادَ نصيبُهُ منَ المحبَّةِ؛ لأنَّ الأحكامَ المعلَّقَةَ على وصفٍ تزدادُ وتستقرُّ وتثبُتُ بزيادةِ هٰذا الوصفِ، فمحبتُنَا لأبي بكرٍ رضي الله عنه أعظمُ منْ محبتِنَا لغيرِهِ منْ أصحابِ النبيِّ ﷺ؛ لتحقُّقِ الصحبةِ فيهِ أكثرَ منْ غيرِهِ، ويشهدُ لذلكَ مَا في «الصحيحينِ» منْ حديثِ أبي سعيدٍ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ**

(١) «صحيح البخاري» (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١).

عَلَيَّ فِي مَالِهِ وَصُحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلَامِ»[(١)].

وقولُهُ: «نُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ الله ﷺ» يردُّ علَى جميعِ المنحرفينَ في صحابةِ النبيِّ ﷺ علَى اختلافِ انحرافاتِهِمْ منْ إفراطٍ وتفريطٍ، وغلوٍّ أوْ جفاءٍ. وسيأتِي تفصيلُ ذلكَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُم» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يحبُّونَ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ، لكنَّهُمْ لا يغلُونَ ولا يزيدُونَ على الحدِّ المشروعِ في محبَّةِ أحدٍ منْهُمْ، فإنَّ الغلُوَّ هلاكٌ كمَا دلَّتْ عليْهِ الأدلةُ، فمنْ ذلكَ قولُ النبيِّ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ»[(٢)]. فالإفراطُ في محبَّةِ أحدٍ منْ أصحابِ النبيِّ ﷺ يفضِي إلى فسادٍ عريضٍ منَ الغلوِّ فيهِ وَالوقيعةِ في غيرِهِ، كمَا هوَ واقعٌ في الطوائفِ الغاليةِ في بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ كالشيعةِ على اختلافِ فرقِهِمْ، وهذَا أحدُ وجهَيِ الانحرافِ في أصحابِ النبيِّ ﷺ، وهوَ الغلوُّ في حبِّ أحدٍ منْهُمْ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُم» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ والجماعةِ لا يتباعدُونَ عنْ أحدٍ منْ أصحابِ النبيِّ ﷺ، وَلا يجفونَهُ، فإنَّ ذلكَ ينافِي مَا للصحابةِ منْ حقِّ الموالاةِ، فأهلُ السنَّةِ وَالجماعةِ يحبُّونَ الصحابةَ جميعًا بلا استثناءٍ، معَ التفاوُتِ في المحبَّةِ على مَا فصَّلنَاهُ، خلافًا للرافضةِ الذينَ تبرؤُوا منَ الشيخينِ أبي بكرٍ وعمرَ، وقالُوا: لا ولاءَ إلا ببراءٍ، لا ولاءَ لعليٍّ

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٤٧)، والنسائي (٣٠٥٧)، وابن ماجه (٣٠٢٩)، وقال عنه الحاكم (١/ ٦٣٧): «صحيح على شرط الشيخين».

وآلِ النبيِّ ﷺ إلا بالبراءةِ منْ أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما، فجعلَوا القرابةَ ضدًّا للصحابةِ[١]. وخلافًا للخوارجِ الذينَ سبُّوا عثمانَ وعليًّا وَالزبيرَ وَطلحةَ وَالحسنَ وَالحسينَ وأبَا موسَى وَمعاويةَ وعمرَو بنَ العاصِ وكفَّرُوهُمْ، وكذلكَ خلافًا للنواصبِ الذينَ ناصبُوا عليًّا العداءَ، وسبُّوهُ وقدحُوا فيهِ، بلْ وقاتلُوهُ وقتلُوهُ رضي الله عنه[٢].

قولُهُ رحمه الله: «**وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم**» أيْ: إنَّ مِنْ عقائِدِ أهلِ السنَّةِ وَالجماعةِ بغضَ مَنْ يبغضُ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ، وكراهيةَ مَنْ يكرهُهُمْ، فَإنَّ بغضَ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ نقصٌ في الدينِ، وابتداعٌ يوجبُ البغضَ لصاحبِهِ، وعلَى هَذَا جرَى سلفُ الأمَّةِ وأئمتُهَا، ويدلُّ لذلكَ مَا رواهُ عبدُ اللهِ بنُ المغفلِ في وصيَّةِ النبيِّ ﷺ بأصحابِهِ حيثُ قالَ: «**اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي، اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي، لاَ تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ**»[٣]. والمبغضُ لأصحابِ النبيِّ ﷺ منافقٌ لقولِهِ ﷺ فِي الأنصارِ: «**وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**»[٤]، وبغضُ أهلِ النفاقِ واجبٌ، قالَ مالكٌ: مَنْ كانَ يبغضُ أحدًا منْ أصحابِ النبيِّ ﷺ أوْ كانَ فِي قلبِهِ عليهِمْ غلٌّ، فليسَ لَهُ حقٌّ فِي فَيْءِ المسلمينَ، ثُمَّ قرأَ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ الآيةَ. ومِمَّا يدلُّ على وجوبِ بغضِ مَنْ يُبغِضَ أصحابَ النبيِّ ﷺ أنَّ اللهَ وصفَ مبغضِي أصحابِ رسولِ اللهِ

(١) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٣٨٦)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٦٩).
(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ٣٠١).
(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٥٤)، والترمذي (٤٢٣٦)، وقال: «حديث حسن غريب».
(٤) أخرجه البخاري (١٧) ومسلم (٧٤).

بالكفرِ، فَقالَ بعدَ ذكرِ صفاتِهِمْ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، كمَا سيأتِي.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا بِغَيْرِ الحقِّ نَذْكُرُهُم**» أيْ: إنَّ مِنْ حقِّ أصحابِ النبيِّ ﷺ أنْ يُذْكَرُوا بمَا كانُوا عليْهِ منَ الهُدَى وَدينِ الحقِ وَاستقامةِ الحالِ، ومَا وصفَهُمْ بِهِ اللهُ - تعالى - فِي كتابِهِ، فَلا يُذْكَرُوا بكذبٍ وَبهتانٍ وَلا بتنقُّصٍ وَامتهانٍ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولا نَذْكُرُهُم إِلَّا بِخَيْرٍ**» أيْ: إنَّ منْ حقِّ الصحابةِ رضي الله عنهم أنْ تُذكَرَ فضائلُهمْ وَتُشهرَ محاسنُهمْ، وَمَا كانُوا عليْهِ منَ التقوَى وَالإيمانِ، وَالاستقامةِ وَالجهادِ وَيمتنعُ المؤمنُ عمَّا عدَا ذلكَ. وَمِنْ حقِّهمْ حفظُ الألسنةِ عنِ الكلامِ فيمَا شجرَ بينَهمْ مِنْ خلافٍ، فإنَّهمْ رضي الله عنهم إمَّا معذورُونَ فيمَا ثبتَ، وَإمَّا مجتهدونَ متأولونَ، وَالكلامُ فِي ذلكَ يُفضِي إلَى الوقيعةِ في بعضِهمْ، أوْ إلَى إيغارِ الصدورِ عليْهِمْ رضي الله عنهم أوْ إلَى تنقُّصِ مقامِهمْ وَمكانتِهمْ. وَغالبُ مَا يُنقلُ ممَّا يُحكَى مِنْ هذِهِ الآثارِ المرويةِ في مساوِيهِمْ منْهَا مَا هوَ كذبٌ، وَمنْهَا مَا قدْ زِيدَ فيهِ ونُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وجهِهِ[1]. لِذلكَ كانَ منْ أصولِ أهلِ السنةِ وَالجماعةِ سلامةُ ألسنتِهمْ وَقلوبِهمْ علَى أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، وَمنْ تمامِ السلامةِ أنْ لا نذكرَهُمْ إلا بِخيرٍ، وَقدْ ظهرتْ بدعةُ الوقيعةِ في الصحابةِ منذُ العهدِ الأولِ؛ فقدْ أخرجَ ابنُ عساكرَ عنْ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: قيلَ لِعائشةَ: إنَّ ناسًا يتناولُونَ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ حتَّى إنَّهُمْ ليتناولُونَ أبَا بكرٍ وَعمرَ! فَقالتْ: «**أتعجبُونَ منْ هَذَا، إنَّمَا قُطِعَ عَنْهُمُ العملُ، فأحبَّ اللهُ أنْ لا يَقْطَعَ عَنْهُمُ الأجرَ**»[2].

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٥).

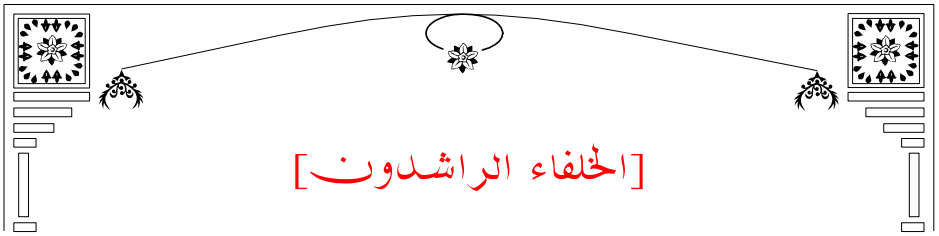
(٢) «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٣٨٧)، وهو حديث ضعيف، فيه «محمد بن سليمان بن معاذ»، قال العقيلي: «منكر الحديث»، وقال ابن عبد البر: «ضعيف».

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَرَى حُبَّهُم دِينًا وإِيمَانًا وإِحْسَانًا» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ محبَّةَ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ عبادةٌ وَقُربةٌ يتقربُونَ بهَا إلَى اللهِ، وأنَّهُ ممَّا يتحقَّقُ بهِ الإيمانُ وَالإحسانُ محبَّةُ الصحابةِ. فهوَ مِنْ خصالِ الإيمانِ وَأعمالِهِ، وَهُوَ منَ الإحسانِ الذِي يُجازَى بهِ أهلُ الإحسانِ، فإنَّ إحسانَ الصحابةِ إلَى الأمَّةِ منْ أعظمِ الإحسانِ؛ حيثُ إنَّهمْ نقلُوا لنَا الأخبارَ، وحفظُوا لنَا سنَّةَ المختارِ ﷺ، وَنصرُوا دينَ ربِّ العالمينَ(١)، وَقدْ تقدَّمَ تقريرُ ذلكَ بالأدلَّةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبُغْضَهُم كُفْرًا وشِقَاقًا ونِفَاقًا وطُغْيَانًا» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ بُغضَ الصحابةِ في الجملةِ كفرٌ وَشِقاقٌ وَنفاقٌ وَطغيانٌ، كمَا دلَّتْ علَى ذلكَ الأدلَّةُ، وَقدْ تقدَّمَ جملةٌ منْهَا. أمَّا وصفُ بُغضِ الصحابةِ بِأنَّهُ كفرٌ فَلِأنَّ مَنِ اعتقدَ أنَّ الصحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قدِ ارتدُّوا بعدَ رسولِ اللهِ إلا نفرًا قليلًا أوْ أنَّهُمْ فسقُوا فلا ريبَ في كفرِهِ كفرًا يُخرِجُ عنِ الملَّةِ، وَذلكَ لتكذيبِهِ مَا جاءَ في القرآنِ العظيمِ منَ الثناءِ عليهِمْ وَالرضَا عنْهُمْ وَوعدِهِمْ بِالجنَّةِ. وَأمَّا مَنْ أبغضَ بعضَهُمْ لاتِّهامِهِ بِنقصٍ فِي دينِهِ، فَفِي كونِهِ كَافرًا أقوالٌ: فَقِيلَ: إنَّهُ يَكفرُ؛ لِمَا تقدَّمَ. وَقِيلَ: إنْ كانَ مستحلًّا كَفَرَ، وَإلا فَلا يَكفُرُ. وَقِيلَ: إنْ كانَ أبغضَ مَنْ تواترَتِ النصوصُ بفضلِهِ، فَهَذَا يَكْفُرُ لمَا تضمنَهُ منْ تكذيبِ مَا تواترَ بِهِ النَّصُّ. وَهَذَا الأخيرُ أقوَاهَا، وَاللهُ أعْلمُ. أمَّا وصفُ بُغضِ الصحابةِ بِالشقاقِ فلأنَّهُ خروجٌ عنْ أمرِ اللهِ وَرسولِهِ، وَاتِّباعٌ لِغَيرِ سبيلِ المؤمنينَ فَالإجماعُ منعقدٌ علَى وجوبِ محبتِهِمْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ

(١) «صحيح البخاري» (١٧)، ومسلم (٧٤).

نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]. وَأَمَّا وصفُ بُغضِ الصحابةِ بِالنفاقِ، فَتقدَّمَ قولُ النبيِّ ﷺ «**وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**». أَمَّا وصفُهُ بِالطُّغيانِ فلأَنَّهُ تجاوُزٌ للحدِّ فيهِمْ رضي الله عنهم، فَنَعوذُ بِاللهِ منْ ذلكَ كلِّهِ.



[الخلفاء الراشدون]

وَنُثْبِتُ الْخِلافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، ثُمَّ لِعُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ رضي الله عنه، ثُمَّ لِعَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالأَئِمَّةُ المَهْدِيُّونَ.

الشرح:

قولُهُ رحمه الله: «**وَنُثْبِتُ الْخِلافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوَّلًا لأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ الخلافةَ الراشدةَ بعدَ النبيِّ ﷺ صارَتْ فِي أربعةٍ منْ أصحابِهِ الكرام؛ أوَّلُهُمْ أبُو بكرٍ الصديقُ رضي الله عنه، وَهوَ عبدُ اللهِ بنُ أبي قُحافةَ عثمانِ بنِ عامرٍ التيمِيُّ القُرشِيُّ، وهوَ أوَّلُ مَنْ أسلمَ مِنَ الرجالِ، وَشهِدَ المَشاهدَ كلَّهَا، وهوَ خاصَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ بعدَ البعثةِ وَقبلَهَا، وَهوَ خيرُ الأمَّةِ بعدَ رسولِهَا ﷺ، ثبتَتْ لهُ الخلافةُ بإجماعِ المسلمينَ، وقدْ أجمعَتِ الأمَّةُ علَى فضلِهِ وَتقدُّمِهِ، وَأنَّهُ خليفةُ رسولِ اللهِ ﷺ، أوَّلُ الخلفاءِ الراشدينَ المهديينَ، تُوُفِّيَ فِي جُمادَى الأُولَى عامَ ثلاثةَ عشرَ وَدُفِنَ بِجوارِ رسولِ اللهِ ﷺ، وَكانَتْ خلافتُهُ سنتَيْنِ وَثلاثةَ أشهُرٍ، وَقدِ اختلفَ العلماءُ في خلافةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه أَكانتْ خلافتُهُ بالنصِّ الجليِّ، أمْ بِالنصِّ الخفيِّ، أمْ بِالاختيارِ؟

وَأقربُ هذِهِ الأقوالِ أنَّ خلافةَ أبي بكرٍ كانَتْ بِمَا يُشبهُ النصَّ، يَشهدُ لذلكَ مَا رواهُ البخاريُّ منْ حديثِ القاسمِ بنِ محمَّدٍ عنْ عائشةَ مرفوعًا: «**لَقَدْ هَمَمْتُ، أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ وَأَعْهَدَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ، أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَأْبَى اللهُ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، أَوْ يَدْفَعُ الله وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ**»[(١)]. وكذلكَ مَا أخرجَهُ أحمدُ، وَالترمذيُّ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»[(٢)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «**تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ**» أيْ: إنَّ أوليَّةَ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الخلافةِ لأجلِ مَا فضَّلَهُ اللهُ بِهِ - تعالى -، وَمَا لَهُ منَ السبقِ الذِي تقدَّمَ بِهِ، وَالفضائلِ التِي ميَّزَهُ اللهُ - تعالى - بهَا على سائرِ الأمَّةِ، فَمِنْ خصائصِ أبِي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ التِي فُضِّلَ بهَا على الصحابةِ أنَّ صحبتَهُ ثبتَتْ بالنصِّ، قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وَقدْ حُكِيَ الإجماعُ على أنَّ المرادَ بِصاحبِهِ أبُو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وَقدْ جاءَ في «الصحيحين» عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا فِي الْغَارِ: لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ لأَبْصَرَنَا، فَقالَ: «**مَا ظَنُّكَ يَا أَبَا بَكْرٍ بِاثْنَيْنِ اللهُ ثَالِثُهُمَا**»[(٣)]. وَمِنْ خصائصِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ شهدَ لهُ بأنَّهُ أعظمُ الناسِ بذلًا لهُ في نفسِهِ ومالِهِ، فَفِي «الصحيحين» منْ حديثِ أبي سعيدٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ**»[(٤)]. وقدْ خصَّهُ النبيُّ ﷺ

---

(١) «صحيح البخاري» (٥٦٦٦).

(٢) «مسند أحمد» (٥/ ٣٨٢)، و«سنن الترمذي» (٣٦٦٢)، وقال: «حسن».

(٣) «صحيح البخاري» (٣٦٥٣)، ومسلم (٢٣٨١).

(٤) «صحيح البخاري» (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢).

بالصحبةِ، فَقالَ كمَا في البخاريِّ منْ حديثِ أبي الدرداءِ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ، وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟»[(١)]. وَقالَ ﷺ: «**وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ**»[(٢)]، وَلهُ فضائلُ كثيرةٌ عديدةٌ غيرُ هذِهِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ-.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ثُمَّ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يثبتُونَ الخلافةَ بعدَ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعمرَ بنِ الخطَّابِ، وَهُوَ عمرُ بنُ الخطَّابِ بنِ نُفَيْلٍ العَدويُّ القرشِيُّ، أسلمَ في السنةِ السادسةِ منَ البعثةِ، وَأعزَّ اللهُ بِهِ المسلمينَ، وشهِدَ المشاهدَ كلَّهَا وَكانَ عظيمَ المقامِ عندَ النبيِّ ﷺ، وَهُوَ ثانِي الخلفاءِ الراشدينَ، وَأولُ مَنْ لُقِّبَ بأميرِ المؤمنينَ، وَهُوَ مَضربُ المَثلِ فِي العدلِ، وَكانتْ خلافتُهُ بعهدٍ منْ أبِي بكرٍ، وَقبولٍ منَ الصحابةِ أجمعينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قُتِلَ وَهُوَ يُصلِّي الفجرَ فِي مسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ عامَ ثلاثةٍ وَعشرينَ منَ الهجرةِ، وَدُفِنَ بِجوارِ رسولِ اللهِ، وَكانتْ خلافتُهُ عشْرَ سنينَ وَستَّةَ أشهُرٍ، وَلهُ مِنَ الفضائلِ مَا هوَ معروفٌ مشهورٌ، منْ ذلكَ مَا فِي «الصحيحينِ» منْ حديثِ سعدِ بنِ أبِي وقاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ**»[(٣)]. ومنْهَا موافقاتُهُ لِلْوَحْيِ، وَقدْ أخرجَ الترمذيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**» وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا نَزَلَ بِالنَّاسِ أَمْرٌ قَطُّ

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٦٦١).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٦٧)، ومسلم (٢٣٨٣) واللفظ للبخاري.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٢٩٤)، ومسلم (٢٣٩٦).

فَقَالُوا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ عُمَرُ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ عَلَى نَحْوِ مَا قَالَ عُمَرُ[١].

وَمنهَا مَا فِي «الصحيحين» منْ حديثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَعُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ**»[٢].

وَلهُ منَ الفضائلِ وَالخصائصِ مَا لَمْ يَشْرَكْهُ فيهِ غيرُهُ منَ الصحابةِ، لكنَّ فضائلَ أبِي بكرٍ أعظمُ وَأجلُّ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ثُمَّ لِعُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ الأحقَّ بِالخلافةِ بعدَ عمرَ عثمانُ بنُ عفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهوَ عثمانُ بنُ عفانَ بنِ أبِي العاصِ بنِ أميَّةَ القُرشيُّ مِنْ أوائلِ مَنْ أسلمَ مِنَ الصحابةِ، وَشهدَ المشاهدَ كلَّهَا إلَّا بدرًا؛ لأجلِ تمريضِ ابنةِ رسولِ اللهِ ﷺ، زوَّجَهُ النبيُّ ﷺ ابنتَيْهِ رُقيةَ وَأمَّ كُلثومٍ، وَلذلكَ لُقِّبَ بِذِي النُّورَيْنِ، وَقدْ صارَتْ إليْهِ الخلافةُ بِالشورَى، وَاجتمعَ عليْهِ الناسُ. قُتلَ فِي بيتِهِ سنةَ خمسٍ وَثلاثينَ لِلهجرةِ، وَكانتْ خلافتُهُ اثنتَيْ عشْرةَ سنةً. وَدُفِنَ بِالبقيعِ- رضيَ اللهُ عنهُ وَأرضاهُ -، وَهوَ ذُو المناقبِ المشهورةِ وَالفضائلِ المأثورةِ. منْ ذلكَ أنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَنْشُدُكُمْ، وَلاَ أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ**»؟ فَحَفَرْتُهَا أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ**»؟ فَجَهَّزْتُهُمْ قَالَ فَصَدَّقُوهُ بِمَا قال[٣]. وعند الترمذي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: جَاءَ عُثْمَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَلْفِ دِينَارٍ فِي كُمِّهِ حِينَ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ

---

(١) سنن الترمذي (٤٠٤٦) وقال: «حسن صحيح غريب».

(٢) «صحيح البخاري» (٣٤٦٩) من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم (٢٣٩٨)، من حديث عائشة.

(٣) «صحيح البخاري» (٢٧٧٨)

فَنَثَرَهَا فِي حِجْرِهِ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَلِّبُهَا فِي حِجْرِهِ وَيَقُولُ: «**مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ الْيَوْمِ**». مَرَّتَيْنِ(١)، وفي «صحيح مسلم» عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِي كَاشِفًا عَنْ فَخِذَيْهِ أَوْ سَاقَيْهِ فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فَتَحَدَّثَ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فَتَحَدَّثَ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَوَّى ثِيَابَهُ، فَدَخَلَ فَتَحَدَّثَ فَلَمَّا خَرَجَ قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ تَهْتَشَّ لَهُ وَلَمْ تُبَالِهِ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَلَمْ تَهْتَشَّ لَهُ وَلَمْ تُبَالِهِ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ فَجَلَسْتَ وَسَوَّيْتَ ثِيَابَكَ فَقَالَ: «**أَلاَ أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ الْمَلاَئِكَةُ**»(٢).

وَعثمانُ بنُ عفَّانَ رضي الله عنه فِي المنزلةِ وَالفضلِ في الأمَّةِ بعدَ عمرَ رضي الله عنه.

قولُهُ رحمه الله: «**ثُمَّ لِعَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ** رضي الله عنه» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ الأحقَّ بالخلافةِ بعدَ عثمانَ هوَ عليُّ بنُ أبي طالبِ بنِ عبدِ المطلبِ ابنِ عمِّ رسولِ اللهِ، أولُ الناسِ إسلامًا منَ الصغارِ، وُلِدَ بمكةَ وَنشأَ فِي بيتِ النبيِّ ﷺ زوَّجَهُ النبيُّ ﷺ ابنتَهُ فاطمةَ، شهدَ المشاهدَ كلَّهَا وَصارتْ إليهِ الخلافةُ بعدَ عثمانَ، وَقدِ اختُلِفَ عليهِ رضي الله عنه، وَقُتِلَ بالكُوفةِ ليلةَ الجمعةِ سنةَ أربعينَ وَكانتْ خلافتُهُ خمسَ سنينَ، وَلا خِلافَ عندَ أهلِ السنَّةِ وَالجماعةِ في أنَّ عليًّا رابعُ الخلفاءِ الراشدينَ وَالأئمةِ المهديينَ، وَلِعليٍّ رضي الله عنه فضائلُ كثيرةٌ وَمناقبُ عديدةٌ، منهَا مَا جاءَ في «الصحيح» منْ حديثِ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ: «**لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُفْتَحُ عَلَى يَدَيْهِ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ**» فَبَاتَ النَّاسُ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَى فَغَدَوْا

---

(١) «سنن الترمذي» (٤٠٦٦)، وقال الترمذي: «حسن غريب».

(٢) «صحيح مسلم» (٢٤٠١).

كُلُّهُمْ يَرْجُوهُ فَقالَ: «**أَيْنَ عَلِيٌّ**» فَقِيلَ: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ فَأَعْطَاهُ فَقَالَ: أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا؟ فَقالَ: «**انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَوَاللَّهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ**»[(١)]، وَفِي «الصحيحين» منْ حديثِ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ رضي الله عنه قَالَ: قالَ: النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى**» وَزادَ فِي بعضِ ألفاظِ الحديثِ: «**إِلَّا أَنَّه لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي**»[(٢)].

وَقدِ استقرَّ قولُ أهلِ السنَّةِ وَالجماعةِ على أنَّ ترتيبَ هؤلاءِ في الفضلِ كَترتيبِهِمْ في الخلافةِ. وَأجمعُوا علَى تفضيلِ أبي بكرٍ وَعمرَ وَتقديمِهِمَا، وَأنَّ أفضلَ الأمَّةِ بعدَ نبيِّهَا أبُو بكرٍ ثمَّ عمرُ رضي الله عنهما، وقدِ اشتُهِرَ بينَ الصحابةِ تفضيلُ عثمانَ علَى عليٍّ رضي الله عنهما، كمَا جاءَ عنْ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضي الله عنهما قَالَ: كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنهم[(٣)]، وَقدْ سُئِلَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه كمَا في «**صحيحِ البخاريِّ**» عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قالَ: «**أَبُو بَكْرٍ**» قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قالَ: «**ثُمَّ عُمَرُ**» وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ: عُثْمَانُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟! قالَ: «**مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»[(٤)]، وَعلَى هذَا استقرَّ قولُ أهلِ السنَّةِ وَالجماعةِ فِي تقديمِ عثمانَ علَى عليٍّ رضي الله عنهما، وَكانَ قدْ حصلَ خلافٌ بينَ السلفِ في تبديعِ منْ فضَّلَ عليًّا علَى عثمانَ، فمنهمْ مَنْ قالَ:

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٩).
(٢) أخرجه البخاري (٣٧٠٦)، (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤).
(٣) أخرجه البخاري (٣٦٥٥).
(٤) أخرجه البخاري (٣٦٧١).

يُبَدَّعُ، وَمنهمْ منْ قالَ: لا يُبَدَّعُ، لكنَّهُمْ متفقُونَ علَى تبديعِ منْ قالَ بتقديمِ عليٍّ علَى عثمانَ فِي الخلافةِ. قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: «مِنَ الأصولِ التِي يُضَلَّلُ المخالِفُ فيهَا عندَ جمهورِ أهلِ السنَّةِ «مسألةُ الخلافةِ» وَذلكَ أنَّهُمْ يؤمنُونَ بأنَّ الخليفةَ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ أبُو بكرٍ، ثمَّ عمرُ، ثمَّ عثمانُ، ثمَّ عليٌّ وَمَنْ طعنَ فِي خلافةِ أحدٍ منْ هؤلاءِ الأئمةِ فهوَ أضلُّ منْ حمارِ أهلِهِ»[(١)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالأَئِمَّةُ المَهْدِيونَ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ أبَا بكرٍ وَعمرَ وَعثمانَ وَعليًّا رضي الله عنهم هُمْ خلفاءُ رسولِ اللهِ وَالأئمةُ المَهْدِيّونَ الذينَ قالَ النبيُّ ﷺ فيهمْ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي**»[(٢)]، يشهدُ لهذَا مَا رواهُ أحمدُ بإسنادٍ جيِّدٍ عنْ سفينةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**الْخِلاَفَةُ ثَلاَثُونَ عَامًا، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُلْكُ**»[(٣)]، وإنَّما خُصَّتْ هذهِ المدةُ باسمِ الخلافةِ؛ لأنَّهَا سائرةٌ علَى طريقِ النبيِّ ﷺ وَهديِهِ، يدلُّ لذلكَ مَا فِي المسندِ منْ حديثِ حذيفةَ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلاَفَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٣).

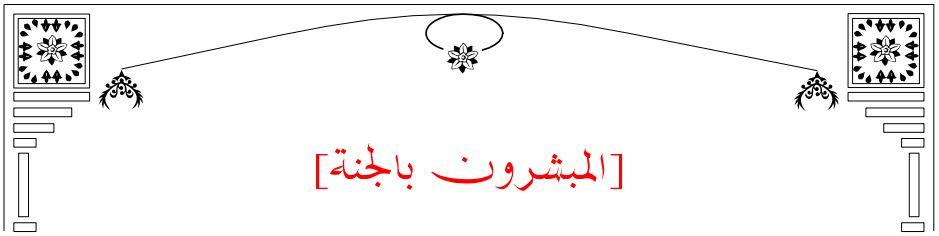
(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال الحافظ في «التلخيص» (٤/ ٤٦١) «قال البزار: هو أصح سندا من حديث حذيفة، قال ابن عبد البر: هو كما قال».

(٣) «مسند أحمد» (٥/ ٢٢٠).

أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلاَفَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ»[(١)].

فوصفَهُمْ بأنَّهُمُ الراشدونَ لأنَّهُمْ سالمُونَ منَ الغِوايةِ؛ فَالرشدُ ضدُ الغيِّ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وَالرشدُ ثمرةُ الأخذِ بالعلمِ النافعِ الراسخِ، فَإِنَّ الغيَّ تعمُّدُ خلافِ الحقِّ. وهمْ أيضًا مهديُّونَ قدْ هداهُمُ اللهُ لِلحقِّ وَسلَّمَهُمْ منَ الضلالةِ، فَجمعَ لهمْ بِهذيْنِ الوصفَيْنِ سلامةَ العلمِ بِالرشدِ وَاستقامةَ العملِ بِالهُدَى.

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٢٧٣)، قال الهيثمي (٥/ ١٨٩): «رجاله ثقات».



[المبشرون بالجنة]

وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَبَشَّرَهُمْ بِالجَنَّةِ نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ، وَهُو أَمِينُ هذه الأُمَّةِ، رِضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ الله ﷺ وَبَشَّرَهُمْ بِالجَنَّةِ، نَشْهَدُ لهُمْ بِالجَنَّةِ عَلَى مَا شَهِدَ لهُمْ رَسُولُ الله ﷺ، وَقَوْلُهُ الحَقُّ» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يشهدُونَ بِالجنةِ للعشرةِ المبشرينَ بِالجنةِ وَسيأتِي بيانُهمْ، وَهذهِ الشهادةُ ثابتةٌ لكلِّ مَنْ شهِدَ لهُ النبيُّ ﷺ فقولُهُ الحقُّ الذي لا ينطقُ عنِ الهوى. وَقدِ اقتصرَ المؤلفُ علَى ذِكرِ الشهادةِ لِلعشرةِ لأنَّهُمْ أشرفُ مَنْ بُشِّرَ بِالجنَّةِ منْ هذهِ الأمَّةِ وأعظمُهمْ، وَإلَّا فَالمبشرونَ بِالجنةِ منْ هذهِ الأمَّةِ كثيرونَ، وَالبشارةُ بِالجنةِ جاءتْ علَى نوعَيْنِ: بشارةُ وصفٍ، وَبشارةُ عينٍ؛ أمَّا بشارةُ الوصفِ، فَهذهِ كثيرةٌ، مِنْهَا قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ

رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [البقرة: ٢٥]، وَقولُهُ تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [التوبة: ٢١]، وَغيرُهَا كثيرٌ. وَأمَّا بشارةُ العينِ، فَهيَ خاصَّةٌ بِمعينينَ، وَهيَ المقصودةُ بِهٰذَا المقطعِ. فَنشهدُ أنَّ النبيَّ ﷺ بشَّرَ بِالجنةِ جماعةً منَ الصحابةِ رضي الله عنهم فُرادَى وَجماعاتٍ، وَأشهرُ هؤلاءِ وَأعظمُهمْ همُ العشرةُ الذينَ بشَّرَهمْ رسولُ اللهِ ﷺ بِالجنَّةِ، وَأخبرَ عنْ كلٍّ واحدٍ منْهُمْ أنَّهُ في الجنَّةِ، كمَا جاءَ فيمَا رواهُ أبُو داودَ منْ حديثِ سعيدِ بنِ زيدٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي الْجَنَّةِ، وسَعِيدُ بنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ**»(١)، وَفِي روايةِ أحمدَ منْ حديثِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ، قالَ: «**وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ**»(٢).

وقولُهُ: «**وَقَوْلُهُ الحَقُّ**» أيْ: إنَّ قولَ النبيِّ ﷺ الذِي يتضمنُ الشهادةَ لِهؤلاءِ بِالجنةِ حقٌّ يَجبُ قبولُهُ وَاعتقادُهُ وَالتسليمُ لَهُ، فَإنَّ المؤمنَ ينقادُ لِلحقِّ وَلا يردُّهُ وَلا يُعارضُهُ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يشهدُونَ بِالجنَّةِ لِهؤلاءِ العشرةِ، الخلفاءِ الرّاشدينَ،

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٨٧)، وأبو داود (٤٦٥٠)، والترمذي (٣٧٤٧، ٣٧٤٨)، وابن ماجه (١٣٣).

(٢) مسند أحمد (١/ ١٩٣).

وَالأئمةِ المهديِّينَ، أبي بكرٍ، وَعمرَ، وَعثمانَ، وَعليٍّ، وَقدْ تقدَّمَ التعريفُ بهِم رضي الله عنهم.

قولُهُ رحمه الله: «**وَطَلْحَةُ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ طلحةَ بنَ عبيدِ اللهِ أحدُ العشرةِ المبشرينَ بِالجنَّةِ، وهوَ طلحةُ بنُ عبيدِ اللهِ بنِ عثمانَ التيمِيُّ القرشيُّ منَ السابقينَ الأولينَ شهدَ المشاهدَ كلَّهَا إلا بدرًا، فلمْ يكنْ حاضرًا بلْ كانَ غائبًا لأنَّ النبيَّ ﷺ بعثَهُ لِيطلبَ خبرَ عِيرِ قريشٍ في الشامِ، وهوَ أحدُ الستَّةِ الذينَ جعلَ عمرُ رضي الله عنه الخلافةَ فيهِمْ، قُتِلَ رضي الله عنه يومَ الجملِ سنةَ ستٍّ وَثلاثينَ، لهُ فضائلُ وَمناقبُ كثيرةٌ؛ وصفَهُ رسولُ اللهِ ﷺ بِالشهيدِ، كمَا عندَ الترمذيِّ منْ حديثِ جابرٍ قالَ: سمعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى شَهِيدٍ يَمْشِي عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ**»(١). وَمنْهَا مَا رواهُ عَنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: كَانَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دِرْعَانِ يَوْمَ أُحُدٍ فَنَهَضَ إِلَى الصَّخْرَةِ فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَأَقْعَدَ طَلْحَةَ تَحْتَهُ فَصَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الصَّخْرَةِ، فَقَالَ ﷺ: «**أَوْجَبَ طَلْحَةُ**»(٢). وَروَى الحاكمُ عنْ موسَى بنِ طلحةَ عنْ أبيهِ قالَ: سمانِي رسولُ اللهِ ﷺ يومَ أحدٍ طلحةَ الخيرِ، وَفي غزوةِ العُشَيرةِ طلحةَ الفياضَ، وَيومَ حُنينٍ طلحةَ الجوادَ(٣).

قولُهُ رحمه الله: «**وَالزُّبَيْرُ**»، أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ الزبيرَ

---

(١) «سنن الترمذي» (٤١٠٤)، وقال: «هذا حديث غريب».

(٢) «سنن الترمذي» (١٧٩٣). وقال: «حسن غريب»، وقال الحاكم (٣/ ٢٨): «صحيح على شرط مسلم»، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله».

(٣) «المستدرك» (٣/ ٣٧٤)، وسكت عنه، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١١٧)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٥١): «رواه الطبراني، . . . وفيه من لم أعرفهم، وسليمان ابن أيوب الطلحي وثق وضعف».

أحدُ العشرةِ المبشرينَ بِالجنَّةِ، وهوَ الزبيرُ بنُ العوامِ بنِ خويلدِ بنِ أسدٍ القرشيُّ، منْ أوائلِ الصحابةِ إسلامًا، أسلمَ وهوَ ابنُ ثمانِ سنينَ، وهاجرَ الهجرتينِ، وشهدَ المشاهدَ كلَّهَا، وهوَ حواريُّ رسولِ اللهِ ﷺ وابنُ عمتِهِ صفيةَ بنتِ عبدِ المطلبِ، وهوَ أحدُ الستةِ الذينَ جعلَ عمرُ الخلافةَ فيهمْ بعدَهُ، قُتِلَ رضي الله عنه سنةَ ستٍّ وثلاثينَ بعدَ منصرفِهِ منْ وقعةِ الجملِ نادمًا علَى مَا جرَى منْ قتالٍ رضيَ اللهُ عنهُ وأرضاهُ، لهُ فضائلُ ومناقبُ منهَا مَا فِي «الصحيحينِ» عنْ جابرٍ قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ**»(١).

قولُهُ رحمه الله: «**وَسَعْدٌ**»، أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ والجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ سعدًا أحدُ العشرةِ المبشرينَ بِالجنةِ، وهوَ سعدُ بنُ أبِي وقاصٍ مالكِ بنِ أُهيبٍ الزهريُّ القرشيُّ منْ أوائلِ مَنْ أسلمَ منَ الصحابةِ، شهدَ المشاهدَ كلَّها معَ النبيِّ ﷺ وهوَ أحدُ الستَّةِ الذينَ جعلَ عمرُ الخلافةَ فيهمْ بعدَهُ، وقدِ اعتزلَ الفتنةَ التِي وقعَتْ بعدَ مقتلِ عثمانَ، وماتَ فِي العقيقِ سنةَ خمسٍ وخمسينَ للهجرةِ، وهوَ آخرُ العشرةِ موتًا، ودُفنَ في البقيعِ، ولهُ فضائلُ ومناقبُ منهَا أنَّ النبيَّ ﷺ جمعَ لهُ أبويهِ يومَ أحدٍ فقالَ: «**ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي**»(٢). وكانَ مجابَ الدعوةِ يشهدُ لذلكَ مَا أخرجَهُ الترمذيُّ منْ حديثِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ إِذَا دَعَاكَ**»(٣)، وفي «الصحيح» عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، في قصةِ شكايةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه، وفيه: فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَدَعْ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ،

(١) «صحيح البخاري» (٢٨٤٦)، ومسلم (٢٤١٥).
(٢) أخرجه البخاري (٢٩٠٥)، ومسلم (٢٤١١).
(٣) «سنن الترمذي» (٤١١٧)، والحاكم (٣/ ٥٧٠) وقال: «صحيح الإسناد».

وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، يُقَالُ لَهُ: أُسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ، يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا، فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لاَ يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلاَ يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلاَ يَعْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ، قَالَ سَعْدٌ: أَمَا وَاللهِ لأَدْعُوَنَّ بِثَلاَثٍ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَأَطِلْ عُمْرَهُ، وَأَطِلْ فَقْرَهُ، وَعَرِّضْهُ بِالْفِتَنِ، وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ، أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ»[1].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسَعِيدٌ»، أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ سعيدَ ابنَ زيدٍ منَ العشرةِ المبشرينَ بِالجنةِ، وهوَ سعيدُ بنُ زيدِ بنِ عمرٍو العدويُّ القرشيُّ، ممَّنْ أسلمَ قديمًا منْ خيارِ الصحابةِ شهدَ المشاهدَ كلَّهَا إلا بدرًا، فكانَ معَ طلحةَ بعثَهمَا النبيُّ ﷺ يطلبانِ خبرَ عيرِ قريشٍ بالشامِ ولذلكَ ضربَ لهمَا سهمَا لمَّا رجعَا بعدَ بدرٍ. وهوَ أحدُ الستةِ الذينَ جعلَ عمرُ الخلافةَ فيهمْ بعدَهُ، ماتَ في العقيقِ سنةَ إحدَى وخمسينَ ودُفنَ بِالبقيعِ ولهُ فضائلُ ومناقبُ عديدةٌ منهَا سبقُ إسلامِهِ، فَفِي «صحيحِ البخاريِّ» عنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قالَ لِلْقَوْمِ: «لَوْ رَأَيْتُنِي مُوثِقِي عُمَرُ عَلَى الإِسْلاَمِ أَنَا وَأُخْتُهُ وَمَا أَسْلَمَ، وَلَوْ أَنَّ أُحُدًا انْقَضَّ لِمَا صَنَعْتُمْ بِعُثْمَانَ لَكَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَنْقَضَّ»[2]، ولدَ بمكةَ وتُوفيَ بالعقيقِ سنةَ إحدَى وخمسينَ، وهوَ ابنُ بضعٍ وسبعينَ سنةً، فغسلَهُ سعدُ بنُ أبِي وقاصٍ وكفنَهُ وخرجَ معهُ ودُفنَ بالمدينةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ»، أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ والجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ عوفٍ أحدُ العشرةِ المبشرينَ بِالجنَّةِ، وهوَ

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٥٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٨٦٧).

عبدُ الرحمنِ بنُ عوفِ بنِ عبدِ الحارثِ الزُّهريُّ القرشيُّ، أحدُ الستةِ أصحابِ الشورَى الذينَ جعلَ عمرُ الخلافةَ فيهمْ شهدَ المشاهدَ كلَّهَا ماتَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ للهجرةِ، ولهُ مناقبُ وفضائلُ؛ منهَا مَا أخرجَهُ أحمدُ فِي المسندِ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَلاَمٌ، فَقَالَ خَالِدٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: تَسْتَطِيلُونَ عَلَيْنَا بِأَيَّامِ سَبَقْتُمُونَا بِهَا، فَبَلَغَنَا أَنَّ ذَلِكَ ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقالَ: «**دَعُوا لِي أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقْتُمْ مِثْلَ أُحُدٍ، أَوْ مِثْلَ الْجِبَالِ - ذَهَبًا، مَا بَلَغْتُمْ أَعْمَالَهُمْ**»[(١)]. ومنْهَا أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى وَرَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ فِي بعضِ أسفارِهِ، فَأدركَ رسولُ اللهِ ﷺ إحدَى الركعتينِ، فصلَّى معَ الناسِ الركعةَ الآخرةَ فلمَّا سلَّمَ عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ قامَ رسولُ اللهِ ﷺ يتمُّ صلاتَهُ فأفزعَ ذلكَ المسلمينَ، فأكثرُوا التسبيحَ، فلمَّا قضَى النبيُّ ﷺ صلاتَهُ أقبلَ عليْهِمْ ثمَّ قالَ: «**أحسنْتُمْ**» أوْ قالَ: «**قدْ أصبْتُمْ**» يغبِطُهُمْ أنْ صلَّوا الصلاةَ لوقتِهَا[(٢)].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ - وَهُو أَمِينُ هذه الأُمَّةِ**»، أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ أبَا عبيدةَ عامرَ بنَ الجرَّاحِ رضي الله عنه أحدُ العشرةِ المبشرينَ بِالجنةِ، وهوَ عامرُ بنُ الجرَّاحِ بنِ هلالٍ الفهريُّ القرشيُّ منْ أوائلِ الصحابةِ إسلامًا هاجرَ الهجرتينِ، وشهدَ المشاهدَ كلَّهَا تُوفيَ فِي طاعونِ عَمْواسَ سنةَ ثمانِ عشرةَ في الشامِ.

و قولُهُ: «**وَهُوَ أَمِينُ هذه الأُمَّةِ**» أيْ: إنَّ أبَا عبيدةَ بنَ الجرَّاحِ رضي الله عنه أمينُ أمةِ الإسلامِ، وهَذَا منْ أبرزِ فضائلِهِ رضي الله عنه ومناقبِهِ، فقدْ خصَّهُ النبيُّ ﷺ بِهذَا

---

(١) «المسند» (٣/ ٢٦٦)، قال الهيثمي (٩/ ٤٣٦): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٤).

الوصفِ حيثُ قالَ: «**لأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ**» يريدُ أبَا عبيدةَ[(١)]، وقالَ: «**إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا وَإِنَّ أَمِينَنَا أَيَّتُهَا الأُمَّةُ أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الْجَرَّاحِ**»[(٢)]، وفي لفظٍ قالَ ﷺ: «**لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَأَمِينُ هذِهِ الأمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ**»[(٣)].

وَوصفَهُ بهذَا لِكَونِ هذهِ الصفةِ غلبَتْ عليْهِ حتَّى عُرفَ بهَا، فهوَ الثقةُ المَرْضِيُّ الأمينُ. ولكلِّ واحدٍ منْ هؤلاءِ العشرةِ مناقبُ وفضائلُ، وإنَّمَا خصَّ المؤلفُ أبَا عبيدةَ بذكرِ منقبتِهِ إشارةً إلَى أنَّ هؤلاءِ قدْ وردَ فِي فضائلِهِمْ مَا تميَّزَ بهِ كلُّ واحدٍ منْهُمْ رضوانُ اللهِ عليْهِمْ أجمعينَ. وقدْ شهدَ النبيُّ ﷺ بالجنَّةِ لِجماعةٍ منَ الصحابةِ غيرِ هؤلاءِ العشرةِ رضي الله عنهم. فَمِمَّنْ شهدَ لهُ بالجنَّةِ خديجةُ رضي الله عنها، فَفِي «صحيحِ البخاريِّ» عنْ عائشةَ رضي الله عنها قالَتْ: مَا غِرْتُ علَى امرأةٍ مَا غِرْتُ علَى خديجةَ منْ كثرةِ ذكرِ رسولِ اللهِ ﷺ إيَّاهَا، قالَتْ: وَتزوَّجَنِي بعدَهَا بِثلاثِ سنينَ، وَأمرَهُ ربُّهُ ﷻ أوْ جبريلُ عليه السلام أنْ يبشرَهَا ببيتٍ فِي الجنةِ منْ قصبٍ[(٤)].

وَممَّنْ شهدَ لهُ النبيُّ ﷺ بالجنَّةِ عائشةُ رضي الله عنها كمَا جاءَ فِي «صحيحِ ابنِ حِبَّانَ» عنْ عائشةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ذكرَ فاطمةَ، قالَتْ: فتكلمْتُ أنَا، فقالَ: «**أمَا ترضَيْنَ أنْ تكونِي زوجتِي فِي الدنيَا والآخرةِ؟**» قلتُ: بلَى واللهِ، قالَ: «**فأنتِ زوجتِي فِي الدنيَا والآخرةِ**»[(٥)]. وَكذلكَ شهدَ النّبيُّ ﷺ لِفاطمةَ بالجنَّةِ، فَفِي «الصحيحينِ» منْ حديثِ عائشةَ قالتْ: أَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ تَمْشِي

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٤٥)، ومسلم (٢٤٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٤٤)، ومسلم (٢٤١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٨٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) «صحيح البخاري» (٣٨١٧).

(٥) ابن حبان (١٦/ ٧) ح (٧٠٩٥)، والحاكم (٤/ ١٠)، ح (٦٧٢٩) وصححه ووافقه الذهبي.

كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مَشْيُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَرْحَبًا بِابْنَتِي**» ثُمَّ أَجْلَسَهَا عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا حَدِيثًا فَبَكَتْ، فَقُلْتُ لَهَا: لِمَ تَبْكِينَ؟ ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا حَدِيثًا فَضَحِكَتْ، فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ فَرَحًا أَقْرَبَ مِنْ حُزْنٍ، فَسَأَلْتُهَا عَمَّا قَالَ، فقالَتْ: مَا كُنْتُ لأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، فَسَأَلْتُهَا، فَقَالَتْ: أَسَرَّ إِلَيَّ «**إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي الْقُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً وَإِنَّهُ عَارَضَنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلاَ أُرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجَلِي وَإِنَّكِ أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتِي لَحَاقًا بِي**» فَبَكَيْتُ فَقَالَ: «**أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ**» فَضَحِكْتُ لِذَلِكَ[(١)]. وكذلكَ شهدَ النبيُّ ﷺ بالجنةِ لسبطيْهِ: الحسنِ والحسينِ رضي الله عنهما، فَفِي الترمذيِّ منْ حديثِ أبِي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ الحسنُ والحسينُ سيِّدَا شبابِ أهلِ الجنَّةِ[(٢)].

وكذلكَ شهدَ النبيُّ ﷺ بالجنةِ لِحفصةَ رضي الله عنها، فقدْ جاءَ عنْ قيسِ بنِ زيدٍ أنَّ النبيَّ ﷺ طلَّقَ حفصةَ بنتَ عمرَ، فدخلَ عليْهَا خالاهَا قدامةُ وعثمانُ ابنَا مظعُونٍ فبكتْ، وقالَتْ: واللهِ مَا طلقَنِي عنْ شبعٍ، وجاءَ النبيُّ ﷺ، فقالَ: «**قالَ لِي جبريلُ عليه السلام راجِعْ حفصةَ فإنَّهَا صوَّامةٌ قوَّامةٌ وإنَّهَا زوجتُكَ فِي الجنَّةِ**»[(٣)]. وكذلكَ شهدَ النبيُّ ﷺ بالجنةِ لسائرِ أزواجِهِ؛ فقدْ أخرجَ الحاكمُ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**سألْتُ ربِّي أنْ لا أتزوَّجَ إلَى أحدٍ منْ أمتِّي ولا أزوِّجَ أحدًا منْ أمَّتِي إلا كانَ معِي فِي الجنَّةِ فأعطَانِي ذلكَ**[(٤)]. **وكذلكَ شهِدَ لِبلالِ بنِ**

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٦٢٣) ومسلم (٢٤٥٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٦٨)، وقال: «حسن صحيح».

(٣) أخرجه الحاكم (٤/ ١٦)، وسكت عنه، قال الهيثمي (٩/ ٣٩٣): «رجاله رجال الصحيح».

(٤) أخرجه الحاكم (٣/ ١٤٨)، وقال: «صحيح الإسناد». قال الهيثمي (١٠/ ١٧): «فيه عمار بن سيف وقد ضعفه جماعة ووثقه ابن معين وبقية رجاله ثقات».

رباحٍ؛ فقدْ أخرجَ البخاريُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلاَلٍ عِنْدَ صَلاَةِ الْفَجْرِ: «يَا بِلاَلُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلاَمِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ» قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طُهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ، أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ[١]. وكذلكَ شهدَ ﷺ بالجنةِ لثابتِ بنِ قيسٍ، ففِي «الصحيحينِ»، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ افْتَقَدَ ثَابِتَ بنَ قَيْسٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا أَعْلَمُ لَكَ عِلْمَهُ، فَأَتَاهُ، فَوَجَدَهُ جَالِسًا فِي بَيْتِهِ مُنَكِّسًا رَأْسَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: شَرٌّ، كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَأَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «اذْهَبْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ: إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَلَكِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»[٢].

وقدْ جاءتْ شهادتُهُ ﷺ لجماعاتٍ منْ أصحابِهِ بالجنّةِ، كشهادتِهِ لأهلِ بدرٍ، حيثُ قالَ فيمَا رواهُ الشيخانِ منْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ في قصةِ حاطبِ بنِ أبي بلتعةَ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[٣]، ومنْ غُفِرَ له ذنبُهُ فقدْ زُحزِحَ عنِ النارِ، ومنْ زُحزحَ عنِ النارِ فقدْ فازَ. كمَا شهدَ ﷺ لأهلِ بيعةِ الرضوانِ؛ حيثُ قالَ فيمَا رواهُ أحمدُ وَغيرُهُ منْ حديثِ جابرٍ ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»[٤].

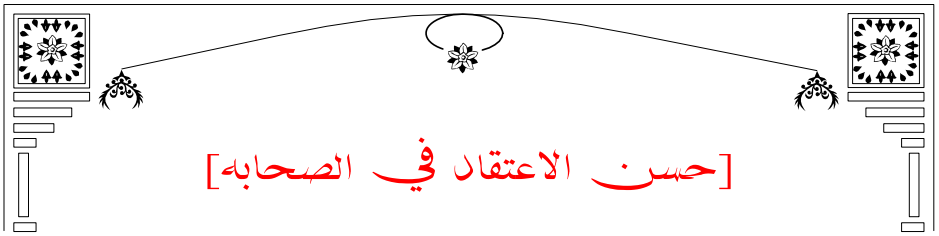
---

(١) «صحيح البخاري» (١١٤٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٨٤٦)، ومسلم (١١٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤).

(٤) «المسند» (٣/ ٣٥٠)، وأبو داود (٤٦٥٣)، والترمذي (٤٢٣٣) وقال: «حسن صحيح».



وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ، وَذُرِّيَّاتِهِ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ وَأَزْوَاجِهِ وذرِّياته فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ» أيْ: إنَّ مَنْ طابَ كلامُهُ فِي أصحابِ النبيِّ ﷺ وأزواجِهِ وذرياتِهِ، فلمْ يقلْ فيهِمْ إلا خيرًا، ولمْ يذكرْهُمْ إلا بالبرِّ والفضلِ؛ فقدْ سلِمَ منَ النفاقِ. وذلكَ أنَّ منْ علامَاتِ النفاقِ ودلائلِهِ بُغضَ مَنْ أَحَبَّهُ اللهُ ورسولُهُ، وهؤلاءِ الصحابةُ رضي الله عنهم همْ أعظمُ هذهِ الأمَّةِ إيمانًا، وأجلُّهَا قدْرًا وأرفعُهَا مكانةً، فمَنْ أبغضَهُمْ فقلبُهُ مشوبٌ بِالنفاقِ. يدلُّ لذلكَ مَا فِي «الصحيحينِ» منْ حديثِ أَنَسٍ رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**»[(١)]، وأيضًا ما في «الصحيحينِ» منْ حديثِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلاَ يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللهُ**»[(٢)].

---

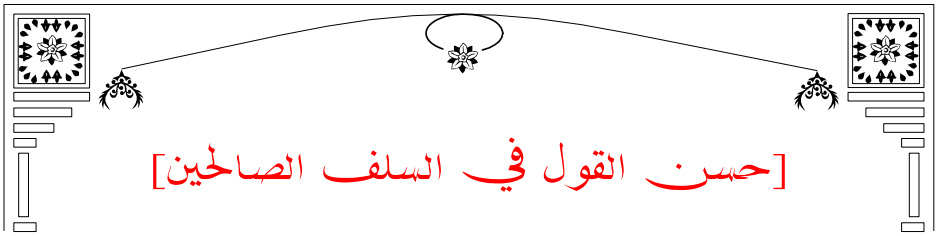
(١) «صحيح البخاري» (١٧)، ومسلم (٧٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٧٨٣)، ومسلم (٧٥).

فقدْ جعلَ النبيُّ ﷺ بُغضَ الأنصارِ نفاقًا، والمهاجرونَ أعظمُ منْهُمْ قدرًا ومنزلةً، كمَا سبقَ؛ فبُغضُهُمْ أشدُّ نفاقًا وبعدًا عنِ الإيمانِ منْ بابِ أولَى. وكذلكَ أزواجُهُ وأهلُ بيتِهِ وَذُريتُهُ لا يُبغضُهُمْ إلا منقوصُ الإيمانِ منافقٌ، فأزواجُهُ أخصُّ أصحابِهِ، وَأمَّا أهلُ بيتِهِ وَذُريتُهُ فَمَنْ أدركَهُ منْهُمْ مؤمنًا فهوَ أخصُّ الناسِ بِهِ، وأمَّا منْ لمْ يدركْهُ فهوَ مشمولٌ بوصيتِهِ ﷺ فِي مِثلِ قولِهِ: «**أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»[(١)]. وقدْ وردَ في حديثٍ رواهُ أحمدُ وغيرُهُ منْ حديثِ عبدِ المطلبِ بنِ ربيعةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**وَاللهِ لاَ يَدْخُلُ قَلْبَ امْرِئٍ إِيمَانٌ حَتَّى يُحِبَّكُمْ لِلهِ، وَلِقَرَابَتِي**»[(٢)].

(١) «صحيح مسلم» (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٠٧).



[حسن القول في السلف الصالحين]

وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ الصَّالِحِينَ، والتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الخَيرِ وَالأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ الصَّالِحِين، والتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَهْلُ الخَبرِ وَالأَثَرِ، وَأَهْلُ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ» أيْ: إنَّ مِن اعتقادِ أهلِ السنةِ والجماعةِ سلامةَ قلوبِهِمْ وألسنتِهِمْ لعلماءِ الأمَّةِ وَورثةِ الأنبياءِ، فلا يذكرُونهُمْ إلا بطيبِ القولِ وجميلِ الذكرِ، وعلماءُ السلفِ همْ أهلُ الذكرِ منْ أهلِ القرونِ المفضلةِ منَ التابعينَ وتابعيهِمْ وَمَنْ سلكَ سبيلَهُمْ فِي الاعتناءِ بِالسنةِ والصدورِ عنهَا والفهمِ لمعانيهَا ومقاصدِهَا، فهؤلاءِ لا يُذكرُون إلَّا بِالجميلِ منَ القولِ، والطيِّبِ منَ الوصفِ، وَلا يُذكرُونَ بِسوءٍ، فلا تُذكَرُ سقطاتُهُمْ وَلا زَلَّاتُهُمْ، وكلُّ منْ وقعَ فيهِمْ بسوءٍ سواءً بِالتنقيبِ عن أخطائِهِمْ، أوِ التفتيشِ عنْ زلَّاتِهِمْ، أوِ الإشاعةِ لعثراتِهِمْ، فإنَّهُ علَى غيرِ الطريقِ القويمِ والصراطِ المستقيمِ؛ لأنَّ مَنْ كانَ قاصدًا الحقَّ عاملًا بِهِ داعيًا إليْهِ مجتهدًا فِي إصابتِهِ،

فإنَّهُ لا وجهَ للوقيعةِ فيهِ حتَّى لوْ أخطأَ، فإنَّ الخطأَ لا يسلمُ منْهُ أحدٌ: لأنَّ كلَّ ابنِ آدمَ خطاءٌ[(١)]، فالخطأُ في الاجتهادِ واقعٌ، وهوَ لا يُسَوِّغُ إيغارَ الصدورِ وإطلاقَ الألسنةِ في هؤلاءِ. بلِ الواجبُ الشفقةُ وَالرحمةُ، وهٰذَا منْ سماتِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، فإنَّهُمْ يعظِّمُونَ الحقَّ، ويرحمُونَ الخلقَ[(٢)]؛ يعظمُونَ الحقَّ بِالدعوةِ إليهِ، وبيانِهِ، وتوضيحِهِ، والذبِّ عنْهُ، وردِّ الشبَهِ عنْهُ. ويرحمُونَ الخلقَ، فيتطلبونَ للمخطئِ العفوَ، ويبحثونَ عنِ السترِ، ويطلبُونَ العذرَ، ولا يطلقُونَ ألسنتَهُمْ ولا أقلامَهُمْ فِي أهلِ الخيرِ الذينَ عُرِفُوا بالخيرِ، ولوْ كانَ منْهُمْ خطأٌ، وهذَا لا يَعنِي ألَّا يُنَبَّهَ علَى خطأِ المخطئِ، بلْ بيانُ الخطأِ منْ إنكارِ المنكرِ لا سيَّمَا إذَا كانَ الخطأُ ممَّا يحصُلُ بِهِ إضلالٌ للخلقِ كالخطأِ في العلمِ.

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وقال: «غريب».

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٧٩)، (١٦/ ٩٦)، (٢٧/ ٢٣٨).

[منزلة الأنبياء وكرامات الأولياءِ]

وَلا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ وصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ وَالجماعةِ لا يقدمُونَ علَى الأنبياءِ أحدًا غيرَهُمْ أيًّا كانَتْ منزلتُهُمْ فِي الدينِ، فمرتبةُ النبوةِ فوقَ مرتبةِ الولايةِ. وفِي هذَا الردُّ علَى غلاةِ الصوفيَّةِ الذينَ رفعُوا مرتبةَ الولايةِ علَى النبوَّةِ. وَفيهِ أيضًا ردٌّ علَى الرافضةِ الذينَ يزعمونَ لأئمتِهِمْ منزلةً أعلَى منْ منزلةِ الأنبياءِ؛ فهذَا وذاكَ ضلالٌ وانحرافٌ.

والأولياءُ جمعُ وليٍّ، وهوَ مأخوذٌ منْ ولِيَ الشيءَ إذَا قرُبَ منْهُ، فالوليُّ هوَ منِ اشتغلَ بمَا يقرِّبُهُ إلَى اللهِ - تعالَى - منَ الإيمانِ وَالتقوَى[1]، قالَ اللهُ - جلَّ وعلَا -: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]؛ فأولياءُ اللهِ همُ المؤمنونَ المتقونَ، فكلُّ مَنْ حقَّقَ الإيمانَ وَالتقوَى نالَ شرفَ الولايةِ وَفضلَهَا، لكنْ

(١) ينظر: «لسان العرب» (١٥/ ٤٠٥).

مهْمَا بلغَ فِي درجاتِ الولايةِ فإنَّهُ دونَ منزلةِ النبوَّةِ؛ فالنبوَّةُ درجةٌ عاليةٌ يقصُرُ دونَهَا كلُّ وليٍّ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ» أيْ: إنَّ أهلَ السُّنّةِ والجماعةِ يعتقدُونَ أنَّ منزلةَ النُّبوَّةِ عاليَةٌ رفيعةٌ، تفوقُ منزلةَ الولايةِ، ولهذَا فإنَّ نبيًّا واحدًا، أفضلُ عندَ اللهِ - تعالى - منْ جميعِ الأولياءِ؛ فالنُّبوّةُ لا يبلغُ قدرَهَا وَلا يحصِّلُ شرفَهَا، جميعُ منِ اتَّصفُوا بِالولايةِ، ممَّنْ لمْ يبلغُوا درجةَ النُّبوّةِ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رفعَ هؤلاءِ الأنبياءَ وحبَاهُمْ منَ الخصائصِ وَالفضائلِ مَا لمْ يُحصِّلْهُ الأولياءُ جميعًا[1]، كَعُلوِّ القدمِ فِي تحقيقِ العبوديَّةِ وَكمَالِ الإيمانِ وتنزُّلِ الوحيِ وَالعصمةِ منَ الضَّلالِ وسوءِ الخاتمةِ، وَغيرِ ذلكَ منَ الخصائصِ والفضائلِ التَي ميَّزَهُمُ اللهُ بِهَا. وَأولُّ مَنْ أحدثَ القولَ بأنَّ الوليَّ أرفعُ منَ النَّبيِّ ابنُ عربيٍّ وَأشباهُهُ الذينَ قالُوا:

مَـقَـامُ الـنُّـبُـوَّةِ فِي بَـرْزَخٍ ... فُوَيْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِي[2]

فجعلُوا الولايةَ فوقَ النُّبوَّةِ والرّسالةِ، وفتحُوا بذلكَ بابَ الزّندقةِ والإحداثِ في الدّينِ. وبيانُ ذلكَ أنَّ اللهَ قطعَ الطريقَ على الدَّجَّالينَ بختمِ النّبوّةِ؛ فقالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فلمَّا انقطعَ رجاؤُهُمْ فِي حصُولِ منزلةِ النبوَّةِ طلبُوا سبيلًا آخرَ؛ ليحصّلُوا بهِ مآربَهُمْ من العلوِ علَى الخلقِ والتَّسلُّطِ عليهم، وإسقاطِ التكاليفَ عنهم، والتمكنِ من الإحداثِ في الدِّينِ وإفسادِ الشرائعِ

(١) ينظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (١/ ٤-٦).
(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٢١).

والأديانِ، فاخترعُوا هٰذَا المقامَ[١].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُثبتُونَ كراماتِ أولياءِ اللهِ الصَّالحينَ. والكراماتُ جمعُ كرامةٍ، وهيَ كلُّ خارقٍ للعادةِ يجرِي علَى يَدَيْ مُتَّقٍ مؤمنٍ[٢]، وتُقيَّدُ الكرامةُ بمَا يُجريهِ اللهُ - تعالى - منْ خوارقِ العاداتِ علَى يدِ أهلِ التقوَى والإيمانِ، ليخرجَ مَا يكونُ منْ خوارقِ العاداتِ التِي تجرِي علَى أيدِي السحرةِ والكهانِ والمشعوذِينَ والمُبطلِينَ، فإنَّهَا ليسَتْ كراماتٍ، بلْ هيَ منْ فعلِ الشيطانِ لإضلالِ الخلقِ والإفسادِ في الأرضِ. ويخرجُ بِهذَا القيدِ أيضًا: مَا يُجرِيهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ علَى أيدِي الرسلِ، فإنَّهَا تُسمَّى آياتٍ، وهيَ أعْلَى فِي خرقِ العادةِ، مِمَّا يجرِيهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ علَى أيدِي الأولياءِ منَ الكراماتِ. وَكراماتُ الأولياءِ، دلَّ عليْهَا القرآنُ الكريمُ فِي مواضعَ عديدةٍ، منْهَا مَا ذكرَهُ اللهُ - تعالَى - فِي خبرِ أهلِ الكهفِ، ومنْهَا خبرُ مريمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وغيرُ ذلكَ، وقدْ تواترَتْ بهَا الأحاديثُ النّبويَّةُ والآثارُ عنِ الصحابةِ وَالتابعينَ، وَلذلكَ اتَّفقَ علَى إثباتِهَا أهلُ السنةِ والجماعةِ، منْ غيرِ خلافٍ[٣]. والكراماتُ تنقسمُ إلَى قسميْنِ:

القسمُ الأولُ: مَا هوَ منْ جنسِ العلمِ، وهوَ مَا يُسمَّى بِالمكاشفاتِ، وذلكَ بأنْ يَرَى مَا لا يَرَاهُ غيرُهُ، أوْ يسمعَ مَا لا يسمعُهُ غيرُهُ، أوْ يُفتحَ لهُ فِي العلمِ والفهمِ، فتحًا خارجًا عنِ الأسبابِ المألوفةِ المعتادةِ، أوْ يُوفَّقَ إلَى فراسةٍ صادقةٍ.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٢١).

(٢) ينظر: «مجموعة رسائل ابن عابدين» (٢/ ٢٧٨).

(٣) ينظر: «مختصر الفتاوى المصرية» ص (٦٠٠).

القسمُ الثانِي: منَ الكراماتِ مَا هوَ منْ جنسِ القدرَةِ، بأنْ يكونَ لديْهِ قدرةٌ علَى الفعلِ الخارجِ عنِ المعتادِ. وهٰذَا القسمُ الأخيرُ كثيرٌ جدًّا، وهوَ الغالبُ فِي الكراماتِ، وقدْ جرَى لِلصحابةِ ﷺ وَالتابعينَ منْ هٰذَا شيءٌ كثيرٌ. وقدْ ذكرَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جملةً منْ ذلكَ[1]، فقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: و«**سَفِينَةُ**» مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخْبَرَ الأَسَدَ بِأَنَّهُ رَسُولُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَمَشَى مَعَهُ الأَسَدُ حَتَّى أَوْصَلَهُ مَقْصِدَهُ. وَ«**الْبَرَاءُ بنُ مَالِكٍ**» كَانَ إِذَا أَقْسَمَ عَلَى اللهِ تَعَالَى أَبَرَّ قَسَمَهُ، وَكَانَ الْحَرْبُ إِذَا اشْتَدَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي الْجِهَادِ يَقُولُونَ: يَا بَرَاءُ أَقْسِمْ عَلَى رَبِّك فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَقْسَمْتُ عَلَيْك لَمَا مَنَحْتنَا أَكْتَافَهُمْ فَيُهْزَمُ الْعَدُوُّ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ «**الْقَادِسِيَّةِ**» قَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْك يَا رَبِّ لَمَا مَنَحْتَنَا أَكْتَافَهُمْ وَجَعَلْتَنِي أَوَّلَ شَهِيدٍ فَمُنِحُوا أَكْتَافَهُمْ، وَقُتِلَ الْبَرَاءُ شَهِيدًا. وَ«**خَالِدُ ابنُ الْوَلِيدِ**» حَاصَرَ حِصْنًا مَنِيعًا فَقَالُوا: لا نُسْلِمُ حَتَّى تَشْرَبَ السُّمَّ، فَشَرِبَهُ فَلَمْ يَضُرَّهُ. وَ«**سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ**» كَانَ مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ، مَا دَعَا قَطُّ إلا اسْتُجِيبَ لَهُ، وَهُوَ الَّذِي هَزَمَ جُنُودَ كِسْرَى وَفَتَحَ الْعِرَاقَ. و«**عُمَرُ بن الْخَطَّابِ**» لَمَّا أَرْسَلَ جَيْشًا أَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا يُسَمَّى «**سَارِيَةَ**» فَبَيْنَمَا عُمَرُ يَخْطُبُ فَجَعَلَ يَصِيحُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَا سَارِيَةُ الْجَبَلَ يَا سَارِيَةُ الْجَبَلَ، فَقَدِمَ رَسُولُ الْجَيْشِ، فَسَأَلَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَقِينَا عَدُوًّا فَهَزَمُونَا فَإِذَا بِصَائِحٍ: يَا سَارِيَةُ الْجَبَلَ! يَا سَارِيَةُ الْجَبَلَ، فَأَسْنَدْنَا ظُهُورَنَا بِالْجَبَلِ فَهَزَمَهُمْ اللهُ».

والفرقُ بينَ الكراماتِ وبينَ شعوذةِ المُشَعْوِذينَ وأباطيلِ السحرةِ والكهنَةِ والدجالينَ: أنَّهُمَا يفترقانِ في السببِ وفي الغايةِ، فالسببُ في الكرامةِ طاعةُ اللهِ ﷻ وطاعةُ رسولِهِ، والتزامُ الشرعِ. وأمَّا السببُ فيمَا يَجرِي علَى أيدِي

---

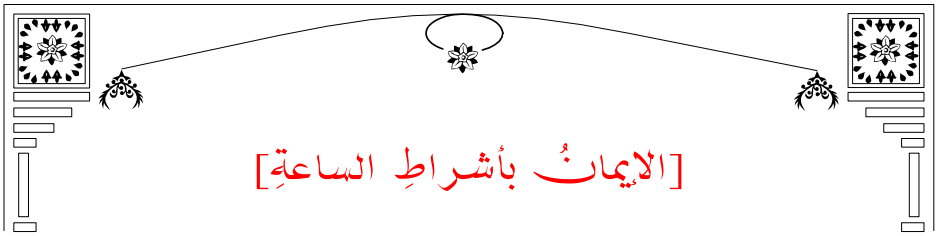
(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٢٧٧-٢٧٨).

الكُهَّانِ والسحرةِ والمشعوذينَ فهوَ تكذيبُ اللهِ ورسولِهِ، ومعصيةُ اللهِ ورسولِهِ، فَبِقَدْرِ مَا يكونُ معَهُمْ منَ المعصيةِ للهِ ورسولِهِ والخروجِ عنِ الشريعةِ يكونُ معَهُمْ منَ الخارقِ للعادةِ. وأمَّا الفرقُ فِي الغايةِ والمقصدِ، فإنَّ المقصودَ منَ الكراماتِ إقامةُ الحجَّةِ أوْ دفعُ الحاجةِ، فغايةُ الكرامةِ ومقصودُهَا تحقيقُ العبوديةِ للهِ ﷻ، والطاعةِ لهُ، وإظهارُ دينِ اللهِ، ونصرةُ الحقِّ وأهلِهِ. أمَّا مَا يجرِي علَى أيدِي الكُهانِ والمشعوذينَ والسحرةِ فمقصودُهُ وغرضُهُ حصولُ الباطلِ منَ الفسادِ فِي الأرضِ، وانتهاكِ الحُرماتِ، وكسبِ الأموالِ. ومِنَ الفروقِ بينَ الكراماتِ وخوارقِ السحرةِ والدجَّالينَ أنَّ كراماتِ الأولياءِ تزدادُ بذكرِ اللهِ ﷻ، وتقوَى بِهِ. أمَّا مَا يجرِي منَ الخوارقِ علَى أيدِي السحرةِ والمشعوذينَ فَتبطُلُ عندَ ذكرِ اللهِ - جلَّ وعلَا -، فإذَا ذُكرَ اللهُ عندَ هؤلاءِ المشعوذينَ بطلَ مَا عندَهُمْ منَ الخارقِ للعادةِ. ومنَ الفروقِ أيضًا أنَّ الكراماتِ لا يمكنُ أنْ تُعارَضَ، ولا أنْ يؤتَى بِأقوَى منْهَا، بِخلافِ مَا يكونُ علَى أيدِي السحرةِ والمشعوذينَ، فَمُعارضتُهُ مُمكنةٌ بِمثلِهَا أوْ بمَا هوَ أقوَى منهَا. هذِهِ أربعَةُ فروقٍ بينَ مَا يكونُ منْ كراماتِ الأولياءِ، وبينَ مَا يجرِي منْ شعوذةِ المشعوذينَ[1].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ» أيْ: إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يقرُّون بمَا ثبتَ منْ رواياتِ الأولياءِ فِي الكراماتِ التِي أجرَاهَا اللهُ علَى أيديهِمْ.

---

(١) ينظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (١/ ٨-٩)، (١/ ٦٩- ٧٠)، (١/ ٣٠٤- ٣١٠).



[الإيمانُ بأشراطِ الساعةِ]

نُؤْمِنُ بِخُرُوجِ الدَّجَّال، ونُزُولِ عيسى ابنِ مريمَ عليه السلام مِنَ السَّماءِ وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الأَرْض.

الشرح:

قولُهُ رحمه الله: «**وَنُؤْمِنُ بِخُرُوجِ الدَّجَّال**» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ، يُقرُّونَ بمَا جاءَ فِي الكتابِ والسنَّةِ منْ أشراطِ الساعةِ وعلاماتِهَا، فإنَّ للسّاعةِ علاماتٍ ودلائلَ، تؤذنُ بقربِهَا ودنوِّ حصولِهَا، قالَ - تعالَى -: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، أيْ: علاماتُهَا. وقدْ ذكرَ المصنِّفُ رحمه الله جملةً منْهَا. وأشراطُ الساعةِ نوعانِ: كبرَى، وصغرَى؛ أمَّا الصغرَى فهيَ كثيرةٌ، ومنْ أبرزِهَا بعثةُ النبيِّ ﷺ، كمَا قالَ تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ [القمر: ١]؛ فانشقاقُ القمرِ حصلَ للنبيِّ ﷺ آيةً لهُ وبرهانًا على صدقِهِ، وقدْ جاءَ فِي «الصحيحينِ» منْ حديثِ سَهْلِ بن سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَذِهِ مِنْ هَذِهِ، أَوْ كَهَاتَيْنِ**» وَقَرَنَ بَيْنَ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى[(١)]. ومنْهَا مَا تضمنَهُ حديثُ جبريلَ عنِ الساعةِ، فقالَ: «**ما المَسْؤُولُ عنها بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**» فقالَ: مَا أماراتُهَا؟

---

(١) «صحيح البخاري» (٥٣٠١)، ومسلم (٢٩٥٠).

فقالَ ﷺ: «**أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ**»[(١)]، وغيرُ ذلكَ كثيرٌ. وأمَّا أشراطُ الساعةِ الكبرَى، فهيَ آياتٌ عظيمةٌ تؤذنُ بقيامِ الساعةِ، فإذَا ظهرتْ فَإنَّ الساعةَ قريبةٌ جدًّا، وهيَ علَى مراتبَ، وقدْ ذكرَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بعضَهَا.

وقولُهُ: «**وَنُؤْمِنُ بِخُرُوجِ الدَّجَّالِ**» هذَا أوَّلُ مَا ذكرَهُ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ منْ أشراطِ الساعةِ الكبرَى، وهِيَ خروجُ الدجالِ. والدَّجَّالُ فعَّالٌ منَ الدَّجلِ، وهوَ كثيرُ الكذبِ عظيمُهُ. والدجلُ فِي اللغةِ معناهُ التغطيةُ والسِّترُ والتمويهُ. وخروجُ الدجالِ هوَ ظهورُ فتنتِهِ وشرِّهِ علَى الناسِ، فهوَ شَرٌّ غَائِبٌ يُنْتَظَر كمَا قالَ النبيُّ ﷺ، وهوَ أشدُّ الفتنِ علَى بنِي آدمَ، ولذلكَ مَا منْ نبيٍّ إلا أنذرَهُ قومَهُ، كَمَا روَى البخاريُّ منْ حديثِ ابْنِ عُمَرَ قالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّاسِ فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَّالَ فَقَالَ: «**إِنِّي أُنْذِرُكُمُوهُ وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، لَقَدْ أَنْذَرَهُ نُوحٌ قَوْمَهُ، وَلَكِنْ سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ، تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»[(٢)]، فقدْ أقامَ اللهُ - تعالى - فيهِ مَا يدلُّ علَى كذبِ دعواهُ منَ العورِ والنقصِ الذِي يتنزَّهُ عنْهُ ربُّ العالمينَ، فلوْ كانَ الدجالُ ربَّ العالمينَ كمَا ادَّعَى لَدَفَعَ عنْ نفسِهِ النقصَ، لَكنَّهُ لا يملِكُ ذلكَ، فهوَ مربوبٌ مخلوقٌ، إلا أنَّ اللهَ -تعالى- يعطِيهِ منَ القدرةِ مَا يحصلُ بهِ للنّاسِ فتنةٌ عظيمةٌ، إلا أنَّ تلكَ القدرةَ وذلكَ التمكينَ زائلٌ مضمحلٌّ، فإنَّ اللهَ يُظهرُ للعالمينَ كذبَهُ. وقدْ جاءَ فِي خبرِ فتنتِهِ وتفاصيلِهَا شيءٌ واسعٌ فِي السنَّةِ عنِ النبيِّ ﷺ وأجمعَ علَى خروجِهِ وحصولِ فتنتِهِ علماءُ الأمَّةِ.

---

(١) «صحيح مسلم» (٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٠٥٧).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ونُزُولِ عيسى ابنِ مريمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّماءِ**» هذَا ثانِي مَا ذكرَهُ المؤلفُ منْ أشراطِ الساعةِ الكبرَى، وهوَ نزولُ عيسى ابنِ مريمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقدْ دلَّ على ذلكَ قولُ اللهِ -تعالىٰ-: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]، أيْ إنَّ نزولَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعلمُ بهِ قربُ الساعةِ، فالضميرُ في قولِهِ: ﴿وَإِنَّهُۥ﴾، يرجعُ إلَى عيسَى علَى الصحيحِ، وَقُرِئَ (وَإِنَّهُ لَعَلَمٌ لِلسَّاعَةِ)، بفتحِ العينِ واللامِ، قرأَ بهَا الأعمشُ، وهيَ قراءةٌ شاذةٌ[(١)]، والمعنَى أنَّ نزولَهُ علامةٌ ودليلٌ علَى قربِ قيامِ الساعةِ. وقدْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩]، أيْ: قبلَ موتِ عيسى ابنِ مريمَ، قالَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ فِي تفسيرِ الآيةِ: «**يعنِي قبلَ موتِ عيسَى، يُوجِّهُ ذلكَ إلَى أنَّ جميعَهُمْ يصدِّقُونَ بِهِ إذَا نزلَ لقتلِ الدجالِ، فتصيرُ المِللُ كلُّهَا واحدةً**»[(٢)]، وهيَ ملَّةُ الإسلامِ الحنيفيَّةُ دينُ إبراهيمَ، وقدْ نُقِلَ ذلكَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وهوَ ظاهرُ تفسيرِ أبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي «الصحيحينِ» أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ**» ثُمَّ قال أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾[(٣)]، وقدْ جاءتِ الأحاديثُ ببيانِ تفاصيلِ نزولِهِ، وعملِهِ، ومدةِ مكثِهِ فِي الأرضِ، فنؤمنُ بذلكَ كلِّهِ علَى نحوِ مَا جاءَ بِهِ الخبرُ عمَّنْ لا ينطقُ عنِ الهوَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقولُهُ: «**مِنَ السَّماءِ**» أيْ: منَ العلوِّ؛ وذلكَ أنَّ اللهَ رفعَ عيسَى إليْهِ كمَا قالَ تعالَى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]،

---

(١) ينظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» ص (٤٩٦).

(٢) «تفسير الطبري» (٩/ ٣٧٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٤٤٨)، ومسلم (١٥٥).

وكمَا قالَ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨]، فإنَّ اللهَ تعالَى قدْ نَجَّى عيسَى عليه السلام ممَّنْ أرادُوا قتلَهُ فرفعَهُ ببدنِهِ وروحِهِ إليْهِ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا**» هذَا ثالثُ مَا ذكرَهُ المؤلفُ رحمه الله منْ أشراطِ السّاعةِ الكبرَى، وهوَ: طلوعُ الشمسِ منْ مغربِهَا، وقدْ دلَّ علَى ذلكَ القرآنُ والسنةُ، وهذهِ منْ أكبرِ علاماتِ الساعةِ الكبرَى التِي تكونُ قربَ قيامِهَا، قالَ اللهُ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقدْ ذهبَ عامَّةُ أهلِ التفسيرِ إلَى أنَّ المرادَ بالآيةِ طلوعُ الشمسِ منْ مغربِهَا، وقدْ جاءتْ بذلكَ الأحاديثُ الصحيحةُ، فمِنْ ذلكَ مَا أخرجَهُ مسلمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ سِتًّا: طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، أَوِ الدُّخَانَ، أَوِ الدَّجَّالَ، أَوِ الدَّابَّةَ، أَوْ خَاصَّةَ أَحَدِكُمْ، أَوْ أَمْرَ الْعَامَّةِ**»[(١)]. ومنْ ذلكَ مَا أخرجَهُ مسلمٌ عَنْ حُذَيْفَةَ بنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ فَقالَ: «**مَا تَذَاكَرُونَ؟**» قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ. قالَ: «**إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ**». فَذَكَرَ الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عيسى ابن مريم ﷺ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلاَثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالمَشْرِقِ وَخَسْفٌ بِالمَغْرِبِ وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ[(٢)]. ومنْ ذلكَ مَا رواهُ البخاريُّ فِي تفسيرِ الآيةِ عنْ أبِي هريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**لاَ تَقُومُ**

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٩٤٧).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٩٠١).

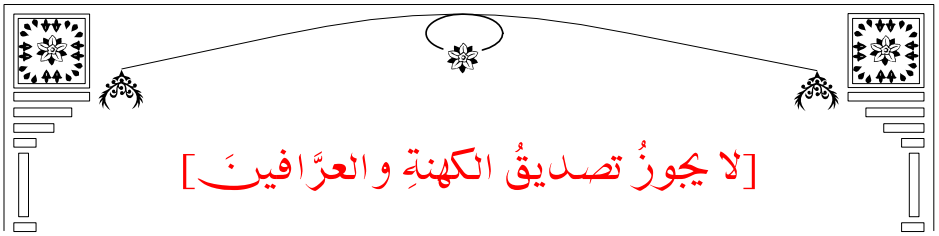
السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا ، فَإِذَا رَآهَا النَّاسُ آمَنَ مَنْ عَلَيْهَا ، فَذَاكَ حِينَ لاَ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ»(١) . ومنْ ذلكَ مَا رواهُ مسلمٌ عنْ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ : «**إِنَّ أَوَّلَ الآيَاتِ خُرُوجًا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضُحًى ، وَأَيُّهُمَا مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فَالأُخْرَى عَلَى إِثْرِهَا قَرِيبًا**»(٢) . والمرادُ بالأوليَّةِ أوليَّةُ العلاماتِ التِي تؤذنُ بقيامِ الساعةِ واختلالِ النظامِ الكونيِّ .

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : «**وخروجِ دابَّةِ الأرضِ**» هذَا رابعُ ما ذكرَهُ المؤلّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، منْ أشراطِ الساعةِ الكبرَى ، وهوَ خروجُ الدّابّةِ علَى النّاسِ ضُحًى ، وقدْ جاءَ ذلكَ فِي القرآنِ العظيمِ ، قالَ تعالَى : ﴿۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل : ٨٢، ٨٣] ، وقدْ تواترَتْ بذلكَ الأحاديثُ عنِ النّبيِّ ﷺ ، وقدْ تقدَّمَ بعضُهَا .



(١) «صحيح البخاري» (٤٦٣٥) .

(٢) «صحيح مسلم» (٢٩٤١) .



[لا يجوزُ تصديقُ الكهنةِ والعرَّافينَ]

وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا بِخِلافِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وإِجْمَاعِ الأُمَّةِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلاَ نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلاَ عَرَّافًا**» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ وَالجماعةِ لا يقبلُونَ مَا يخبرُ بهِ الكاهنُ والعرَّافُ ونحوُهُمَا، ممَّنْ يُخبرُونَ عنِ الغيبِ، سواءٌ كانَ غيبًا كليًّا أوْ نِسبيًّا. فالكاهنُ هوَ منْ يُخبرُ عنِ الغيبِ فِي المستقبلِ، وهوَ غيبٌ مطلقٌ كلِّيٌّ. وأمّا العرَّافُ فهوَ مَنْ يَدَّعِي معرفةَ الغيبِ بمقدماتٍ يَستدلُّ بهَا، كالذِي يدَّعِي معرفةَ الشيءِ المسروقِ ومكانَ الضالةِ ونحوَ ذلكَ، وهذَا غيبٌ نسبيٌّ. وقيلَ: الكاهنُ والعرَّافُ اسمانِ لمسمًّى واحدٍ، وهوَ كلُّ منْ يخبرُ بالغيبِ، لكنِ الفرقُ بينَهُمَا فِي طريقِ الوصولِ إليْهِ[1]. قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والعرَّافُ قدْ قيلَ: إنَّهُ اسمٌ عامٌّ لِلكاهنِ والمنجِّمِ والرَّمَّالِ ممَّنْ يتكلَّمُ فِي معرفةِ الأمورِ بهذِهِ الطرقِ، ولوْ قيلَ: إنَّهُ فِي اللغةِ اسمٌ لِبعضِ هذِهِ الأنواعِ فسائرُهَا يدخلُ فيهِ بِطريقِ العمومِ المعنويِّ»[2]، فكلٌّ

---

(١) ينظر: «النهاية» لابن الأثير (٤/ ٢٥١).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (١/ ٦٣)، و«مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٧٣).

هؤلاءِ يندرجُونَ فيمَا جاءَ بِهِ الوعيدُ منْ تصديقِ الكهانِ وإتيانِهِمْ، فقدْ روَى أحمدُ منْ حديثِ أبِي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**مَنْ أَتَى كَاهِنًا، أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**»(١)، وأخرجَ مسلمٌ منْ حديثِ بعضِ أزواجِ النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»(٢). فدلَّ ذلكَ علَى تحريمِ تصديقِ هؤلاءِ فيمَا يخبِرُونَ بِهِ منَ المغيباتِ. وتصديقِهِمْ علَى درجاتٍ: منْهُ مَا يكونُ كفرًا، وذلكَ تصديقُهُمْ بمَا يخبِرُونَ بِهِ ممَّا يكونُ فِي المستقبلِ، كأنْ يقولُ الكاهنُ: سيجرِي غدًا كذَا وكذَا، مَنْ صَدَّقَهُ فِي هٰذَا فهوَ كافِرٌ باللهِ العظيمِ؛ لأنَّهُ مكذِبٌ لقولِ اللهِ تعالَى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]. وأمَّا مَنْ صدَّقَهُ فِي الغيبِ النسبِيِّ، وهوَ الذِي يَخفَى علَى البعضِ ويعلمُهُ آخرونَ كالإخبارِ عنْ مكانِ الضالةِ، وَمكانِ المسروقِ ومَا أشبهَ ذلكَ، فإنَّ هٰذَا لا يكفرُ، لكنَّهُ علَى خطرٍ عظيمٍ، ويكفِي في التحذيرِ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**».

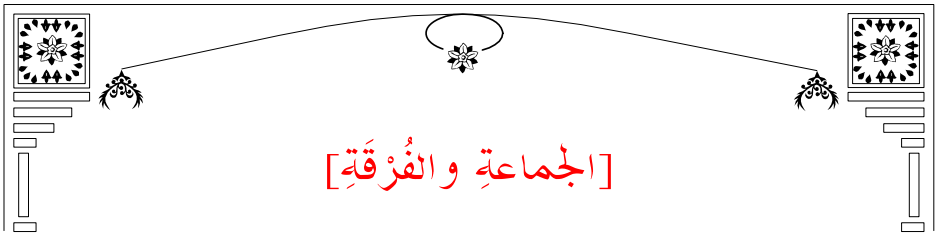
قولُهُ رحمه الله: «**وَلاَ مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا بِخِلَافِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وإجْمَاعِ الأُمَّةِ**» أيْ: إنَّ أهلَ السُّنّةِ والجماعةِ، لا يقبلُونَ قولَ أحدٍ يدَّعِي شيئًا خلافَ مَا جاءَ فِي كتابِ اللهِ أوْ سنَّةِ رسولِهِ أوْ إجماعِ علماءِ الأمَّةِ؛ لأنَّ تصديقَ ذلكَ يستلزمُ ردَّ مّا جاءَ بِهِ الكتابُ أوِ السنَّةُ أوِ الإجماعُ، فمنْ ادَّعَى شيئًا خلافَ ذلكَ فإنَّهُ مُبطِلٌ، وهذَا هوَ المعْنَى الجامعُ بينَ هذَا وبينَ منْ تقدَّمَ ذكرُهُ منَ الكاهنِ والعرَّافِ، فكلُّ هؤلاءِ منَ الخائضينِ فِي آياتِ اللهِ بِالباطلِ،

---

(١) «مسند أحمد» (٢/ ٤٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣٠).

القائلينَ علَى اللهِ بِلَا علم، وقدْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الجاثية: ١٨ - ١٩].



[الجماعةِ والفُرْقَةِ]

وَنَرَى الجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، والفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ونَرَى الجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا**» أيْ: إنَّنَا نعتقدُ مَا دلَّتْ عليْهِ النصوصُ منْ وجوبِ الاجتماعِ علَى الحقِّ ولزومِ أهلِهِ، وأنَّ ذلكَ هوَ الموافقُ للهُدَي الذِي جاءَ بهِ النبيُّ ﷺ، ونعتقدُ أنَّ التفرقَ ميلٌ عنِ الحقِّ وانحرافٌ عنِ الصراطِ المستقيمِ، وهوَ منْ أسبابِ العقوباتِ والفسادِ فِي الأرضِ، وقدْ تضافرتِ النصوصُ علَى الأمرِ بالاجتماعِ والائتلافِ والنهيِ عنِ الفرقةِ والاختلافِ. قالَ اللهُ - جلَّ وعلَا -: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [ال عمران: ١٠٣]، وقالَ تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣]، وقالَ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٥﴾ [ال عمران: ١٠٥]. ومنَ السنَّةِ مَا رواهُ مسلمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلاَثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلاَثًا: فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ،**

وَإِضَاعَةَ المَالِ»[(١)]. ومَا رواهُ الترمذيُّ وغيرُهُ عنْ عَبْدِ اللهِ بن مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**ثَلاَثٌ لاَ يُغَلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلاَصُ الْعَمَلِ لِلهِ، وَمُنَاصَحَةُ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**»[(٢)]. والآياتُ والأحاديثُ فِي هٰذا كثيرةٌ.

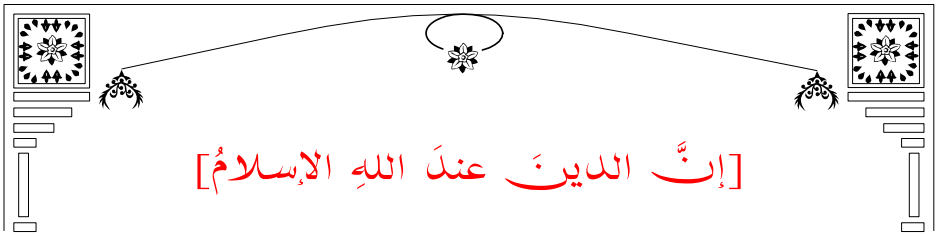
وقولُهُ: «**الجَمَاعَةَ**» مأخوذةٌ منَ الاجتماعِ ضدُّ الفرقةِ، وهذَا الوصفُ صادقٌ علَى أهلِ السنَّةِ منْ ثلاثةِ أوجهٍ كمَا تقدَّمَ، وهيَ: الاجتماعُ علَى الحقِّ، والاجتماعُ معَ أهلِ الحقِّ بلزومِ جماعةِ المسلمينَ وأئمتِهِمْ، واعتبارِ الإجماعِ.

قولُهُ رحمه الله: «**والفُرْقَةَ زيغًا وعذابًا**» أيْ: إنَّ التفرُّقَ وهوَ ضدُّ الجماعةِ ونقيضُهَا سواءً بمفارقةِ الحقِّ، أوِ الخروجِ عنْ أهلِهِ، أوْ عدمِ الاعتدادِ بالإجماعِ ومخالفةِ مَا أجمعتْ عليهِ الأمَّةُ، زيغٌ عنِ الحقِّ والهدَى، وميلٌ إلَى الضلالةِ والهوَى، وهيَ عذابٌ فِي الدنيَا، لمَا يترتّبُ علَى الفرقةِ منَ المفاسدِ والشرورِ، وهيَ منْ أسبابِ العقوبةِ فِي الآخرةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ١٥٩﴾ [الأنعام: ١٥٩].

---

(١) «صحيح مسلم» (١٧١٥).

(٢) «سنن الترمذي» (٢٦٥٨)، وأخرجه أحمد (٣/ ٢٢٥)، وأخرجه ابن ماجه (٣٠٥٦).



وَدِينُ اللهِ تَعَالَى فِي السَّماءِ وَالأرضِ وَاحِدٌ، وهُو دِينُ الإِسْلاَمِ، وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَدِينُ اللهِ تعالى في السَّماءِ والأرضِ وَاحِدٌ. . . . » ختمَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ جملةَ مَا ذكرَهُ منْ عقائدِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ ببيانِ الإسلامِ؛ لِئَلَّا يتوهمَ مُتَوَهِّمٌ أنَّ وصفَ السنَّةِ والجماعةِ والانتسابَ إليْهَا انتسابٌ لغيرِ الإسلامِ. فأهلُ السنَّةِ والجماعةِ همْ أهلُ الإسلامِ، أهلُ الحقِّ الصافِي، «**همْ نقاوةُ المسلمينَ، هُمُ الصفوةُ، والخيارُ، وهمُ الذينَ قالَ اللهُ - جلَّ وعلا - فيهِمْ**: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]»[(١)].

وقولُهُ: «وَدِينُ الله تعالى في السَّماءِ والأرضِ وَاحِدٌ، وهُو دِينُ الإِسْلاَمِ» أي: إنَّ ما يُتعبّدُ اللهُ بهِ فِي الظاهرِ والباطنِ، وفِي الاعتقادِ والعملِ، واحدٌ منْ حيثُ أصلُهُ، يدينُ بهِ للهِ - تعالَى - أهلُ السَّماواتِ وأهلُ الأرضِ، وذلكَ الدينُ هوَ الإسلامُ، وهوَ الاستسلامُ لهُ بالتوحيدِ والانقيادُ لهُ بالطاعةِ،

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٦).

والخلوصُ والبراءةُ منَ الشركِ وأهلِهِ، قالَ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أيْ: إنَّهُ المعبودُ الحقُّ فِي السماءِ والأرضِ، لا معبودَ حقٌّ غيرُهُ، فدينُ الإسلامِ هوَ الدينُ الحقُّ الّذِي رضِيَ اللهُ تعالى للعالمينَ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وهذَا أولُ مَا ذكرَهُ مؤلفُهُ منَ الأدلَّةِ، واستدلَّ أيضًا بقولِهِ تعالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] فكلُّ منْ طلبَ طريقًا يحققُ بهِ العبوديةَ للهِ- تعالى- والاستسلامَ لهُ، غيرَ دينِ الإسلامِ، فلنْ يقبلَهُ اللهُ- تعالى- منْهُ، بلْ هوَ مردودٌ عليْهِ غيرُ مرضيٍّ، فقدْ سدَّ اللهُ - تعالَى- الطرقَ الموصلةَ إليْهِ غيرَ طريقِ الإسلامِ، واستدلَّ أيضًا بقولِهِ - تعالَى-: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وهذَا تخصيصٌ لهذِهِ الأمَّةِ، بأنَّ اللهَ لمْ يرضَ لهَا سوَى هذَا الدّينِ، وأنَّهُ قدْ بلَّغهُ الكمالَ فِي الاعتقادِ والعملِ. وقدْ سمَّى اللهُ - تعالَى - دينَ الأنبياءِ بالإسلامِ، فقالَ تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]، وقالَ عنْ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [آل عمران: ٦٧]، وأخبرَ أنَّ نوحًا عليه السلام قالَ فِي خطابِهِ لقومِهِ: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس: ٧٢]، وأخبرَ أنَّ موسَى عليه السلام قالَ فِي خطابِهِ لبنِي إسرائيلَ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، فالإسلامُ هوَ دينُ جميعِ النَّبيِّينَ والمرسلينَ، فَفِي الصحيحينِ منْ حديثِ أبِي هريرةَ، أنَّ النّبيَّ ﷺ قالَ: «**الأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلاَّتٍ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»(١).

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ» أيْ: إنَّ دينَ الإسلامِ وسطٌ، فِي جميعِ الأمورِ اعتقادًا وعملًا وأهلُهُ متوسطونَ فِي جميعِ أمورِهِمْ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أيْ: عدلًا خيارًا، ولمَّا كانَ أهلُ السنَّةِ والجماعةِ همْ أهلُ الإسلامِ الصافِي الحقِّ الخالصِ منَ الشوبِ كانُوا أهلَ وسطٍ فِي اعتقاداتِهِمْ وأعمالِهِمْ. فطريقةُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ طريقٌ وسطٌ لا غلوَّ فيهِ ولا تقصيرَ. والغلوُّ: هوَ الزِّيَادَةُ ومجاوزةُ الحدِّ، ومنْهُ: غلا السعرُ: إذا زادَ وجَاوَزَ الحدَّ، وهوَ هنَا بمعنَى مجاوزتِهِ الشرعَ بتشديدٍ أوْ مبالغةٍ أوْ إفراطٍ، وضدُّهُ التَّقْصِيرُ، وهوَ تَرْكُ القيامِ بالمطلوبِ. وقدْ نهَى اللهُ - جلَّ وعلَا - عنِ الغلوِّ والزيادةِ، فقالَ تعالَى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، وقالَ النبيُّ ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ**»[(١)]، وقالَ ﷺ أيضًا: «**هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ**»[(٢)]، وفي «الصحيحين» عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَاصَلَ النَّبِيُّ ﷺ آخِرَ الشَّهْرِ، وَوَاصَلَ أُنَاسٌ مِنَ النَّاسِ فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «**لَوْ مُدَّ بِيَ الشَّهْرُ لَوَاصَلْتُ وِصَالًا يَدَعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ، إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ**»[(٣)]، وكذلكَ فِي البخاريِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ**»[(٤)]، وقالَ عبدُ اللهِ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٤٧)، والنسائي (٥/ ٢٦٨) ح/ (٣٠٥٧)، وابن ماجه (٣٠٢٩).

(٢) أخرجه مسلم في العلم (٢٦٧٠).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٢٤١)، ومسلم (١١٠٤).

(٤) «صحيح البخاري» (٣٩).

ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: «عليكمْ بِالعلمِ قبلَ أنْ يُقبضَ، وإيَّاكُمْ والتنطعَ والتبدعَ والتعمُّقَ، وعليكُمْ بِالعتيقِ»(١). فالتّقصيرُ فِي الدينِ، هوَ التوانِي فيهِ وعدمُ القيامِ بمَا طُلبَ في الفعلِ إيجادًا، وفِي النَّهْيِ تركًا، وقدْ جاءَ النَّهْيُ عنِ التقصيرِ فِي مواضعَ عديدةٍ، منْ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقالَ تعالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]. وقولُهُ تعالَى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقولُهُ تعالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، وقولُهُ تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وغيرُ ذلكَ كثيرٌ. والأحاديثُ والآثارُ الواردةُ فِي النَّهْيِ عنِ الغلوِّ وعنِ التَّقصيرِ كثيرةٌ، فإنَّ كلَّ معصيةٍ فِي اعتقادٍ أوْ قولٍ أوْعملٍ، هيَ منَ التَّقصيرِ الذِي نهَى اللهُ عنْهُ.

قولُهُ رحمه الله: «**وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ**» أيْ: إنَّ دينَ اللهِ تعالَى فِي بابِ مَا أَخبرَ عنِ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ وسطٌ، بينَ التمثيلِ الناتجِ عنِ الغلوِّ فِي إثباتِ الصفاتِ، وبينَ التّعطيلِ الناتجِ عنِ الاشتغالِ بِالتأويلاتِ الفاسدةِ التِي فيهَا الجفاءُ والتقصيرُ فِي الإيمانِ بهَا والتزامِ مَا وردَتْ بهِ النصوصُ. فأهلُ السنَّةِ والجماعةِ - وهُمْ أهلُ الإسلامِ الخالصِ - سَالِمُونَ منْ هاتيْنِ البدعتيْنِ: بدعةِ التشبيهِ - وهيَ تمثيلُ اللهِ تعالَى بخلقِهِ -، وبدعةِ التعطيلِ - وهيَ نفيُ مَا أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ أوْ أثبتَهُ لَهُ رسولُهُ ﷺ، إمَّا نفيًا كليًّا أو نفيًا جزئيًّا - وقدْ نفَى اللهُ تعالَى هاتيْنِ الضَّلالتيْنِ فِي أسمائِهِ وصفاتِهِ، فقالَ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وقولُهُ - تعالى -: ﴿لَيْسَ

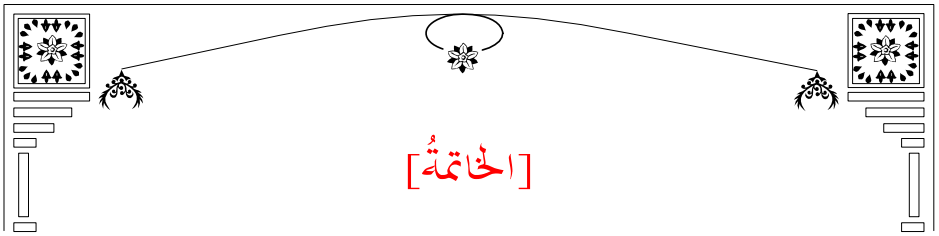
(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/ ٣٢٤)، ويروى عن معاذ بن جبل، وابن عباس.

كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نفيٌ لِبدعةِ التمثيلِ، وقولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ نفيٌ لِبدعةِ التعطيلِ، فأهلُ الإسلامِ - أهلَ السنَّةِ والجماعةِ- يصفُونَ اللهَ بمَا وصفَ بهِ نفسَهُ وبمَا وصفَهُ بِهِ رسولُهُ ﷺ منْ غيرِ تعطيلٍ ولا تمثيلٍ إثباتًا لصفاتِ الكمالِ علَى الوجهِ اللائقِ باللهِ تعالَى، وينفُونَ أنْ يكونَ لهُ مثيلٌ فيهَا أوْ نظيرٌ أوْ سَمِيٌّ، كمَا قالَ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالْقَدَرِ» أيْ: إنَّ دينَ اللهِ تعالَى فِي بابِ أفعالِ اللهِ تعالَى وسطٌ بينَ الجبريةِ النَّافِينَ لحكمةِ اللهِ وعَدْلِهِ، وبينَ القدَريةِ المُكَذِّبِينَ بِالقدَرِ. فأهلُ السنَّةِ والجماعةِ وَسَطٌ بينَ مَنْ يقولُ: لا مشيئةَ للإنسانِ ولا اختيارَ، وهُمُ الجبريةُ، وبينَ مَنْ يقولُ: بأنَّ الإنسانَ يخلقُ فعلَ نفسِهِ، وليسَ للهِ ﷻ مشيئةٌ فِي ذلكَ، ولا اختيارٌ ولا قدرةٌ. فأهلُ السنَّةِ والجماعةِ يثبتُونَ للعبدِ قدرةً وكسبًا ومشيئةً، ويثبتُونَ أنَّ هذِهِ القدرةَ، وهذِهِ المشيئةَ، وهٰذَا الكسبَ لا يخرجُ عنْ تقديرِ اللهِ - جلَّ وعلَا - ومشيئتِهِ، بلِ اللهُ محيطٌ بِالعبدِ ومشيئتِهِ وقدرتِهِ، والعبدُ مخلوقٌ للربِّ كمَا أنَّ ذاتَهُ وصفاتِهِ مخلوقةٌ للربِّ - جلَّ وعلَا-. ويقولُونَ كمَا قالَ اللهُ- جلَّ وعلَا-: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ» أيْ: إنَّ دينَ اللهِ تعالى فِي بابِ الخوفِ والرجاءِ، وسطٌ بينَ الأمنِ منْ مكْرِ اللهِ وعقابِهِ وبينَ القنوطِ منْ رحمةِ اللهِ ومغفرتِهِ، فإنَّ اللهَ تعالَى ذمَّ كِلَا السبيلَيْنِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، فقضَى بالخَسَارِ علَى منْ أمِنَ مِنْ مَكْرِهِ علَى أيِّ حالٍ كانَ. قالَ الحسنُ البصريُّ: «المؤمنُ يعملُ بِالطاعاتِ، وهوَ مشفقٌ وَجِلٌ خائفٌ، والعاصِي يعملُ بالمعاصِي، وهوَ آمنٌ». وقالَ تعالَى فِي اليأسِ: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن

رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. فقدْ قضَى بِالكفرِ علَى مَنْ قَنَطَ منْ رحمتِهِ، فإنَّهُ لا يقنَطُ منْ رحمتِهِ إلا مَنْ جحدَ قدرتَهُ علَى مَا يشاءُ، قالَ تعالَى: ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]. فمسلكُ أهلِ التقوَى والدينِ بينَ هذيْنِ، فلا أمنَ مِنْ مَكْرِ اللهِ وأخذِهِ، ولا قنوطَ منْ رحمتِهِ وروحِهِ، وقدْ تقدَّمَ بسطُ هذَا فيمَا سبَقَ.



[الخاتمة]

فَهٰذا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَءاءُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، وَالآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّة، مِثْلَ المُشَبِّهَةِ، وَالجَهْمِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالجَبْرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالجَمَاعَةَ، وحَالَفُوا الضَّلالَةَ، وَنَحْنُ بُرَءاءُ مِنْهُمْ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ، وَبِاللهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ.

الشرح:

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَهَذا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا» أيْ: إنَّ كلَّ مَا تقدَّمَ ذكرُهُ منَ العقائدِ والأصولِ فِي هذِهِ العقيدةِ المباركَةِ، هوَ مَا نتعبَّدُ اللهَ تعالَى بِهِ ومَا نطوِي عليْهِ قلوبَنَا وأفئدتَنَا، يستوِي فِي ذلكَ مَا أكنَّتْهُ قلوبُنَا ومَا أظهرَتْهُ أقوالُنَا وأعمالُنَا، خلافًا للباطنيَّةِ وأهلِ التقيَّةِ الذينَ يُظهرُونَ خلافَ ما يُبطنُونَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَحْنُ بُرَءاءُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَا خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ والجماعةِ برءاءُ منْ كلِّ مَا خالفَ مَا سبقَ ذكرُهُ وبيانُهُ ممَّا دلتْ عليْهِ الأدلةُ، وجرَى عليْهِ عَقْدُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ، فإنَّهُ

لا يتمُّ لأحدٍ إيمانٌ صحيحٌ إلا باعتقادِ الحقِّ والهُدَى والبراءةِ ممَّا يخالفُهُ، قالَ تعالَى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِاللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [الحجر: ٥٦]. فاشترطَ للاستمساكِ بالعروةِ الوثقَى الإيمانَ بِهِ، والكفرَ بمَا يضادُّهُ، وقدْ جاءَ فِي «الصحيحِ» منْ حديثِ طارقِ بنِ أشيمَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ**»(١).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ**» ختمَ المؤلفُ مَا تقدَّمَ بيانُهُ منَ العقائدِ والأصولِ بدعاءِ اللهِ تعالَى الثباتَ علَى الإيمانِ والدوامَ والاستمرارَ عليْهِ. فبعدَ أنْ ذكرَ الالتزامَ بهذَا الدينِ ظاهرًا وباطنًا لجأَ إلَى اللهِ - جلَّ وعلَا - بالدعاءِ فِي التثبيتِ علَى الحقِّ، وهٰذَا هوَ حالُ المؤمنِ التَّقيِّ الذِي يرجُو مَا عندَ اللهِ ﷻ، لا يعتمدُ علَى نفسِهِ فِي الثباتِ، بلْ يُقَرِّرُ الحقَّ ويسألُ اللهَ ﷻ الثباتَ عليْهِ.

وقولُهُ: «**وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ**» أيْ: ونَسْأَلَهُ تعالَى أنْ يُدِيمَ ذلكَ الاعتقادَ الصحيحَ إلَى المماتِ، فالنجاةُ فِي دوامِ الطاعةِ واستمرارِ الإيمانِ إلَى المماتِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر: ٩٩].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المختلفةِ**» أيْ: ونسألُ اللهَ تعالَى أنْ يمنعَ عنَّا الأهواءَ. والأهواءُ: جمعُ هوًى، وهوَ ما تَميلُ إليْهِ الأنفسُ وتشتهيهِ. ووصفُهَا بالمختلفةِ بيانٌ لحالِهَا، فإنَّ مَا تميلُ إليْهِ النفوسُ متنوِّعٌ مختلفٌ مضطربٌ يختلفُ منْ زمانٍ إلَى زمانٍ، ومنْ مكانٍ إلَى مكانٍ، ومنْ حالٍ إلَى حالٍ، ومنْ شخصٍ إلَى شخصٍ.

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٣).

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ» الآراءُ جمعُ رأيٍ، والمقصودُ بِهِ هنَا مَا خالفَ مَا دلَّ عليْهِ كتابُ اللهِ أوْ سنَّةُ رسولِهِ ﷺ، أوْ مَا أجمعَ عليْهِ علماءُ الأمَّةِ. فالآراءُ فِي هذِهِ الحالِ، تُفرِّقُ الأمَّةَ ولا تجمعُهَا، لِذلكَ وصفَهَا المصنِّفُ بِالمتفرّقةِ، فإنَّ النَّاسَ لا يجمعُهُم إلا كتابُ اللهِ وسنَّةُ رسولِهِ، قالَ تعالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقالَ: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] أمَّا الآراءُ، فكلُّ قومٍ معجبُونَ برأْيِهِمْ، قالَ تعالَى: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ» أيْ: ونسألُ اللهَ تعالَى أنْ يعصمَنَا منَ المسالكِ الخبيثةِ، وهذَا وصفٌ يصدقُ علَى كلِّ سبيلٍ بعيدةٍ عنِ الحقِّ، وتُخرِجُ الناسَ منَ النورِ إلَى الظلماتِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِثْلَ المُشَبِّهَةِ» أيْ: ومنْ أمثلةِ تلكَ المذاهبِ الرديَّةِ التِي نسألُ اللهَ العصمةَ منْهَا مذاهبُ المشبهَةِ، وهُمُ الممثلَةُ، وهمْ مَنْ يُمَثِّلُ مَا أخبرَ اللهُ تعالَى بِهِ عنْ نفسِهِ أوْ أخبرَ عنْهُ بِهِ رسولُهُ بمَا يماثِلُ مَا لِلمخلوقينَ، سواءً فِي ذاتِهِ أوْ فِي أسمائِهِ أوْ فِي صفاتِهِ. وبدأَ بالمشبهَةِ قبلَ غيرِهِمْ منَ المذاهبِ الرديَّةِ؛ لأنَّ النفوسَ مفطورةٌ علَى أنَّ الخالقَ ليسَ كالمخلوقِ، وأنَّهُ لا مماثلةَ بينَ الخالقِ والمخلوقِ، بلِ اللهُ - جلَّ وعلَا - ليسَ كمثلِهِ شيءٌ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالجَهْمِيَّةِ وَالجَبْرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ» وهذِهِ أمثلةٌ أخرَى للمذاهبِ الرَّديئَةِ، وقدْ تقدَّمَ بيانُ ضلالِهَا وانحرافِهَا، فِي ثنَايَا مَا سبقَ منْ شرحٍ وبيانٍ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَغَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالجَمَاعَةَ، وَوافَقُوا البِدعَةَ» أيْ: إنَّ المذاهبَ الرّديئَةَ، لا تنحصرُ فيمَنْ سمَّاهُمُ المصنِّفُ، بلْ يُلحقُ بِهِمْ

كلُّ ضلالَةٍ تُفضِي إلَى مخالفةِ كلامِ اللهِ وكلامِ رسولِهِ ﷺ، ومَا كانَ عليْهِ أهلُ القرونِ المفضَّلَةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَءاءُ» أيْ: إنَّ أهلَ السنَّةِ والجماعةِ يبغضُونَ ويتبرَّؤُونَ مِنْ كلِّ مَنْ خَالَفَ الكتابَ والسنَّةَ ومَا كانَ عليْهِ سلفُ الأمَّةِ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ» أيْ: إنَّنَا نعتقدُ أنَّ المخالفينَ لأهلِ السنَّةِ والجماعةِ، علَى اختلافِ بدَعِهِمْ وتنوُّعِ ضلالاتِهِمْ قدْ ضلُّوا عنِ الحقِّ وأضاعُوهُ، وأنَّ ذلكَ أوقعَهُمْ فِي الرَّدَى والشَّرِّ والقبحِ لِذلكَ كانُوا أردياءَ.

قولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبِاللهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ» أيْ: إنَّ الحفظَ لِلعبدِ وصيانَتَهُ عنِ الوقوعِ فِي شيءٍ منَ الضلالِ، ومنْعَهُ منْهَا لا يكونُ ولا يحصُلُ إلا باللهِ تعالَى وإعانتِهِ، وكذلكَ الهدايةُ إلَى الرشادِ والإعانةُ علَى القيامِ بِهِ والأخذُ لا يكونُ إلا باللهِ، فهوَ الموفِّقُ إلَى ذلكَ كلِّهِ. وفِي هٰذَا الختمِ لَفتٌ بديعٌ، إلَى ضرورةِ الافتقارِ إلَى اللهِ فِي الهدايةِ إلَى الحقِّ والعملِ بِهِ، فإنَّهُ لا يحصُلُ للإنسانِ سعادةُ الداريْنِ، إلا بأنْ يعصمَهُ اللهُ منَ الشرِّ وأهلِهِ، وأنْ يوفقَهُ إلَى الخيرِ والعملِ بِهِ. ونحمدُ اللهَ علَى التَّمامِ، ونسألُهُ القَبولَ وحسنَ الختامِ، وأنْ ينفعَنَا بمَا علَّمَنَا، وأنْ يجعلَنَا هداةً مهتدينَ. وتمَّ بحمدِ اللهِ وتوفيقِهِ المقصودُ.

بيضاء

فهرسُ الموضوعاتِ

مُقدِّمة ٥
مقدمةُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٩
الإيمانُ باللهِ تعالى ١٧
الإيمانُ بنبوةِ النبيِّ محمدٍ ﷺ ٦٨
الإيمانُ بالقرآنِ الكريمِ ٨١
كفرُ منْ قالَ بالتشبيهِ ٩٦
رؤيةُ اللهِ حقٌّ ٩٨
الإيمانُ بالإسراءِ والمعراجِ ١٢٤
الإيمانُ بالحوضِ، والشفاعةِ، والميثاقِ ١٢٩
الإيمانُ بعلمِ اللهِ ١٣٩
الأعمالُ بالخواتيمِ ١٤٤
الإيمانُ بالقضاءِ والقدرِ ١٤٦
الإيمانُ بالعرشِ والكرسيِّ ١٦٧
الإيمانُ بالملائكةِ والنبيينَ والكتبِ السماويةِ ١٧٦
حرمةُ الخوضِ في ذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ والجدالِ في دينِهِ وقرآنِهِ ١٨٧
الأسماء والأحكام والشهادة بالجنة والنار ١٩٦

حقيقة الإيمانِ ٢١٠
أهلُ الكبائرِ منَ المؤمنينَ في النارِ لا يخلدون ٢٢٨
حقوق أهل القبلة ٢٣٩
طاعة أولي الأمر وعدم الخروج عليهم ٢٤٧
اتِّباعُ السنةِ ولزوم والجماعةِ ٢٥٥
وجوبُ الحجِّ والجهادِ إلى يومِ القيامةِ ٢٦١
القيامه الصغرى «الموت» ٢٦٤
الإيمانُ بيومِ القيامةِ وما فيهِ منَ المشاهدِ ٢٨٠
الإيمانُ بالجنةِ والنارِ ٢٩٢
أفعالُ العبادِ خلقُ اللهِ وكسبٌ منَ العبادِ ٣٠٢
التكليفُ بما يطاقُ ٣١٠
الدعاء للغير وإهداء الثواب إليه ٣١٨
الخلق إلى الله فقراء ٣٢٦
صفتا الغضب والرضا لله تعالى ٣٣١
حبُّ أصحابِ النبيِّ ﷺ ٣٣٤
الخلفاء الراشدون ٣٤٤
المبشرون بالجنة ٣٥٢
حسن الاعتقاد في الصحابه ٣٦١
حسن القول في السلف الصالحين ٣٦٣
منزلة الأنبياء وكرامات الأولياءِ ٣٦٥
الإيمانُ بأشراطِ الساعةِ ٣٧٠

لا يجوزُ تصديقُ الكهنةِ والعرَّافينَ ٣٧٥
الجماعةِ والفُرْقَةِ ٣٧٨
إنَّ الدينَ عندَ اللهِ الإسلامُ ٣٨٠
الخاتمةُ ٣٨٦
فهرسُ الموضوعاتِ ٣٩١